

فصل في العيدين ٦٠	فصل في صلاة الجمعة ٥٧	فصل في الجمعة ٥٤
فصل في الفايضة ٦٨	فصل في صلاة المريض ٦٦	فصل في صلاة المسافر ٦٣
مسائل شتى ٧٣	فصل في سجود السهو ٧١	فصل في ادراك الفريضة ٦٩
فصل في الشهيد ٧٩	فصل في الميت ٧٧	فصل في سجود التلاوة ٧٥
فصل في المعدن والركاز ٩٠	فصل في النصب ٨٤	كتاب الزكوة ٨٢

فصل في مسح الخف ١٤	فصل في الوضوء ٧	كتاب الطهارة ٢
فصل في البئر ٢٣	فصل في ازالة النجاسة ٢٠	فصل في التيمم ١٧
فصل في الاذان ٢٥	كتاب الصلاة ٢٥	فصل في الاستنجاء ٢٤
فصل في بيان السنن ٤٦	فصل في شروط الصلاة ٢٩	مسائل شتى ٢٨
فصل فيما يستحب وما يفسد ٥١	فصل في الوتر ٥٠	فصل في التراويح ٤٨

فصل في زكاة النبات ٩١	فصل في مصارف الزكاة ٩٤	فصل في صدقة الفطر ٩٧
كتاب الصوم ٩٩	فصل فيما يوجب القضا والكفارة والكراهة ١٠٣	فصل فيمن يباح له الافطار ١٠٧
فصل في الاعتكاف ١١٣	مسائل شتى ١١٤	كتاب الحج ١١٤
فصل في الاحرام ١١٧	فصل الحاج ثلثة اصناف ١٢٢	فصل في الجنابة ١٢٣

فصل في الجنابة على الصبي ١٢٥	فصل في الاحصار ١٢٨	فصل في الحج عن الغير ١٢٩
كتاب الجهاد ١٣١	فصل في الغنائم ١٣٣	فصل ولا يجوز احداث بيعة ١٣٨
فصل في المرتدين ١٤٠	مسائل شتى ١٤٢	فصل في الخوارج يدعون الاسلام ١٤٢
كتاب الصيد مع الذبايح ١٤٤	فصل ومن سمع حساظنه حسن صيد ١٤٨	فصل فيما يحل اكله وما لا يحل ١٥٢
فصل في احكام الذبح ١٥٤	كتاب الكراهية ١٥٩	فصل ويحل لبس الحرير ١٦١

فصل في النظر والمس ١٦٣	فصل في الاحتكار ١٦٧	كتاب الفرائض ١٧٣
فصل في العصبات ١٧٩	فصل في المحب ١٧٨	اسباب الحرمان ١٨٠
فصل في ذوى الارحام ١٨١	فصل في المفقود ١٨٣	فصل في الفرقى والخرق والهدمى ١٨٣
فصل في تواريث الكفار والمرتدين ١٨٤	فصل في الحمل ١٨٤	فصل في الرد ١٨٥
كتاب الكسب مع الادب ١٨٦	العلم اربعة انواع ١٨٧	فصل في الوكل على تلاوته مراتب ١٨٨

فصل في اللبس على تلاوته مراتب ١٩٢	فصل والكلوم على تلاوته مراتب ١٩٣	فصل ويحرم التسميم و الصلاة على النبي عند محرم ١٩٤
	تمت الفهره	

کتاب

للامام العلامة المحقق شمس الدين

ابي الليث محمد بن العارف

بن الحسن الزبلي رحمه

الله بغير حمة وامة

امین امین

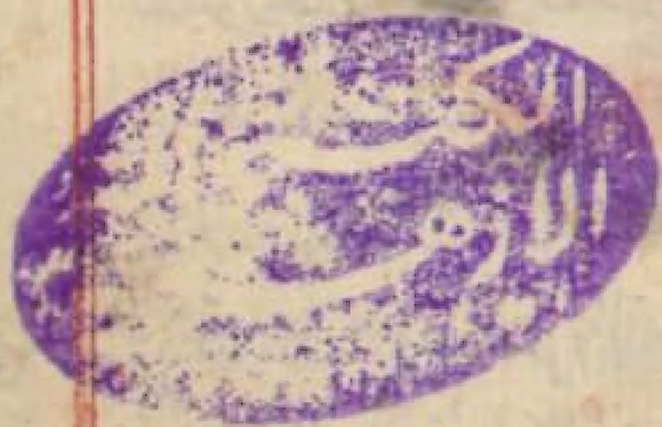
امین

7

2117

55571

—



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء مرآيا جمال معاني الهداية وصير
 صحايف فؤادهم مرآيا جمال العناية ونور خزائنه صدورهم بلمعات
 شمس الدراية وشرحها بشروح كنز المعارف ولججتها اقمار الزوايا
 فلا غرو ان خاضوا مجمع البحرين واخرجوا يواقيته العالية والدرر الغالية
 ونسبته التوفيق للوقاية والتلفيق للكفاية في البداية والنهاية
اما بعد فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه وشفاعته بنيت

ابو الليث محرم بن محمد بن العارف بن الحسن الزيلعي ستر الله عيوبه
 الخفي والجلي لما كنت اذكر كتاب تحفة الملوك الذي الفه الفقيه
 الامام الهام زين الدين جزاء بالخير مالك يوم الدين سئلني بعض
 الطلبة ان اشرحه شرحا يفستر مخفياته وينشر مطوياته
 فرددت معتذرا بقله البضاعة وعلة عدم الاستطاعة
 لقصور حاله في الفنون وكسور يالي بالمكنون

فاستشفعوا بالاحد الاعز الاكرم ابي الشاء الشيخ شمس الدين
 بن محمد بن العارف الزيلعي الموفف للتذكير في الكوسواس
 رزقنا الله واياهم الامن والاستئناس فحاطبني بان كتاب
 تحفة الملوك سفر فاخر وبحر اواخر لكن لم نزله شرحا يقطع
 الضباب ويرفع عروجهم النقاب فالمسؤول منك ان تشرحه

شرحا يزيل النقاب عن وجوه مخدرات المسائل وابرمني بآية
 النهي عن نشر السائل ويفك فوائده ويقيس شوارده
 ليكون وسيلة للدعاء بالخير وتغنم بصدقة جارية في الفير
 فلم اختلف فتوة ومعارضة مروة فاجبه بالناظر الكليل والخال
 العليل راجيا من القادر الجليل ان ييسر لي كل عسير وعصير وهو
 نعم المولى ونعم النصير وهو حسي ونعم الوكيل فاستحرت الله وشرعت
 بالدعاء فالحمني بان ليس للانسان الا ما سعى فطالعت المتون المتداولة
 والشرح المستعملة مستعينا به ومتوكلا عليه وملتما بما بتفصيل مجملاته
 ومشكلاته فحالم اجد فيه نقلا من كتب الائمة ما زلت سائلا عنه الا فاضل
 والبقاة حتى ابرز ما كن في عباراته واخر ما كن في اشاراته ولم
 اجهدا في تطويع المسائل بتحقيق العلل وتدقيق الدلائل ثم اني لم ادر
 فضلة الفوائد المكتترة من كتب الفتاوى والخزائن والبرازية خصوصا
 في كتاب الكسب والكرامية يستغني من طالع عن كثير من المسائل
 الفتاوية ونميمة هدية الصلوك في شرح تحفة السائل من واهب
 العطايا ورافع النسيان والخطايا ان يعصم عن الغلط والخلل كلامي
 وعن السهو والزلل قدمني وقلني ويجعله سببا لحسن ما بي لديه وافيدة
 الناس تهوي اليه ومنفعنا بالطافه الحفايا ويبارك لي فيه وجميع
 الطلبة والبرايا ليذكروني بصالح الدعوات حين وقوت في اللحد
 والظلمات فالمسؤول من كرم الاقارب والاجبة والماملول عن لطف الاجا

وفي الفتح الجوهري الملائكة بكلمة
 التي ينظر فيها وجهها راو
 والكثير ما يات منها

هذا الكتاب من كتب
 التي ينظر فيها وجهها راو
 والكثير ما يات منها

اي بالحق ومور الزمان
 الطويل علينا بالفاقة

تكملة راس الكتاب والحق
 والحق والحق والحق
 ذلك كتاب عن جلاله
 مسائل الخفية والجملة

قد يرد اي يخرج ويظهر
 وهذه الكتب في الحب وقوله
 اي عن والكن التنا قال الله
 لكم من الجبال كنات على من
 ط من الانوار ارا اقتصار
 الفتح والحق والحق والحق
 الطاهر والحق والحق والحق
 التبر او على الجبال او
 في جهدي من من
 مصدر مضاف الى فاعله
 وفي هذه التسمية اشار
 لان هذه الكتب هي الهداية
 لمقام من يريد السلام وهذا
 لسان النبي صلى الله عليه
 بيضاء من جلاله والحق
 الى بقدر كماله والحق
 اهدى كتاب الملوك والحق
 الصلوك اي الصلوك والحق
 بالحق

والآلية ان ينظر فيه بنظر القبول لا بالجور والفضول ويصرف
 التدليس فيما وقع فيه من الغلط والتلبس ثم يجري عليه قلم الاكمال
 والاتمام بعدما اطلع على عيوبه بغير افشاء ولا اعلام فالكريم
 بخفيه والليث يبديه فان عادات السادات العادات واي
 لمعترف بان ما يستخرجه فكري ميون ضعيف ولكن كنت ناقدًا
 من شروح ومتون واعتصمت بالله ليوفقي للصدق والصواب
 ويجنبني عن الخطاء والا اضطراب وهو حسبي ونعم الحكيম والاحول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم **فاقول** سلك المصداق
 المؤلفين في تقديم الحمد لله بعد التيمن بالتسمية على مقاصدهم فقال
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولكن لم يصف الله
 تعالى بجلال ذاته وكمال صفاته ولم يصرح بذكر نبينا ام كما هو
 داب سائر المصنفين اقتباسا بكلام الله تعالى واتباعا ما امر
 بنبيه محمد ابجده وبالسلام على خيار خلقه وهم الانبياء والصلوة
 وتقبيلهم على التسليم على جميع الانبياء واسار الى تخصيصه من
 بينهم على نبينا بقوله اصطفى فانه وان عم جميع الانبياء
 لغة لكنه خص نبينا عرفا حتى لا يتبادر الفهم عند الاطلاق
 الآلية فصار كالعالم له عليه السلام **هذا مختصر** اشارة الى
 مختصر مجموع من الكتب العشرة التي ياتي ذكرها وهو
 في حكم المحسوس لوجودها في ذهن المصنف واقواله كانت

وهو كتمان عيب التلقة والراد
 هنا التمرين عيوب الشرح وقصور
 وغاطه

اراض ربه الملائكة
 من الانبياء والآل
 وجميع اهل الطهارة
 لم يقدروه ويحرفونه
 صحت كماله ووجه ابنته
 وفيه تعظيم الدعاء
 واقتباس قولين
 الحمد لله ربه

لان اصطفا النبي في الاصطفا
 واختار الله من بين الاشياء قال
 نبي الله صلى الله عليه وسلم
 من بين يومين

انشاء

انشاء الديباجة بعد تأليفها فلا اشكال في علم الفقه وهو في اللغة
 الفهم وفي العرف هو العلم المفيد معرفة الاحكام العلمية عن
 ادلتها التفصيلية العالم بالاحكام العملية الشرعية ذا بصيرة قلبه
 ينسج العلم يستخرج بفهم المعاني الكثيرة من لفظ الموجز والنفقة
 التوصل الى علم الغيب بالعمل بما علم **جمعة** اي هذا المختصر لبعض
اخواني في الدين قوله **بقدر ما وسعه وقته** متعلق بجمعت
 وما عبادة عن المختصر ووقته مرفوع بانه فاعل وسع فالضمير المنصوب
 فيه والمجور في وقته راجع الى المختصر فالمعنى جمعة بقدر ما
 وسع المختصر وقت المختصر وهذا نزع اعتذار من المصنف في سبب
 الاختصار يعني ما جمعت اكثر من هذه الكتب العشرة لعدم
 سعة الوقت على طول من هذا هكذا في منحة السلوك واقترنت
 فيه اي قصرت المجموع في هذا المختصر **على عشرة كتب هي اهم**
كتب الفقه اي لبعض اخواني **والحقها بالتقديم** في التعليم
 والتعليم والعمل **وهي** اي العشرة الكتب المجموعة فيه
كتاب الطهارة وهي في اللغة النظافة مطلقا **وهي**
 وفي العرف عبارة عن النظافة من الحدث الاصغر والحدث
 الاكبر **وكتاب الصلوة والزكاة والصوم والحج** واهمية
 هذه الاربعة لكونها اركان الاسلام واساسه لقوله عليه السلام
 بني الاسلام على خمس الحديث **والجهد** واهمية لكونه سعيًا في اظهار

مطلات الطهارة سان

كلمة الله تعالى بدار الحرب وهو ايضا من قواعد الاسلام **كتاب**
الصيد مع الذبايح والكراهية فاهيتها ما انما يجب الاحتراز
 عما كرهه الشرع والطلب لما اباحه فيجب بيان معرفة
 احوالها لتمييز الحلال عن الحرام والمكروه **كتاب الفرائض**
 واهيتها ان النبي عليه السلام امر بتعلمه وتعليمه ولكونه نصف
 العلم **والكسب مع الادب** واهيته ان الكسب سبب القوة
 والطاقة وهي اقامة سبب الطاعة قال عليه السلام قيام الدين بقوام
 البدن **نفعه الله به وجعله سببا لترقية الى اعلى مراتب سعادة**
الآخرة الضمير ان في به وجعله راجعا الى المختصر وفي نفعه و
 لترقية الى بعض اخوانه هذا دعاء له بان يجعل الله هذا المختصر وسيلة
 لترقية الى اعلى مراتب الجنان بسبب العمل بما فيه اللهم انفعنا به
 وبشرحي هذا وبارك في التامع جميع المستغنين به برحمتك يا ارحم
 الراحمين **كتاب الظهارة** وانما قدم الظهارة
 المقصودة بالوسيلة على العبادات المقصودة بالذات اعني بما
 الصلوة لتوقفها على الظهارة قال الله تعالى اقيم الى الصلوة
 فاعسلوا وجوهكم الآية ولان العبد اذا توجه الى خدمة مولاه
 في حضوره ينظف لباسه وينقي وجهه واخرجه التي تنكشف
 عند مباشرة الخدمة ليستح منه مولاه فلما كان الماء سببا
 للظهارة قدم بحث الماء على نفس الظهارة وقال **الماء ثلثة اقسام**

هذه هي الاقسام الثلاثة للماء في الظهارة

في الظهارة لا بد من الماء الطاهر

في الظهارة لا بد من الماء الطاهر

الاول طاهر في نفسه **وطهور** لغيره وهو الباقي على اوصاف
خلقة يعني لم يختلط به ما يقيده وذلك كما في البحار والانهار
 والامطار والابار ونحوها ما لم تختلطه نجاسة اولم يغلب
 عليه طاهر ودروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما انهما قال
 الوضوء بماء الحار مكروه كذا في النوازل **ومنه** اي من الطاهر
 والظهور **ما يقطر من الكرم** هذا عند بعض المشايخ لخروجه بلا علة
 واختاره المصنف لشبهه بماء العين وفي المحيط انه لا يتوضأ
 بكمال الا مترجج بالكرم **ومنه** الماء المتغير اوصافه **بطاهر** لكن
 بشرطين احدهما انه لم يغلبه اي لم يغلب الطاهر ذلك الماء
بالاجزاء **ولم يجد له** اي ذلك الماء المتغير به اسم اخر
 سوى الماء المطلق فيجوز التوضوء اعلم ان العلماء قد اختلفوا في هذا
 المقام فان نقلها لطلال الكلام ولكن الاوجز الادل على المرام انه لو
 خالطه الطاهر الجامد كالتراب والرغفران والاشنان ونحوها ولم
 يتخثر الماء جازبه الوضوء وان غير ذلك لوصاف الثلث ومنه ما نقل
 عن الاساتذة انهم يتوضؤون وقت الخريف بماء وقع فيه الاوراق
 فغير اوصاف الثلث من غير نكير ولكن قال صاحب الكفر لا يجوز بماء
 تغير بكثرة الاوراق قال الزاهد نقيلا عن ذاد الفقهاء الماء المغلوب
 يختلط الطاهر بما يع ملحقه بالماء المقيده غير انه اعتبر الغلبة او لا
 من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الاجزاء فان كان

اراد بغلبة الاجزاء ان يخرج عن
 طبع الماء وهو الرقة اي
 الجريان على العضو وان كان
 الطاهر جامدا لا من حيث
 الوزن كما فهم منه

نقله بان يانه لو خالف الماء في اللون
 والطعم كالمخل لا يعتبر غلبته طهر على طعم
 الماء اذ الم يغلب لونه اما اذا كان لونه
 ولم يكن له لون فيعتبر طهر

لونه يخالف لون الماء كاللبن والخل والعبرة للون فان غلب لون
 يجوز والا فلا وان توافقا لو نالكن تقاوتا طهما كما البطح
 والعبرة للطعم ان غلب طعم الماء يجوز والا فلا وان توافقا
 طهما ولو نال كما الكرم وماء الورد فالعبرة للاجزاء انتهى
 فليطلب بيان الاختلافات في شرح المجمع واعلم ان اذا انتن
 الماء فان علم ان نتنته للنجاسة لا يجوز به الوضوء والا يجوز
 حملا على ان نتنته لطول المكث **والقسم الثاني انه طاهر**
فقط اي غير طهور لغيره فلا يجوز به الوضوء **وهو كل ماء**
ان يلب فيه حدث او اقيمت به قرينة يعني سبب الماء مستعملا
 باحد الامرين عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى
 احدهما قصد القرب والثاني ازالة الحدث بلا نيّة التقرب يكن
 توضاء في اناء للبردة او غسل اعضاء الوضوء للطاين وللتعليم
 لاخر او لمس المصحف ونحوه يصير الماء مستعملا عندها وقال
 محمد لا يصير مستعملا الا بنية القرب وان ازال الحدث ومنه مسئلة
 جحيط وهو جنب وقع جنب وقع في البئر عند طلب الدلو قال محمد
 يطهر الجنب لان غمسه فيه والماء طاهر ايضا لانه لم يستعمله
 بنية القرب وقال ابو يوسف كل ما على حاله ما لان صب الماء
 لازالة الحدث شرط عنده ولم يوجد فنجس في جنبه والماء طاهر
 لانه لم يزل حدثا عن البدن وقال ابو حنيفة رضي الله عنه كلاهما

هذا معنى ما قال في تنبيه الفتاوى
 ان الماء المتغير احدا وصافيه
 لا يجوز به الوضوء منسبة

مطلب القسم الثاني

لا يقال قد وافق ابو يوسف الامام في لونه
 مستعملا باحد الامرين وانفرد في مسألة
 جحيط فليطلب ان يكون بعضا من المسئلة الاولى
 اقرب الى النجاسة وفي الاثني في موافقة محمد
 وزعمه لم يستعمله اصلا ولم يعلل بانه
 لم يزل حدثا من البدن فاعلم

نجسان

نجسان لان الماء قد تنجس لازالة الجنابة عن العضو الملاقي او لا
 والرجل جنب لبقاء الجنابة في بقية الاعضاء ودوي عنه ان الرجل
 لانه لا يعطى للماء حكم الاستعمال قبل الانفصال فخرج عنه قبل ان
 يكون مستعملا فيكون طاهرا وهو الاصح كذا في شرح المجمع
القسم الثالث نجس وهو نوعان احدهما ماء قليل وقوت
فيه نجاسة وان لم تغيره النجاسة والثاني ماء كثير وقوت
فيه نجاسة وعذرت احدا وصافيه الثلاث يعني الماء الكثير
 لا يتنجس الا بتغير احدا وصافيه **جاري** **يا كان** الماء الكثير **او وقفا**
 فلما يتن ان القليل والكثير متى يتنجسان اراد ان يبين حدتها
والماء الكثير الذي وقعت فيه نجاسة وهو واقف في حده عشر
في عشر بذراع المساحة وهو ذراع الملاك وعند المصنف
بذراع الكر باس وعليه الفتوى بتسعة للامر على الناس لانه
 اقصر من ذراع المساحة لان ذراع الكر باس سبع مشتات
 ليس فوق كل مشتا اصبع قائمة وذراع المساحة سبع مشتات
 فوق كل مشتا اصبع قائمة وقيل سبع مشتات باصبع
 قائمة في المرة السابعة هذا اذا كان الخوض مربعا فان كان
 مدورا يعتبر ان يكون حول الماء ستة وثلاثون ذراعا وهو
 الصحيح وقيل ثمانية واربعون ذراعا هذا الخوض طولا
 وعرضا واما حده **في عمق** **لا تظهر** اي لا تنكشف الارض

فكان الماء طاهرا على حاله الاول
 فتخرج رجليه عنه صار الماء
 مستعملا لان انفصاله بعد
 ازالة الحدث وقال السبعيان
 الثوري لا يكون مستعملا بمجرد
 انفصاله بل بتغيره في مكان
مطلب الثالث
 قال في الزائفة ماء الطاهر الجاري في
 ميزاب السطح وكان عليه قدس طاهر
 لان ما يلقاها اول ما يلقاها وان كان
 عند الميزاب فان كان الملاقي الاثر
 او نصفه فهو نجس وان كان اقل من
 طاهر وكذا اذا استلجفت النهر فان كان
 الملاقي باكثر فهو نجس وان كان
 عليه فهو طاهر **الذي على نوعين**
فواحد الماء الجاري على نوعين
 تحققي وتقدري ما الاول
 فطاهر والثاني ما يكون جواربه
 عشر في عشر وقدرة بالقدس
 العظيم الذي لا يتحد احد فيه
 يتحد الاخر فاذا وقعت
 النجاسة في احد طرفيه جاز الوضوء
 من الجانب الاخر المتقابلا لانه لا يتحد

بالفرق وقد راعى العمق بعضهم بأربعة أصابع مفتوحة وهذا القدر من الماء الرأكد في حكم الجاري عند الفقهاء وإن غيرته نجاسة فهو نجس وإن لم تغيره فظاهر كما أن الماء الكثير الجاري كذلك **وجد الماء القليل** الذي لا يجوز به الوضوء إذا وقعت فيه نجاسة قليلة وهو واقف **مادونه** أي كونه تسعاً في تسع أو مادونه وعند الشافعي يجوز الوضوء بماء رأكد وقعت فيه نجاسة إن كان الماء قدر القلتين أي خمسين رطلاً أو ما حد الماء **الجاري** تحقيقاً **فما يذهب بنبته** أي ما يتحملها بجر يأنه وفي الهدية الجاري ما لا يتكرر استعماله **الواقف مادونه** أي ما لم يذهب بنبته وما فرغ من بيان أقسام الماء وأحكامه شرع في بيان أنواع النجاسة التي تنجس الماء، وغيره ومالا يتجسس به فقال **والنجاسة كل خارج من أحد السبيلين من الإنسان وغيره** فإن لا دمي أظهر الحيوانات ذات الأند مكرم عقلاً فإن كان منحدراً مأكولاً له ومشروباً به نجساً فمنحدراً غير دامي لكنه قد سقط اعتبار نجاسته بعظمها ولهذا قال **الأخاء الحمامة والعصفور** فإنه طاهر اتفاقاً لعدم نبته فلا يفسد الماء ولا الثوب وكذا كل خرم لا نتن فيه كذا في النوازل ومنه جواز اقتناء الحمامة في المساجد مع أنه أمرنا بظهيرها قوله **والدم** مرفوع معطوف على قوله كل أي ومن أنواع النجاسة الدم والقيح والصدية إذا سال كل واحد من هذه الثلاثة إلى أصل الظهارة في الجملة أي في الوضوء أو الغسل لما سيأتي في توضيح الوضوء حتى إذا لم يسيل عن مخزجه لا يكون نجساً حيث لم يكن حدثاً

و می خواند

ومن انواعها **الخمر والقوي حلا الفم** وحده سيئاتي فاذا لم يكن ملائه لم يكن
نجسا ايضا لانه ليس بحدث وفي رواية عن محمد بن نجس **ومن انواعها خمر**
مالا ياكل لحمه من الطير كالصقر والباري ونحوهما فان خرزه نجاسة
خفيفة وقال غليظة وفي رواية ابي جعفر الهندواني وفي رواية الكرخي
هو طاهر عند ابي حنيفة وابي يونس رحمهما الله وعند محمد بن نجس غليظة
والصحيح هو الاول كذا في المختلف فانه **ينجس الماء** لا مكان التحامي عنه
بتفريطه الاواني **ولا ينجس الثوب** لانه ينعوض في يد الصيد وبعضه مذرق
من الهواء فلا يمكن الاحتراز عنه **حتى ينجس** قبل مقدار الفخس شبر في شبر
وقيل ذراع في ذراع وقبل ما يستفحش الناس وهو مختار المصنف والصحيح
ربع الثوب كذا ياتي **ومن انواعها خمر الفارة وبوله** ولكنه **معفو عنه**
في الطعام والثوب لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذ يدخل كل فرجة يحجب
فيها راحة الطعام وكذلك الخنفسى وبوله او عند محمد لا يمس ببول
الفارة وبول السور الذي يعتاد رمي البول على الشباب للبلوى وبه
احذ ابو نصر وقيل خفيفة **لا يكونان معفو في الماء** لانه يمكن الاحتراز
بالقطعة **ودم البق والبراغيث والسمك عفوه مطلقا** اعلم ان دم السمك
ليس بدم في الحقيقة اذ الدم اذا شمس اسود ودم السمك يبيض
بالجفاف ولم هذا لا يذبح وقلا الشافعي دم البرغوث نجس اذ اكثر حتى
من حمل ثوبا فيه ماء البراغيث لا تجوز صلوة عنه وتجاوز عنه نا
اعلم ان السمك جمع سمكة والبق جمع بقعة ولم هذا حسن عطف البراغيث

عليها **وشعر الميتة وكل جزء منها** أي من الميتة كعظمها وعصها وحافرها
 وقرنها قوله **لأحياء** فيه صفة لقوله عليها السلام كل جزء إلا الحياة لا تحلها
 حتى لا يتألم بقطعها قوله **طاهر** خبر لقوله وشعر الميتة وكذا شعر الكلب
 وعظم طاهر في ظاهر الرواية وأما لو ابتل الكلب ونفض وأصاب منه
 ثوبا أكثر من قدر الدرهم نجس به بالاجماع لأنه اختلط بالرطوبة النجسة
 في جلده حتى لو أصابه ماء المطر فنفض فأصاب الثوب لا ينجسه إذا لم يبتل
 منبت الشعر به كذا في الغرر وسائر السباع بمنزلة الكلب وكذا شعر
 الإنسان وعظم طاهر إلا أنه لا يجوز إلا انتفاع به لكرامته وفي رواية عن
 محمد أنه نجس به أخذ الإمام الهادي الشيخ أبو منصور **وشعر الخنزير**
وسائر أجزائه نجس ودرخص الغرر بشعره وفي الميتة لأن خبز النعنا
 والخفاف لا يتيستر إلا به والخنزير هو الخياطة وعند محمد أن شعره طاهر
 فلا ينجس المأدب وقوعه فيه لأن لحمه مباح في الضرورة وشعره أولى كذا في الغرر
وعظم الفيل طاهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله فيجوز بيع
 عظمه والانتفاع به ويظهر جلده بالدباغة ولحمه بالزكوة كسائر السباع
 ولكن لا يؤكل لحمه حرمة وقال محمد أنه نجس العين لأنه كالخنزير في الشكل
 وحرمة اللحم فلا ينتفع بشيء من أجزائه أقول فوجب من الإمام الشيباني أنه
 يقول بطهارة أجزائه ما نفض على نجاسة ونجاسة ما لم ينقض على نجاسة **وكل**
أهاب دبع فقد طهر لأن الدباغة هي إزالة النتن والرطوبة النجسية
 من الجلد فإن كانت بالآودة ^{بالآودة} كالعرق والعفص يطهر الجلد ولا تغور

تخلصه

نجاسة أبداً وإن كانت بالتراب والشمس إذا بفس يطهر ثم إذا ابتل أهل
 يعود نجساً لم لا فغن أبي حنيفة رضي الله عنه روايتان وعندهما لا فرق
 بين دباغة الشمس ودباغة الآودة وكذا رأس الشاة المتلطح بالدم
 إذا حرق ولم يغسل يطهر ولا يفسد المرق **الأجلد الخنزير** في طاهر
 الرواية أنه لا يندفع كما لا يظهر كذا نقل عن المبسوط أقول إن المفهوم
 من الاستثناء أنه يندفع لكنه لا يطهر إذا وزان هذا التركيب
 وزان كل رجل يأتني فله درهم الآودة فانه لا درهم له وإذا أتى
 ويدل عليه ما روينا عن أبي يوسف أنه إذا ذبح الخنزير يطهر
 جلده بالدباغة **والأدمي** لأنه لا يجوز يحمل سلخه ولا استعماله والأعمال
 الدباغة فيه للاحترام له فإن قلت لم قدم الممان على المكرم بالعكس أجز
 قلت الممان هنا أحق بالتقديم لأنه موضع الإهانة كما في قوله تعالى
 لَهْدِمْتُ صَوَامِعَ وَبِيعَ وَمَسَاجِدُ قَدِمَ صَوَامِعَ النَّصَارَى عَلَى مَسَاجِدِ
 فِي مَوْضِعِ الْإِهَانَةِ وهو الهدم أعلم أن كل حيوان يطهر جلده بالدباغة
 يطهر بالدباغة الزكوة وكذا يطهر لحمه بها وإن لم يؤكل لحمه كالثعلب
 وقيل الأصح أنه لم يطهر بالزكوة وإن طهر جلده **واسور الأدمي**
طاهر مطلقاً أي جنباً كان أو حارياً مسلماً كان أو كافراً
 فإن قلت فله تعالى أنا المشركون نجس يدل على نجاسة سور الكافر
 قلت نجاسة الكافر في اعتقاده فلا يؤثر على أعضائه يدل عليه أنه
 عليه السلام أنزل وقد بني بؤيف في المسجد الحرام ولو كان أبداً نجساً

مطل جلد الأدمي

لم يتركهم ثم **لا حال شربه للماء** فان مضى ساعة بعد شربه
 او انقضى فاه بالماء وابتلع ربعة ثلث مرات طهر منه عند الخيفة
 كفى زاجرا واهانه لشارب الخمر بان سورته كسور الخنزير
 وسور الكافر طاهر **وسور الفرس وما ياكل الخمر طاهر** وفي الخيفة
 ان في سور الفرس اربع رويات غفيرة رواية انه نجس وفي رواية
 مشكوك وفي رواية مكروه وفي رواية طاهر وهو قول ابو بصير اخذ
 اكثر المشايخ واما حرمة اكل الفرس عند الخيفة فالكراهة لا النجاسة
 لكونه لا جرايا لا يرى ان لبنه حلالا اتفاقا وكونه طاهرا في نفسه لا
 يستلزم ابا حنيفة كالا دمي والطاين **وسور الخنزير والكلب**
وسباع النجاس قال الشافعي سور السباع الوحشية ليس
 ليس نجس وقال مالك سور الكلب والخنزير ليس نجسا ايضا
 ان الاسرار بعد الاكل طاهر غير مكروه كسور الادي والفرس وما ياكل
 الثاني نجس كسور الخنزير وما يليه الثالث طاهر مكروه كسور الهرة
 وما يذكر بعدها والرابع مشكوك فيه وهو سور الحمار والبغل وقد
 ذكر المصنف على الترتيب والفرق بين الماء المكروه والماء المشكوك
 الاول قريب من الظهارة حتى ان التوضي بالماء المكروه عند وجود الماء
 المطلق مكروه وعند عدمه لا يكون مكروها ولا يجوز التيمم عنده
 ويجوز عند الماء المشكوك لما ياتي **وسور الزرع** نجس عند الخيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى عليه السلام الهرة سبع لغير الحشرات لكن سقطت

نجاسته لكونها من الطوائف فبقي كرهه سورها وقال ابو يوسف والشافعي
 سورها طاهر غير مكروه لانه على السلام يصح الا ناء للهرة وتشرب منه
 ثم توفاه منه **والدابة المذابة** وهي التي تنثر الا نجاس منقارها
 لا يخلوا عن قدره اما لو كانت مجبوسة فلم يكره اذا لم يصل منقارها
 تحت قدميها **وسور الابل والبقر الجلالة** صفة البقر والابل على رجل
 البدل وهي التي اكثر علفها اكل من القذرة واما ان كان اكثر علفها طاهرا
 فليس بجلالة ولم يكن سورها مكروها الا حين اكلها **وسور الخيفة**
العقرب والفأرة وسباع الطيور كالباذي والشاهين واما لها
 نجس قياسا لنجاسة لحيها وطاها واستحسانا لانه منقارها عظم
 طاهر ومكروه لاحتمال اختلاط النجاسة بدم القيود قال الزاهد يكره
 سور ما في ايدي القيادين من سباع الطيور قوله **مكروه** خبر لقوله
 سور الهرة **وسور البغل والحمار طاهر** **مكروه** في علمه ودينه
 اعلا شك في انه طاهر وانما شك في كونه مطهرا وهو الاصح فلا ينجس
 الطاهر ولا يطهر النجس انكر بعض المشايخ على انه مشكوك ولتعارض
 الادلة فيه لما روي عن ابن عباس ان سور الحمار طاهر وعن ابن عمر انه
 نجس ولم يترجح دليل النجاسة لثبوت الضرورة فيه وفرق بعض
 المشايخ بين سور الحمار الذكر والاناث وقالوا سور الذكر نجس
 لانه يشتم بول الاناث فنجس فمه والاناث لا يشتم فلا ينجس واما
 البغل ان كان اتم حمارا فسوره مشكوك وان كانت ركبة فسوره

مظهر سور الحمار والبغل

وفيه ذكر المشايخ

والهجين تحت اظفارها فيجب ايصال الماء تحتها كذا في النوازل **وسنة**
 اي سنن الوضوء قبلية وقولية او فعلية مؤكدة كانت او مستحبة
عشر **ون النية** يعني ان ينوي التوضي بقلبه رفع الحدث ليصح الدخول
 في الصلوة حتى لو لم ينو له في ابتداء الوضوء لا يثاب على وضوئه
 عند المتقدمين كذا في الخزانة وقال الشافعي النية شرط في كونها
 مفتاحا للصلوة قلنا يظهر الثوب والمكان وستر العورة شرط
 ايضا في كونها مفتاحا للصلوة مع ان النية ليست بشرط
 في شئ منها وفي الكفاية النية شرط في التوضي بنبيذ التمر
 وسور الحمار كما في التيم **والنسيبة** لقوله عليه السلام من توضأ
 وذكر الله تعالى كان ظهوره بجميع بدنه ومن توعدا ولم يذكر الله
 كان ظهوره لما اصابه الماء خاصة والاصح انه يسمى قبل الاستنجاء
 وقبل الوضوء اخرى وصورتها ان يقول بسم الله العظيم والحمد لله
 على دين الاسلام الطاهر **وغسل اليدين الى الرسغين** **ثلاثا**
^{او قيل ان يقول بسم الله على الماء الطاهر والحمد لله على دين الاسلام}
للقائم من نوحه يعني سن غسل اليدين قبل الاستنجاء وبعد
 اما قبله فالتيمزيم واما بعده فالتيمزيم اعلم ان هذا الغسل المسنون
 عن ينوب عن الغسل المفروض المستفاد من قوله تعالى فاغسلوا
 ايديكم الى المرافق كالقائمة فانها فاجبة في الصلوة معينة وثابتة
 عن القراءة المفروضة بحيث تجوز به الصلوة وان لم يقرأ غيرها
والترتيب الذي في قوله تعالى وجوهكم الآية وقال الشافعي الترتيب

في النية

مطلوب في التيمزيم

والنوازل

في الوضوء شرط لان الامر بغسل الوجه اولا ليدل على امتثاله اولا
 على باقيه بالترتيب قلنا المراد وجود المجموع عند ارادة الصلوة
 فلا دلالة على شرطية الترتيب ويدل عليه قوله تعالى يا من اقمني
 لربك واسجد واركع وقوله تعالى من بعد وصية يوصي
 بها اودين **والموالاة** وهي ان لا يشتغل بين افعال الوضوء بشئ
 اخر ولا يتكلم في خلالها لانها شبهة بالصلاة كذا في الخزانة
والسؤال اي استعماله لان السواك اضعف للخشبة المرة فتكون
 غلظته مقدار الخنصر وطوله مقدار الشبر ولا تقوم الا صبيح
 مقامه الا عند عدمه لمواظبة النبي عليه السلام اياه وفي الاختيار
 الاصح انه مستحب **والمضمضة** **والاستنشاق** **ثلاثا** ثابعا
 جديد في كل واحدة منها وهما سنتان في الوضوء فرضان
 في الغسل عندنا وهما سنتان فيهما عند الشافعي وفرضان
 فيهما عند مالك **والمبالغة فيهما** اي السنة في الوضوء ان يبالغ
 في المضمضة والاستنشاق لغیر الصائم **والبداية بالميا من**
 والمشهور ان التيمزيم مستحب فان قيل ان النبي عليه السلام واظب
 على التيمزيم ولم يرو واحد انه عليه السلام بدأ بالشمال فينبغي ان يكون
 سنة كما فهم من المتن اقول نعم لكن ما واظب النبي عليه السلام
 ضربان فان كانت على سبيل العبادة فسنة وان كانت
 على سبيل العادة فمستحبة كلبس الثياب والاكل باليمين

مطلوب المسائل

وتحورها **والبدائية في غسل اليدين والرجلين من رؤس الاصابع**
يعني يسيل الماء من رؤسها الى المرفقين والكعبين لما يفهم من
عبارة المص ويخالف فعل الروافض فانهم يسيلاوه من المرفقين
الى رؤس الاصابع **وتخليل اللحية والاصابع** اراد بها اصابع
اليدين والرجل اما تخليل اللحية فسنة عند ابى يوسف وجايز
عندهما اي لو فعله لا ينسب الى البدعة كذا في الكفاية وكيفية
تخليل اصابع اليد فظاهرة واما كيفية تخليل اصابع الرجل
فان يخليل بخنصر يده اليسرى فيبدأ بخلاف خنصر رجله اليمنى
ويختم بخنصر رجله اليسرى **وتحريك الخاتم الخيق** حاله الوضوء
ليصل الماء تحته **ومسح كل الراس مرة واحدة** لا كمال الفرض **والبدائية**
من مقدمه اي مقدم الرأس وهو الناصية فوديده واصابعه على
مقدم الراس ويمدها مستوية الى قفاه **ومسح الاذنين** ببلل باق
من مسح رأسه وقال الشافعي بما وجد وكيفية ان يمسح ظاهر اذنيه
بابها ميه وباطنها بمسحيه بادخلها في صماخ الاذن ثم اراد بها في
زوايا باطنها ولا يكون ذلك الممسح مستعملا لا اتحاد المسوحين
كقوله تعالى عليه السلام الاذنان من الرأس **ومسح الرقبة** والمختار
انه مستحب وكان الفقيه ابو جعفر يقول انه سنة واختاره المص
وفي الخلاصة انه اديب والعشرون من سنن الوضوء **تثليث**
كل غسل لانه عليه السلام تضاء ثلثا ثلثا وقال هذا وضوء وثوي

في فوق الجبهة وكيفية الاستعاذ
التي يرفع كفيه على فؤاده صح

من قبل قالوا الغسل الاول فرض والثاني سنة والثالث كمال السنة
ومن السنة ان يشرب من فضل الوضوء فان فيه شفاء لأمراض شتى ولما
فرغ من بيان الطهارة الصغرى شرع في بيان الطهارة الكبرى **وفرض الغسل**
خمس المضمضة المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن والرابع
ايصال الماء الى باطن التربة لان باطنها من ظاهر البدن من وجه كداخل
الغفم والانف فيجب ايصاله فيها حيا طاسق غسل حدة العين
لانه شحمه والماء يضرها اعلم انه لا يجب ايصال الماء الى داخل الجفلة
للاقل في الغسل لانها خلقية كذا في الكفر وان للقلقة حكم الباطن
في الغسل وحكم الظاهر في الوضوء حيث ينتقض ان تزل البول
اليها وفي رواية عن ابى حنيفة يجب ادخال الماء تحت الجلد في الغسل
والفرض الخامس **ايصال الماء الى اثناء ايجوف شعر الرجل وان كان شعرا**
مصفورا اي منسوجا عريضا او مفتولا مدورا والى اصوله لا باحة الخلق
للرجال **بمخلاف صغار المرأة** فان الخلق لهم مثله فاذا ابل اصولهم لم يجب
عليها نقضها للمخرج حتى لو كانت صغيرة من منقوضة يجب ايصاله
الماء الى جميع شعرها **وسنة** اي سنن الغسل **ان يبدأ بغسل يديه**
الى رصفيه لكونها آلة التطهر **وفرضه** لكونه مخرج النجاسة ومنشأ النجاسة
وان التنجاسة قبل منه ان كانت ثم يتوضاء وضوء الصلوة لا
رجليه ان كان اي ان وقع الغسل في مجمع الغسالة بضم الغين ماء
غسل به الشئ كالغسل هذا اذا كان الغسل في مجمع الغسالة اي الماء

مطل سائر الغسل

عن غسل كل البدن عند الوضوء
وفي رواية عنه يؤخر غسله

المستعمل اما لو اغتسل على الوضوء او حجر كما في الحمام فيغسل رجله فيغسله
ولم يؤخر غسلها بعد الغسل **ثم يغسل راسه** وسائر جسده **ثلاث** اختلاف
الروايات فيه ففي رواية اخرى النوادر يفيض الماء اولاً على منكبيه الايمن
ثلاث ثم على الايسر ثلاث ثم على راسه وسائر جسده وهذه الرواية
اصح ليطهر او لا مكان الملكين الكاتبين وفي رواية يبداء بالايمن ثم
بالراس ثم بالايسر على رعاية الترتيب وفي رواية القدرى يبداء
اولاً برأسه اولاً ثم سائر جسده فاذا خاترها المضم لكون الرأس
اشرف الاعضاء لا شتماله حواس الخمس **ثم يخرج** اي ينتقل من مجمع
الغسالة فيغسل رجله ولما فرغ من كيفية الغسل الواجب شرع
في الغسل السنة وقال **وغسل يوم الجمعة والعيدين وعرفة وعنه**
الاحرام سنة وقيل مستحب لانه يوم الازدحام **وشرط اقامة السنة**
في غسل يوم الجمعة ان يصل به اي بذلك الغسل صلاة الجمعة **قبل**
ان يحدث يعني اختلف العلماء في ذلك هل هو صلاة الجمعة او يوم
قال ابريوسف انه للقراءة وهو الصحيح لان الصلوة افضل من الوقت
ولا اختصاص الظاهرة بها وقال الحسن انه لليوم حتى ان من اغتسل
يوم الجمعة ثم احدث وتوضاء وصلى الجمعة اوله فغسله في حنيفة لا
يكون مقيماً السنة الغسل وعند الحسن يكون مقيماً لها ومن اغتسل يوم الجمعة
للجنابة وصلى بالجمعة ينوب عن غسل الجمعة **وغسل من اسلم ولم يكن**
جنباً او افاق الجنون او ابلغه عليه المراهق بالسنن قوله وغسل

في سنة الوضوء
في سنة الوضوء
في سنة الوضوء
في سنة الوضوء
في سنة الوضوء

مبتدأ خبره **مستحب** عليهم لاحتمال الاحتلام والم يوفوا العدم رشدهما
وعدم الف المراهق به اعلم ان البلوغ بالسن عند حنيفة في الغلام
بتمام ثمانية عشر سنة وفي الجارية بتمام سبعة عشر سنة وعندهما
خمسة عشر سنة فيها وبه يفتى هذا اكثر المدة واما اقل المدة فحقه
فاثنى عشر سنة وحقها تسع سنين فان راهقاً وقلاً بلغا صدقاً
فاحكام احكام البالغين واما بلوغ الحامل منه فبالاحتلام والارتال
والاحبال ومنها بالحيض والاحتلام والحبل **وان بلغ المراهق بالارتال**
فواجب اي الغسل على من بلغ بالارتال والاحتلام واجب **وغسل**
الجنابة والحيض لا يسقط بالاسلام ثم اسلمت لا يكفيها طهارة
الاسلام عن خبث الباطن بل يجب عليها غسل ظاهرها وجوب الصلوة
عليها وقيل لا يجب على كافر ان يقطع حيضها ثم اسلمت لان وقت
الانقطاع كانت كافرته وهي غير ماثورة بالشرايع بخلاف من اجبت
ثم اسلمت يجب عليها الغسل لان الجنابة امر مستمر فتكون جنباً
بعد الاسلام واما انقطاع الحيض والنفس فيغير مستمر فافترقا
ونواقض الوضوء كل ما خرج من احد السبيلين سواء كان معتاداً
كالبول او غير معتاد كالذودة الا ان الريح الخارجة من القول
غير ناقضة لانها لا تنشأ من محل الجناسة ولو كانت منتنة
تتلف وفي رواية عن محمد رحمه نافضة مطلقاً **والدم والقيح**
والقديد السائل من الفرحة وان على رأس الجرح فان لم يقطنة

اي الكافر اسلم جنباً او الكافر
انقطع حيضها او نفاسها ثم

مطلوب الوضوء

القرآن اذا كانت الضميمة او اللوح او نحوهما على الارض عند ابي يوسف
لانه ليس بمجامل والكتبه وجدت حرفا حرفا وانه ليس بقرآن وقال محمد
احب ان لا يكتب لان كتابته الحروف مجرى القرآن كذا في الدرر والغره
ولا يوجب اي الفصل **خروج المني** وانفاصله من مكانه **بغير شهوة** كخروجه
بسبب الحمل الثقيل او الخوف الشديد او السقوط من العلو وقال الشافعي
يوجب خروجه في هذه المواد ايضا لقول علي السلام وفي المني الفصل ولنا
انه عليه السلام لما سئل عن المني علق الاغتسال بالشهوة اعلم ان الشهوة
المثيرة في ايجاب الفصل الشهوة وقت الانفصال من الصلب عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما ووقت الخروج عند ابي يوسف فثمرة الخلاف في الموضعين
احدهما انه اذا انفصل المني من مكانه بشهوة فاخذ راس الذكر حتى سكنت
شهوته فخرج بلا شهوة والثاني جنب اغتسل قبل ان يبول ثم خرج ببقية
المني يجب الغسل فيها عندهما لا عنده ولو بالاول او نام او مشى فاغتسل
فخرج منه ببقية المني لا يجب الغسل بالاجماع كذا في الحقايق **ولو اتم**
التام فنزل فأنشبه **ولم ير بلل في رأسه الا حليل او عوبه فلا غسل**
عليه بخلاف المرأة فانها لو احتلمت ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها
فغلبها الغسل وقال محمد فعلى الرجل ايضا احتياطا وبه افتى بعض
المشايخ وروى عنه انه قال لما سئل النبي عليه السلام عن امرأة ترى
في منامها ان زوجها يجماعها قال عليه السلام عليها الغسل ان وجدت
ماء **ولو لم يبلل مذيها كان او منيا ولم يذكر احتلاما لم يلزم الغسل**

فقد اختلفوا على ما قلناه من ان
المني يخرج من الرجل في كل وقت
ولا يلزم الاغتسال به الا في وقت
الجماع او في وقت النوم او في وقت
الخروج من الموضع او في وقت
الخروج من الموضع او في وقت
الخروج من الموضع او في وقت

من زوجها اذا جماعها فقلت مع جني ياتي
في النوم واحدة نفسي ما يجد

عند

عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما وقال ابو يوسف لا يلزمه لانه بلل لا
يوجب الغسل حاله اليقظة فبالا ولى المنام ولى ما على ذلك منى قد
انفصل بشهوة فترق بحرارة البدن فلزم احتياطا قيل هذا اذا كان ذكر
ساكن فحين نام واما ان كانت منتشرا فلا غسل عليه لان ذلك من اثار
الاغتسال الذي بالذال المعجم الماء الرقيق لا يبعض الخارج عند
الملاعبة والملاصقة **فصل في مس الخف** قدم المص بحث
المسح على بحث النيم مخالف الفاسي الممتون لكثرة وقوعه ولعموم
للمقيم والمسافر بخلاف التيم فانه كالنادر على انه مخصوص بالمسافر
وفي بعض المقادير مع ان المسح خلف عن الجزء والنيم على الكل والجزء
مقدم على الكل طبعيا ولكن الاول ترتيب سائر الممتون لان النيم
خلف الوضوء فلا ينسب ان يلبس تحت بحث الوضوء ولان ثبوت النيم
بالكتاب وثبوت المسح بالسنة فالأقوى بالتقديم اولى **مس المقيم**
مرجلا كان وامرأة وقال مالك لا يجوز المسح للمقيم لانه رخصة لدفع
الضرر ولا ضرر في الحضر فيختص بالسفر كالقصر والاوطار قوله
من الحديث خاصة احتراز عن الجنابة صورته توضحه مسافر
وليس خفيه ثم اجنب ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للاغتسال
فانه يتوضأ به ويغسل رجليه ولا يمسح ويتم للجنابة كذا في النهاية
وصورة اخرى من لبس الخف ثم اجنب في مدة المسح ولم يجد ماء
فتم ثم احدث ووجد ماء يكفي وضوءه خاصة لا يجوز له المسح

مسح الخف

لان الجنابة تسري الى القدمين **يوماً وليلاً** ظرف لمسه المقيم
 ومسه **المسافر ثلثة ايام وليالها** ولو خاف البرد على رجله
 بالغسل بعد ما مضى مدة المسح بمسح عليها ولكن يستوعب
 بالمسح كالجباير ويصل كذا في الايضاح **من وقت الحدث**
 اي ابتداء مدة المسح يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس وقيل
 من وقت اللبس وقيل من وقت المسح فتفسير هذه الروايات
 ومن تواتر بعد طلوع الفجر ودام على وضوءه الى الضحوة ولبس
 خفيه ثم احدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل وقت
 العصر ثم توضأ فمسح فانه يمسح الى ما بعد الزوال من الغد
 الى وقت الضحوة ولا الى وقت العصر تأمل في **بشرط**
لبسه على طهارة كاملة قوله **عند الحدث** ظرف لطهارة كاملة
 اي اشترط كمال الطهارة عند الحدث لا عند اللبس وذلك شامل
 لصور فمن توضأ خلفا للترتيب وغسل رجله اولاً ولبس خفيه
 ثم مشى فمسحاً او ازيد ثم غسل باقي اعضاء الوضوء قبل الحدث او
 او توضأ على الترتيب ثم غسل رجله اليمنى فلبس خفيها ثم اليسرى
 فلبس خفيها ولبس خفيه محدثاً ثم خاض الماء فابتلث قد ما مع
 الكعبين ثم اتم الوضوء ثم احدث او توضأ على الترتيب ثم لبس
 خفيه بعد اكمل الوضوء فجاز المسح على الخفين في هذه الصور
 الاربع **عند ما** وقال الشافعي لا يجوز في الصور الثلث الاولى لانه

لم يلبسها فيها على طهارة كاملة اذ يعتبر كمال الطهارة وقت اللبس وقيل
 قوله على طهارة كاملة احتراز عن طهارة ناقصة كوضوء المعذور
 اذ اللبس حقيقه لا يجوز له المسح عليه فلو ان المستحاضة او غيرها
 من المعذورين اذا توضأت ولبست الخف قبل ان يظهر حدث
 يمسح كالاصحاء وكذا في المنية **ويجوز المسح على خف فوق خف**
 لانها خف واحد ذي طاقين وكذا المسح **على جرم فوق خف**
ان لبسه اي الجرم فوق الخف على الخف **قبل الحدث** ولو لبسها بعد
 الحدث او بعد ما احدث ومسح على الخف الداخل لا يمسح عليها لان
 الحدث قد حل عليه ونقل عن النوى الشاذي ان ما لبس من الكرياس
 المجرد تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه فاصلاً وقطعة كرياس
 يلف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود باللبس ولكن يفرق مما ذكر
 من الكافي انه يجوز المسح عليه لان الخف الغير الصالح للمسح لم يفرقها
 لم يكن فاصلاً فان لا يكون الكرياس والملبوس فاصلاً اولى و
 في الخلاصة المسح على الخفاف ما اتخذ من اللبد يجوز ومن الكرياس
 لا يجوز ويجوز على الخف الذي يقال له بالتركي جارق ان
 كان يستر القدم والا فلا يجوز على الاصح كذا عبارة الخزانة
ويجوز المسح على جورب لا يشق اي لا يكون رقيقاً بحيث لا
 يرى ماتحته **ويقف على الشاق بلا ربط** لكونه ثخيناً وغلظاً
ولو لم يكن الجورب محلاً هو ما جعل فوق تحت جلداً متخفاً

هذه نقلها اهدى من القدي
 الصورة الثالث غلبا نه
 جعله الاصل لبس الخفين
 على طهارة القدمين شرط
 في مسحه

او منعاً بسكون النون وهو ما وضع الجلاء تحته اعلم ان المسح
 على الجوربين على ثلثة اصوب احدها يجوز عليها المسح بالاتفاق
 وهو ما اذا كانا تحيين منعلين والثاني لا يجوز بالاتفاق وهو ان
 يكونا غير تحيين وغير منعلين واختار المصنف قولها لما روي ان ابا
 حنيفة مسح عليها في مرض موته وقال كنت افعل ما منعت الناس عنه
 فاستدلوا به على رجوعه عن قوله القديم **ولو سافر فمقيم في مدته** اي في
 اثنائه يوم وليلة **اتم** مدة السفر يعني اياها **قلنا ولو قام مسافراً في مدته**
 اي في اثنائه مدة المقيم **لم يزد المسح على يوم وليلة من حين مسح**
 لان رخصة السفر لا تبقى بدون **دع** ظاهر الخف ولو مسح باليد
 او عقبه او ساقه لا يجوز لقول علي بن فضال عنه لو كان الدين بالاراي كان
 مسح باطن الخف او الى لان المحدث والجنب يلاقيه من اسفله ولكن لا يات
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظاهرها خطوطاً بالاصابع وتشرط
 النية في مسح الخفين في رواية ولا تشرط في مسح الرأس والجبائر
 بالاتفاق كذا في الزاهدي **واقله قد ثلث اصابع من اصابع اليد**
 قال محمد مفة المسح ان يضع اصابعه على مقدم خفيه ويجافي كفيه
 ويمد يديه الى ساقيه او يضع كفيه مع الاصابع ويمدها جملتها وان
 مسح برؤس الاصابع وجاف الكف واصول الاصابع لا يجوز الا ان يبتل
 مقدار الواجب من الخف عند وضعها ولو نسي المسح واصاب المظهر
 ظاهر خفيه او مشع الخشيش فابتل ظاهرها فقد حصل المسح في الصحيح

والثالث لا يجوز عند ابي
 وجاز عند جازع وان يكونا
 تحيين غير منعلين

مسح برؤس الاصابع
 مسح برؤس الاصابع
 مسح برؤس الاصابع
 مسح برؤس الاصابع
 مسح برؤس الاصابع

كفي

كذا في صدر الشريعة **والخرق الكبير مانع لجواز المسح وهو قد ثلثة**
اصابع بكما الهام من اصغر اصابع الرجل يعني اذا وقع الخرق الكبير في غير
 مقابل الاصابع يمنع المسح اذا ظهر منه قد ثلث اصابع صفاروا ما اذا
 وقع في مقابلة الاصابع فالمعتبر فيه ظهور ثلث اصابع نفسها مما وقعت
 في مقابلة الخرق لظهور مقدار ثلث صفار لان كل اصبع حاصل
 في موضعها فلا يقدر بقدر غيره حتى قيل لو خرج ابراهم الكبير
 من الخرق مقدار ثلثة اصابع لا يمنع جواز المسح واذا وقع الخرق
 في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب وقال الشافعي
 لا يجوز المسح بالخرق وان كان يسيراً لان البادي من القدم يجب
 غشله لحلول الحدث به فيجب غسل الباقي لا متناع الجمع بين المسح
 والغسل قلنا ان السير لا تمنع لان الخفاف لا يخلو عن الخرق البعيد
 غالباً فيفني نزعه الى المخرج اعلم ان الخروق الذي يجمع من خف واحد
 بحيث لو صار المجمع منه مقدار ثلث اصابع يمنع ما يدخل فيه للثلثة
 وما دونه لا يلحق الخرق كذا في شرح المجمع **وينقض المسح كل ما ينقض**
الوضوء وينقضه ايضا مضي المدة لانها اذا مضت سرى الحدث
 الى القدمين فعليه غسلها الا اذا خاف ذهاب رجله من البرد كما سرقوله
وترفع احدى القدمين اي ينقضه ايضا خروج احدى القدمين بالكتفة
 قوله الى **ساق الخف** لان موضع المسح فارق مكانه وكذا ينقض خروج
 اكثر العقب عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد اذا بقي في موضع المسح

الثلثة ككبري المجمع
 الربعة العظيمة وجمعها
 بالالف واللام

وَمَا أَزْكَى خَابِغِ الْقُلُوبِ يَضَعُ الْحَبَابُ عَلَى الْوَرَقِ
وَيُعِيدُ الْحَبَابُ وَهُوَ حَنْ مَسِيرُهُ

عالمی

وہابی

اما اذا علم غل موضع
الصح فليست

ط
اي سواد كان في خارج المصير اوف
وعند هذا لا يتبع ان كان في المصير
الحار من المصير ان لا يكون الاعلى الماء في
من لان العر ان لا يكون من الماء في
القاعوطا وبان الماء من هذا
لم يقل فيه وبان الماء من هذا

بحيث يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز والا فيجوز وفي المدينة
من خرج مسافراً او محتطاً وخرج من قرية الى قرية يجوز له
التيتم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل **او وجد وهو يخاف**
العطش على نفسه او دابته او غيرها كما حمله لنفسه اولد ابته
او ماء اعد في طريق البر اي لا بن السبيل كما ياتي في الفصل اراد
بقوله وجده القدره على استعماله حتى لو وقف على رأس البر وليس
معه آلة السقاء يباح له التيم **او كان ريضاً** ان توضع **يخاف**
شدة مرضه بحركة او استعماله وان وجد من يوضيه مجازاً لا يتم
بالا اتفاق والايتم عند اي حنيفة قل الاجر او كثر وقال ان كثر على ربع
الدرهم يتم والا فلا وقيل الاختلاف في ثلث درهم اعلم ان المحصور
ان لم يجد ماء ولا تراباً نظيفاً ولا غباراً وثوب وغيره يؤخر الصلوة
عند اي حنيفة ولا يتشبه بالمصلين لان التشبيه بهم لم يرد به
في الشرع وقال **يجب** التشبيه بهم بركوع وسجودان وجد مكاناً
يابساً وان لم يجده يوفي قائماً ويخفض السجود من الركوع شدة
يعيد ان خرج من المجلس قضاء لحق الوقت بقدر الامكان كما ان
افطراً قام يشبه بالصائمين في امساك بقية يومه وروى ابو
حفص ان محمد مع اي حنيفة كذا في شرح المجمع في المختلف وقال
الزاهدي لاختلاف ههنا بين اي حنيفة واي يوسف ومحمد
مضطرب **او كان جنباً في المصرا يخاف شدة البرد** بان يرضه

مطلب العطش في التيم
فيكون محمد مع اي يوسف في
وجوب التشبيه على رواية اي
سليمان اختاره صاحب الجواهر
المضمومة والمختلف والمجمع
ولهذا احتارناه

او يقر

او يقره هذا عند اي حنيفة وقال لا يتم في المصرا لانه نادر له ان النادر
اذ وقع لا بدله من المخلص ولا مخلص هنا الا التيم وقد بالجنب لان المحدث
الصحيح لا يجوز له في المصرا بالاتفاق وان لم يجد ما وجاز **او خاف** يعني او
كان المسافر يجد الماء بقربه لكنه يخاف من **عدو او سبع** يباح له التيم سواء
خاف من عدو على نفسه او على ماله او خاف من سبع على نفسه او ماله كذا في شرح الهدية
او وجد يباع بفن فاحش او بمن المثل وهو لا يملكه فان كان
ثن الماء الكافي للوضوء مثلاً درهماً ولم يعطه الا بدرهم ونصف فعليه ان يشتريه
بدلانه عن يسير وان لم يعط الا بدرهمين يباح له التيم لان تحمل الضرر
غير واجب كقطع موضع النجاسة من الثوب عند انعدام الماء يقدر قيمته في
اقرب الموضع التي عن فيها الماء قوله يباع جملة حاله من الضمير المنصوب في وجده
وقوله **قيم** جواب من لم يجد الماء وما عطف عليه من المسائل السبعة المذكورة
ويتم مع وجود الماء والخوف فوت صلاة العيد يعني من خاف فوت صلاة العيد
ان اشتغل بالوضوء جاز له التيم ابتداءً بالاتفاق ومن شرع فيها بالوضوء
ثم سبقه المحدث وخاف ان توضع انها تفوت جاز له التيم للبناء عند اي حنيفة
اما ما كان او مقتدياً لان البناء اسم هل من لا ابتداء وقال لا يجوز للبناء
بعد الشروع لانه وجب بالشروع على زمته فاذا سبق المحدث فان امكن ان
يتدارك الامام بالوضوء فيها والا صار لاحقاً واللاحق يصلي بعد فراغ الامام
ما فاته كذا في شرح المجمع وقال الشافعي لا يتم في صلاة العيد مع القدرة
على الماء لانها تقضى عند ولا يتحقق الوقت فلا تقضى عندنا فيتحقق **والجنازة**

ان ياكل دابة او مواشيه فارغ الماشي
لو غلب على نفسه انه ان غاب عنها يذهب
الى الماء يفرقها الذي ياب او نحوها
سوقها اليه فانه يتم

هذا الاختلاف بين الامام
وصاحبه اختلاف زمان لا
اختلاف بهاء كذا في
مب المختلف

مطلب خوف صلو العبد
اي على المصرا بالتيم عند اضعفه
ومحمد رحمه وقال يوسف لا يبعد
له انه فطره باسم بالشرع بالتيم عند
الفجر عن استعمال الماء كما كان يفعل
لان الفجر ثبت بفعل العباد فلا
يجوز عند اضعفه هاهنا بالوضوء
حد الوضوء كذا في المختلف

او يقر

لا يجوز ان ينظر له ايضا
 لا يجوز ان ينظر له ايضا
 لا يجوز ان ينظر له ايضا

وقد استصوب صاحب التيميم
 هذا المعنى حيث قال ويجوز التيميم
 لغير الولي بالامامة ثم قال في شرحه
 وبعبارة الاولى من الولي كما
 لا يخفى

وقال ابو يوسف الولي على كل حال
 وهو قول الشافعي لقوله تعالى والارحام
 بعضهم اولى ببعض من غير
 فصل بين الجنادة والوفات ونا
 مادي عن ابن عباس في قوله والارحام
 الحسن القصة كذا في التلخيص

اي ويجوز التيميم لخوف فوت صلاة الجنادة ايضا وقال الشافعي لا يجوز لوجود
 الماء ولنا قوله عليه السلام اذا جاءتك جنازة وانت على غير وضوء يتم وصل
 عليها **والولي غيره** اي لا يجوز لولي الميت ان يتم له الامانة ينتظر له ايضا واختار
 صاحب الهداية كما يجي في باب الجنادة وذكر في الذخيرة وللطائفة التيميم
 للجنادة في ظاهر الرواية لان الانتظار فيها مكروه واختاره شمس الاثمة
 قال في حاشية صدر الشريعة والظاهر ان يراد بالولي من له نوع ولاية
 على الميت وهم اربع طوائف السلطان والقاضي وامام الحي والولي الذي هو
 العصبية بنفسه والا فكل من التلثة والا لمقدم عليه عند ابي حنيفة ومحمد
 فلا يقدر على اعادة صلاتهم فيجوز له التيميم في نوبته اذا خاف الفوت بالوضوء
لا يجوز التيميم لخوف فوت الجمعة لان اليوم الظاهر اليوم خلف الجمعة فلا خلف
 لصلاة العيد والجنادة والاختلاف المشايخ في ان الظاهر خلف الجمعة او
 بالعكس يومئذ قال محمد فرض يوم الجمعة والظهر خلفها وعندها عكسه
 لما ياتي في فصل القائنة ولا يجوز ايضا لخوف فوت الوقت **الوقت** لان القضاء
 خلف عن الوقتية **فان كان مع رفيقه ماء طلب قبل التيميم استحبابا**
 لان الغالب بذل الماء حتى لو لم يسئل فسل به ثم اعطاه يعيدها وان
 ائتم بعد سؤاله فسل به ثم اعطاه لا يعيدها ولكن ينتقض تيممه ولو
 ظن برقيقته الضئيلة لا يجب الطلب فيباح له التيميم لان في السؤال مذلة وقال
 لا يباح الا بعد منع الرقيق لان الماء مبذول عادة وليس في سؤال ما يحتاج اليه
 مذلة وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن حواشيعة عن غيره وقال الحسن لا يسئل

في حالين

في حالين وما يحمله الحجاج من ماء ذمزم للعطية يمنع جواز التيميم وما ذكر
 فيه من الحيلة انه يهبه لرفيقه ثم يستودعه اياه ليس بشيء لانه قادر على
 استعماله بالرجوع في الهبة واصل الحيل ان يلقي فيه ماء وداوز غفران حتى
 يقلب عليه **ولا يجب على المسافر طلب الماء الا اذا غلب على ظنه**
ان يقربه ماء وقال الشافعي عليه الطلب قدر غلوة من جوانبه الاربع
 يتحقق اليأس ولنا ان الغالب في المفارضة عدم الماء والموهوم كالحق
 ولو ظن الماء بقربه يجب ان يطلبه غلوة بالاتفاق والغلوة ثلثماية ذراع
 الواحدة والاربعة ولا يبلغ المطلب ميلا لان فيه اضرازا برقيقته **والتيميم**
ضربان وقال مالك في رواية ضربة واحدة **ضربة للوجه وضربة**
للبيدين مع المرفقين وقال مالك والاوزاعي الى الكوعين وقال الزاهد
 الى الابطين ويشترط الاستيعاب في الاصح حتى لو بقي شئ قليل من الوجه او
 البيدين لا يجزيه ولهذا قال **ويجب ان يدخل اصابعه ويترغ خاتمه**
 هذا اذا لم يدخل الغبار تحت خاتمه وبين اصابعه فمحتاج الى ضربة
 ثالثة كما ذهب اليه ابن سيرين وكيفيته في مسح الزراعين ان يضع باطن الوسطى
 والبصر والمخضر بنصف الكف من اليسرى على ظاهر راس الاصابع من اليمنى
 فيمسحها الى مرفقها ثم يقلب الذراع اليسرى ويمسح باطنها بالمسبحة والابهام
 من اليسرى الى راس الاصابع وهكذا يضع بيده اليسرى **والنية فيه فرض**
 لاستباحة الصلوة والقرية مقصودة لا تصح بلا طهارة كالتيميم لصلوة
 الجنادة وسجدة التلاوة فيجوز به اداء المكتوبات وان كان قد خرج بدونها

مطلوب من التيميم طلبان

وفي النسخة استباحة التيميم
 بشرط ان لا يكون في حال
 الخلق هذا رواية الحسن في كتاب الزواجر
 الاستيعاب عندنا ايضا حتى لو لم
 الا اصابع لا يجوز في التيميم اربعة
 وتقول السوطان في التيميم
 الضربات والنية والصعيد
 ايضا اربعة افعال للبيدين واذ يراعى
 الا اصابع وينقض البيدين

كيتيم الكافر للاسلام لا يجوز اذا اذها به وقال ابو يوسف يجوز لان الاسلام اعظم
 القرابات فمن تيم لمس المصحف او دخول المسجد لا يجوز به الصلوة لانه لم
 ينو قربة مقصودة لكن يحل له المسح والمس والدخول وقال زفر البنية فيه
 ليست بغرض لانه خلف عن الوضوء فلا يخالف اصله ولنا ان التعيد
 لا تأثير له في الظاهر حاشا فلا يكون مطهرا الا بالقرية ولا قرية الا بالنية
ويجوز التيمم بالصعيد الطاهر فعيل بمعنى التعيد الطاهر صاعد على
 وجه الارض او بمعنى مصعود عليها وهو اي الصعيد الطاهر كل ما كان
من جنس الارض كالتراب والرقمل والحجر والوردة والحل والزنج والاجر
 والعقيق والزبرجد والمرجان والملح الجلي في الاصح وبارض طاهر
 قد شرب عليها الماء وبقي نذوه ولا يجوز بما لا يكون من جنس الارض كالماء
 ولا بالتراب بالنار كالحديد والفضة والزجاج ولا بالشئ المترد بالاحراق
 كالشجر والحضنة والشياب بلانفع عليها كذا في الخزانة **والتيمم للحدث**
والجنابة والحيض والنفس **سواء** في الضربتين وكونهما منحصر الوجه
 واليدين وكيفية المسح بهما **وينقذه ما ينقض الوضوء** وينقذه رؤية
الماء ايضا اذا قدر استعماله ولو رآه في الصلوة به تبطل مسافرا كان
 او مقبلا وقال الشافعي تبطل بها في الحضر لا في السفر ولو رآه المتوضي
 المقتدى بتيمم ما في الصلوة تبطل واقام صلوة الا امام الميم فغير فائدة
 لانه لم ير الماء ولو مر **التيمم** على الماء ينقض تيممه عند أبي حنيفة سواء
 مر ماشيا او راكبيا كما ينقضه لو مر به مستيقظا وقال لا ينقضه لانه

مطلقا ويجوز التيمم
 الميم بالصعيد عند أبي حنيفة
 وجه الارض تنبأ بها كذا في غيره
 فلو ضرب يده على صخرة لا تراب عليها
 قال الشافعي لا يقيم التيمم
 بالوجه واليدين كذا في غير التفسير

بالفعل

بالنفاس قد خرج عن قدر الاستعمال ولو مر نائما مضطجعا او متكئا
 ينقض تيممه بالنوم لا بالمرور عليه اتفاقا **ومن يرجو الماء في آخر الوقت**
قالا افضل له تأخير الصلوة اي ومن غلب على ظنه انه يجد الماء قبل اخرج
 الوقت يستحب تأخيرها اليه باليؤديه باكمل الطهارة بين ولكن لا يؤخر
 العصر الى تغير الشمس والمغرب عن اول الوقت وعن ابي يوسف
 التأخير حتم لا الظن كاليقين في بعض الامور واقاما ان توهم او ترده
 في وجوده فلا يؤخرها وعن حماد والشافعي لا يؤخرها بمجرد الظن
 روى ان اول واقوته خالف ابو حنيفة استاده **في اول الوقت**
 بالتيمم واخر ابو حنيفة وجد الماء صليها بالوضوء في آخر الوقت
 باجتهاده ويجوز التيمم قبل الوقت ليتمكن من ادائها في اول الوقت
 خلاف للشافعي **ويصلي بتيممه ماشا او فرسا او نقل ما لم يحدث**
 لانه بدل مطلق فيعمل على الاصل عند عدمه وقال الشافعي لا يجوز له التيمم
 واحدا اذا اداء فرض واحد وسننه بالبقية ولو سني المسافر الماء في رحله
 الذي وضعه بنفسه او وضعه اخر بامره او كان بقربه ماء لا يعلم به فتييم
وصلى ثم تذكر الماء او رآه اجزاه اي لا يعيد الصلوة سواء ذكره في الوقت
 او بعده وقال ابو يوسف والشافعي يعيدها فيما سني وضعه بنفسه لا اذا
 اعز الاشياء في السفر فليست ذنبا لانه ولنا ان مبيع التيمم عجزه عن الاستعمال
 سواء بعدم القدرة او النسيان وانما قيد بالنسيان لانه لو ظن ان مائه قد فني
 فتييم فصل ثم ظهر انه لم يفن يعيدها بالاتفاق **وما اعدي في الطريق للشرب**

مطلقا ما لا يجوز التيمم في آخر الوقت

مطلقا ولو نسي الماء في رحله

لا يمنع جواز التيمم لأن من وضع للشرب ربما لا يذن استعماله في غيره إلا
 أن يعلم بكثرته أنه وضع للشرب والوضوء جميعاً فلا يجوز التيمم عنده
فصل في إزالة نجاسة تطهير المصلي بدنه ومكانه وتزويده
 عن النجاسة واجب لقوله تعالى وثيابك فطهر والنفس الوارد في الثوب
 وارد في البدن والمكان بالطريق الأولى لأنه لا ينفك عنها مسألة مريض
 مجروح كلما بسط يستره يتجسس من ساعته أو يمسح يتجسس مرة لكن يزاد
 مرضه والحقة مشقة بتحريكه يجوز أن يصلي عليه مستلقياً كما في الاختيار
النجاسة المرئية تطهر بزوال عينها أولم يغسلها مرة واحدة وقيل
 لا يغسلها يطهر بدنه ما لم تغسل ثلثاً بعد زوال عينها بالماء **وبكل ما يع**
طاهر من زيل وهو الذي يعمل عمل الماء في إزالة **كالخاء وما ورد وما**
 التقي الذريرج والبقلاء ونبذ التين والزبيب وأمثالها مما يتخذ من الفواكه
 بحيث لو ابتل المنجس به كان يخرج بالعصر فإنه يزيل النجاسة من الثوب
 والبدن عند أبي حنيفة لأن المائع قانع والطهورية بعلة القلع والإزالة
 وعن أبي يوسف أنه لا يزيل من البدن غير الماء وعند محمد وزفر الشافعي
 رحمهم الله أن الماء المقيد لا يطهر إلا نجاس من البدن والثوب كما لا يزيل إلا إذا
 كذا في النوازل **والماء المستعمل** مجرور عطفاً على الخاء علم أن الماء المستعمل
 نجس غليظ عند أبي حنيفة وخفيف عند أبي يوسف وطاهر وغير
 طاهر عند محمد كما أشرنا في صدر الكتاب والفتوى على قول محمد كما صرح في المنقول
 الماء المستعمل في الأبدان فذلك كالحذر لدون النعمان وكبول الشاة عند الشافعي

أزالة النجاسة

مطلوب الماء للمستعمل

فيمنه

ويشبهه الخاء عند الشافعي وأكثر المشايخ الكبار إرفاقاً بقول الثالث المختار
 صح ما عند زفر ومالك والشافعي في قوله القديم أنه طاهر وطهور وقيل
 أن إزالة الماء المستعمل النجاسة فلا غير الصحيح لأن النجاسة لا تزول بمثلها
 أو بماء غيره طهوراً قول قد نقل الزاهد عن مختصر القدوري وضوءه
 أنه يزيل النجاسة ونقل أيضاً عن شرح الإرشاد أن من جملة المايعات
 المزيلة الماء المستعمل وهو قول محمد وعليه الفتوى أن الصحابة يتبادرون
 إلى وضوء النبي صلى الله عليه وسلم يشربونه ويمسحون به ولم يمنعه من ذلك
 كان نجاسة المنعهم النبي صلى الله عليه وسلم كما منع الحجاج عن شربه وأما على قول
 أبي يوسف فإنه خفيف يزول يزول به النجاسة الغليظة ويبقى نجاسة
 الماء المستعمل كمن غسل نجاسة غليظة ببول ما يؤكل لحمه زالت وبقي
 نجاسة البول وهو لا يمنع جواز الصلوة ما لم يبلغ ربع الثوب
 فيحتمل أن يكون الواو ابتدائية والماء المستعمل مرفوعاً مبتدأ وقوله
 عن جابر عن قوله **والأثر الذي يشق إزالته** مبتدأ وقوله **عن جابر** أي
 بناءً على أثر النجاسة في الثوب والبدن لا يمنع جواز الصلوة أن كان إزالة
 بمشقة وحد المشقة أن لا يزول أثر النجاسة أي ريمحها أولها أو طعمها
 بالماء القراح بل يحتاج فيها إلى شيء آخر كالصابون ونحوه **وغير المرئية من**
 النجاسة كالبول **تطهر بالغسل الذي يغلب على الظن** أي ظن الغائل
 لأن ما تعذر الوقوف عليه يفوض إلى رأي المبطلين به كالفلب في التري

مطلوب ما يشق إزالته

وفي الاصل يطهر بغسلها ثلثا وعصرها في مرة ^{كل} فيما ينصرف وعن محمد يعصرها في الثالثة ويبالغ فيه ويعتبر في كل شخص قوته وقيل يغسلها سبعا قطعا للوسوسة ولا بد من العصر في مرة وعن الكرخي في المرة السابعة مسألة بساط نجس جعل في ظهر وترك فيه يوما وليلة وجري عليه الماء طهر كذا في الهداية وقول محمد فيما لا ينصرف بالعصر اذا اتجس ليطهر ابدا لان زوال النجس انما هو بالعصر ولم يوجد وعند ابى يوسف يطهر بغسله وتحقيقه ثلث مرات بان ينقطع التقاطر ولا يشترط اليبس ولكن يشترط ان لا يبقى له لون ولا ریح وبه يفتى ولو تجس العسل فتطهره ان يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه وكذا تطهر الدهن النجس بصبه عليه الماء فيغلى حتى لا يبقى الماء هكذا يفعل فيها ثلث مرات كذا في الفرر قوله **الزوال** مرفوع على انه فاعل يغلب والضمير منه راجع الى الغسل **وكل شيء صقيل** اصابته النجاسة **كالمرأة والستيف والتكين ونحوها** **يطهر بالمسح** لان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقتلون الكفار ويمسحون سيوفهم ويصلون معها حتى لو ذبح شاة ثم مسح التكين على شيء وذهب اثر الدم وقطع بها بطيخا يكون طاهرا كذا في النوازل وعند الشافعي لا يطهر بالمسح بل يغسل واما لو كان غير صقيل او منقوشا فلا يطهر بالمسح اتفاقا وانما مؤه السكين بما ينجس لا يجوز الصلوة معاذا كما فوق الدرهم ولكن يجوز قطع البطيخ به

مجلس في النجاسة

نجس النجاسة يطهر بالمسح

اما اذا

اقا اذا كان مؤه ثانيا بالماء الطاهر فيطهر بالاجماع والتوبة به **والمني نجس عندنا** وعند الشافعي طاهر لانه اصل الادنى المكرم وليس من الكرامة تنجس اصله ولنا قوله عليه السلام لا يغسل الثوب الا من خمس البول والغائط والدم والقيح والمني وجوب اكبر الطهارتين اذ لا على نجاسة **يجب غسله وطبا ويكفي فركه يابا** لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها ان كان المني رطبا فاغسله وان كان يابسا فافركه وهو حجة على الشافعي ايضا الفرك الحك باليد فان المني غليظ اذا يبس يتغست كالتراب ^{باليد} ويغسله بالفرق وعن الفضل ان من المرأة لا يطهر به رقيق وكذا اذا رقت مني الرجل بمرض وقيل انما يطهر المني اذا لم يتقدمه مذقة القيح انه لا فرق بين الرقيق والغليظ في زواله بالفرق وبقاء اثر المني لا يفرض كبقائه بعد الغسل كذا في الرازي ولو اصاب المني ثوبا باطانة فنقد اليها يطهر بالفرك في الصحيح وعند محمد لا يطهر وفي المنية اذا الف الثوب المبلول بالنجس في ثوب طاهر يابس فظهرت ندوة ولكن لا يصير رطبا بحيث لو عصر لا يتقاطر الاصح انه لا يتنجس وكذا الثوب الطاهر اليابس اذا سقط على الارض نجسة رطبة وكذا لو مشوا حافيا على لبدين نجس انتهى ولو ذهب اثر النجاسة على الارض **بالشمس** او بالجفاف في الظل بحيث ذهب اثرها من اللون والريح **جازت الصلوة مكانا** عندنا خلافا لفرز والشافعي قياسا على التيم ولنا قوله عليه السلام ايما ارض جفت بعد ما تنجست قد ظهرت وجازت الصلوة عليها **ودون التيم منه** اذ لم يجز التيم

مجلس حازن الصلوة مكانا

من ذلك المكان اتفاقا فان قلت كيف جاز عليها العبادة المقصودة
 بالذات ولم يجز ما هو الوسيلة اليها والقياس عكسه قلت ان نجاسة
 قد قلت بالجفاف وقليلها لا يمنع جوازها الا يرى ان القطرات من النجاسة
 لو اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة بذلك الثوب بخلاف الماء اذا القطرة
 منها يفسد ما يكف للوضوء والغسل كما يحكى في مسألة البر وكذا الحكم
 في خلفه بلاولى كما اشير في النسيم **واذا اصاب الخف والنعل**
نجاسة الاجرم اى كثافة كالروث والقدرة **فجفت فذلك لا ارض**
يطهر بقوله عليه السلام من منكم دخول المسجد فليقلب نعليه فان كان
 عليها قدرة فليمسحها على الارض فانها لم يورده ولا الخف ونحوه صلب
 لا يتدخل فيه النجاسة فيبقى رطوبتها على الممسوح ظاهره فاذا جفت غاداة
 عادت الرطوبة النجسية الى جرمها وتزول بزواله بذلك وقال ابو يوسف
 يطهر الخف في رطوبته ذات الجرم ايضا اذا مسحه بالتراب لانه يجذب رطوبتها
 ويصير كالتي جفت وعليه الفتوى لهجوم البلوى وقال محمد يجب غسل الخف
 في رطوبتها وبابسها كالثوب والبدن ودوى عنه انه رجح عن قوله حين رأى
 كثير السرقين في طريق بلدة رى **بخلاف النجاسة المايعة** فانها اذا اصاب
 الخف لا يطهر بالجفاف والدلك بل يجب غسله سواء كانت العين من ريشته
 كالدم او لا كالبول وقال ابو يوسف يطهر بذلك كما له جرم وبخلاف الثوب فانه
 اذا اصابته نجاسة يجب عاغله مطلقا بالاتفاق وهو القياس والمنية اذا
 اصابته الجلد ماء نجس فشرى الثوب اذا اصغ بصغ نجس او المرأة اذا خضبت

مطلبا اذا اصاب الخف نجاسة الاجرم

لانا جاز ما يتخلل في خلد
 واما المني فقد خضت بنحو
 عن القياس

بجنا يدها نجس او دخلت يدها في السمن ثم غسلت ثلث مرات طهرت الجلد
 والثوب واليد وان بقي اثر السمن والصبع وما تشرب الجلد فهو عفو
 وفي المحيط يظهر الثوب واليد بشرط ان يغسل حتى يسيل الماء الابيض
 وان غسل بغير حرض ومرارة كل حيوان كبوله **فصل في البئر** وهو بمنزلة
 الحوض الصغير اذا وقعت فيها **النجاسة المايعة نجسا** فيخرج الماء كله
 سواء كانت الواقعة قليلة او كثيرة حتى ان قطرت دم او حم في البئر
 يخرج كل ما فيها كذا في المنية وقال مالك اذا بلغ ماء البئر ثمانى وخمسين متا
 فهو بمنزلة النهر لا يفسد ماؤها بوقوع النجاسة فيه مالم يتغير احد
 اوصافه وقال الشافعي لا يفسد اذا بلغ ماؤها القلتين كامة **والجامدة**
 كالبرم مخصوص بالابل والغنم **والروث** بذى الحافر كالفرس **والخنثى**
 بكثرة الخاء وسكون الشاء المتشبهه مخصوص بالبق وسيأتى بيان خفتها
 وغلقها على الاختلاف في شروط الصلوة **قليلها عفو** لاي معنى **اكثرها**
 وحده ان تأخذ ربع وجه الماء وقليل قبل ثلث وقيل اكثر وقيل كل وقيل
 ان لا يتخللوا كل دلو من بكرة او بعريتين والمختار ما ذكر في الهداية وهو
 ما يستكثره الناظر في رواية ابو حنيفة واختاره المصنف ولهذا قال
وهو اى الكثير المفسد من الجامدة ما يعده الناظر كثيرا اى يستكثره
 ويستغثه ولو وقع في المحلب بكرة او بعرة فان يرمى البقرة ويشرب اللبن
 مالم يتفشت ولم يظفر لونه كذا روى عن علي رضي الله عنه **والرطب واليابس**
والسكر من البقرة والروث والخنثى **سواء** في الصحيح وقبل ان الرطب

مطلبا اذا اصاب

والمكسر يفسد لا الصحيح واليابس وفي النوازل هذا في البحر وأما الاختاء والآل
 فبمنزلة البول **فان ماتت فيها اى في البئر عصفورة او فارة او نحوهما**
يظهر ينزع عشرين دلواً بدلوها اى بدلو تلك البئر هذا بطريق الايجاب
 وتلثين بطريق الاستحباب **بعد اخراج الواقع** في البئر لان النزح لا يفيد
 مادام الواقع فيها علم ان الفارة تلفظ بالهمزة لا بالالف يلتبس بالفارة
 الاجوف الذي بمعنى الغليان كما ان السودة تلفظ بالهمزة لا بالواو لتلا يلتبس
 بالسور الاجوف وهو حايطة المدينة **في الحمامة والذجاجة والهريرة ونحوها**
ينزع اربعون دلواً يحكم الشرع وستون لاطمينان قلب المستعملين
 والهرتان كالواحدة والثالث كالشاة وقال في الغر لو وقع فيها ربع من الفارة
 ينزع عشرون دلواً كفارة واحدة ولو وقع فيها خمس واربعون الى السبع
 ولو عشر اخرج الماء كشاة اعلم ان ما بين الفارة والحمامة كفارة واحدة
 حتى لو وقعت اربع منها ينزع فيه عشرون الى ثلثين ايضا واذا وقعت
 خمس ينزع منها اربعون الى ستين وما بين الذجاجة والشاة كذجاجة
 ينزع الى ستين كذا قال الزيلعي فاذا وجد فارة او غيرها ولم يدبر متى وقعت
 ولم تنتفخ اعاد وصلاة يوم وليلة وغسلوا كل شئ اصابها واما وان انتفخت
 اعاد وصلاة ثلثة ايام ولياليها هذا عند ابي حنيفة وقال ليس عليهم اعادة
 الشئ حتى يتيقنوا متى وقعت وكان ركن الائمة الصياحي يفتي بقول ابي
 حنيفة فيها يتعلق بالصلاة ويقولها فيها سواها وفي **وقوع الادمى والشاة**
ونحوها ينزع الكل لان ابن عباس رضي الله عنهما ينزع احدهما زجره كله حين

سان غير ماتت فيها كاس

الموت في الادمى

مات

مات فيها زجره بعد اخراجه **وانتفخ الواقع فيها او قنع ينزع الكل مطلقاً**
 اى صغيراً كان الواقع او كبيراً حتى اذا وقع الجمل في البئر او ذنب الفارة
 وانتفخ ينزع كل الماء وهذه مسألة سوى الجمل باذنه الواحد في تجس
 ما را البئر كله لا تنتشر البلة النجسية في اجزاء الماء واذا كان المنتفخ كذلك
 يكون المنتفخ اكثر فساد البقاء جزئية في الماء هذا كله في الحيون الدموي
 لان ما لا دم له اذا انتفخ او قنع في الماء والعصير لا ينجمه كذا في الغر **وان**
لم يمكن نزحها لنزع الماء اى لكون الماء مبعثاً **نزع حتى يعلم الماء** بمحل
 معناه حتى يطلب على ظنهم ان جميع الماء النجس قد خرج وبقي الماء الطاهر
 الخارج من العين والاشبه ان يؤخذ في بيان القدر الخارج بقول رجلين
 لهما بصارة في امر الماء وعن ابي يوسف يحفر بقدر ما يراها عرضاً وعمقاً حفرة اخرى
 فيملأ ماء البئر الاول فيها وعنه ايضا انه يرسل قصبته فيها ويعلم مبلغ الماء
 ثم ينزع منها عشرة دلاء ثم تقاد القصبته فيها فينظر كم انتقض بالعشرة
 فينزع باعتبار ذلك وعن محمد ينزع ما اذا دلوا الى ثلثمائة كذا في الزهد
 مسألة بئر تجس ماؤها فغار ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر وان
 اخرجت الواقعة فيها ويكون الفور بمنزلة النزح حتى لو صلى في قعرها
 حالة الجفاف يجوز وقيل ان عاد الماء صارت نجساً وكذا بئر وجب منه نزع
 عشرين دلواً فنزع عشرة دلاء ولم يبق الماء لا ينزع منه شئ كذا في النوازل
وفصل في الاستنجاء وهو مسح موضع النجس وغسله والنجس يخرج من البطن

سائر الاستنجاء

وهو سنة من البول والغائط ونحوهما كالمدى والودي والمني والدم
الخارجة من السيلين وكالدودة والحصاة الملوثة بالنجاسة اعلم ان
الاستنجاء على خمسة اوجه اثنان منها واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج
في الفضل عن الجنابة والحيض والنفاس والثاني اذا تجاوز مخرجها يجب
عند محمد قلأكثر وهو الاحوط وعندها يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان
ما على المخرج سقط اعتباره ففي العبرة وراه والثالث سنة وهو اذا لم يتجاوز
المخرج والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط يغسل قبله والخامس بدعة
وهو الاستنجاء من الرجم **بكل طاهر من يزل** كالحجر والمد والتراب والخشب
والخرقة واللبد والقطن والرماد ونقل عن النظم انه يستنجى بالامداد
فان لم يجد فبالاحجار فان لم يجد فبثلثة اكف من التراب ولا يستنجى بما
سواها لانه ورد في الحديث انه يورث الفقر **يسح المحراب به حتى يتيقنه**
ولا يس فيه اي في الاستنجاء عدد ولكن يشترط الانقاء عندنا حتى
لو انقى بحجر لا يحتاج الثاني ولو انقى بحجر من لا الى الثالث ولو لم يبق فيه فانه
يزيد على ذلك حتى يتيقنه وعند الشافعي الاستنجاء بثلث اجزاء وبحرله
احرف من حتى لو ترك الثلث لا يجوز صلوة عنده **والماء افضل** لان اهل
قبا كانوا ينعون الجراد بالماء فتركت فيهم رجال يحبون ان يتطهروا ولان
بلغ في الانقاء **فان جاوز الخارج المخرج تعين الماء** اي يجب غسله
لان البدن حرارة جازية فلا يزيلها الحجر ونحوه بالاتفاق واما اذا كان
التجاوز اكثر من قدر الدرهم مع ما في المخرج يجب غسله عند محمد كما ذكرنا

انفا

انفا عندها لا يجب قيل الاصح ما قاله **ويكره** الاستنجاء بخمسة عشر
شيئا **بالعظم والروث والمطعم وباليدين اليمنى** وبغلف الدواب
ورق الاشجار والزجيج والزجاج والاجر والقصب والحذر والشعر
والشيء المحترق ورؤس الاصابع ويجوز ببطن الاصابع الوسطى ولو
احتاج ضم البصر ولم ينوها ضم الحنصر الفرق بين الاستنجاء والاستنقا
والاستبراء فالاول استعمال الماء او الحجر ونحوه في تطهير السيلين والاستنقا
طلب النظافة بالحجر وامثاله قبل استعمال الماء والاستبراء التفتيح ^{كفض} والركن
برجله على الارض وفرك ذكره حتى يورث اثر البول **كتاب الصلوة**
وانما سميت اذ كانا معلومة واقفا لا مخصوصة بها لانها صليحة بين
وبين الله تعالى كما ان المحراب يسمى محرابا لكونه موضع الحرب لان الامام
يحارب الشيطان فيه لئلا يشغل قلب العبد عن ربه وقيل لتحرك
الصلوتين بالصلوة وهما عظامان تابستان عند العجز وفرضت الصلوة
عند ليلة المعراج وكان قبل الهجرة بسنة في شهر ربيع الاول على قول
الزهري وقبل ستة عشر شهرا في شهر ذي القعدة على قول السندي
كذا في المنحة **ومن اسلم او افاق من الجنون او بلغ الضيق او طهرت الحائض**
والحال قد بقي من الوقت قدر تحريمه لزمنه اي يجب على هؤلاء اداء
صلوة ذلك الوقت وان لم يتمكن من اداها فبما بقي من الوقت فعليهم
قضاؤها وقال زفر لا يلزمهم الاداء الا ان يدركوا وقتا صالحا
للاداء ولما تبين لزومها في هذه المسائل اردف عكس تلك المسائل وقال

كتاب الصلوة

مطلوب من مناسك وبلغ

ولولم تداوجن او حاضرت **حذاي** حين بقي من الوقت قدر التسمية
 لم يجب عليهم شيء من صلوة ذلك الوقت لان المعتبر في السببية
 اخر الوقت عندنا لان المطالبة انما تحقق في اخر الوقت ولهذا كان
 مخيرا بين ان يؤدي في اول الوقت او في وسطه او في اخره والتخير
 ينافي المطالبة او لا وان ثبت وجوبها باول الوقت على غير معذور
 لوجود السبب كما تقرر في الاصول وعند الشافعي يطالب في اول الوقت
 ومن اراد تفصيل المسائلين ودليل الطرفين فليطلب في المختلف في باب
 الشافعي **فصل في الاذان** وهو في اللغة الاعلام مطلقا وفي الشرع
 اعلام المؤمنين المكلفين في الاوقات المخصوصة متوجها الى القبلة **الاذان**
سنة محكمة وقيل انه واجب ثبت بالكتاب والسنة اما الكتاب
 فقوله تعالى واذا ناديت الى الصلوة اتخذوها خروا والمراد بالنداء
 هذا الاذان كذا نقل عن الكافي واما السنة فمارى عبد الله ابن يزيد
 الانصاري انه جاء الى النبي عليه السلام وقال كنت بين النوم واليقظة
 اذ نزل نازل من السماء على جرم حائطي واستقبل القبلة وقال الله اكبر
 الله اكبر اربع مرات وباقي كلماته مشي مشي ثم مكث ثم اقام وقال في
 الاقامة مثل ما قال في الاذان الا انه زاد فيها قد قامت الصلوة مرتين
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بل لا فامة اندي منك صوتا اعلم ان الاوقات
 عينت للاعلام فينبغي للمؤمن ان يفتي اولها بالوقت فيسابق ويجزو
 المسجد ومن لم يفتيه به فيتنبه بالاذان وحضره ومن لم يفتيه به

فالتنوير

فالتنوير ومن لم يفتيه بهذا المنهايات ولم يحضر الجماعة يخشى
 عليه الكفر **للصلوة الخمس والجمعة فقط** احترازا عن صلوة العيد
 والتراويح والخسوف ونحوها **بغير ترجيع** ولا التحمين وهو التقي
 بحيث يؤدي الى تغير كلماته ولو لم يلحقه تغير لا بأس به والرجيع
 هو ان يخفض ويخفي صوته في الشهادتين ثم يرفعهما وقال الشافعي
 الترجيع سنة في الاذان كذا في الهداية **ويزيد المؤذن في اذان الفجر**
بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله
 فيكونها شئ شئ **زيادة قد قامت الصلوة مرتين بعد الفلاح** قال
 الشافعي الاقامة فرادى ولنا ما فعله النازل من السماء وما اشتهر من ان
 بلالا وابا مخذرة يشي الاقامة الى ان توفي كذا في المختلف **ويترسل**
 اي يفصل بين كلمات **الاذان** ويبطئها **ويحمد** اي يصل بين كلمات
الاقامة ويسرع بها وهما مندوبان حتى لو عكس جاز لحصول
 الاعلام بها **ويوجه في القبلة ويلتفت** عند حي الصلوة **ويشير**
 عند حي على الفلاح ولا يلتفت في الاقامة لان الناس ينتظرون
 كذا في شرح الكون اعلم ان اول الاذان واخره مناجاة ووسطه
 مناداة في موضع المناجاة يستقبل القبلة وفي المناداة
 يتوجه نحو المنادى يمينا ويسارا وصدره الى القبلة وان
 حقيقة الاذان الحيعلتان فينبغي ان يتوجه بهما نحو المخاطبين بوجه
 لا يصدره كمن في الصلوة فانه يستقبل القبلة في مناجاة فاذا انتهى

الاذان شئ شئ والاقامة فرادى
 الاذان شئ شئ والاقامة فرادى
 الاذان شئ شئ والاقامة فرادى
 الاذان شئ شئ والاقامة فرادى

منه

الى السلام حول وجهه يمينا ويسارا لانه خاطب به الناس والملك في جانبيه
ويرفع صوته في الاذان ليكون البليغ في الاعلام قال عليه السلام يشهد
 المؤذن كل ما سمع من رطب ويابس فلا حسن ان يجعل اصبعه في
 اذنيه وان لم يجعلها فهو حسن **ويستحب الوضوء فيها** اي في الاذان
 والاقامة **ويكره ان للجنب** لانها مقدمات الصلوة فكره مع الحدث
 الا غلظ دون الاخف **وبعد الاذان** اي اذان الجنب **خاصة** اي لاتعاقب
 اقامته لان الاذان مشروع في الجملة كما في الجملة الجمعة ولانه يحتمل السماع من لم
 يسمع قبل فتركه مفيد اعلم ان الجنب والحائض والنفس لا ينعون عن
 التسمية عند كل امر ذي بال وكذا كلمة الشهادة خلاف الحمد كما يأتي في اخر
 كتاب الكسب **ويكره اقامة المحدث** لعجزه عن امثال ما امر به وجاز
 اذانه بلاكه قال في الخزانة حصة نفر يكره اذانهم فاذا اذنا يعاد
 اذانهم الصبي الذي لا يعقل والمرأة والجنب والجنون والسكران واربعة
 لا يعاد المحدث والقاعد والراكب والفاسق انتهى واذن المسافر اكبا
 او ماشيا والى غير القبلة جائز ولكن ينزل للاقامة كذا في البرازية
ويؤذن للمغيبات الاولى ويعم ما روي انه عليه السلام فاستدبر صلوة
 يوم المحدث ثم صلى بجماعة كل واحدة منها باذان واقامة فكانت سنة لاداء القضاء
 وقال الحلواني انه سنة للقضاء في البيوت والمغازي لا في المسجد لان الاذان
 فيه تشويش وتقليظ للناس **ولد** اي المصلي الغوايت **الاكتفاء بالاقامة**
في البواقي اي ان فاتت صلوات اذن للاولى واقام وكان مخيرا في البواقي

مطلقا ولا يكره الاذان والاقامة في كل موضع
 لا يكره الاذان والاقامة في كل موضع
 لا يكره الاذان والاقامة في كل موضع
 لا يكره الاذان والاقامة في كل موضع

النساء

ان شاء الله بها واقصر على الاقامة للغنية عن اعلام الغائبين ولو اكفى
 المصلي في بيته باذان الحي واقامة جاز ولو لم يؤذن في الحي يكره
 تركها وعن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا صلوا في منزل جماعة بلا اذان
 ولا اقامة فقد اساءوا ولا يكره ذلك للواحد والمسافر كذا في الزهد
وتجوز اقامة غير المؤذن ولو اذن رجل فاقام اخر بحضوره
 لا يكره عندنا لانه ام مكنوم ربما يؤذن ويقم بلال وتارة بالعكس
 فاما لو غاب المؤذن اقام غيره فلا يكره اتفاقا فان حضروا لم
 يرض باقامة غيره يكره اتفاقا وان رض به لا يكره عندنا
 ويكره عند الشافعي ويستحب ان ينتظر المؤذن لكثرة الجماعة الا ان يكون
 في الحاضرين ضعيفا وذو الحاجة ولا ينتظر الرئيس المحلة وكبيرها
ويكره للمؤذن اخذ الاجرة لقوله عليه السلام لغان ابن ابي العاص
 لا تاخذ الاجرة على الاذان ولان القرية المقصورة تقوت بالاجرة
 الا اذا امره بالاذان من غير ذكر الاجارة فيجوز ان يعطيه كالمهديا
 وكذا لا يجوز الاجرة على الطاعات لكن المتأخرون اجازوها على التعليم
 والامامة في زماننا كما صرحوا في كتاب الاجارة ولو استاجر شخصا
 لتعليم غلامه او ولده شعرا او خطا او هجاء او اذبا او حرفه مثل الخياطة
 ان بين المدة بان استاجر شهرا يجوز وينعقد على المدة حتى يستحق
 الاجرة تعلم ولم يعلم اذا سلم الاستاد نفسه له وان لم يبين المدة
 ينعقد فاسدا حتى لو علم يستحق اجر المثل والافلا كذا في المنحة **ولا**

مطلقا ولا يكره الاذان والاقامة في كل موضع

يؤذن لصلاة قبل الوقت ولو اذن قبله **يعاد فيه** قال ابو يوسف
والشافعي يجوز اذان الفجر في النصف الاخر من الليل لان بلال رضي الله عنه
لا يفعل كذا ولنا قوله عليه السلام لا يقرنكم اذان بلال فانه ليرجع قانكم
وليوقظنا نائمكم ويستريح صائمكم كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم
وروي انه عليه السلام عزك اذن بلال فيه حتى ارماه وقال لي عدت
الى هذا لا وجعتك ضرباً **ويجب على سماع الاذان والاقامة**
متابعة المؤذن وفي الخزانة من سمع الاذان فغلبه ان يجيب وان كان
جنباً لان اجابة المؤذن ليس باذان ولهذا لا يشترط استقبال القبلة
وفي الجامع الصغير ومن كان في المسجد فليس عليه ان يجيب وهو ان يقول
السمع مثل ما قال المؤذن فيها لقوله عليه السلام من لم يجيب الاذان فلما
صلوة له وفي المختلف في شرح قوله ويشترع الامام لاجين بلغ قد قامت
الصلوة لاجين فرغ اشارة الى ان المتابعة في الاقامة ايضاً قول
ابي يوسف خاصة واقام عندها الاثار وردت للمتابعة الاذان
دون الاقامة كما ياتي في اخر الشرط قبل هذا بيان الفضيلة حتى لو
تركها لا ياتم وقيل المراد بالمتابعة الاجابة بالقدم لا باللسان حتى
لو اجابت باللسان فلم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً لقوله لا وهو
المراد بدلالة قوله **الا في الحقيقة الاولى** الى اخره ويقول بعد ولا يشغل
بغير غير الاجابة فيقول فيها **لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم**
الحقيقة الثانية يقول **ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن**

مطلب متابع المؤذن

ويقول **عند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبالحق نطقت**
وقال عليه السلام اذا قال احدكم من قبله كذا دخل الجنة قال في المبارق معناه
دخل الجنة بلا حساب او يزيد رفع الدرجات والا فجميع المؤمنين وعدوا
بدخول الجنة وروي ان النبي عليه السلام كان يجلس في محبة عند الاسطوانة
وابوبكر في خذائمه فاذا نبلان فلما قال واشهد ان محمداً رسول الله قال
ابوبكر مثل ما قال فقبل ظفري بهاميه ووضع على عينيه وقال قرّة
عيني بك يا رسول الله فلما تم الاذان قال عليه السلام من فعل مثل ما فعلت
يا ابا بكر غفر الله ذنوبه جديده وقديمه عمو وحظائه **ولا يتكلم سامعها**
يعني الاذان والاقامة **ولا يقرأ** اي لا يبداء بقراءة القرآن عندها **ولا**
يسلم ولا يرد برأي سمع ويتبعه كما يتناثر يرد به لسانه اذا فرغ منه
واقام من سلم على المؤذن في الاذان او على المصلي او على التالي فعند اي
حينية يرد به بقلبه وعند محمد يرد به بلسانه بعد فراغ عما كان
فيه وعند ابي يوسف لا يرد به قبل الفراغ ولا بعده وهو الصحيح كذا
نقل عن الخانية **ولا يشغل السامع بعمل غير الاجابة** بالقدم اي
بالمشي الى الجماعة لان اشتغال بعمل اخر يحل الوصول الى تكبير الافتتاح
وان سمع القاري الاذان والاقامة **يقطع القراءة** لهما اي للاذان و
الاقامة هذا اذا كان اذان مسجد وهو في منزله فلا يترك القراءة بالاذان
في مسجد غيره ومنه ما قال في البرازية القاري اذا سمع الاذان لا يترك
القراءة وفي صحيح البخاري عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين

مطلب ولا يتكلم في الاذان

سمع الاذان اللهم رب هذه الدنوت النامة والصلوة القائمة ات محمد
الوسيلة والفضيلة وابعته مقاماً محموداً الذي وعدته حدث له
شفاعتي يعني وجبت كما في قوله تعالى فحمل عليكم غضبي ويجب الظاهر
انه اراد بالحين هنا حين الفراغ عن استماع الاذان للتوفيق بينه وبين
حديث الاجابة مع انا امرنا بترك التلاوة فضلاً عن الاستغفار
بالدعاء **مسائل شتى** رجل دخل المسجد والمؤذن يقيم يقعد الداخل
ولا يقف قائماً الفراغ فثواب الاقامة ارئيد من ثواب الاذان اذ بلغ الى
قوله قد قامت الصلوة كذا في البرازية الصلوة باذان واقامة في سجدة
وحده افضل من ان يصل في مسجد اخر بالجماعة قال عليه السلام من اذن و
اقام وصلى يصلي معه الملائكة ومن صلى بغيرها لا يصلي معه الا ملكان رجل
له مسجد في محلة فحضر الجامع او مسجداً اخر ليصلي في جماعة كثيرة فالصلوة
في مسجده افضل قلاً او كثر فان فاته الجماعة في مسجده فهو مختار ان
شاء فذهب الى مسجد اخر وان شاء صلى في مسجده منفراً الصلوة
في البيت بالجماعة لا ينال فضل الجماعة في المسجد رجل له مسجدان اتهما
اقدم فهو اولى ان يصلي فيه فان استويا فافترهما فان استويا فهو مختار
كذا في الغايل اعلم ان الاقامة افضل من الاذان لمواظبة النبي عليه
السلام والخلفاء الراشدين عليها نعم فيها خطر الظمان حيث قال
النبي صلى الله عليه وسلم الا امام ضامن والمؤذن مؤتمن لكن الفضيلة مع الخط
وكونه مؤتمناً اي اميناً على الناس لانهم يعتمدون عليه في الصومر

من لم يسمع الاذان لم يصلي

والفطر

والفطر والصلوة حيث يشعرون فيها باعلامه فكان امانة في ذمته يؤذيها
اليهم حين اذن **فصل في شروط الصلوة** الشروط
جمع شرط يسكون الرأ وهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه وكذا
الشريطة وجمعها شرايط فاما الاشراط فجمع شرط بفتح الراء وهو
العلامة ومنه اشراط الساعة اعلم ان للصلوة اثني عشر فزوا وهو
نوعان شروط وادكان **وشروط الصلوة ستة الوقت والطهارة**
بالواعي وهي طهارة البدن من الحدث والجنب وطهارة الثوب
والمكان عما لا يجوز به الصلوة **وسر العورة واستقبال القبلة**
والنية وتكبير الاحرام ويسمى تفصيل كل واحد من ذلك الشروط
على ترتيب الاحمال **واركانها ستة** ايضاً وهي **القيام والقراءة**
والركوع والسجود والانتقال من ركن الى ركن والقعدة
الاخيرة ويسمى تفصيل الادكان ايضاً وانما يذكر الخروج بفعل
المصلي مع انه وكن عند ابي حنيفة اخذ بقولها القوة دليل للماسئ
في بحث القعدة الاخيرة بحديث ابن مسعود رضي الله عنه بان قال الخروج
من الصلوة بالضعف قد يكون بفعل مكروه كالحدث بالعد والقهقهة
فلا يجوز وصفه بالوجوب والاتمام الغرض به كذا في المختلف **واجباتها**
اي واجبات الصلوة **احدى عشر قراءة الفاتحة في الاولين وقراءة سورة**
قصيدة او طويلة او قراءة قدرها اي قدر سورة مطلقاً **والجهر في الجهرية**
للامام لانه لا يجب الجهر على المنفرد في الجهرية ولهذا لا يجب عليه سجدة التهم

مطل

مطل واجبات الصلوة

اذا اخفى في الجهرية ولكن مذبح جهر المنفرد في الوقتية كما لم تنقل لثلا
 يكون على منوال الجماعة **والمخافتة في الصلوة السرية** يعني بها صلواتي
 الظهر والعصر **مطلقا** اي اماما كان او منفردا **ويجب الطائنية**
 اي التقدير يعني استقرار الاعضاء مقرة **في الركوع والسجود** عند ابي
 حنيفة ومحمد وانما قيد بها لانه لا يجب التعديل في القومة بعد
 الركوع والجلوس بين السجدين بل هو سنة فيها عذرها في اصح الروايات
 وقال ابو يوسف الطائنية فرض في تلك الحالات الاربع حتى لو ترك ركعة والتعد
 فيها نفس صلوته له قوله عليه السلام لا عرائت تحقف الركوع والسجود
 فوصلت فانك لم تصل وقوله عليه السلام ان اسوء الناس سرقة من لا يقيم حله
 في الركوع والسجود وقوله عليه السلام للذي يفرقه الذيك تلك صلوة
 المنافقين وهي فاسدة وهو قول الشافعي واحمد ومالك رحمهم الله
 ان الله تعالى امر بالركوع والسجود بدون الطائنية والزيادة على النص
 نسخ كذا في المختلف **برعايت ترتيب افعالها** فيما يتكرر في ركعة
 واحدة كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى ركعة
 الثانية لا تفسد صلوته وعليه ان يسجد السجدة المأثورة فيها ويسجد
 للسهو بعد السلام اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع
 على السجود فرض كذا في المسكين وغيره فالصدر الشريعة وجوب
 رعايت الترتيب ليس يختص فيما يتكرر بل مراعات الترتيب في الاركان
 التي لا يتكرر في ركعة واحدة واجب ايضا كالقراءة قبل الركوع فلو

مطلقا في الطائنية

على

عكسها يجب سجود السهو كما صرح صاحب الوقاية بانه يجب سجدة
 السهو اذا قدم ركنا او اخره وسجدة السهو انما يجب بترك الواجب فيجوز
 ان يراد بالترتيب ما يتكرر في جملة الصلوة كالقيام والركوع وغيرها
 فيكون احترازا عما لا يتكرر فيها كتكبيرة الافتاح والقعدة الاخيرة
 فان تقديم الاول على الاركان وتأخير الثاني عن جميعها فرض وهو
 مختار المصحيث قال وترتيب افعالها اي اركانها **والقعدة الاولى**
 سواء كان في الرباعية او الثلاثية او في الفرض او في النفل حتى لو سهر
 في القعدة الاولى في التراويح وقام الثالثة يمضي على صلوته ثم سجد
 للسهو وقال محمد ورفعه والشافعي ان القعدة الاولى الرباعية من النفل
 فرض لهم ان كل شفع من النفل صلوة على حدة ولنا ان الاربع اذا اذيت
 بجمعة واحدة كانت الكل صلوة واحدة فيفرض فيها قعدة واحدة
 كذا في الشرح **والتشهد في القعدة** **تين** اي قراءة التشهد في القعدة الاولى
 والثانية واجبة وهي الاصح لان قوله عليه السلام لابن مسعود قل الحيات
 لله الى اخره يدعى وجوب التشهد فيها وعبارة الهداية يودن ان تكون
 قراءة التشهد في الاولى سنة وقال الشافعي التشهد في الثانية فرض **والسليم**
 اي لفظة السلام في اخر الصلوة واجب والاتفات الى جانبه سنة
 والعاشر والحادي عشر من الواجبات **القنوت في الوتر وتكبيرات**
العيد **ين** لما يحجى في موضعها **وستنها** اي سنن الصلوة **ماسوى**
ذلك المذكور من شرائع الصلوة واركانها واجباتها التي تبلغ حملتها

مطلقا القعدة الاولى

مطلقا القنوت في الوتر

الى ثلث وعشرين وما عداها سنتها من اقوالها **من اقوالها وفعالها**
المطلوبة اما السنان القولية فمثل الشاء والقوذ والتسمية والتأمين
 والسمع والتكبيرات في خلالها والتسبيحات والتصلية على النبي والسلام
 واما السنان الفعلية فمما فكر في التكبير ووضع يمينه على يساره
 وابداء ضبعيه وتوجيه اصابع رجليه نحو القبلة وغيرها على ما يحى
 تفصيلها ولما اجمل المصن شرايطه والاركان في اول الفصل شرع في تفصيله
 فقال **الشرط الاول الوقت** واما قدم الوقت الوقت على سائر الشروط
 لانه سبب لفرضية الصلوة والصلوة سبب لاعداد **وقت الصبح** اوله
من طلوع الفجر الصادق وهو البياض المعترض في افق المشرق الى طلوع
 الشمس واحترز بقيد الصادق عن الصبح الكاذب وهو ما يبدا في الافق
 مستطيلاً فيعقبه الظلام واما قدم وقت الفجر لانه وقت لا اختلاف
 في اوله واخره عندنا واولانه اول النهار وقدم محمد في الجامع الصغير
 وقت الظهر لانه اول صلوة فرضت **ووقت الظهر من زوالها حتى**
يصير ظل كل شئ مثليه عند ابي حنيفة رضي الله عنه لما روى في امامة
 جبرائيل انه صل الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثليه وفي رواية
 الحسن عنه انه ما بين المثل والمثلين وقت ممل كما بين طلوع الشمس
 وزوالها وقال اذا صار ظل كل شئ مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر
 لامامة جبرائيل في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله وهو قول الشافعي
 وقال مالك الاول وقت الظهر اذا زالت الشمس وامضى قدر ما يصلي فيه اربع

الشرط الثاني الوقت
 مطلق

رخص

ركعات دخل وقت العصر كذا في الزاهدي وشرح الوقاية **سوى في الزوال**
 وطريق معرفة الزوال ان ينصب عود مستوي في ارض مستوية فما
 دام ظل العود في النقصان فهو قبل الزوال واذا شرع الظل في الزيادة
 علم ان الشمس قد زالت واما استثنى في الزوال لانه قد يكون الظل
 حينئذ مثلاً في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثلين فلما اعتبر المثل
 والمثلين من القياس بدون الفهم لما وجد الظاهر عندها ولا عنده فافهم
وهو اي بلوغ ظل كل شئ مثله او مثليه على الاختلاف اول وقت العصر
واخره من غروبها وقال الحسن اخر وقت العصر حين تقصر الشمس **وهو**
اي غروب الشمس اول وقت المغرب واخره غروب الشفق الابيض
بعد الحمرة عند ابي حنيفة ودفن رحمه الله لان البياض من اثار الشمس
 فيكون في حكم الحمرة كما في الفجر وهو قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 وانس ومعاذ وايوب ابن الزبير وعائشة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
 واما عندها الشفق هو الحمرة والفتوى على قولها لا طباق اهل السنة
 عليه حتى نقل ان ابا حنيفة رجع الى قولها لما ثبت عنه من حمل
 جماعة المشايخ الشفق على الحمرة كذا في الدرر وفي المبسوط
 قولها اوسع وقوله احوط **وهو اي غروب البياض والحمرة اول**
وقت العشاء واخره طلوع الفجر الصادق ووقت الوتر
وقت العشاء اي من غروب الشفق الى طلوع الفجر وعندها
اول وقت الوتر بعد العشاء متى صلى بلا خلاف في اخر وقتها

ساء اذا وقف
 فهو في الزوال

مطلق وقت الصلوة

ويجب تأخيرها أي يجب تأخير الوتر عن صلاة العشاء حتى لو صلى الوتر قبل العشاء لم يجز بالاتفاق لكن إذا كان ناسيا يجوز عنده وقالوا هو سنة العشاء بعدها ولا يجوز تقديم عليها إذا راونا سيما ثم الخلاف يظهر فيمن صلى العشاء وهو على غير الوضوء ثم توضأ وأوتر ثم ذكر أنه صلى العشاء بغير وضوء يعيد العشاء عند دون الوتر لأنه صلى في وقتها بوضوء والترتيب يسقط بالنسيان وعندها يعيدها لأنه كان صلىها قبل وقتها فلهذا إعادة **ويستحب** الأسفار في الفجر في الأمانة كلها **الالحاج** يوم النحر بمنزلة الفضة **والنفيل** أفضل هناك وهو ظلة آخر الليل وحدها أسفار أن يبدأ الصلاة بعد انتشار البياض وفراء أربعين أية أو أكثر ولا يعجل فيها بل يقف كلتين إيتين فإذا فرغ من الصلاة فظهر له سمع في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلاة قبل طلوع الشمس والفضل عند مشايخنا أن يبدأ بالأسفار ويختم به ويختار الطحاوي أن يبدأ بالنفيل ويختم بالأسفار وهذا اختيار حسن وقال الشافعي يستحب التعجيل في كل صلاة **ويستحب البراد** أي التأخير في الصيف **ويستحب تعجيلها في الشتاء** بحديث أنس قال قال أنه عليه السلام إذا كان الحر أبرد بالظهر وإن كان البرد عجلا بها ويستحب تأخير صلاة العصر **العصر** ما لم يتغير قرص الشمس في الصيف والشتاء وقيل المراد وضوعها الواقع في الجدار وقعت صفاء الهواء والصبح ما قاله الص وهو تعيد

مطلوب صلاة في غير الصلاة

قرصها لأن تغيير الوضوء قد يحصل بعد الزوال وأعلم أن المراد به تأخير الشروع إلى تغيير قرصها لا الأداء لأنه إذا شرع فيها قبل تغييره وأخرها إلى التغيير لا يكره كذا في شرح المجمع **ويستحب تعجيل المغرب دأبا** أي في الصيف والشتاء والسفر والحضر جميعا قال عليه السلام لا تزال امتي بخير ما لم تؤخر المغرب إلى اشتباك النجوم ولأن في تأخيرها تشبيها باليهود كذا في الزاهد **ويستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل** **الشتاء** لقوله عليه السلام لولا أن أشق على امتي لأمرتهم بتأخير العشاء إلى الثلث الليل وفي المنية استحباب التأخير إلى ما قبل ثلث الليل وأما تأخيرها إلى نصف الليل فباح وإلى نصف الأخير بلا عذر فمكروه **ويستحب تعجيلها** أي صلاة العشاء **في الصيف** لخوف فوت الجماعة بغلبة النوم **وفي يوم الغيم** يستحب تعجيل العصر والعشاء أما في العصر فلتوهم الوقوع في الوقت المكروه وفي العشاء فلخوف فوت الجماعة باعتبار المطر وذلك موزن في هذا البيت تعجيل نمازي كي وعين بود محبوب بود جون در هو عين بود **ويؤخر الباقي** يعني الفجر والظهر والمغرب يوم الغيم وفي رواية الحسن عنه يستحب التأخير في جميع الأوقات في يوم الغيم وهذا أخوط لأن الأداء جائز بعد الوقت لا قبل **ولا يجمع بين صلاتين في وقت واحد لا بعرفة** ومنذ لفة لما يأتي بيانه في أثناء فصل الأحرام من كتاب الحج وقال الشافعي يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد السفر والمطر وفي النوازل يجوز أيضا

للمسافر ان يجمع بين الصلوة بين بان يؤخر الى **تجمل الثانية** اي
 زمان كان كذا في شرح الكنتز **ويستحب يؤخر اخر الليل او ثلث** اي
 اعتمد **بالانتباه** بان يؤخر الليل **والا** اي وان لم يعتمد بنفسه **قوله**
 اي يصلي الوتر عقيب العشاء لما روي انه عليه السلام قال لا يكره من صلاته
 عنه متى يؤخر قال اول الليل قال عليه السلام اخذت بالثقة ثم قال العزم
 عنه متى يؤخر قال اخر الليل فقال عليه السلام اخذت بالافضل **ووقت**
صلوة الجمعة وقت الظهر ابتداء وانتهاء وقال مالك لا يخرج
 وقتها الى المغرب وعند الخنابلة يجوز قبل الزوال **ووقت صلوة**
العبد من ارتفاع الشمس قدر مائة اذرع الى الزوال
 فمالم يرتفع الشمس الى هذا القدر لم تجز الصلوة نقلا او فرضا عندنا
 فلما فرغ من الاوقات المستحبة شرع في بيان الاوقات المكروهة وقال
اوقات الكراهية ثمانية ثلث منها يكره فيها كل صلوة وسجدة
التلاوة والشهرو وانما قال كل صلوة ليشمل الفريضة والقضاء
 والنوافل وصلوة الجنائز لما ورد في صحيح المسلم انه قال عتبة بن عامر بن هانئ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصلي في ثلث اوقات احدها عند **طلوع الشمس**
 حتى ترفع وعند **استوائها** حتى تزول وعند **غروبها** وبقيتها مواتا
 وان سجد للتلاوة هذا اذا كان حضرت الجنائز او تلي اية السجدة في
 وقت مباح واخرتها الى وقت مكروه لانها وجبت كاملة فلا يؤدى نا
 قصة واما اذا حضرت او تليت او نذر بان يصلي فيها او شرع نقلا فادبها

مطلوب

اوقات الكراهية

فيها

فيها جاز مع الكراهية لانها وجبت ناقصة فادبها كما وجبت فالافضل
 في صلوة الجنائز ان يؤدى فيها اذا كانت حاضرة ولا يؤخر لقول عليه
 السلام ثلث لا يؤخر الجنائز كذا في الزاهد وانما قيدنا طلوع الشمس
 بالارتفاع لانه مالم ترتفع قدر مائة اذرع فهي في حكم الطلوع فلا يباح فيه
 الصلوة اصلا قيل لا يعم هذا الحكم لان البلدان متفاوتة ارتفاعا وانخفاض
 ضا فالحكم العام انه لو قدر انسان على النظر الى قعرها فهي في حكم الطلوع
 فاذا عجز النظر اليها يباح الصلوة فيها وقيل هذا متفاوتة ايضا بصفاء
 الهواء وعدمه فالافضل فيه ان يوضع طشت في ارض مستوية فمادام
 الشمس تقع في خيطها في الطلوع فاذا وقعت في وسطها فقد طلعت
 وحلت فيه الصلوة كذا نقل عن النهاية واعلم ان ما صليها بعض الناس
 عند وقوع الشمس في شواهد الجبال مستمين بها صلوة الاشراق يكره بل لا
 يجوز واستثنى ابو يوسف استواء يوم الجمعة وقال لا يكره النقل عنده
 لحديث ابي قتادة وقال الشافعي ومالك والاوزاعي واحمد يجوز الفريضة
 في هذه الاوقات كذا في الحديث **الا عصر يومه** لقوله عليه السلام من ادرك
 ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد ادركها ولا تقصد بالغروب لان
 قضاء اخرها في وقت مشروع بخلاف الفجر اذا طلعت الشمس بعد ما
 صلى ركعة منها في وقت مشروع فان قضاء اخرها في وقت منتهى عنه فلو
 طلعت الشمس في خلا الصلوة نقصد صلوة الفجر ولو غربت الشمس في
 خلا الصلوة العصر لا نقصد لما بينا قال في الحرة اذا فتح في التطوع في

مطلوب

هذا الاوقات الثلاثة يقطع ثم يقضى في وقت مباح في ظاهر الرواية ولو
 لم يقطع ومضى على ذلك فقد ساء ولا شيء عليه اي القضاء عليه انتهى **وقت**
 من الاوقات الثمانية المكروهة **يكره فيها التطوع والصلوة المندورة**
 اذ وجوبها بايجاب العيد فكرهت كالتطوع وقال ابو يوسف لا تكرر المندورة
 فيها لوجوبها كقضاء الفرائض وسجدة التلاوة وايضا يكره فيها **ركعتا**
التواطوف وقضاء تطوع افسده بعد الشروع والاصل فيه ان ما
 يتوقف وجوبه على فعل العبد كالمندورة وقضاء التطوع افسده
 وركعتي الطواف وسجدة التلاوة يكره كذا في الذاهدى **ولا يكره غير**
ذلك يعني لا يكره فيها قضاء الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة الشهور
وهما اي الوقتان اللتان يكره فيها التطوع والمندورة وغيرها
 اولها ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس **والثاني ما بعد صلاة العصر**
الى المغرب المراد بالمغرب هنا تغيير الشمس قرص الشمس لا نفس غروبها وثلاثة
 اوقات الثمانية يكره فيها **التطوع قطعا** اي يجوز ما عداها احدها
بعد الغروب قبل صلاة المغرب **والثاني وقت قراءة خطبة**
الجمعة قال صدر الشريعة يكره الفوائت وغيرها اذا خرج الامام
 الخطبة وفي النهاية يجوز الفائتة وقت الخطبة بغير كراهة واختار
 بقوله لكون الاعتماد عليها اكثر كذا في الغرر **والثالث قبل صلاة العيد**
 وفي شرح الجمع كره التطوع ايضا في ست اوقات غير الثمانية المذكورة
 وهي بعد خروج الامام للخطبة قبل الشروع فيها وعند الخطبة للعديد

مظهر
 يكره فيها التطوع

والخطبة

والخطبة للاستسقاء والخطبة للكسوف والخمس بعد شروع الامام في
 الصلوة الاسنة الفجر فانه يصليها اذا لم يخف فوت الجماعة كما ياتي في
 ادراك الفريضة والسادس الثالث الاخير من الليل لاداء العشاء
 فصادرت الاوقات المكروهة اربعة عشر وقتا انتهى **والشرط الثاني**
طهارة المصلي في بدنه من الخبث والحدث **ولباسه ومكانه** من النجس
شرط سبق دليله في اول فصل ازالة النجاسة اعلم ان المعتبر في طهارة
 المكان ما تحت القدم حتى لو افتتح الصلوة وتحت قدميه نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم لم يجز وان كانت في موضع سجوده جاز في رواية
 عن ابي حنيفة كذا في شرح الجمع ولما كان نظير النجاسة شرط
 للصلوة اوردوها باقسامها واحوالها في بحث الشروط وقال **والنجاسة**
 وهي قسمان **مخففة وهي** اي المخففة محصورة في ثلث بول
الفرس فاذا فحش يمنع الجواز عند ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله
 وقال محمد انه طاهر لا يمنع وان فحش **وبول ما يؤكل لحمه** كالبقرة والغنم
 والابل وغيرها **وحزء ما لا يؤكل من الطيور** كالبازي وغيره وقيد
 بما لا يؤكل لان حزء بعض الطيور المأكولة لحمه طاهر اتفاقا كالحمام
 والعصفور كما مر وبعضها غليظ اتفاقا كالدجاجة والبسطة
 والاوز **وسركس** الكرخي عن ابي حنيفة واي يوسف ان حزء الطيور
 المحرمة طاهر كما سبق **ويمنع** جواز الصلوة منها اي من المخففة المذكورة
قدس ربع العنبر من البدن **او ربع طرف الاصابة** من الثوب كالزبل

مظهر
 شرط الثاني

مظهر
 وحزء ما يؤكل من الطيور

والدخريص والك ونحوها لا يمنع ما ورنه اي دون الربع وفي بعض
 النسخ قدر ربع الثوب فالمراد به ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كالسراويل
 والميزن وقيل ربع الموضع الذي اصابته النجاسة وبه اخذ المصنف قال
 في الهداية قدر المانع ان يفحش وفحشها ان يستكثر الفاظ وقد مر
 بيانه والقسم الثاني من النجاسة **مغلظة وهي بقية النجاسات اي**
 ما عدا المخففة المذكورة اعلم ان الغليظة **هذه عند ابن حنيفة**
 عند ابن حنيفة رحمه الله عليه ما ورد النص على نجاسته ولم يرد نص اخر
 على طهارته معارضاه وقالوا المغلظة ما وقع الاجماع على نجاستها والمخففة
 ما اختلف فيه العلماء فعلى قوله الاروات والاختفاء كلها نجس غليظة لحديث
 ابن مسعود انه عليه السلام اخذ الحجر ورعى الروثة وقال عليه السلام هذا
 رجس ولم يوجد نص اخر معارض له وعلى قولها نجاستها مخففة **وان**
 لاختلاف العلماء لان عند مالك الاروات كلها طاهرة زاهدي **وودن**
المتقال وهو قدر الدرهم الكبير منها **عفو في ذات الجرم مع الكراهة**
 فمن اطاع على نجاسة عليه في الصلوة مقدار الدرهم فالأفضل قطعها بغسلها
 الا ان يخاف فوت الوقت كذا نقل عن الزاهدي عن جميع العلوم **وقد**
عرف الكف في المايعة ايضا عفو والمراد بالكف ما وراء مفاصل **وان**
 الاصابع ومحل مفاصلها في الكف يعرف بالعظام الظاهرة في ظهر اليد
 عند العقد وما زاد على قدر المتقال والكف منها مانع وقال زفر والشافعي
 قليلها وكثيرها مانع خفيفة او غليظة كذا في الحقايق **ومحل الاستنجاء**

وفرن المتقال
 مطلق

خارج

خارج عن العفو اي قد المانع يعتبر واد موضع الاستنجاء كما مر في
 فصله **ورثا شرب البول كروعي الا بر عفو** اراد به اكثر قدر الدرهم وقال
 ابو يوسف لا بد من غسله ان كان اكثر من قدر الدرهم **ولو صلى على سباط**
صغير وفي طرف نجاسة صح اذا لم يقم اولم يسجد عليها ولو قام للصلوة
 على نجاسة وفي رجله نفلان او جوب لم تجز صلوته ولو خلعها وقام
 عليها جازت كما يفعل في صلوة الجنائزة ولو صلى على فراش وجهه
 طاهر وباطنه نجاسة جازت بخلاف حشو الحبة فان نجسه يمنع **وان**
 جوارها **واوحمل المصلي نائجة مسك** النائجة بالجيم معربة اصلها نافة
 وهي سرة الظبي الذي وهي ان كانت بحيث لو اصابها الماء لا يفسد **ها**
اي لا تساق تضع الصلوة لانها بمنزلة جلد مدبر مطلقا اي سواء كانت
 النائجة من حيوان مذكي او غير مذكي **وان كان يفسد ها الماء** تضع **فمن**
من حيوان مذكي وقيل اذا نبت لم تضع مطلقا لان اباحت حملها لطبيعتها
 فاذا ذلت ذلت طهارتها ونقل عن الزيلعي الاصح ان النائجة طاهرة
 بكل حال وفي قاضي خان ان المسك حلال على كل حال يؤكل بالطعام و
 يجعل في الادوية لانه وان كان اصله دمالا لكن تبدل فصار طاهرا
 كرماد القذرة **ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة** وقاعل يزيل ضمير
 مستكن فيه راجع الى من والنجاسة مفعوله **والحال ان ربع ثوب**
طاهر صلى فيه حتما اي الصلوة بذلك الثوب النجس واجب حتى لم تجز
 عريانا **ولم يعد** ان وجو ثوبا طاهرا بعد ما صلي به **وان كان**

فصل
 نائجة السراويل

فمن

أي في الثوب الذي طاهر أقل من التبع
وبين الصلوة
ص

الشرط الثالث ستر العورة
مطل

الظاهر من الثوب أقل من الربيع فكذا يجب أن يصلي به عند محمد
وذكر أن في الصلوة بثوب نجس ترك فرض واحد وهو ترك طهارة الثوب
وفي الصلوة عرياناً ترك فرض وهو ترك القيام والركوع والسجود
وقال لا يختبر بين **الصلوة كغيرها** قاعدة مومياً وعن الحسن
المروزي يسترسوانه بالحشيش والكلاء أن أمكن وإذا وجد طيناً
طاهراً يبلط عورته ويبقى عليه حتى يصلي **والأول** أي الصلوة في
الثوب الطاهر أقل ذنبه كما هو قول محمد **أفضل** لأن فرض الستر بغير
حالة الصلوة وغيرها وفرض الطهارة فيختص بها **الشرط الثالث**
ستر العورة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي استروا عند
كل صلاة أعلم أن ستر المصلي عورته عن غيره شرط بلا خلاف وأما
سترها عن نفسه فالصحيح أنه ليس بشرط حتى لو كان محلول الجيب
فقط إلى عورته في الصلوة لا يفسدها فإن انكشفت في الصلوة
فسترها بلا مكث جازت أجماعاً لأن كثيراً لا تكشفه في قليل المدة
عفو قليل الانكشاف في كثير المدة وإن أدى ركناً مع الانكشاف ثم ستر
فسدت أجماعاً ولم يؤد شيئاً لكنه مكث قد ما يمكنه أداء ركن ثم سترها
يفسد عند الثاني لا عند الثالث كذا في الحقايق **وعورة الرجل ما بين**
سرقته إلى ركبته والركبة عورة لقوله عليه السلام غطّ ركبتيك فإنه
عورة قال صاحب الهداية في النجس فخذ مع الركبة عضو واحد حتى
لوصلي وفخذ مغطى وركبته مكشوفة جازت الصلوة لأن الركبة مع

الفخذ

بل هي ملتقى عظم الفخذ والساق
ص

الصلوة كغيرها
ص

الفخذ أقل من الربيع ومن المشايخ من قال الركبة عضو على أحد لكن الأول
أصح لأن الركبة ليست بعضو في الحقيقة وكذا كعب المرأة مع ساقها
كذا في شرح المجمع **والسرة** لا أي ليست بعورة عندنا وقال الشافعي
بالعكس وقال ذكر كلاهما عورتان لأنهما مشتميتان **والحرمة جميع بدنها**
وشعرها عورة قوله شعرها أي ما تزل إلى أسفل الأذنين وفي الجامع وفيما
نزل من الرأس روايتان أحدهما أن غسله في الجنابة مترك وكذا نزله
غير مانع وهو المختار وأما الشعر الغير النازل فهو في حكم الرأس **الوجه**
أي وجه الحرمة ليست بعورة وفي المنتقى تمنع الشابة عن كشف وجهها
للأيوبي إلى الفتنة **والكفين** قال في شرح المجمع فيه إشارة إلى أن ظهر
كفها عورة **والقدمين** وفي القدم رويتان الصحيح أنها ليست بعورة في الصلوة
وفي خارجها عورة **وعورة الأمة مثل عورة الرجل مع زيادة بطنها وظهريها** يعني أن
بطنها وظهريها عورة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة وكانت
جواني عرضي الله عن كثرة الرأس مضطربات الشيبين كان عرضي الله عنه
يقول لهن الكفن رؤسكن وللتشبهن بالحائز وكن يتخذ من الضيفان
والمكاتبة والمدبرة وأم الولد كالأمة كذا في الله **والعورة الغليظة**
والخفيفة سواء في حكم الانكشاف المانع وغير المانع والعورة الغليظة
هي القبل والذبر والخصية من الرجل والخفيفة هي العانة والفخذان والاليتان
والركبتان منه وقاعد القبل والذبر من النساء خفيفة **وما دون ربيع**
العضو عفو أعلم الذكر وحده عفو والخصيتين عضواً ولهذا اعتبر في الذنب

مطل
والعورة الغليظة والخفيفة

عضوين على حدة **وانكشاف الربع من كل واحد منها مانع** ولو
 انكشف شئ من شعر المرأة ونصف ثمن من فخذها ونصف ثمن
 من اذنها فلو جمع يبلغ ربع الاذن يكون مانعا وقال ابو يوسف
 الا انكشاف المانع قدر الزائد على النصف وما دونه لا يمنع وفي النصف
 روايتان عنه وعند الشافعي قليله وكثيره مانع **والسائر الرقيق**
الذي لا يمنع رؤية العورة كالقميص والستروايل المتخذين
 من العمامة او الحرير الرقيقين اللتين لا يجبان تحتها قوله **لا يكفي**
 خبر لقول السائر اي لا يكفي ذلك لجواز الصلوة في الستروايل **وقد**
السائر صلى عريانا قاعدا يومئ بالركوع والسجود فان قيل اي
 جماعة ذكر فيهم عالم صحيح يكره ان يصلوا بجماعة قلت هم عمرة
 سلمهم قطاع الطريق او خرجوا من البحر فانهم يصلون وحدا نأمتبا
 عدين او وراء الحجاب المؤمنين ويرسل كل واحد منهم رجلا نحو القبلة
 ويضع يديه على سؤتيه بين فخذيه كذا امرهم ابن عمر رضي الله عنهما زاهدي
او يصل في ايما يركع ويسجد لان في القيام ادراكا كان كاملا **والاول**
 اي لا يما قاعدا افضل مراد ليله في اخر الشرط الثاني **والشرط الرابع**
استقبال القبلة اعلم ان القبلة اسم للبقعة والهواء فوقها الى السماء
 لا نفس البناء لانه ينتقل ولذا وصل على جبل اعلى منها كما في قبس جازت
 صلوته ولكن يكره لما فيه من ترك التعظيم كذا في الاختيار **وفرضه**
 اي فرض الاستقبال **عين الكعبة للكي** بالاجماع حتى لو صلى مكى في بيته

مطلق استقبال القبلة

يصلي

يصل بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة **وفرض**
 استقبال **جهتها الغير** للافاقي لان الطاعة بحسب الطاقة واما
 من عجز عن استقبال جهتها بعذر الخوف من العدو والسبع او نحو
 او كان مريضا لم يقدر التوجه وليس عنده من يوجهه او وقع الغرق
 على خشبة في البحر فلم ان يصلوا الى اي جهة قدره وقال الله تعالى
 فايما تولوا فثم وجه الله ولو تحول وجهه القادر عن القبلة وصدره
 اليها لا تقصد صلوته بل تقصد بتحول صدره عنها زاهدي حتى قيل
 ان وجه الانسان مقوس فاذا مال الى اليمين او اليسار يكون احدا جا
 نبيه الى القبلة فيوجد الاستقبال في الجملة كذا في الفر **ومن اشبهت**
عليه القبلة لا يتحرى اي لا يصل بالتحري والحال **عنده من يسئله**
 لا مكان المعرفة بالسؤال هذا اذا كان عارفا القبلة **ولا يتحرى**
في الضم والحال ان السماء مصحبة بغيم الميم وسكون الصان
 المهلة اي منكشفة عن السحاب اذ يمكن الاستدلال حينئذ
 بالكواكب فمن عرف الاستدلال بها على القبلة لا يجوز له التحري لان
 الاستدلال بها فوق التحري وكذا من دخل بلدة وعين المجارب المنصوب
 يجب ان يتوجه اليها ولا يتحرى ثمة الا اذا اختلف المجارب
 فحينئذ يتحرى **واذا عدم الدلائل** بالنظر في الاعلام وانضمام الغمام
 او تراكم الظلام **وعدم المخبر في الضم** تحري اي طلب جهة ما
 القبلة باستعمال رايه وغاية جهده **وصلى** بغالب ظنه

مطلق اذا اشبهت عليه القبلة

لان التحري بذل الجهد لئلا المقصود حتى صلى بلا تحري لم تجز وان وافق
 القبلة لان قبلته جهته تحري به كذا في صدر الشريعة وقال ابو يوسف
 يجوز لان المقصود توجه القبلة وقد وجد **ولو تبين الخطأ** بعد
 التحري **فيها** في حالة الصلوة **بغى** على ما مضى واستدار الى القبلة
 كما ان اهل قبلنا لما سمعوا بتبديل القبلة في الصلوة استداروا الى الكعبة
 ولم يستأنفوا واستحسنه النبي عليه السلام **ولو تبينه** اي الخطأ
بعدها اي بعد اداء الصلوة **لا يعيد** عندنا لانه بذل أقصى ما في
 وسعه للتوجه اليها قال الله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله نزل في المخطئ
 كذا في الزاهدي الخامس الشرط **الخامس النية وهي ارادة الصلوة**
بقلبه فان النية بالقلب فرض **واللفظ** اي النعني باللفظ **سنة** ويقول
 الامام في الفرض نويت ظهر اليوم او مغرب الليلة مثلاً ولا يقول ظهر الوقت
 او فرضه لاحتمال خروج الوقت وهو لا يعرفه بشرح المجمع **والمقتضي**
 يحتاج الى نيتين احدهما ان **ينوي اولى الصلوة** بان يعينها الى وقت
 كانت **والثانية متابعة امامه او الاقتدار به** يعني يقول المقتدي
 نويت عصر اليوم مثلاً متابعاً او مقتدياً بالامام قال بعض الشيخ
 لو نوى الجمعة والعيد ولم ينو الاقتداء جاز لانها لا يكونان الا مع
 الامام وقال الطحاوي والسرخسي لو قال نويت ان اصلي ما صلي
 الامام يجزيه عن النيتين ذاهدي ولو اقتدى بالامام ولم يعلم
 انه زيد او عمرو بهج ولو نوى الاقتدى بزيد معيناً والامام عمر ولا يجوز

انشر الخامس النية
 مطلق

لانه

لانه ماضى بالذي اقتدى به كذا في النوازل **واما** الامام فينوي ما ينوي
 المنفرد اي لا يحتاج الى نية الامامة الا في حق النساء حتى لو نوى
 ان لا يوم فلانا نجاء واقتدى به جاز كذا في النية **وخرج للرب**
 كالاطاعة والافتقار **والاحوط مقارنة النية** اي اتصالها
بالتكبير اي ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع فلا
 فلا تعتبر النية المتأخرة الى الشاء وفي رواية عنه الى ان عن التكبير
 في ظاهر الرواية وقال الكرخي تجوز النية المتأخرة والشرط النية
 ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي وادناه ان يستدل لا يمكنه الجواب
 على الفور والآن لم تجز وفي النقل يكفي نية مطلق الصلوة **فان**
قدمها عليه صح ان لم تبطل النية بقاطع اي النية المتقدمة
 على التكبير كالقائمة عنده اذا لم يفصل بينهما بعمل ينافيها مثل
 شراء الخطب واشتغال الكلام والاكل ونحوها ولو فصل بما
 لا ينافيها كالوضوء والمشي للجماعة لا يضره قيل هذا قول محمد قال
 الزاهدي ان جملة العبادات بالنية المتقدمة يجوز عند محمد
 ما لم يشغل بعمل ينافيها وعند ابي يوسف لا يجوز الا في الصوم شر
 قال وعن ابي يوسف من خرج من منزله يريد به الفرض بالجماعة
 فلما انتهى اليهم فكبروا ولم تحضره النية جاز وقال لا اعلم احداً
 من اصحابنا خالف بابي يوسف في هذا الشرط **السادس تكبيرة الاحرام**
 اوردها القدوري في محل الركن مع انه شرط عندنا الكمال اتصال

مطلق
 النية السادس تكبيرة الاحرام

هذا الشرط بالادراك لان التكبير للصلاة يحرم ما يباح قبلها وهي ركن
عند الشافعي ان الشروع يحصل به والشروع في الشيء يكون اول جزء منه فيكون
ركنا ولانه لو كبر قبل امامه تبطل كما في سائر الادراك بخلاف الشروط
ولنا ان تكبيرة الاحرام عقد لا فاعل الصلوة والصلاة والشروع يحصل
بعده يدل عليه قوله تعالى واذكرا اسم ربك فصلي اي كبر الله تعالى فخ
افتتاحها والغاية فصل للعطف ومقتضى العطف المغايرة اذا الشيء
لا يعطف على نفسه وفائدة الخلاف تظهر في جواز اداء صلوة كثيرة
بتكبيرة واحدة فلو بني على الظاهر ركعة او لعصر بالا حرام جديدا
على النقل نفلا اخرجار عندنا وعند الشافعي لا يجوز لان ركن فرض لا
يكون ركنا الفرض اخر **ويصح الاقتداء بالافتتاح بالتكبير** بان يقول الله
اكبر بحزم الراء ولا يمد الف الله اكبر ولا الف اكبر ولا باؤه وله يكرر بكراً
لان ذلك لا يصير تكبيرا وان فعله في تكبيرة الصلوة تصد مهكدا
نقلنا عن المشكلات وفي شرح الاختيار هذا الفاء اوله كفو في اخره الحسن
وفي المسئلة لو قال الله اكبار لا يصير شارعا وان قال في خلال الصلوة
تصد لانه اسم الشيطان ولو قال الله اكبر بالكاف الصغير اختلف فيه
العلماء الصحيح انه يصير شارعا **والتهليل** وهو ان يقول لا اله الا الله
بدل التكبير **والسمية** وهو ان يقول باسم الله وكل اسم من اسماء تعالى
نحو الله اعظم والله اجل والرحمن اكبر هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف لا يجوز لا بلفظ التكبير الا ان لا يحسن لفظه ويقول

ويجوز الاقتداء بالتكبير

الله

الله معناه يا الله والميم لمشددة خلف عن حرف النداء ولا يصح يقول
الله اغفر لي لانه ليس بتعظيم خالص لكونه مثنويا بحاجة **وتوادر**
الامام **راكعا** بيان الهيئة المفعول **فكبر** المدرك قائما **الركوع** صار
مستقيا اي مدرك بتلك الركعة ولكن يدرك الشاء ثم يكبر اخرى
فيركع اعلم ان القيام فرض حالة التكبير كما بعده فمن ادرك الامام
وهو راكع فكبر راكعا واقر بآية فسدت صلوته كذا في شرح
الوقاية **ولو كبر قبل امامه ناويا للاقتداء يبطل الصلاة** يعني لانه
يصير ماصلا فضا ولا نفلا حتى لو ضحك فيه فقهه لا ينقض طهرا
فكانه اقتدى بمن ليس في الصلوة قيل هذا قول محمد في رواية النوادر
كذا في شرح تحفة **والافضل مقارنة الامام في التكبير** يعني مقار
رنة تكبير المأموم بتكبير الامام في حالة واحدة تحركة الخاتم حالة
حركة اليد هذا عند ابي حنيفة لان المسارعة افضل في شروع العبادة
وقالا يكبر بعده لانه شرة الخلاف يظهر فيمن حلف لاد ركن تكبيرة
الافتتاح فعنده يحث ما لم يكبر مع الامام وعندها لا يحث اذا كبر
وقت شاء الامام كذا في الاختيار **والافضل التأخير** اي تاخير المأموم
عن الامام في التسليم بالاتفاق لانه خروج من العبادة فالابطال
افضل ويرفع يديه **مقارنا للتكبير** بداية وحتم كذا في القاضي خان
ولكن عند عامة المشايخ الافضل ان يرفع يديه اولاً ويخرج يديه
من كفيه حتى يجاذي **وعسى** بامه ما يمد شحوت اذ نيه ثم يكبر لان ففله

مقارنة الامام

معنى النفي وفي قوله معنى الاثبات والنفي مقدم على الاثبات وقال الشافعي
يرفعها الى المنكبين كالمرأة وقال مالك الى الرأس وينبغي ان يجعل باطن
كفيه الى القبلة في حالة التكبير والى السمار في تكبيرات الحج والى الحجر الاسود
في الاستلام **ولا يفرج اصابعه** ولا يضمها بل يترك على حالها في تكبيرة
الاحرام ولكن يفرجها كل التفريج في الركوع ويضمها كل الضم في السجود
وكذا مقارنفة الرفع بالتكبير والمحاذاة وترك الاصابع على حالها
في القنوت وتكبيرات العيدين الزوائد وترفع المرأة يديها خذاه
منكبيها لان مبني حالها على السر ولا يرفع يديه غير تكبير الاحرام
يعني التكبيرات في خلال الصلوة اعلم ان موطن التكبير الذي يرفع
اليدين ثمانية وقد ضبطها حافظ الدين النسي في حروف فقفس
صمغ ورمز بالفاء تكبيرة الافتتاح وبالقاف القنوت وبالعين
العيدين وبالسین استلام الحجر وبالصاد الصفا وبالميم المروة وبالعين
الثاني العرفات وبالحم الجمرتين **والسنة** في الشروع **قيام الامام**
القوم عند قول المؤذن في القامة **حي على الصلوة ويكبر الامام** للشروع
للشروع **عند قول قد قامت الصلوة** في المرة الاولى وقال رفته رفته
في المرة الثانية وقال ابو يوسف لا يكبر الامام حتى يفرغ من القامة
ليقول القوم مثل ما قال المؤذن وليدرك المؤذن تكبيرة الافتتاح
ولها ان المؤذن امين الشرع قد اخبر بقيام الصلوة فيجب تصديقه
وليست ارفع القوم الى العباد فلا اختلافا فيهما في الافضلية لانه الجواز

الآن

والسنة في الشروع قيام الامام

الآن قول يعقوب اعدله كذا في شرح المنظومة **ولا ركان** لما فرغ من
تفصيل الشروط التي تقدم على نفس الصلوة شرع في تفصيل اركانها التي
اجملها في صدر الفصل وهي ستة ايضا اولها **القيام ولا يجوز تركه في**
الفرض والواجب بغير عذر شرعي مكره وخاذل ان صلى قائما يراه
العدو او السبع او نحوهم فيصلي قاعدا او مستلقيا ان خاف على القعود
كذا في النوازل **الا في السفينة الجارية خاصة** او لا مربوطه واما ان كانت
مربوطة فحررها الرجح تحريكها فهو كالجاري فيجوز اذا اوشاها قاعدا
بلا عذر اخر فان قدر على الخروج الى الشط يستحب الخروج ليمكن الاداء
كاملا وقال لا يجوز قاعدا في مال يد راسه له ماروي ابن سيرين رحمه
قال ائنا انشروا في نهر معقل على بساط السفينة جالس ونحن اقتديناه
جالوسا ولان الغالب فيها دورا من الرأس والغالب كالمحقق كراه السفر
ويوجه المصلي في السفينة الى القبلة ابتداء ويدور اليها كلما داره دارت
المصلي في السفينة وان كان عن عز عن التوجه اليها يوتر الصلوة حتى يقدر
واذا كبر وضع يمينه على يساره تحت الشرة اي اخذ يده اليسرى باليمنى
تحتها ولا يرسلها بعد التكبير لان اخذ سنة القيام عند ابي حنيفة رضي
وابي يوسف وسنة القراءة عند محمد رحمه الله حتى لا ياخذ حال الشاء مال
يشرع بالقراءة عند نوازل وقال الشافعي رحمه الله يضعها على صدره لقوله
تعالى فليذكر ربك وانحر وقال مالك يرسلها رسالا وانشاء اعتد وكيفية
الوضع ان يضع باطن كفيه لا يمين على ظاهر اليسر ويجلق بالخنصر والابهام

الصلوة في السفينة

على الرند وييسط السبابة والوسطى والبصر على الرسع حتى يشكل
 اسم الجلالة كذا في شرح الكنز **والرأه تقع يديها على صدرها** لانه
 استلها ثم يقول المصلي **سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
 جدك ولا اله غيرك** وزاد محمد فوذ وجل ثناء وك وقال مالك اذا
 كبر شرع في القراءة ولا يشتغل بالثناء والتعوذ والتسمية وقال
 الشافعي يقول موضع الشاء اني وجهت وجهي للذي فطر السموات
 والارض حنيفا وما انا من المشركين وقال ابو يوسف يجمع بين
 اية التوجه وبين الشاء وقال ان حديث التوجه كان ابتداء
 للسلام فلما شرع التسبيح نسخ به كذا في الشرح **الركن الثاني القراءة**
 وحدها تفصح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه وقيل اذا صبح الحروف
 يجوز وان لم يسمع نفسه قوله **ثم يتعوذ** عطف على قوله ثم يقول
 سبحانك اي يتعوذ المصلي **ان كان اماما او منفردا** لا مقتديا
 في المختار اعلم ان التعوذ تابع لقراءة عند محمد فيتعوذ المسبوق
 اذا شرع في قضاء ما سبق لانه يقرأ فيه ولا يتعوذ المقتدي لانه
 لا قراءة عليه فيتعوذ بعد تكبيرات الرزايد ليتصل به القراءة قال
 قال الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستعذ بالله وقال ابو يوسف انه
 تابع للثناء فيتعوذ المقتدي لانه ياتي بالثناء وكذا ياتي به قبل
 تكبيرات الرزايد لانه مصلي ولا يتعوذ المسبوق اذا قام للقضاء لانه
 تعوذ عند الافتتاح لانه الاستعادة كانت لدفع وسوسة الشيطان

الركن الثاني التعوذ

والمصلي

والمصلي احوج اليها من القاري وفي الخلاصة فولا بي يوسف اصح وعليه
 اكثر المشايخ ولكن في الهداية وشرح الاختيار ان ابا حنيفة رحمه
 مع محمد **ويسمي** في اول كل صلاة عند ابي حنيفة وقال يسمى في اول
 كل ركعة قبل الفاتحة وهي رواية عنه ايضا بل الاول رواية الحسن
 ولا يسم بين الفاتحة والسورة وقال محمد يسمى في اول كل سورة
 ايضا اعلم ان التسمية عند مالك اية من رأس كل سورة وعند
 الشافعي اية من رأس الفاتحة لا غير وعن محمد اية تامة انزلت
 للفصل بين السور وظاهر مذهب اصحابنا انها ذكر بتدويره القراءة
 يتعنا وليست باية مستقلة بل هي جزء اية في سورة النمل لما ياتي
 في آخر كتاب الكسب وفي كثير من النسخ لم يقع التسمية **وبقراءة الفاتحة**
وسورة معها او ثلث اية من اية سورة شاء وهذا القدر
 من القراءة واجب وفي المنية اذا قرأ اية او ايتين لم يخرج عن حد الكراهية
 فان قرأ ثلث ايات يخرج عنه ولكن لم يدخل في حد الاستحباب انتهى
في كل واحد من الركعتين الاوليين في الفرض لقوله عليه السلام القراءة
 في الاوليين قراءة في الاخرين اي ينوب عنها كما يقال لسان الوزير
 لسان الامير **وفرض القراءة مطلقا** اي سواء كانت من الفاتحة او
 غيرها اية عند ابي حنيفة رحمه ولو كانت قصيرة كقوله تعالى ثم نظر
 او كلمة كدها متان او حرفا واحدا كما في اول السور كسورقون ولكن
 المكثي لها منى لترك الواجب عنده وقالوا قصر ما فرض من القراءة ثلث

وبقراءة الفاتحة وسورة

كذا في المنبر ولكن الشهر ان مالك
 مع ابي حنيفة وان الشافعي يقول لا يخرج
 من اول كل سورة ايضا مع محمد

آيات قصار من الفاتحة وغيرها أو آية طويلة كآية الكرسي وآية
 المدينة ولا يجوز ما دونها ومن لا يعرف الآية لا يلزمه التكرار عنده
 وعندها يلزمه التكرار ثلاث مرات وأعلم أن القراءة الفاتحة في
 الصلاة ليست بفرض كما مر في الواجبات لا إطلاق قوله تعالى
 فاقرا وما يتيسر من القرآن لقوله عليه السلام لا أعزاني أقرأ ما معك
 من القرآن ولم يعينه ولم يروى أنه عليه السلام لما جاءه جبرئيل في ابتداء
 الوحي بسورة اقرأ أمر النبي عليه السلام بأن يتوضأ ويصلي بها ورجع
 النبي عليه السلام إلى خديجة وأعلمها بذلك وعلم الصلاة ثم يصلي
 وصلت ركعتين بهذه السورة وحدها ولو لم تجز بدون الفاتحة
 لارتلت أولا ولما صلى بدونها فبقي على الأصل فجازت بأي سورة
 أو آية كانت بلا فاتحة الكتاب وقال الشافعي تعين الفاتحة
 فيها فرض حتى لو ترك حرفا منها تفسد لقوله عليه السلام لا صلوة إلا بالفاتحة
 تقول المراد به النفي للصلاة الفضيلة لا النفي للجواز كقول عليه السلام لا
 صلوة في الجوار المسجد إلا في مسجده **وواجباتها** أي واجبات القراءة **ما**
بيننا أي حيث قال ويقراء الفاتحة أو سورة معها أو بين في أول
 الفصل حيث مرّ بقوله وواجبات القراءة قراءة الفاتحة في الأولين
 وإذا قال الإمام **والفتاين ما بين هو** أي الإمام والقوم أي يقولون
سرا وأعلم لفظ ما بين ليست من القرآن اتفاقا حيث لم يكتبه وكتبه
 عثمان رضي الله عنه في المصاحف بدعة لا يرخص به وأما بالمد والقصر

واجبات القراءة

من أئمة

من أسماء الأفعال معناه استجب وفي الوقعات لوقال بتشديد الميم بينهم
 فسدت صلواته وعن أبي يوسف لا تفسد لأن في القرآن مثله وعليه الفتوى
وقراءة الفاتحة وحدها بلا ضم سورة **في الآخر** أي سنة ولو ضمها
 هنا يجب عليه سجدة السهو عند أبي يوسف وفي ظاهر الرواية لا يجب
 ولو تركها في الأولين وقراء في الآخر بين ما هي جازت للصلاة لكن يجب
 عليه سجدة السهو وعند علمائنا الصحيح أنه يقرأ الفاتحة في الآخر بين على سبيل
 الذكر والثناء لا على سبيل القراءة وقال أبو حفص ينوبها الدعاء زاهدي
ولو سجد فيها جاز ولو سكت فيها عمد أي يكون مسبأ لتركه السنة
 شرح المجمع أعلم أن في القراءة أربعة أقوال قال الشافعي القراءة فرض في ركعات
 الرباعي كلها لأن كل ركعة صلاة عند مالك هي فريضة في ثلاث ركعات
 منها إقامة للأكثر مقام الكل وعندنا هي فريضة في ركعتين مطلقا وعند
 الحسن البصري فريضة في ركعة واحدة **والقراءة واجبة في كل ركعات**
النفل لأن كل شفيع منه صلوة والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة حتى
 قالوا يجب الاستفتاح في الثلاثة **وكل ركعات الوتر فرض** فإن قلت
 الوتر فرض عند أبي حنيفة رحمه في العمل فكيف وجبت القراءة في ركعاته
 كلها كما في النفل قلت دليل فرضيته لما كانت غير تام كما يأتي في بابها
 لأنه من أخبار الأئمة واجبت القراءة في كل الركعات احتياطا إذ
 جاء ما ليس عليه أولى من ترك ما عليه كذا في شرح المجمع **ويجهر الإمام**
حتمًا أي وجوبًا **في الفجر** أعلم أن أدنى الجهر السماع غيره وأدنى المخافة

مطلق والقراءة واجبة بالنفل

اسماع نفسه وقال الكرخی ادنی الجهر اسماع نفسه وادنی المخافة تصحيح
الحروف قال في الخرائصة ولو قرأ الامام في الاخفاية بحيث يسمع
رجلا او رجلا لا يكون جهرا لان الجهر ان يسمع الكل ويستحب تطويل
الركعة الاولى من الفجر على الثانية ويكره ذلك في سائر الصلوة وقال محمد
يستحب ذلك في جميع الصلوة لانه عليه السلام يطيلها في الاولى في الصلوة
كلما رواه ابو قتادة قلنا الركعتان استويا في القراءة فلا وجه الى تفصيل
احدهما بخلاف الصبح فانه وقت نوم وغفلة **ويجب جهرا امام في الاولى**
من المغرب والعشاء اداء وقضاء **ويخير المنفرد في الجهرية** اى ان شاء
اسمع نفسه لكونه امام نفسه وان شاء يخفى لكن الجهر افضل ليكون
الاداء على هيئة الجماعة قال النبي عليه السلام من صلى على هيئة الجماعة
صلى معه صفوف الملائكة **ويخفيان** اى الامام والمنفرد **في الباقي**
حتما ولكن يجهر في الجمعة والعيد **لان** الله عليه السلام اقامها
بالمدينة ومالكها رقة بالازاد وبقي حكمه لزوال سببه **وفي النفل**
يخفي المصلي **انما** لقوله عليه السلام صلوة النهار عجماء **ويخير ليليا**
اى في النوافل الليل **ويكره تخصيص سورة** بعينها سوى الفاتحة
بصلوة كتخصيص سورة والفجر بصلوة الفجر وسورة والعصر بصلوة
العصر ويواظب عليها **الا اذا كان** قراءة سورة بعينها **ليس بيسر**
اى على المصلي كن كان عابيا فلم تيسر عليها لا سورة الاخلاص فلا ركعة
لتخصيصها له **او اتبع فيه** اى في تخصيص سورة **النبي عليه السلام** منصوب

مطلوب
الركعة تخصيص سورة

على انه مفعول اتبع كما اذا خصص سورة الم سجدة لصلوة الفجر ابتغاء
للسبب صلى الله عليه وسلم فانه كان يقرأها في الفجر منحة هذا حال كون
المخصص سورة بعينها **معتقد التسوية** بين السور والآفكة لان
كلام الله تعالى في الفضيلة سواء **ولا يقرأ المأموم خلف الامام**
قال مالك يقرأ في السرية لافي الجهرية وقال الشافعي يقرأ الفاتحة
في الكرو مع الشافعي في رواية ولنا قوله تعالى فاذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون قال اكثر اهل التفسير هذا
خطاب للمؤمنين فهم بالاستماع امر واوا الى الانصات نذير
وبالرحمة وعد والقوله عليه السلام ما لي انازع في القرآن فورد الحديث
حين قراءة الصحابة خلف النبي عليه السلام قوله ما لي استغفم سورة
لكن بمعنى النهي اى لا تنازعوها في القراءة ولما روى سعد بن ابى
وقاص من قرائ خلف الامام فسدت صلوة عناية الركن
الثالث الركوع فاذا فرغ المصلي **من القراءة** كبر خافضا
رأسه **وركع** ولا يكره وصل القراءة بتكبير الركوع زاهدي
وقال في ركوعه **سبحان رب العظيم** ثلثا ان كان اماما ولو مع
لامام خفق نغلي الجأى في ركوعه فاطاله ليذكر قال ابو حنيفة
احتش على الكفر كما يحيى في فضل ما يستحب وعن النبي بنفسه صلوة
ويكفر وعن ابى القاسم اذا كان الجأى فقيرا والافلا وعن ابى الليث
ان عرفه لا يتظر واطوله لا دراكه لا للتقرب الى الله يكره كذا في الزاهدي

مطلوب
الثالث الركن الركوع

وهو الى الثلث في التسبيح **ادنى الكمال** اي ادنى كمال الجمع **لا يجوز**
 واوسط خمس مرات واكمله سبع واذا قصر على مرة واحدة او ترك
 جازت صلوته ويكره روي وقيل وذلك ادنى الفضيلة ويستحب
 الزيادة على الثلث مع الاتيار للمنفرد لا للامام حذا راعى تطويل
 الصلوة كما في تسبيح السجود **ولو سبع مرة او مرتين كره فاذا**
اطمان الامام راعها قام وقاد سمع الله لمن حمده لا غير
 يعني لا يقول ربنا لك الحمد هذا عند ابى حنيفة رضي الله عنه وعندها
 يجمع بينهما وله ما وقع في الصحيحين انه عليه السلام قال اذا قال الامام
 سبع لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ولم يها انه عليه السلام جمع بينهما
 وغالب احواله الامامة **ويقول القوم** عند تسبيح الامام **ربنا**
لك الحمد بالاتفاق **والمنفرد يجمع بينهما** يعني بالتسبيح حال
 الارتفاع وبالتحميد حال الاستواء وقيل حال الارتفاع خطا قال
 صاحب الهداية هذا هو الاصح وقال الزيلعي فوجد اكثر المشايخ
 المنفرد يكتفي بالتحميد كالمقتدى وقال في المبسوط هذا هو الاصح
 كذا في الدرر الركن **الرابع السجود فاذا اطمان قائما** اي مستويا
 في قومة الركوع **كبر** ويسجد بالانف والجبهة ولو وضع جبهته
 دون انفه جاز بالاجماع ويكره وان عكس جاز كذلك عند ابى
 حنيفة وقال لا يجوز وروي اسد بن عمرو ان قوله مثل قوله ما خزانته
 ويوجه اصابع اليد والرجل الى القبلة لان كل عضو ساجد لله تعالى

الركن الرابع السجود
 احدها فقط ان كان عند الركوع
 والا فاقام وضع جبهته

قال عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء اليدين والرجلين
 والوجه اعلم ان وضع القدمين حال السجود فرض حتى لو لم يضعها
 على الارض فيها لا يجوز ولو وضع احدهما **وقال الامام** في سجوده
سبحان ربى العلى ثلثا ولو رفع الامام رأسه من الركوع والسجود
 قبل ان يسبح المقتدى والصحيح انه يتابع الامام لان المتابعة فرض فلا
 يترك السنة وقيل يتم الثلث لان بعض العلماء لم يجوز ما لم يسبح
 ثلثا ويستحب الزيادة على ثلث وتر المنفرد كما قلنا في تسبيح الركوع
ثم يرفع رأسه حال كونه **كبيرا** اعلم ان المقدار الواجب من الرفع
 ما يشاء وله اسم الرفع للفضل بين السجدين وقيل ان كان
 القعود اقرب جاز والافلا وفي رواية الحسن عنه اذا رفع جبهته
 بحيث يجرى الريح بينهما وبين الارض ثم عاد جاز عن السجدين
 ويكره **ويبعد** بينهما **فاذا اطمان جالس كبر وسجد ثانية كالأولى**
 وقد مر ان قومة الركوع وجلسة السجود ليس بفرض الا عند ابى
 يوسف اعلم ان السجدة الثانية فرض كالاولى باجماع الامم ولو
 ترك السجدة الثانية بالسهو وقام الى الثانية فعليا **يسجد**
 السجدة للتركة في الصلوة ويسجد للسهو كما بينا في واجباتها
 وفي المنة تقسده صلوته من ترك واحدة منها **ويجوز سجوده على**
كور عمامته كل دور من العمامة **كورد على طرف ثوبه** قال الشافعي
 لا يجوز عليها القول عليه السلام مكس جبهته على الارض حتى تجد خفيها

مطلوب
 ويجوز سجوده على كور عمامته

جميعها والسجدة عليها بمنعها ولنا ما روي انه عليه السلام كان يسجد على كور
 عمامته ويصلي بثوب واحد ويتقي بفضول الارض ويردها ايضاح ولو
 سجد على فخذه بسبب لارواح جاز ولو سجد على ركبته لا يجوز وان
 سجد على ظهره يصلي صلواته جاز دون من يصلي اخى او على ظهر من ليس
 في الصلوة كذا في المنية الركن **الخامس الانتقال من ركن الى ركن**
 وعده صاحب المنية من الواجبات وشنع عليها شاذها بن امير الحج
 في شرحه حيث قال فهذا مخالف لعامة الكتب لان المسطور فيها
 انه من اركانها انتهى ويدل عليه ما نقل صاحب الدرر عن فخر الدين الزليقي
 ان كل ما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضاً مثله لان الفرض ثابت
 للصلوة يوجب ذلك اذ لا وجود له بدون الانتقال حيث لا يمكن
 تحصيل ركن بعد ركن اخر الا بالانتقال عنه غاية ما في الباب انه ليس
 بركن أصلي لعدم كونه مقصوداً لذاته بل وسيلة بين الاركان ولانه
 لم يكن فعلاً موضوعاً للتعظيم ولم تؤمر به كما امرنا بسائر الافعال
 المقصودة بنفسها القول ولهذا عده صاحب المنية من الواجب
 لكون شأنه ادون مما كان شريعته اصلياً تميزا بين المقصود لذاته
 والمقصود لغيره الركن **السادس القعدة الاخيرة** وفرضيتها
 تظهر في مسائلها من نام في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه فعليه
 ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد بعد الانتباه فسدت صلواته
 لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا تحتسب كما اذا قرأنا ما اورع

الركن الخامس
 من ذلك

الركن السادس القعدة الاخيرة

او يسجد

٤٩
 او يسجد نائماً وهذه المسئلة يكثر وقوعها لا سيما في التراويح كذا
 في المنية وكيفية القعدة في الصلوة وهي ان يفترش رجله
 اليسرى وينصب رجله اليمنى ويتوجه اصابعها نحو القبلة لانه عليه السلام
 فعل في القعدتين كذلك ولكن المرأة تتورك اي تخرج رجلها من الجانب
 الايمن ويمكن وركبها على الارض لانه استرلها **قدر التشهد الاول**
 وفرضت القعدة الاخيرة في هذا القدر ثابت بقوله عليه السلام لا بين
 مسعود حين علمه فاذا قلت هذا او قلت هذا فقد تمت صلواتك
 قال الشيخ الامام ابن الهمام في شرحه للهداية حيث عدا ركان الصلوة
 اعلم ان القعدة الاخيرة فرض غير ركن لان افعال الصلوة وضعت
 للتعظيم وليس القعود كذلك ولعدم توقف ما هيتهما على الاذن من خلف
 لا يصلي يحث برفع الرأس عن السجود بل توقف القعود **واذا قرأ**
التشهد اي قراءة التحيات لله الى قوله واشهد ان محمداً عبده ورسوله
 وانما سمي هذه تشهداً لاشتمالها للشهادتين **يشير بسبب** اي بسبابة
 اليمنى **عند كلمة التوحيد** وهو قولنا اشهد ان لا اله الا الله **في الاصح** اي في اصح الرواية
 عند علماءنا مبسوط الاصابع لا معقودة وعند ابى يوسف يقعد
 الخنصر والبصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة وهو مذهب
 الشافعي وفي الخلاصة والحرانة لا يعقد ولا يشير وعليه الفتوى **ولا يزيد**
في القعدة الاولى على قولنا اشهد ان محمداً عبده ورسوله ويزيد في القعدة
الثانية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة عندنا في الصلوة

من ذلك

وفرض عند الشافعي واختلف الروايات في كيفية التصلية عليه
ولكن اصحها ان يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل كما باركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وقال ابو بكر الاعشى والامام جواهر
زاده يكره ان يقول في التصلية ورحم محمد الى اخره لانه يؤهم التقدير
على محمد وقال الحلواني والسرخسي لا بأس به وقال ابو جعفر وانا اقول
فيما وارحم محمد الورود والاثار به ولان قوله وارحم محمد راجع الى
امتد بطريق حذف المضاف وبطريق الاستعطف بواسطة
كن جنى ولا يوشع فقال الجاني للمعاقب وارحم هذا الشيخ ولوراء
المقتدى التشهد بسرعة وفرغ عنه قبل اتمام امامه ثم تكلم او ذهب
فصلوته جائزة لانه ثم عقدة الامام في حقه ولو سلم الامام قبل
ان يتم المقتدى التشهد يتمه وان لم يتم فسلم معه جاز كذا في الزاهد
ويُدعو بعد التشهد الثاني **ما شاء من الدعاء والسوكل ما لا يعطيه**
الا الله تعالى كالرحمة والمغفرة ونحوها مثل اللهم اغفر لي ولوالدي
ولجميع المؤمنين والمؤمنات وينبغي ان يقول ربنا اتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ثم يسلم عن يمينه
بحيث يقال حذو اليسر نحو القبلة وكذا اذا سلم عن يساره ولقطة
السلام واجب عندنا وفرض عند الشافعي وقال محمد سلام الامام
يكفي للمقتدى وقال لا يخرج للمقتدى حتى يسلم بنفسه واما الوخير

والدعاء بعد التشهد

السلام

السلام يكون خروجه بسلام الامام عند الكل وهذا الخلاف فيمن
لم يبق عليه شيء من واجبات الصلوة ومع بقاء شيء منها
لا يخرج بسلام الامام بالاتفاق كالمسبوق حتى لو نام ولم يتشهد
المقتدى وسلم الامام ينبغي بل يجب عليه ان يتشهد ثم كذا في الحقائق
ويسلم **عن يساره** مثل ذلك وقال مالك يسلم تسليمة واحدة تلقا
وجها **وينوي الامام بكل تسليمة في من تلك الجهة من الملائكة الذين**
يحفظون والحاضرين من الرجال دون النساء في اللاحق وسبب وجوب
السلام كان الامام في مناجات الرب فصار بمنزلة الغائب عن القوم فلما
فرغ منها سلم **والنفرد ينوي من الملائكة الحفظه فقط في جانبه و**
الماوم ينوي امامه اي جهته كان كما ينوي الحفظه والحاضرين في
جانبه سواء كان في الصف الاول ولثاني او غيرها **فان كان بخذا**
يعني ومن كان خلفا لامام محاذيا له سواء كان في الصف الاول او غيره
نواه فيها اي في التسليمتين وقال ابو يوسف نواه في التسليمة الاولى
فقط ترجى الجانب الايمن ولهما انه ذو الحظن الجانبين كذا في
الايضاح وبيان فضل القائمين في الصف الاول يحيى في فضل
الجماعة فاذا فرغ الامام من الصلوة يستحب ان يتحول الى يمين
القبلة ويمين القبلة ما يكون خذرا يسارا المستقبل ويسار
القبلة ما يكون بخذرا يمينه كذا في الدرر **فصل في بيان**
التسليم الرواق اي الثوبت يعني المؤكرات **وغيرها** اي غير

يسلم
وينوي الامام بكل تسليمة

غير المؤكدات **وهي ركعتان قبل الفجر** قال النبي عليه السلام صلوهما ولو
ادرككم الخيل لانهما خير الدنيا والاخرة وانما ابتداء سنة الفجر
لكونها اقوى سنن الصلوة حتى يكفر جاهد ها ولا نه بمنزلة الواجب
كذا في شرح الكنز اعلم ان في السنة الفجر ثلث سنن احدى ان يقرأ
في الاولى بعد الفاتحة سورة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية سورة
الاخلاص والثانية ان يصليها اول الوقت وينتظر متوجها القبلة
الى القامة والثالثة ان يصليها في بيته حرانه وروى انه عليه السلام
قال من صلى سنة الفجر في بيته يوسع له رزقه وبقدر المنازعة في بيته
وهو ان اهله ويختم بالايامن **واربع قبل الظهر** قال النبي عليه السلام
من ترك اربعاً قبل الظهر لم تنله شفاعتي **وركعتان بعدها** اي
بعد صلوة الظهر مؤكدة **واربع قبل العصر** تطوعاً او **ركعتان**
قال من صلى اربعاً قبل العصر كانت له الجنة من النار **وركعتان بعد**
المغرب مؤكدة وفي الدرر ونذب بسنة ركعات بعد المغرب بتسليمه
واحدة قال النبي عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات غير سنة
المغرب ولم يتكلم بينهما بسوء عدل له بعبادة ثنتي عشرة سنة وفي
صلوة الاوابين **واربع قبل العشاء** تطوعاً و**بعدها اربع او ركعتان**
مؤكدتان قال النبي عليه السلام من تاب ثنتي عشرة ركعة في الليل
والنهار بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة اعلم ان كل فرض بعد سنة يكره
العود بعده بل يشتغل باداء السنة لئلا يفصل بين السنة

سنة صلوة الفجر

مطل

والمكثورة

والمكثورة كذا في الحرانة ومن ترك سنن الصلوة الخمسة بالم برها حقاً
خيف عليه الكفر والاثم كذا في الكافي **واربع قبل الجمعة واربع بعدها**
كلتاها مؤكدتان وعند ابى يوسف رحمه ست ركعات بعدها لها
قوله عليه السلام من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل اربعاً لما سبقت
في فصلها ولا يصلي على النبي عليه السلام في القعدة الاولى من اربع الظهر
والجمعة ولا يستفتح اذا قام الى الشفع الثاني بخلاف سائر زوات
الاربع من السنن **والسنة لا تقضى الا سنة الفجر اذا قامت**
مع الفرض قضاها قبل الزوال واما اذا قامت بغير فرض الفجر فلا
تقضى مطلقاً وقال محمد احب قضاها منفردة الى وقت الزوال
ولا **سنة الظهر ايضا** اي كسنة الفجر يعني اذا قامت اربع الظهر
بسبب شروع في الفرض مع الامام **فانه يقضيها في وقت ويؤخرها**
عن الركعتين لان الاربع لما قامت عن محلها فلا يجوز تقويت الثانية عن
محلها لانها شرعت متصلة بالفرض هذا قول محمد وقال ابو يوسف رحمه الله
قضاء الاربع يقدم على الركعتين لان الفايضة اولى بتقديم ما دام
الوقت واسعا كما في الفريض واختار المصنف قول محمد ولكن عامة المتون
على قول ابى يوسف وهو المختار وذكر صدر الشهيد في الجامع الصغير الخلاف
على العكس واختلغا في نيته القضاء قيل يسوي فيه السنة وقيل النقل
والاول اولاً ومن قال انه سنة يقدمها على الركعتين ومن قال انه نقل
يقدم الركعتين عليها كذا في المصنف **والتطوع بالنهار ركعتان بتسليمه**

سنة الفجر لا تقضى

مطل

والتطوع بالنهار

او اربع اى انشاء يسلم في الركعتين من اذان انشاء في الرابع والتطوع
 بالليل ركعتان او اربع او ست او ثمان لان كل ذلك مروى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل الزائد على الثمانية عنه ولذلك
 يكره الزيادة على ذلك فيهما اى في الليل والنهار اتفاقا وقال النطع
 الى ثمان بتسليم واحدة غير جائزة قال في شرح المجموع هذا الاختلاف
 بين الامام وصاحبيه على رواية الهداية ولكن ذكر في النهاية ان
 النافلة في الليل الى الثمانية جائزة بلا كراهية اتفاقا عامة الرواية
 والاربع افضل فيهما اربع عندنا احيى لانه على السلام كان يصلي
 بعد العشاء اربعاً وبواض على الرابع في الضحى ولانه ادم تحريمه
 فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة وقال ركعتان في الليل واربع
 في النهار افضل اعتباراً بالتراجم والضحى بقوله ما يفتى كذا في الحقائق
 وقال الشافعي الا افضل فيهما مشى لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار
 مشى مشى هداية والافضل في السنن والنوافل ان يصلي كلها
 في المنزل قال على السلام افضل صلوة الرجل في بيته المكتوبة
 والتراجم والركعتين بعد الظهر والمغرب فانها يصلي في المسجد
 ايضا زاهدى الفرق بين السنة والنفل من وجوه الاول ان في السنة
 مقداراً وليس في النفل مقدار والثاني انها موقفة والنفل ليس بموقفة
 والثالث ان تاركها يلام والرابع انها يحتاج في النية بالفظ السنة
 والنفل لا يحتاج ويتطوع قاعداً بغير عذر وبلا كراهية في الاصح

والافضل في السنن والنوافل ان يصلي كلها في المنزل

في الركعتين بعد الظهر والمغرب فانها يصلي في المسجد

الاسنة

الاسنة الفجر فانها لا يجوز قاعداً بلا عذر ولو شرع في النفل قاعداً
 اتم قائماً او بالعكس اى شرع قائماً واتم قاعداً بلا عذر صح وقال الثاني
 لا يصح اعتباراً بالنذر وله ان ترك القيام لا يبطل التطوع ابتداء وكذا
 صح بقاء وصاحب الوقاية والنذر اخذاً بقوله ولو شرع في النفل
 واكباته نزل بعمل يسير غير مفسد يني عليها لانه اكمل من الایاء وفي
 عكسه اى لو شرع فيه على الارض قائماً وصلى ركعة فركب يعمل يسير استقبال
 اى استأنف لانه ان فقد التحريمة موجبة للركوع والسجود فلا يجوز
 اتمامه بالایاء خلاف لرفر اعلم ان السنة على الدابة جائزة بلا عذر مسافراً
 كان او مقيماً نافلة كانت او مؤكدة الى اى جهة تسير واما المفترض والناذر
 ومصل الوتر فلا يجوز لهم الایاء على الدابة الا بعذر كما اذا كان جرحاً بحيث
 لا يمكنه الركوب وحده او كان مريضاً او شيخاً كبيراً ولم يجد من يركبه او
 خاف في الترويض على نفسه او دابته او ثيابه من سبع او لص او لم يجد
 موضعاً يابساً للصلوة او كان امرأة ليس عليها محرم يقبل كل ذلك دابته
 الى القبلة ويصلي بالاناء عليها ولو كانت على سرجه نجاسة لا تمنع كذا
 في المنية فان لم يقدر على ايقاتها يجوز الایاء حال كونها تسير كذا في الله
 ويكره التطوع بجماعة الا التراجيح وصلوة الكسوف وعن الشمس الایمة
 انما تكرر الجماعة في التطوع اذا كان على سبيل التداغ واما الواقدي
 واحداً واثنان بواحد لا يكره وان اقتدى ثلثة اختلف فيه واذا اقتدى
 اربعة يكره بالاتفاق كافي ومن تطوع بصلوة او صوم لرؤية اتمامه

مطلوب ولو شرع في النفل ركعتان

مطلوب ويكره التطوع بجماعة

ولزمه وقضاؤه ان افسده ومن شرع في اربع ركعات من النفل
وافسدها في الشفع الاول يقضيه فقط اي لا يلزم قضاء الشفع الثاني
خلاف لابي يوسف رحمه الله وان قعد على الركعتين وقام الى الثالثة و
افسدها يقضى الشفع الاخير فقط لان الشفع الاول قد تم بالعدة
فصل في التراويح وهي سنة مؤكدة للرجال والنساء وقال
بعض الروافض للرجال فقط كذا في الغرر ولا رخصة للترك بكل القوم
وكان عليه السلام عليها في ليلى فلما كان الليلة الثالثة اجتمع الناس
بحيث لا يسعهم المسجد فلما رأى النبي عليه السلام زحامهم لم يخرج وبين
العذر وهو مخافة ان يفرض علينا وكانت القنابة بعد يصلها
فأدى فرأى الى خلافة عمر رضي الله عنه فلما فوض اليه عهد الخلافة امر
ابن كعب وهو شيخ شيوخ القرآن ان يصلي بالناس **خمس ترويعات**
كما فعله النبي عليه السلام قبل واجتمعت القنابة عليها ولم ينكره احد ثم
التابعين ثم ثم الى يومنا هذا فصار مجمعا عليه وصار ثابتا بالسنة
وقال ابو حنيفة التراويح سنة مؤكدة لم يواظبه عمر من تلقاء نفسه
الا عن اصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيث قال النبي
عليه السلام ان العمر فيكم سنة مهيبة فاتبعوه وتخالفة واراد به
التراويح كذا في الزاهد التراويح والترويعات جمع ترويجة وهي اسم
للجلسة في الركعة الرابعة لاستراحة الناس ثم يسمى لكل اربع ركعات
بم ترويجة مجازا فصار خمس ترويعات عشرين ركعة وقال مالك

انه ستة وثلاثون ركعة لكل ترويجة تسليمتان ويجلس بين كل
كل ترويجتين قدر ترويجة وكذا يجلس بين الخامسة والوتر
هكذا صلى النبي بالقنابة وهو عادة اهل الحرمين غير انه اهل مكة يطعن
بين كل ترويجتين اسبوعا واهل المدينة يصلون بذلك اربع
ركعات واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او ينتظرون سكوتا
ولا يجلس قدر الترويجة بعد التسليمة الخامسة يعني عند تمام الركعة
العاشر **في الامم** واستحسن البعض ان يجلس قدر الترويجة في نصفها
وذلك ليس بصحيح كذا في الهداية **ثم يوتر بهم** اي يصلي الامام الوتر بالناس
واختلف في قراءة القرآن القنوت قال محمد بن محمد الامام فيها ايضا لان
القنابة اختلفوا في القنوت انه من القرآن كما يأتي بعد فلا يقرأ المقتدى
القنوت خلف الامام كما لا يقرأ القرآن والمنفرد بالخيار في الجهر والاختفاء
وقال ابو يوسف يقرأ المقتدى القنوت ايضا ويخفيه الامام والمقتدى
والمنفرد لانه دعاء حقيقة وهو المختار والمسبوق في الوتر اذا قنت
مع الامام لا يقنت ثانيا لان التكرار غير مشروع كذا في الاختيار
وسنة اي سنة التراويح في القراءة **الختم في الشهر** قال في الدرر ويختم
في ليلة السابع والعشرين لفضيلة القدر والمحيط اذا ختم في تراويح
بعض الشهر مرة ثم لم يصل تراويح بقية الشهر تجوز من غير كراهية
لان التراويح ما شرعت لحق نفسها بل الختم فيها وقد حصل كذا في
المسكين او يقرأ في كل ركعة **عشر ايات** تحصل الختم لان جميع عدد ركعات

وطلم
وسنة التراويح الختم

التراويح في جميع الشهر ثمانية ركعة وجميع آيات القراءة ستة الاف
آية وسنن كذا في النوازل وفي الهداية ان الحتم لا يترك لكسل القوم لكن
المتأخرين كانوا يفتنون بثلاث آيات قصار آية طويلة حتى لا يمل
القوم ولا ينفروا فيؤدى الى تعطيلها وهذا احسن واختار بعض الشايخ
ان يبدأ بسورة الفيل الى اخر السورة العشرة الاولى ثم يعود منها كذلك
للخفة ولئلا يشتبه عليه عدد الركعات كذا في الزاهدى **والجماعة فيها**
اخذوا التراويح سنة على الكفاية عند الجهر حتى لو ترك اهل مسجد
اساءوا ولو اقامه البعض في الخفاف تارك الفضيلة ولم يكن مسيئا ان
قد تخلف بعض الصحابة بان صلوا في منزلهم كذا في الدرر قال
الشافعي ومالك اداوها منفردا افضل من الجماعة اعلم ان اكثر ائمة
خراسان جوزوا امامتي القبي في التراويح خاصة اذا بلغ عشر
سنين لم يجوزها ائمة العراق والنسفي افتى بجوازه والسرخسي
بعد جوازه **ويترك الامام الدعاء** الادعية الماثورة وقيل
اي التصلية على النبي عليه السلام كذا في الدرر **بعد التشهد ان علم ملل**
القوم ولكن لا يترك الشاذ في كل تكبيرة الافتتاح ويكره ان يصليها
قاعدا مع القدرة على القيام لزيادة تأكيدها كسنة الفجر كذا في الا
الاختيار **ووقتها بعد اذان العشاء الى طلوع الفجر** قال جماعة من مشايخ
بلخ الدليل كلها وقت لها سواد كان قبل العشاء او بعده والشيخ ما قاله
المص رحمه الله على حتى لو تبين انه صلى العشاء بلا وضوء والتراويح والوتر

بوضوء اعاد التراويح مع العشاء دون الوتر لانها تتبع للعشاء كذا في النوازل
ويجوز اداؤها **قبل الوتر وبعد** فمن دخل المسجد والامام في التراويح
يصلي العشاء اولاً ثم يتابع الامام فيما ادرك وقال البخاريون يصلي التراويح
مع الامام قبل العشاء وفي النوازل ان كان الامام في الوتر لا يجوز ان
يصلي الوتر معه قبل العشاء كما مر وقال في الدرر من صلى العشاء
وحده فله ان يصلي التراويح بالامام ولو تركوا الجماعة في الفرض
لم يصل التراويح بجماعة ولو لم يصل التراويح بالامام صلى الوتر به
استوى وقيل من صلى مع الامام بعض التراويح وفاته البعض يوتر
معه ويقض ما فاتته وقيل لا يوتر معه حتى يدرك الاكثر
وعين الائمة يوتر وان ادرك معه بتسليمة كذا في الزاهدى ونقل
عن القنية من لم يصل الفرض مع الامام لا يتبعه في التراويح
لانها تتبع للعشاء ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في بعض التراويح
لا يتبعه في الوتر كذا في شرح الوقاية **فصل في الوتر وهو**
واجب ثلاث ركعات متصلة اى بسلام في اخرها ويقراء في كل ركعة
ويستحب ان يقراء في الاولى بعد الفاتحة سبع اسم ربك الاعلى وفي
الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد كذا
في الخزانة واعلم ان الوتر واجب عند ابي حنيفة علما وفرضاء علما
وسنة سبب القول عليه السلام اوتروا يا اهل القران وفي رواية حاء
فضوا عليها والامر للوجوب ولقوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلاة

الا وهي الوتر فصولها ما بين العشاء وطلوع الفجر فلا بد ان يكون الزايد
من جنس المزيد عليه وهو الصلوة الخمس وقالوا هو سنة العشاء لان
الزيادة على الخمس زيادة على النص بالرأى كذا في الايضاح قوله
متصلة احتراماً عن مالك واحد قول الشافعي فانه عندهما ثلث ركعات
ولكن بتسليمتين **يقنت** **ركعة الثالثة سراً قبل الركوع كل سنة**
احتراماً بهما عن قول الشافعي فان عنده يقنت بعد الركوع ولا يقنت
في الوتر الا في النصف الاخير من شهر رمضان عنده شرح المجمع **ولا يقنت**
في الفجر وقال الشافعي يقنت فيها لانه عليه السلام قنت في الصبح وله انه
عليه السلام قنت في الفجر شهر الم يقنت قبله ولا بعده وما رواه انس
انه قنت في الفجر شهر ودعي قبيلة الحياء من العرب ثم تركه ابد اختيار
وان قنت امامه قبل في الفجر بان يكون شافعي اسكت هو اي
المأموم الخفي قائماً **في الاعم** وقال ابو يوسف يتابعه في قنوته لانه
الترجم المتابعة باقتدائه وقال لا يسكت قائماً وقيل يقعد تحقيقاً
للمخالفة صورة لان القنوت في الفجر منسوخ والمتابعة في المنسوخ
باطل **ولو فاه نة الوتر يقضى ولا يجوز ولا قاعدا ولا دكبا بغير**
عذر وليس فيه دعامعين كذا في المحيط قال في الحزانة ان النبي
عليه السلام كان يقرأ فيه اللهم انا نستعينك ونستغفرك
الى قوله بالكفار ملحق وعن حسن بن علي رضي الله عنهما انه قال علمني
جدي عليه السلام كلمات اقولها في الوتر وهي اللهم اهدنا فيمن هديت

ولا يقنوت في الفجر

وعاق

وعاقنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وباركنا فيما اعطيت
وقنا ربنا شهما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يزل من واليت
ولا يعز من عادي تباركت ربنا وتعالىت وعن عمر رضي الله عنه انه قال
النبي عليه السلام يقول بعد القيام عن الركوع **بسم الله الرحمن الرحيم**
اللهم انا نستعينك الى قوله ونترك من يعزك ثم يقول **بسم الله الرحمن الرحيم**
اللهم اياك نعبد ولك نصلي الى قوله بالكفار ملحق اعلم ان اثبات البسملة
في دعاء القنوت على قول ابن مسعود وموسى بن عيسى ان سورتان من القرآن
وقال ابى بن كعب رضي الله عنه انما ليست من القرآن وهو الصحيح كما اشرنا
اليه في التراويح **ذاهدى وفي جامع الاصول عن علي رضي الله عنه ان**
النبي عليه السلام كان يقول في وتره اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك
واعوذ بعقابك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك
انت كما انتيت على نفسك وما وقع في اكثر النسخ المصاييح بعاقبك بغير
الالف تحريف من التاسخ والصحيح بالالف لانه من عافى يعافى معافيه هو
ان يعافيك الله عن عقوبته ويعافيهامنك كذا في شرح المصاييح المراد
من القنوت هنا هو طول القنوت في القيام دون الدعاء كما جاء في الحديث
افضل الصلوة طويل القنوت اي القيام كذا في الصبح ومن لم يحسن
القنوت يستحب ان يقول اللهم اغفر لي ثلثا وهو اختيار ابو الليث او
يقول ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
وهو اختيار سائر المشايخ كذا في الدرر **فصل فيما يستحب وما يفهم**

دعاء القنوت

بسم

وما لا يستحب ان يكون نظر المصلي في قيامه الى موضع سجوده وذلك
 ارب للخشوع والخشوع الاول انقياد الظاهر للحق والثاني انقياد الباطن
 له قوله عليه السلام الخشوع ان لا يعرف الذي عن يمينه ولا عن يساره وانما
 ينتظر موضع سجوده ونظره في ركوعه الى اصابع رجليه وفي سجوده
 الى طرفي نفه وفي قعوده الى حجرته بظم الحاء المهملة وسكون الجيم والراء
 المعجمة هي مقعد الاركان في المبارق ونظره في سلامه الى منكبيه **ولا يلتفت**
 في صلاته وهو النظر الى اليمين والشمال قال النبي عليه السلام لو علم المصلي
 مع من يساحي ما التفت ولو نظر بمنخر عينيه يمنة ويسرة في غير
 ان يلوي عنقه لا يكره لانه عليه السلام كان يلاحظ بمنخر عينيه يمنة وكذا
 في الهداية وان التفت الى العنق بجانيه كره ولو الحاجة لا يكره ولو
 التفت بحيث حوّل صدره عن القبلة بطل صلاته شرح المجمع ولا
 يعيث بثوبه وعضوه العبت اللعب الذي ليس فيه غرض صحيح لفاعله
 وذلك في خارج الصلاة حرام فكيف فيها والحاصل ان كل عمل يفيد
 للمصلي لا باس به وقد صح انه عليه السلام مسح عرقه عن جبهته وماليس
 بمفيد يكره كاللعب ولا باس انه يسمح التراب عن جبهته وكذا يكره سد
 الثوب قال في الاصل هو ان يضع ثوبه على كتفيه ثم يمسك طرفه ومن جل
 بقاء او يبادي ينبغي ان يدخل يديه في ثمته ويشده بالمنطق احترام
 عن السدل زاهدي **ويكره تقيض عينيه فيها** لانه عادة اليهودي
ويكره سبقة الامام الامام اي سبقة المقتدى امامه في افعال

مطلوب
 ويكره تقيض عينيه فيها

ان يمسك طرف الثوب
 ويضع يديه في ثمته

الصلاة

الصلاة فمن ركع قبل امامه فلحقه الامام قبل قيامه عن الركوع فاشتركا
 فيه جاز ويكره وقال زفر لا يجوز لان الركوع قبل امامه فاسد والبناء
 واما لو لم يلحقه الامام في الركوع لم يجز اتفاقا **بالافعال** اي افعال
 الصلاة والعقد بالافعال احتراماً عن سبقة الامام بالمكان اي با
 لتقدم على الامام مكاناً فقتد صلواته وعن سبقة الامام بالاقوال كما
 لتسبيحات في الثناء في خلا لها فلا باس به **ويكره عدل** اي جميع الاية
والسبغ في الصلاة بيده عند ابح وقال لا باس بعدها في الفرائض والنفل
 لرعاية سنة القراءة والعمل بما جاء به السنة كذا في الهداية وقيدنا
 باليد لانه لو عدها بالقلب لا يكره اتفاقاً ولو عدها باللسان تفسد
 اتفاقاً **وحمل بشئ في يده** او في فمه كاليدنيا ونحوه مكروه لانه يمنع ما فيه
 اي امساك في يده
 سنة القراءة وان كان يمنعها لا يجوز صلواته **ويكره تطويل الامام**
الركوع لداخل يعرفه يعني اذا سمع الامام حتر انسان وعرفه لا يطول
 الركوع له فانه حرام جداً بل يخشى عليه الكفر كما مرة الركوع اما اذا لم يعرفه
 لا باس بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لانه اعانة على ادراك
 الطاعة توازلاً **الا القراءة** اي ولو طول القراءة ليدرك الناس الجماعة فمن
 ان لم يشق على الحاضرين **ويكره افتتاح الصلاة** اي الشروع فيها بوجه اي
 والحال بمريد الصلاة **حاجة الى الخلا** اي الى البول والغائط وان غلبه
 في الصلاة قطعها **ويكره الصلاة** للرجل ان يقوم **خلف الصف** وعد
 منها وجد **فرجة** في الصف ولا يكره للمرأة ذلك فمن وجدها في الصف الاول

على انفا سدا فاسد

مطلوب
 ويكره تطويل الامام

دون الثاني يخرق الصف الثاني من خذائها لانه لا حرمة له لتقصيرهم حيث
 لم يبدوا لاصف **الاصف** قول وان لم يجد فرجة في الصفوف يستحب له ان
 يخرج رجلاً من الصف الى نفسه ويستحب للجور ان يوافقه لما روى
 انه عليه السلام قال لمن صلى منفرداً خلف الصف هلا جذبت الى نفسك
 احداً فضليت معه ومن دخل فرجة في الصفوف فتجاوب المصلي توسعة
 له فسدت صلوته لانه امثل في صلوته لغير الله تعالى كذا في شرح الوقاية
ولو صلى في مكان طاهر من الحمام ولا صورة فيه لا يكره وقيل يكره مطلقاً
 لانه مضى الغسالة ولانه بيت الشياطين والاصح انه لا يكره ان وجد
 مكاناً نظيفاً والا لزم ان يكره الصلوة في جميع المواضع والامكنة لانها لا يخرج
 عن الشياطين ولا خلاف في جوازها في المستلح **ويكره القراءة في الحمام جهراً**
لا سرا وكذا كره رفع الصوت في قراءة الصلوة الجهرية فيه ويجوز السهم
 فيه لمن يتوجه اليه اذا كان مرتزاً كذا في النوازل ويكره ان يصلي بثوب
 البذلة اذا كان له ثوب آخر وكذا يكره اذا صلى كاشف الرأس للتكاسل
 لا للتدلي ولا يكره **صورة ذي روم في كل جهات المصلي** اي فوق رأسه في
 السقف او بين يديه او على احد جنبيه لا ان كانت تحت قدميه او
 خلفه **لا محو** اي مقطوعة الرأس **والصغيرة جداً** لا تبدو للناظر الا بالثاء
 فلا يكره ولو استقبل تنوراً يتقداى يلهب واستقبل كائناً فيه نار يكره
 فانه تشبيه بالمجوس الا بسترته سها بخلاف الشمع والسراج والمصحف
 والسيف المعلقين ونحوها لانها لا تقبى والعمل الكثير يقطع اي تقبى

ويكره القراءة في الحمام

الصلوة

الصلوة **وهو ما لا يوجد الا باليد** ولو وقعت عمامته من رأسه فيها
 فوضعها عليه بيده لا تقبى وان وضعها بيديه تقبى وانتقض
 كورها فسواء بيده مرة او مرتين لا تقبى وفي الغرر وضع العمامة
 على الرأس بيده افضل من الصلوة كاشف الرأس وان احتاج الى تكررها
 فصلوة كاشف الرأس اولى الا ان يضطر وان عقد اذراعه بيده الواحدة
 لا تقبى ولو حرك جسده مرة او مرتين لا تقبى وكذا اذا حكمه مراراً
 غير متواليات ولو حرك ثالثاً متواليات تقبى ولو شد سراويله تقبى
 وان حله لا وان قتل قملة او قملتين لا تقبى وقال ابو حنيفة لا يقتل القملة
 في الصلوة بل يدفنها كذا فعله ابن مسعود وقال محمد قتلها احب كقتل الحية
 والعقرب فيها كذا في شرح الوقاية والنوازل ولو مشى من صف الى صف
 لا تقبى لانه عمل قليل ولو مشى الى صفين دفعة واحدة تقبى ولو
 مشى الى صف فوقف ثم مشى الى صف آخر لا تقبى **وقيل هو ما يجزم**
الناظر اليه يعني وقيل حد العمل المفسد في الصلوة ما لو نظر اليه
 الناظر يتقين انه ليس في الصلوة وهو كثر وان شك انه
 في الصلوة او خارجها فهو يسير لا تقبى وهو المختار قال الصدر
 الشهيد هو الصواب وقيل حده موقوف الى رأى المصلي فان استكره
 فهو كثير والا فلا قال السرخسي هذا اقرب لان ابا حنيفة موقوف امشا
 لها الى رأى المبطل **ومن صلى في الفجر انصب بين يديه سترة** وقيل
 ذراع طولاً فصاعداً في غلظ الاصبع فما زاد لا مادونه لا يبد

مطلوب ومن صلى في الفجر

لا يبدو للناظرين من يعيد فلا يفيد المقصود ويكفي ستر الامام
للقوم القائم والقاعد ظهرها على وجه المصلي كالسترة لا ياتم
المار بين يديها لما روى انه عليه السلام اراد ان يصلي في القصر فامر
عكرمة ان يجلس بين يديه وصلى خلفه وجاز ترك سترة عند
عدم المرور والطريق **ويقرب منها ويجعلها احدى جانبيه**
لما روى مقدار انه عليه السلام اذا صلى خلف عمود او شجرة ونحوها كان
يجعله على جانب اليمين او اليسر ولا يقابلها مستويا **ولا عبرة بالبقاء**
اي وضع الخشب على الارض للسترة **ولا يحيط** اذا غدر عزز العود
لانه لا يحصل الاعلام للمارين بها ولو اشتدت الحاجة الى السترة
وتقدر العزير يضعه طولاً لا عرضاً ليكون على منوال المفروز ولو لم
يكن معه ما يعزيره يحنطه طولاً ايضا وقيل يحنط بشبه المحراب
وياثم المار على موضع سجوده وفي القصر والمسجد الجامع قال
النبي صلى الله عليه وسلم لو علم المار بين يدي المصلي ما زاد عليه من الوزر
لوقفه اربعين واثم اذا مر في موضع سجوده في الاصح وقيل اذا مر
بموضع سجود المصلي حال كونه ناظرا سجوده وقيل اذا مر بمقدار الصغين
لما ورائه لانه في تحريم ما وراء مجده تضيق على المارين كذا في شرح الوقا
مضنك بخلاف المسجد الصغير فانه مكان واحد فياثم المار امامه
فيه من حيث مر **ويدبر** اي يدفع المصلي في القصر **المار** مفعول يدبر
ان لم يكن له سترة او مر بينه وبينها اي بين المصلي وبين السترة

ويأتي المار على موضع سجوده

بإشارة

بإشارة بيده او برأسه **او تسبح** قوله بإشارة متعلق بيدر **ولا يدبر**
بهما اي بالاشارة والتسبيح مع المحصور المقصود باحدها ومن اراد
المرو بين يديه والمريض ان كان معه شيء يضعه بين يدي المصلي
فيأوزه ثم يأخذه ولو اراد اثنان ان يراقا احدهما الاخر امامه ويمر
ويفعل الاخر هكذا ويمران وان كان معه دابة فمره راكبا ياتم وان
نزل وسبها ومرتلم ياتم وفي الجامع الصغير تكرر الصلوة في طريق العامة
وفي ارض الغير مذرعة كانت او مكروبة الا اذا كان بينهما صداقة
او وراء صاحبه فاذا لم يجد موضعاً فالطريق او من ارض الغير وفي
ارض الكافر لا يجوز مطلقا انتهى **وان تتختم في الصلوة بغير عذر**
لتحسين الصوت **فحصلت به حروف** كاخ بالفتح والضم بطلت صلوته
وان كان بعذر بان يضطر كاجتماع البزاق والبلغم في حلقه ولتكن
القرآن فلا تبطل اتفاقا وان حصلت به كلمة كذا في شرح الكفر قال
الحيازي في شرح الهداية ولو تتختم الامام لتحسين صوت في صلته حروف
لا تقيد الصلوة لانه يفعلها لاصلاح القراءة فيصير فيها معنى وعليه
كثير من المشايخ **كالعطاش والجشاش** فانها لا يفسدان اذ يقعان بلا
اختيار والجشاش بالجيم والشين المعجيين صوت مع ريم يخرج من الفم
عند التسبيح كذا في المغرب **ولو حصلت حروف** **بهما** اي بالتختم بعذر
والعطاش والجشاش فيها التحسين الصوت فظهر به حروف تقصد
عند ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا تقصد كما اذا انفتح التراب من موضع

مطلوب وان تتختم في الصلوة

سجوده وحصل به حروف لانه عليه السلام قال في سجود صلوة الكسوف في
اقبالم تعدني ان لا يتعدتهم وانا فيهم لها قول عليه السلام لرباع في صلوته
اقامت ان من تقع في صلوته فقد تكلم والكلام مفسدها هكذا في شرح
المنظومة ويكره التخطي والتشاوب في الصلوة فيغضى فاه بظهر عنده
في القيام وفي غيره بظهر يساره وقال الزاهدي الطريق في دفع التشاوب
ان يخط بباليه ان الانياء ماتت وبوا قال القدوري جرتيناه مرارا فوجدناه
كذلك **فصل في الجماعة وهي سنة مؤكدة غاية التاكيد** اي قربة
شبيهة بالواجب لقوله عليه السلام الجماعة من سنة الهدي لا يتخلف
عنها الا مضافا واكثر المشايخ على انها واجب والتسمية بالسنة
لشبهتها بها حتى ذهب احمد بن حنبل وداود واسحاق وابن خزيمة
ان الجماعة فرض للرجال حتى لو صلى وحده لم يجز لقوله تعالى واركعوا
مع الراكعين اراد به الجماعة ولقوله عليه السلام لا صلوة لجماعة
الا في المسجد ومن ترك الجماعة بغير عذر وجب عليه التعذير وباتهم
الجيران بالسكوت كذا في الدرر **وتحقيقها** بالخاء المعجمة والقافين
فالضمير المجزور راجع الى الصلوة المذكورة معنى كما في قوله تعالى
ولا يؤيه السدوس **مع الامام سنة ثابتة** يعني لا يطول الامام
الصلوة بالجماعة لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة اضعفهم
وفهم ضعف وكبير وذو حاجة ولكن وجدنا اكثر نسخ المتن وتحقيقتها
بالحاء المهملة والقافين فتح يرجع للجماعة فالمعنى وتحقيق الجماعة وحقيقتها

سنة

سنة ثابتة مع الامام احتراماً عن القوم التي يجتمعون في مسجد ولم
يؤتم واحد منهم بل صلوا فرادى فرادى وهذه الجماعة اللغوية ليست بجماعة
شرعية تحقيقها مأخوذة مرتبت عليها الثواب والله اعلم بالثواب **اقلاها**
اي اقل الجماعة في غير الجمعة واحد مع الامام ولو كان ذلك الواحد
مرأة او صبيا اعلم انه لا يصح اقتداء المرأة بالرجل اذ لم ينوها الامام
وقال زفر بن يحيى وان لم ينوها الامام والصحيح ان اقتداءها بلا نية لا امام
في الجماعة والعديد من جائز لانه لا يعرفها الامام للاذرها **والاولى**
بالامامة الافقه اي اعلم بالفقه **ثم الاقراء** اي ان تساووا في الفقه
فاحسنهم قراءة وعن ابي يوسف رحمه الله الاقراء اولى من الافقه
لان القراءة ركن والجماعة اليها امتس قلنا الفقيه او لو كان يقرأ
ما يجوز به الصلوة فالقراءة وان كان ركن واحد فجميع اركان
الصلوة يعرف بالعلم حتى لو عر من شيء في الصلوة امكنه اصلاحها
فلا اعلم اولا الا ان يكون ذلك الفقيه ممن يطلع في دينه فينفرد
لنفرة طابع المؤمنين عنه **ثم الاورع** اي اشدهم اجتنابا عن الشبهات
قال النبي عليه السلام من صلى خلف عالم تقى فكأنما صلى خلف نبي
ثم الاكبر سنا لقوله عليه السلام لابن ابي مليكة اذا سافرتما اذنا وقيما
وليؤتم اكبركما سنا **ثم الاحسن خلقا** اي الفة بالناس **ثم الاشرف**
نسبا **ثم الاصح** اي الاحسن **وجها** اراد به اكثرهم صلوة بالليل
كذا في الشرح الحاصل ان المستحب ان يكون الامام افضل القوم علما

والاولى بالامامة

وقرأة وصلاحا ونسبا وخلقا اقتداء برسول الله تعالى عليه وسلم فإنه
 كان اماما مادام حيا ولو كان الامام لحائفا لافضل للمقتدى
 ان يطلب ان غيره وفي الخزانة رجلان تساويان في الصلاح الا ان
 احدهما اقراء فقدم اهل المسجد الاخر فقد اساءوا ولا ياتمون
ومن ام واحد له قامه في عنيه مقارنا له اي يساويه الامام
 بنفسه ولا يتقدم عليه في ظاهر الرواية وعن محمد بن جرير مقلدا
 ان يضع اصابع قدميه خذاء كعب الامام او عقبه ولو كان للمقتدى
 اطول فوقع سجوده امام الامام لا يضره زاهدي **وان ام اثنين تقدم**
 الامام **عليهما** وعن ابي يوسف انه توسطهما ايضا المرأة المروءة وحكم
 الاصطفاف كالعدم حتى لو كان مع الامام رجل وامرأة يقوم
 الرجل بخذائه والمرأة خلفه اعلم ان افضل المأمومين في الصف
 الاول من قام خلف الامام لقوله عليه السلام يكتب للذي خلف الامام
 بخذائه في الصف الاول ثواب مائة صلاة وللذي في اليمين
 خمسة وسبعون وللذي في اليسار خمسون وللذي في سائر
 الصفوف خمسة وعشرون كذا في شرح الجمع **ومن تقدم على امام**
تقدما مكابيا عند اقتدائه لم يصح اقتدائه ولكن يجوز صلواته
 من الوقت كانه قد صلى منفردا فيجب عليه القراءة حتى لو لم يقلد لم يجز
 صلواته **وان تقدم عليه بعد اقتدائه فسدت صلواته** اي فرضه
 ويكون نفلا ومنفردا في حق القراءة دون التحريم **ولا يصح اقتداء**

ومن تقدم على امام

الرجل

الرجل بالمرأة لقوله عليه السلام اخروهن من حيث اخرهن الله تعالى
 فلا يجوز تقدمهن حتى لو اقتدى بالرجل ثم افسدها لا يلزمه القضاء
 كذا في الخزانة **ولا بالصبي مطلقا** فرضا كان ونفلا لان الفرائض
 نفل في الصبي وان نوافل الصبي دون النوافل البالغ وقيل يصح
 الاقتداء بالصبي في التراويح كما مر في بحثها **ويصح اقتداء الصبي بالقب**
 بالاتفاق وكذا يصح الاقتداء بالاممي والعاري بالعاري
 والمعذور لله بالمعذور وكذا في المنية **ويصف الرجال اولا**
 لقوله عليه السلام خير صفوف الرجال اولها وشرها اخرها وصفوف النساء
 عكسه **ثم الصبيان** لقوله عليه السلام يلي منكم اولوا الارحام ثم الخنثى
 بفتح الخاء جمع الخنثى كالحبال جمع الحبل **ثم النساء** لقوله عليه السلام
 اخرهن الحديث الامر للموجب وحيث للمكان ولا مكان يجب
 تأخيرهن الا في الصلاة فيكون الرجل مأمورا بتأخيرها فاذا
 حازته يكون الرجل تاركا بفرض المقام لانه كان يمكنه التقدم عليها
 بخطوة او خطوتين ولو لم يمكنه التقدم عليها فافشار اليها بالتأخير فلو
 لم تتأخر هي فسدت صلواتها الا صلواتها تركت فرض المقام اعلم انه لو صلى
 رجل وحازته امرأة عاقلة قريبة كانت له واجنبية محترمة
 كانت او حليلة مشتهاة في الحال او الماضي في صلاة مطلقة مشتركة
 بينهما اداء حقيقة كما اذا اقتدت امرأة برجل او قدى كلمها باخر
 او كما اذا كانا لاحقين ولا حائل بينهما وادنى حد الحائل في الطول

ويصح اقتداء الصبي بالصبي

ان يكون مقدار ذراع والاقلم منه لا يكون حائلاً والفرجة تقوم
 مقام الحائل كذا في الغر والمجازات بهذه الشرا وبشرط
 ان ينوي امامتها وامامة النساء وقت الشروع لا بعده نفسه
 صلوة الرجل دون صلوة النساء **ويكره للنساء التواجد حضور**
الجماعة مطلقاً اي في صلوة الليل والنهار **ويباح للعجائز الخروج**
في الصلوة العيدين والجمعة والفجر والمغرب والعشاء عند
 ابي حنيفة ولا يباح خروجهن في الظهرين لان الفساق ينتشرون
 في الاسواق في هذين الوقتين وفرض توفان السفهاء قد يحلهم على
 رغبة العجائز وقال يخرجهن في الصلوة كلها لقلة الرغبة اليهن كذا
 في الهداية والفقوى على قوله ان لكل ساقطاً لا قطعاً اعلم ان المرأة تخالف
 الرجال في ثلثة عشرة خصال ان لا تؤذن ولا تقم عند الصلوة وترفع
 يديها الى منكبيها في التكبير وتضع يمينها على شمالها تحت ثدييها وتقرع
 اصابعها في الركوع ولا تجافي بطنها عن فخذيها في السجدة ولا تفتح
 ابطنها فيها وتضع كفيها على ركبتيها في القعدة وتجلس متروكة فيها
 ولا تؤم الرجال ولا تحضر جماعة الرجال ولا يصلين بالجماعة وحدهن
 وان فعلن يقوم الامام وسطهن **ولو ظهر حدث الامام اعاد الموموم**
 يعني اذا ظهر انه صلى محدثاً اعاد صلوته لان الموموم تابع له صحة دفناً
 وعند الشافعي لا يعيد لانه تابع في الموافقة لافي القحة والفساد اعلم
 ان الموموم ثلثة انواع مدرك ولا حق مسبوق بالمدرک من ادرك

ويكره للنساء التواجد حضور الجماعة

اول الصلوة مع الامام وصليلها مع الى اخرها واللاحق من ادرك
 اولها وافاته من اخرها سبب الحدث والنوم فيها والمسبوق من
 ادرك اخرها وافاته من اولها ويقضي المسبوق ما فاتته بقراءة واللاحق
 بغير قراءة والمقتدى عام كالموموم **ومتى كان بين الامام والموموم**
حائل يشبهه معه حال الامام عليه منع القحة اي صحة الاقتداء
 به خزانة **لا التوب** قال في الخزانة لو كان بينهما حائط لا يمنع الاقتداء
 لانه عليه السلام كان يصلي في حجرة عايشة رحمتها والناس في المسجد يصلون
 بصلوته هذا اذا كان الحائط قصيراً اسه مقدار الفرجة بين الصفتين
 ذراع او ذراعين كما يكون بين المسجد الصفي والشوي وان كان اوسع
 من بين الصفتين لا يجوز الاقتداء وان كان الحائط كبيراً وفيه باب
 مفتوح او تقب يمكن سماع الامام اورؤيته ولا يشتب عليه حال الامام
 يضح ولو قام على سطح المسجد واقتدى به من في المسجد ان لم يشتب
 عليه حال الامام صح الاقتداء سواء كان للسطح باب او لا انتهى **فصل**
في صلوة الجمعة وهي يسكون الميم في استعمال اهل اللسان والقراءة يقرؤن
 بضمها اعلم ان صلوة الجمعة فريضة محكمة لا يجوز تركها الا بعذر لقوله
 تعالى فاسمعوا الى ذكر الله ولقوله عليه السلام اعلموا ان الله تعالى فرض
 عليكم الجمعة في يوم هذا في مقام هذا في فريضة واجبة اليوم القيمة
 كذا في الاختيار واعلموا ان لها اثني عشر شرطاً سنة منها الاداء وهي
 المصرا ومصلاه والسلطان او نائبه ووقت الظهر والخطبة والجماعة

متى كان بين الامام والموموم

والاذن العام وستة منها الوجوب وهي الإقامة والذكورة والفقه
والحرية وسلامة العنينين والرجلين فشرط الاداء كله متعلق بالصلوة
بالبفتح وشرط وجوبها كل صفات المصلي بالكسر والفرق بينهما
ان بانتفاء الاول لا يصح اداء الجمعة وبانتفاء الثاني يصح ولهذا
شرح المصنف بتفصيله فقال **لا يصح الجمعة الا في مصر جامع او من**
فنائنه بالكسر ما عدا حوايج المصر من ركض الخيل والرمي وصالوة
الجنائزة ودفي الموت وغيرها ولا بد ان يكون متصلاً بالمصر
لجامع حتى لو كان بينه وبين المصر فرجة من المزارع والمراع
لا يكون فناء **وهو اي المصر الجامع كل موضع له امير وقاض ينفذ**
الاحكام ويقيم الحدود هذا عند ابى يوسف هو الصحيح وفي رواية
عنده وهو كل موضع لو اجتمع اهلها ممن تجب عليه الجمعة لساكنها
مطلقاً في اكبر مساجدهم لم يسعها والاولى اختيار البلخي والثانية
اختيار الكرخي كذا في الدرر قال في شرح المجمع المصر الجامع عند ابى
حنيفة كل بلدة فيها سكك واسواق ولها رسايتق وال لدفع المظالم
وعالم يرجع اليه في الحوادث ^{هذا} هو الاصح في شروح الكنز الصحيح من
بُحنيقة ومحمد ان تجوز اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين او
اكثر وعن ابى يوسف انه يجوز في موضعين لا غير وعنه انه لا يجوز
فيها الا ان يفصل بينهما نهر كبير وهو ما يجري فيه السفن وفي عامة
شروح المنظومة في ثلثة اقاويل من ائمتنا فعند ابى حنيفة رحمه الله

لا يصح الجمعة الا في مصر جامع او من فنائنه

لا يجوز

لا يجوز في موضعين من مصر واحد وعند محمد يجوز في مواضع وعند
ابى يوسف لا يجوز في موضعين الا ان يكون مصر له جانبان بينهما
نهر كبير كبغداد فان لم يكن فالجمعة لمن سبق منها وان صلوا معاً
فسدت صلواتهم **ويقيمها الجمعة السلطان ونايبه** وهو
الامير والقاضي ومن اذن له السلطان باقامتها بقوله عليه السلام اربع
الحالات الفقه والصدقات والحدود والجماعات علم ان الجمعة عبارة
عن امر من الخطبة والصلوة فالموقوف على اذن السلطان هو الخطبة
دون الصلوة فاستخلاف الخطيب للخطبة لا يجوز اصلاً ولا للصلوة
ابتداء بغير عذر بل يجوز بالحدث بعد الخطبة او بان كان معذوراً
قبل فتح جازله استخلاف الغير بانقذ الشرع اذن السلطان او لم ياذن
بالاستخلاف فقد اخطأ خطيب حضر واستخلف اخر بلا عذر
هكذا وجدنا في بعض مجتهدات خلف السلف الفاضل الرومي
ابن كمال باشي قال في الفرر هذا مما يجب حفظه والناس عنه غافلون
ويخطب قبل الخطبتين حقيقتين ويجوز الخطبة بلا فصل بينهما
بجلسة ويجوز الخطبة قاعداً كذا في الاختيار ويقدم على الصلوة
لان الخطبة شرط لها والشرط مقدم على المشروط واعلم ان للخطبة احدى
عشر سنة اولها التعوذ في نفسه قبل الخطبة الثاني البداية بالحمد لله
والثالث هادئاً عليه بما هو اهله ورابعها الشهادتان وخامسها
التصليّة على النبي عليه السلام ويستحسن ذكر الخلفاء الراشدين وسائر

مطلوب ويجوز الخطبة بلا فصل

العظة والتذكير وسابغها قراءة القرآن وتاركها مسمى قد قرأ النبي
 عليه السلام فيها سورة العصر وقرة أخرى لا يستوى أصحاب النار
 وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفأيزون وأخرى ونادوا يا ذا مالك
 الآية وثامها المجالس بين الخطبتين وعند الشافعي هو واجب و
 تاسعها ان يعيد في الخطبة الثانية بالحمد لله والثناء والتبليغ
 على النبي عليه السلام وعاشرها ان يزيد في الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 والحادي عشر تخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل وتكون
 التطويل منه كذا في الزاهدي **ولو ذكر الله تعالى** اي هلا او كبر او سبح
بدل الخطبة صح عند ابى حنيفة رحمه لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله
 من فضل ولا ان عثمان رضي الله عنه قال الحمد لله فارتج اي اسد عليه وتلا
 وصلبها وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة قبل اقل مقداره التحيات
 لله الى قوله عبد ورسوله وقال الشافعي لا يجوز حتى يخطب خطبتين
 هداية لان الجلسة بينهما شرط عنده وعندنا ليس بشرط لكن
 تاركها مسمى زاهدي **وشرطها اي شرط الجمعة والجماعة** واقلها **ثلاثة**
غير الامام عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله لان دليل الجمعة اقتضى مناديا
 وذلك او مساعيين وعند ابى يوسف رحمه الله اثنان سوى الامام وقال
 الشافعي اربعون رجلا احرار امة مقيمين سواء لان اوله جمعة اقيمت في
 الاسلام كان اربعون رجلا قلنا يوم النفون بقى اثني عشر رجلا فضل بهم
 النبي عليه السلام والسنة بعد صلاة الجمعة ست ركعات عند ابى يوسف رحمه

لا الخطبة في

كما اشربنا

كما اشربنا في فصل السنن وقال اربع فقط له انه عليه السلام كان يصلي
 بعدها اربعاً ثم اذا اراد ان يتصرف يصلي ركعتين لها انه عليه السلام
 قال من شهد منكم فليصل بعدها اربعاً كما امر فلما تقارضا الحديثان
 رجع قوله على فعله ثم ان كل موضع وقع الشك في كونه مصر أو غيره
 واقام اهله الجمعة ينبغي ان يصلوها اربع ركعات بلا اقامة
 ونواها ظهر اليوم حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عمدة
 فرض الوقت بيقين كذا في شرح الكنز **ولا تجب الجمعة على**
مسافر وامرأة ومريض وعبد واعمى ومقعده وسلامة عين
 واحد يكفي في وجوب الجمعة **وان صلوا اي وان حضر هؤلاء الجامع**
 وصلاة الجمعة **كفتم جمعهم** عن ظهر اليوم **وتصح امامتهم فيها اي**
 امامة المذكور على المسافر وبعد في صلاة الجمعة **الا المرأة** لان الله عليه
 السلام صلى الجمعة في مكة وهو مسافر وقال لا يجوز لجواز امامتهم فا
 لا اقتداء بهم لكونهم كالاقتداء بالصبي قالنا لما حضر والجمعة صارت
 فرضا عليهم فيصح الاقتداء بهم اهلا للامامة **ويحصل بهم الجمعة**
ايضا لكن لا يتم نصاب الجمعة بالصبيان والنسيان والمجانين كذا
 في الخزانة ومن لا عذر له **لوصلي الظهر في منزله يوم الجمعة بغير**
عذر كره واجزائه وقال زفر لا يجوز تقديمه على الجمعة لان الظهر
 خلف عنها فيلزم اعادته بعد فراغ الامام عن الجمعة ولو اوسع الجمعة
 بعداء الظهر فيه بطلت ظهره المؤدى سواء كان ادرك الامام فيها

ولا تجب الجمعة على مسافر

اولاً وسواء كان معذوراً كالسافر أو لا وقالوا ان لم يدرك الامام لا
 تبطل بحج السعي وان خرج من منزله والامام قد فرغ منها لا
 تبطل اجماعاً مسكين **ويكره للمعذورين والمحجوسين** ان يصلوا
الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر قبل فراغ الامام او بعده اتفاقاً
 لانه لا يقضي الى تقليل جماعة الجمعة ومعارضة لها وكذلك في اهل
 المصر ان لم يصلوها لما منع يكره لهم اذا الظهر بجماعة بل صلوا
 فرادى فرادى واهل القرى والبواري حيث يجوز لهم ان
 يصلوها بجماعة واذان واقامة يوم الجمعة بخلاف اهل
 السجون والمرضى كذا في النوازل وكذا من لا يجب عليهم الجمعة
 لبعدها المواضع فانهم يصلون الظهر بجماعة زاهدي **ومن ادرك**
الامام في التشهد او في سجود السهو ثم الجمعة وقال محمد و
 الشافعي ومالك يصلي الظهر لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة
 فقد ركعها ومن ادركها فعوداً صلى اربعاً ولنا قولنا عليه السلام من ادرك
 الامام في التشهد يوم الجمعة فقد ركعها والمراد بالعود فيما وراء محمد
 فعود بعد الصلوة شرح الجمع **وبالاذان الاول** اي الاذان الذي بعد
 الزوال وهو الفتح **يحرم البيع والشراء وتحب السعي** الى الجمعة **على**
من يمكن ان يسمع النداء فقط هذا قول محمد لقوله عليه السلام الجمعة
 على من سمع النداء ولان السعي متعلق بالنداء وقال ابو حنيفة الجمعة
 واجبة على اهل قرية يجمع خراجها مع خراج المصر لانها يكون تابعة

للمصر

للمصر فيكون اهلها كاهله وقال ابو يوسف تحب على من بينه وبين المصر
 فرسخ وعليه الفتوى كذا في شرح الجمع وعن محمد اذا كان بينهما اثلثة
 اميال يجب والا لا وهو قول مالك مسكين **واذا خرج الامام عن**
صومعته في ديار العرب واقربا رنا اذا قام **للخطبة ترك الناس**
 الصلوة والكلام اراد بها شروع الصلوة النافلة فلا يترك شروع
 فيها واما قضاء الفوائت فحائز اتفاقاً كما ذكرنا وبالکلام كلام الناس
 دون التسليم واجابة المؤذن بالقول وما غيره من الكلام فقير جاز
 اتفاقاً كذا في شرح الجمع ولا يقول لصاحبه اسكت ولا يشير اليه
 ليسكت لقوله عليه السلام اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب
 فقد يفوت اي خبت من الاجر قال في الغرر نقل من قاضي خان كل بلدة
 فتحجب بالسيف يخطب الخطيب على المنبر بالسيف واذا يخطب
 في مكة بالسيف وفي المدينة بلا سيف **حتى يصلوا فاذا خطب**
وجب السماع والسكوت على القريب والبعيد الدوافع الامام
 افضل ليعطي يوعظ بشرط ان لا يعطى رقيباً واحداً ونوبه وقيل التبا
 من اوله في زمانه لا يسمع مدح الظلمة وقيل وجوب الاسماع مخصوص
 بالخطبة الاولى دون الثانية لما فيها مدح الظلمة والاصح يجب استماعها
 من اولها الى اخرها زاهدي **فاذا قرأ الخطيب يا ايها الذين امنوا**
صلوا عليه وسلموا تسليماً افضل السامع في نفسه اي خفيفة لا
جهر **فصل في العيدين** من عاد يعود اذا رجع واصلة عود

مظن
واذا خرج الامام

بالكر قليت الواو ياء وجمعه اعياد والقياس اعواد لانه واوى
وانما جمع بالياء لئلا يلتبس بجمع العود اى الخشب **تجب صلاة العيد**
على من تجب عليه صلاة الجمعة وهو المقيم المذكر الصحيح
واول وقتها من ارتفاع الشمس الى وقت الزوال قال صدر الشهد
ان الصلاة العيد سنة مؤكدة وبه اخذ الشافعي لكان من شعائر
السلام وعند اكثر المشايخ اى العلماء انها واجبة لقول علي السلام لقولنا
ولتكموا العدة ولتكبروا لله على ما هديكم المراد به الصلاة العيد
والمواظبة على السلام ولقضاؤه اياها ولو كونها مؤداة بالجماعة
وموقفة ولهذا قال ابو موسى هي فرض كفاية وقيل فرض عين عند قعود
اشي عشر شرط الجمعة **ويستحب** اى سن سنة مستحبة يوم الفطر
ان يطعم بفتح الياء اى يذوق **الانسان قبل الصلاة وفي عيد**
الاضحى **ياكل بعدها** هذا استحسان حتى لو اكل قبلها يكره ويستحب
لمن اراد صلاة العيد الرجال ان يغتسل فيها اى في العيدين **وان**
وان يتطيب ويلبس احسن ثيابه ويستاك ويحتم
يتوجه الى المصلى ما شيا غير راكبا الا بعذر **وغير مكبر جهر**
بل يكبر خفية في يوم الفطر هذا عند ابى حنيفة عند ما يكبر جهر
اعتبارا بالاضحى وله ان ابن عباس سمع ان الناس يكبرون جهر في يوم
الفطر فقال امجن الناس فخص الجهر بالاضحى لورد النص فيه والفطر
ليس في معناه ولهذا لا يكبر فيه اعقاب المكتوبات فلا يكبر في الطريق

تجب صلاة العيدين

وقيل الاختلاف في اصل التكبير فعنده لا يكبر وعند ما يكبر كذا في شرح
الكفر **بخلاف الاضحى فانه يكبر فيه** في يومها **جهر طول الطريق**
بلا خلاف في اجها التكبير طريق المصلى **وصلاة الاضحى كالفطر**
صفة صلاة العيد ان يصلى الامام بالناس ركعتين فيكبر للاحرام
اى افتتاح فير بجا يديه كل في حالة القراءة فيقرأ سبحانك اللهم
وبحمدك اه ثم يكبر ثلاثا ويرفع يديه في كل تكبيرة ويرسلها وسكت
بينها مقدار ثلث تكبيرات ثم يربطها بعد الثلث فيقرأ جهر
بعد الفاتحة ماشاء ثم يركع مكبرا وفي الركعة الثانية يبدأ
بالقراءة ثم يكبر ثلاثا للزوائد واخرى للركوع جهر افاذا فرغ
من الصلاة يخطب خطبتين ويبدأ فيها بالتكبير ويعلم الناس في خطبة
الفطر صدقة الفطر واحكامها وفي الاضحى احكام الاضحية وتكبير التثنية
ويؤخر صلاة الفطر الى الغد فقط بعذر وجاز تأخير صلاة الاضحى
الى ثلث ايام النحر بلا عذر بركاهية وبعذر بلا كراهية لان صلواتها
موقفة بوقت الاضحية اعلم انه تجوز خطبة العيدين قبل صلاة
العيد وبعدها اذ الخطبة ليست بشرط فيها بل هي سنة وتجوز
صلاة العيد في الموضعين في مصر واحد لان عليا رضي الله عنهما استخلف
في جامع الكوفة من يصلى صلاة العيد بالضعفاء وخرج مع الناس
الى الجبانة كذا في شرح المجمع واعلم ان الامام اذا ترك تكبيرات الزوائد
سرا فذكرها في الركوع قضاه في نفسه ولم يسجد لله وكذا في زبدة الاسرار

مفطر وصلاة الاضحى كالفطر

ويستحب تعجيلها بالافضل ان يجعل صلاة الاضحية ويؤخر الفطر هكذا
 في الجامع الصغير والوقوف يوم عرفة في موضع اخر تشبها باهل
 عرفة بدعة لان الوقوف عبادة مخصوصة بمكان مخصوص فلا يتصور
 عبادة في غيره وما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه يعرف ببصرة
 وذلك في الوعظ والتذكير لا بالتشبيه وفي النوازل التعرف بفعل
 الروافض وتكبير التشريق واجب لقوله تعالى واذكر والله في ايام
 معدودة وهي ايام التشريق والمراد بالذكر تكبير التشريق ولقوله عليه
 السلام لا جمعة ولا تشريق ولا فطرة ولا اضحى الا في مصر جامع ذكره
 بين الواجبات المراد بالتشريق هنا هو التكبير عند ابى حنيفة رضي الله
 عنه نقله خليل ابن احمد والنظر بن شميل وعندها هو صلاة العيد كما في
 شرح الهداية وفي الكز انه سنة واطلقه القدوري والهداية
 للاختلاف فيه والاصح انه واجب لما تلونا عليكم والمصنف وان
 اطلقه في صدر البيان لكنه صرح بوجوبه بعد وقال انما يجب على كل مقيم
 اوله بعد فجر عرفة واخره بعد عصر يوم النحر عند ابى حنيفة واختلف
 الصحابة في يد التكبير قال مشايخ الصحابة كابن عباس وابن عمر رضي الله
 عنها يبدأ بعد صلاة الظهر من اول ايام النحر وقال كبارهم كعمر
 وعلى ابن مسعود رضي الله عنهم يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم
 عرفة وهو مذهبنا واختلفوا ايضا في مختمه فقال ابن مسعود
 يقطع بعد صلاة العصر من اول يوم النحر وبه اخذ ابو حنيفة رضي الله عنه

امره

هذا هو الوجه في التكبير

ابتداء وانتهاء وهو في ثمان صلوات لان التكبير بدعة فينبغي ان لا
 عند جميع ما ورد به النص الذي يأتي ذكره وان يؤخذ بالاقول لان
 ترك السنة خير من ان يأتي بالبدعة ولان التكبير في هذه الايام
 تشبيها بالحاج في التلبية ولهذا بدأ نابه يوم عرفة يوم الوقوف والحاج
 يقطع التلبية بعد طواف الزيارة فيتم ذلك في عصر يوم النحر غالباً وقال
 علي وابن عباس وزيد بن ثابت يقطع به بعد صلاة العصر من اخر
 ايام التشريق وهي ثلثة وعشرون صلاة سوى الترويه اخذ اما
 ما ان ابتداء وانتهاء لان الاثار اذا تعارضت فالأخذ بالاكثرو في
 العبادات او في الشئ متى دار بين الوجوب وعدمه فاخذ الوجوب
 واجب احتياطاً كما في الجواهر المضمومة شرح المنظومة في تكبير خمسة
 ايام والفتوى في عامة الامصار في اغلب الاعصار على قولها لكن النص
 اختار قول ابى حنيفة كسائر المتون وقال ابن عباس عمر يقطع بعد
 صلاة الفجر من اخر ايام التشريق وبه اخذ الشافعي ابتداء وانتهاء علم
 ان ايام النحر ثلثة واما التشريق ايضا ثلثة ويمضي كل ما في اربعة
 ايام فاليوم العاشر من شهر ذي الحجة للنحر خاصة والثالث عشر منه
 للتشريق خاصة واليومان فيما بينهما للنحر والتشريق مشتركان
 خزانة وصفه ان يقول الله اكبر الله اكبر وذلك قول جبرائيل لا اله الا الله
 والحمد لله واليومان في ما بينهما للنحر والتشريق مشتركان
 الحمد وذلك قول اسمعيل ذبيح الله مرة واحدة حتى لو اتى به مرتين

هذا وصف التكبير

او مراراً فقد خالف لسنة كذا في الزم وقال الشافعي يكرّر
لفظة الله أكبر ثلاث مرات ولا يزيد عليها اعتباراً بهذا التكبير
بتكبيرات الصلوة ولنا المأثور فيه والمثورات من الخلل كذا
في المختلف **بعد الفرائض وانما يجب تكبير التشريق جهراً**
على كل مصري لما رويناه فمقيم فلا يجب على المسافر وان صلى
بجماعة المسافرين لكن يجب عليه ان اقتدى بالمقيم **مصل الجماعة**
مستحبة احترازاً عن جماعة النساء فانها غير مستحبة الا اذا قادت
بالرجال وفي شرح الاختيار قد وردت السنة بالجهر في التكبير
عقيب الصلوة عند اجتماع هذه الشرايط لا غير اي لا يجب
تكبير التشريق على غير هؤلاء المذكورين اغنى به المتفقد وجماعته المسافر
والنساء والمخالفين والمنفرد واهل القرى هذا عند ابي حنيفة اعتباراً
بالجمعة والعيدين وقال لا يجب على من يصلي المكتوبة لانه تبع لها
فينجب على المسافر والمقيم والمصر والقروي والمنفرد رجلاً او
او امرأة حراً او عبداً والاصح ان الحرية ليست بشرط عند
ابي حنيفة كذا في الرازي والحاصل ان محل الخلاف بين ابي حنيفة
وصاحبيه وشيئين احدهما في مدة التكبير والثاني في مواقعه و
قال في الحق الحقاييق محل الخلاف التكبير جهراً على ما فهم من المنظومة
حيث قال ولغتم عصر آخر التشريق عندها بالجهر والتحقيق اقول
لا خلاف لا بحقيقة وجه التكبير في ثمان اوقات لما ذكرناه في المتن

مطلوب وانما يجب تكبير التشريق

وللمعارف ولما ذكر في الهداية ان يعقوب قال صليت بهم المغرب
يوم عرفة فسهوت ان اكبر فمقت فكر ابو حنيفة وعليه عامة الكتب
ولا يكبر بعد الوتر ولا بعد صلوة العيد لانها ليسا من الفرائض و
اللمخيون يكبرون بعد صلوة العيد لانها يؤدي بجماعة فاشبه
الجمعة **ويكبر بعد الجمعة** لانها فرض فان تركه الامام التكبير كبر
المأموم ولكن ينتظر الى ان يقع اليأس عن تكبير الامام والكلام والقيام
ثم يكبر المأموم بخلاف سجود السهو اذا تركه الامام لا يسجد المقتدى وكذلك
بتكبيرات العيدين ولو نسو عقيب الفرض كبر وامام يخرجوا من المسجد
وان خرجوا وانكروا بعده لم يعيدوا لانه انقطعت حرمة الصلوة و
المسبوق لا يتابع الامام في التكبير ولو تابعه لا يفسد لانه ذكر كذا في
الرازي ولو سهر الامام في صلوة الجمعة والعيد لا يسجد للسهو وكذا لو
تلى اية السجدة فيها مخافة التشويش للناس **ويستحب اختلاف الطريق**
في صلوة العيدين اي يمشي الى المصلي من طريق ويعود من طريق اخر يسم
اهل الطريقين وينفقهم ويدعونه بالخير والاولى ان يمشي من بعدها
ليكثر خطواته اذ في كل خطوة درجة ويعود من اقربه ليقول انتظر
اهله **فصل في المسافر السفر المرحض بالمطيع**
كعادم الحج والعمرة والتجارة والعاصي كقاطع الطريق والمرأة العازمة
للحج بلا محرم والعبد للبق **مقدّر بثلاثة ايام** من قصر ايام السنة
مع الاستراحات في خلال النزول **وهو سير الليل ومشي الاقدام**

مطلوب ولا يكبر بعد الوتر

مطلوب ويجب اختلاف الطريق

يعني بسير القافلة مشاة لان السير بالخيول سريع جدا والعجلة بطي
 جدا وخير الامور اوسطها والسير الواسط في البحر باعتدال الريح ولو كان
 المقصد طريقا ن احدهما مسيرة ثلاثة ايام والاخر اقل من ايام فان سلك
 الطريق الابعد قصر وفي الاقرب لا يقصر وعند مالك السفر المرحض
 للمقصر والفطر سقوط وجوب الجمعة وهو مقدار ثمانية واربعين
 ميلا لانه عليه السلام قدر هكذا وعند الشافعي مقدار بيومين وهو
 ستة عشر فرسخا وفي قول من يوم وليلة لان ابن عباس رضي الله عنه
 قصر عند الخروج الى الطائف وهو مقدار يوم وليلة ولنا قول عليه السلام
 يمسح المسافر ثلثة ايام وليا لها وفي رواية عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه
 ثلثة مراحل فهو قريب من ثلثة ايام ولا يعتبر في مدته بالفراخ لانه
 يختلف باختلاف الطريق في الجبل والسهل ولا شعور لكل واحد في فرض
المسافر في كل صلاة رباعية احتراز به عن الفجر والمغرب والوتر
ركعتان ولو صلى الرباعية اربعاً وقراء في الاولين وقعد في
الركعة الثانية قدر التشهد قوله وقعت الاولين فرضاً
لو وما بعدهما نفلاً وفي الزاهدي مسافر لو صلى الرباعية اربعاً
 فقد خالف السنة وكان من صلى الفجر اربعاً لان قصر الرباعية عندنا
 رخصة اسقاط وحكمها ان ياتم العامل بالعمية **وان لم يقعد في الركعة**
الثانية بطلت الرباعية اعلم ان الفرض على المسافر في الرباعية ركعتان
 فقط عندنا واربع عند الشافعي والقصر رخصته لقوله تعالى واذا

وفرض المسافر
 ركعتان

واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 فلفظة جناح لا باحة لا لاجابة واعتبارا بالصوم بخير المسافر
 بين القصر والاعتام وثمرة الخلاف يظهر فيما اذا صلى المسافر بالمقيمين
 الرباعية اربعاً تفسد صلواتهم عندنا لا عندهم ولنا قول ابن
 عباس ان الله تعالى فرض على الانسان بينكم الصلوة للمقيمين اربعاً
 والمسافر ركعتين وقول عمر رضي الله عنه صلوة السفر ركعتان وقول
 عائشة رضي الله عنها وهو الى الصلوة فرضيته في الاصل ركعتين
 فزيدت في ~~الصلوة~~ الحضرة واقربت في السفر وقال الشافعي من اتم
 في السفر فقد رغب عن صلاة ابراهيم واما الصوم في السفر
 فمشقة من وجه وحقة من وجه لموافقة المسلمين كما قيل ليلة
 اذا عمت طابت والخلوصة عن القضاء بعد فساد التحيز مفيدة
 اعلم انه لا بأس بترك السنن لحديث عمر رضي الله عنه انه قال كنت
 انا وابوبكر وعثمان رضي الله عنهم مع النبي عليه الصلوة والسلام في السفر
 فلم نصلي سوى الفرض والاشبه الاحوط ان لا يترك السنة حالة
 السعة ويترك بالكلية وقت المشقة ولا تقصر لانه لم يرد
 القصر فيها **ويترك خص اي يقصر المسافر بمفارقة بيوت المصير**
 اي بيوت المحلة التي مقام فيها حتى لو فارقه وكانت بخذائه ابنية
 من جانب اخر منها قصر ولا يزال رخصته **حتى يرجع اليها او ينوي**
الاقامة في بلد او في قرية خمسة عشر يوماً وقال الشافعي

ومطلوبه في حق المسافر

اقل مدة الإقامة اربعة ايام لحديث عثمان رضي الله عنه انه قال انما
 اقام اربعاً يصلي اربعاً ولنا حديث عمر وابن عباس رضي الله عنهما
 انها قالوا اقل مدتها خمسة عشر يوماً لا يعتبر بنية اقامة المسافر
 في مفارقة لانها ليست بحلّه الاقامة فلغت النية حيث لم تقع
 في محلها فيتم الاربعة حين يرجع الى مصره ودخلها او حين نوى الإقامة
 في بلد او قرية **ولو دخل مصرًا ولم ينو الإقامة فيه**
وتمازت اى تطاولت حاجته شهرًا وعزمه على السفر بان
 ينو غدا يخرج او بعد غدا يخرج او بعد اسبوع اخرج **ترخص** لأن
 ابن عمر رضي الله عنهما اقام باذن يمان ستة اشهر وعلمه بخوارزم مستين
 وقصرا وقال الشافعي رحمه الله اذا قام اكثر ثمانية عشر يوماً اتم لانه
 ليس بضارب في الارض ومن نوى الإقامة بمكة ومتى عمرها الله او في موضعين
 سواها الا يتم للاربعة فيها لان الإقامة لو اعتبرت في موضعين فلا يرخص ح
 في السفر هذا اذا كان كلا الموضعين اصلاً بنفسه واما ان كان تبعاً
 للاخر بان كان قريباً من المص بحيث تجب الجمعة على ساكنيه فانه يصير
 مقيماً فيها بدخول احدهما ايتها لانها في الحكم كوطن واحد كذا في شرح
 المجمع **ولا يقص نية اقامة العسكر المحارب الذي حاصره الكفار**
 في دار الحرب **والغات** في دار الاسلام لان حال العسكر متردد بين القرى
 والفرار فصار محل المحاصرة كالمغاور وقال زفر يقيمون صلواتهم لاشهر
 يتمكنون من القرار هناك لشوكتهم **بخلاف اهل الكلا** اهل النجا والغبية

لا يمكن اعتبارها في موضع
 لا يقع فيها الإقامة

وللغبية والفاساطيط كالاعراب والأتراك والرعات الطوفة على المراعي فيصح
 نية اقامتهم في المغاور ونصف شهر لانها في حقهم كالامصار والقرى ولا
 تبطل بالانتقال من مراعى الى مراعى وعن ابي يوسف لا تصح لان اقامتهم
 للكلاء والماء فاذا لم يبق ينتقلون منه واما اذا ارتحلوا عن موضع اقامتهم
 في الصيف وقصدوا الى موضع اقامتهم في الشتاء او بالعكس وبينهما مسيرة
 ثلاثة ايام يصيرون مسافرين **ويتم المسافر المقتدى بالمقيم اربعاً**
 سواء ادرك الامام في الشفع الاول والى او في الشفع الثانية لان فرض
 المسافر كما تغير الى الاربعة بنية الإقامة كذلك تغير اليه لا تباعده
 بالمقيم هذا مع بقاء الوقت قدر التحريم في الرباعية ولو لم يبق لا
 يقتدى بالمقيم الا في المغرب والفجر حيث لا قصر فيها **واذا صلى**
المسافر بالمقيمين الركعتين وقعد سلم **وقال انتم اصلو تكمل فانا**
قوم سفر هذا الحديث يسكون الفاء اى مسافرون كالصحيح جمع صاحب
 كذا في شرح المصابيح **فيتمون** اى المقيمون الركعتين الاخرين **بغير**
قراءة في الاصح لان الامام قد اذنها فصار كاللاحق حيث ادرك اول
 الصلوة مع الامام كذا في الغرر **ومن توطن في غير وطنه** اى انتقل
 باهله ومتاعه الى بلد كهجرة النبي عليه السلام الى المدينة وتاهل فيه
 وترك الوطن الاول ثم **دخل وطنه الاول** سواء كان مولده او تاهل
 فيه **قصر** لانه عليه السلام عاد نفسه بمكة مسافراً وقال انتم اصلو تكمل يا
 اهل مكة فانا قوم فمروا ما لو توطن وتاهل في بلد اخر بقي له دور وعقار

ويتم المسافر المقتدى بالمقيم

في الاول ولم يتركه فلا يبطل احدهما بالآخر حتى لو سافر من احدهما
 بالآخر ودخل في اخر يصير مقيما وان لم ينو الإقامة ولا يبطل •
 الوطن الاصل بطن الإقامة ويبطل الوطن الإقامة بمثله وبوطن
 اصلي كان النسخ فانه يجوز بمثله وبما فوقه لا بما دون ذاهدي
فايتت الحضرة تقضي في السفر اربعاً و فائت السفر تقضي والحضر
ركعتين لان الواجب على المسافر في الوقت كان ركعتين وعلى المقيم
 اربعاً وبالفوات تقر على ذلك فلا تغير بخلاف المريض المصلي بالايام
 فانه يقضيها في الصحة قائماً بالركوع والسجود لا بالايام لان المعبر
 فيه وقت الشروع اذ لو اعتبر حال الفوات لجاز قضاء الصحيح بالايام **المقبر**
في ذلك اي في القصر والاطماف **آخر الوقت** قدر التحريم مثلاً لو بقي
 من وقت الصلوة الرباعية اقل من قدر الركعتين فسا فر فيه لزومه •
 ركعتان لا اربع وقال زفر لزومه الاربع كما بينا في صدر الكتاب •
 وقيدنا باقل لانه لو بقي من الوقت مقدار ما يسعد ركعتان •
 فعليه ركعتان اتفاقاً وان بقي اقل من هذا القدر فعليه اربع ركعتان
 اتفاقاً كذا في شرح المجمع **ويصير المسافر مقيماً بمجرد النية** ليقوم
 عشر يوماً في مصر او في قرية لان السفر اذا صح لا يتغير حكمه بالنية •
 الإقامة في غير وطنه **ولا يصير المقيم مسافراً الا بالنية مع الخروج**
 فلا يتحقق حكم السفر السفر باحدهما وان دار كل البلاد ببلانية كما اشرنا
 وفي النواز لنصراني وصبي مسلم خارجا الى السفر ثم اسلم النصراني وبلغ

ويصير المسافر

وبلغ وبينهما وبين مقصدهما بقي اقل من مدة السفر فالنصراني يقصر
 يقصر الصلوة فيما بقي من السفر والصبي يتمها لان نية السفر يصح من النصراني
 ولا يصح من الصبي حالة تصاوة **ويباح خروج السفر يوم الجمعة قبل**
الزوال لما روي النبي عليه السلام وتحلف ليصلي الجمعة خلف النبي عليه السلام
 فلما رآه بعد الصلوة قال النبي عليه السلام ما منعك ان تغدومع وفقاتك
 فقال اردت ان اصلي معك ثم الحقهم فقال عليه السلام لو انفقت ما في الارض
 جميعاً ما ادركت فضل غدوتهم **وبعد** اي بعد الزوال يعني بعد اداء الجمعة
ومن بدله اي مسافر ظهر له حاجة الرجوع من الطريق وليس بينهما
مدة السفر صار مقيماً في الحال اي حال الرجوع يعني لا يضم ايام الذهاب
 الى ايام الاياب ليقتصر الى ان يصل مصره **والاي** وان كان بين مرجعه و
 مصره مدة السفر **فهو مسافر ايضاً حتى يصل اي يدخل الى مصره وكل**
تبع كالمرأة والعبد والجندي والاجير والتلميذ **يصير مقيماً بنية**
متبوعه اذا علم بها اي بنية اقامة للتبوع وقال في شرح الكز لو نوى
 المولى الإقامة ولم يعلم العبد وقصرها ايتاماً ثم علم قضى ما قصره انتهى
 اعلم انه اذا نوى الزوج الإقامة تقصير الزوجة مقيمة تبعاله اذا كانت
 مستوفية مهرها المعجل وان لم تستوفها فالمعبر بنية لانها ان تجلس
 نفسها عن زوجها وكذا الجيش مع الامير ان كان رزقهم منه وان كان من
 عندهم فالعبرة ليسهم لانهم ان يدبوا حيث شاؤوا وكذا الفقير مع المديون
 المفلس والاجير مع مستأجره وكذا امثاله فلو نوى الامام الإقامة لزومه

مطلقاً ويباح خروج السفر يوم الجمعة
 بعث عبد الله بن زيد واحد في سيرة
 فقد اصحابه وتختلف

المؤمن حكمها وان لم ينوها المؤمن كذا في شرح المجمع **فصل**
في الريض من عجز عن القيام في الفرايض اعلم ان العجز عن القيام قد يكون
 حقيقيا بحيث لو قام لسقط وقد يكون حكما بان خاف زيادة المرض
 او ابطاء البرء او دار رأسه ووجد في القيام لما شديد **فانه يصلي قاعدا**
يركع ويسجد وان لحقه نوع من المشقة بالقيام لم يحز تركه فان قدر على القيام
 منكنا بشئ يقوم ويتكى وان قدر على بعض القيام بان قدر على التكبير قائما
 يؤمر بما قدر عليه وكذا لو كان قادرا على بعض القراءة قائما يقوم بقدرته
 قال الشمس الائمة هذا هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خيف ان لا يجوز
 صلوته كذا في الذرير وغيره كما قيل لا يدرك كله لا يترك كله بخلاف من
 اذا قدر صوم بعض اليوم لان صوم بعض اليوم ليس بفريضة نوازل **فان لم يطق**
الركوع والسجود او مي قاعدا برأسه فيهما لان الايمان قائم مقامهما اذا لم
 بقدر الطاقة وجعل سجودا **لخفض من ركوعه** مما يمكن **ولا يرفع**
الى وجهه شيئا يسجد عليه على صفة المجهول صفة شئ فان رفع شئ
 يسجد عليه وهو يخفض رأسه صح بالايمان لا بوضع الرأس عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والافاومي برأسك وان لم يخفض رأسه
 ولكن يوضع شئ على جبهته لم تجز لان فرضه الايمان فلم يوجد وان كانت
 على الارض وسادة وهو يسجد عليها جاز وان لم يستقر جبهته عليه لوجود الايمان
وان لم يطق القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة قيل
 ينبغي ان ينصب ركبته ان قدر عليه حتى يمد رجليه الى القبلة **واومي بالركوع**

المريض ان لم يطق

بالركوع والسجود وتوضع الوسادة تحت ظهره ليتمكن الايمان اذ لا يمكن
 للصبي حالة الاستلقاء فكيف للمريض **أو ضطجع على جنبه الايمن مستوجها**
اليما اي وجهه الى القبلة هذا رواية الطحاوي عن ابي حنيفة رضي الله عنها
 وهو مذهب الشافعي رحمه **والاولا** اي الايمان مستلقيا **اولى فان لم يطق**
الايمان برأسه اخر الصلوة ولم تسقط ما دام مفيقا اي يقضيها
 وقت افاقته وصحته وهو مختار الهداية فان مات على تلك الحالة لا
 شئ عليه من القضاء والغدية وقيل زاده عجزه على يوم وليلة لا يلزمه
 القضاء وان كان اقل منه يلزمه كما في الاعناء وهو مختار شيخ الاسلام
 وفخر الاسلام **ولا يومي بعجزه رأسه** وقال زفر يومي بحاجبيه لقربه من
 الرأس وان عجز فبعينه وان عجز فقلبه لان النية هي التي لا تقع الصلوة
 بدونها فيقام به الصلوة عن العجز ولنا ان نصب الابدال بالرأي ممنوع و
 النص ورد بالايمان بالرأس على خلاف القياس والقياس عليه غيره
 شرح المجمع **وان قدر على القيام لا على الركوع والسجود قاعدا يومي**
بهما لان فرضية القيام لاجل الركوع والسجود لان نهاية الخشوع و
 الخضوع والتعظيم بهما ولهذا شرع السجود بقاء قيام كسجدة التلاوة
 والسجود ولم يشرع القيام **او يصلي قائما موميا والاولا** لانه اشبه
 بالسجود كذا في الاختيار ومن به جراحة اذا قام يسيرا وسلس بولده
 جلس لا يسير وكذا لو سجد يسيرا بولده وانقلب رجليه يصلي كل قاعدا
 بالايمان وفي عكسه يصلي قائما يركع ويسجد لو صلى شيخ كبير مع الامام لا يقدر

مطلب ولا يومي بعجزه رأسه

وجهه اذا سقط ما هو الاصل في شدة القيام سقط القيام

لا يقدر القيام ولو صلى منفردا يقدر عليه بشرع قائما ثم يقعد فلما حان وقت
 الركوع يقوم ويركع معه كذا في المنية **ومن مرض في صلوة** يعني من
 صلى بعض صلواته صحيحا ففرض له مرض بني عليه **على حسب ما يقدر** أي على
 حسب مرضه بآيته قاعدا بركوع وسجود وان عجز عنها فموميا والآن
 فمستلقيا او مضطجعا على ما روى عن أبي يوسف يستقبل ولا يبي **ومن**
صلى قاعدا المريض ثم مع بني قائما وقال محمد يستأنف الصلاة وقال أبي
 عليه لان اقتداء القيام بالقاعد جائز عندهما فجاء البناء وذلك غير جائز
 عنده فلا يجوز البناء **ومن صلى موميا ثم مع بني قائما** استقبل لانه قد
 على الاصل قبل التمام بالخالف **ومن جن او اغشى عليه يوما وليلة ففنى ما قات**
 الى الخمس وان زادت وقت صلاة لا وقال الشافعي لا يجب قضاؤه لان الخطأ
 ساقط عنه لعجز عن الفهم ولما روى عليا اغشى عليه اربع صلوات فقضى او ان
 اغشى عليه اكثر من يوم وليلة ولم يقض **بخلاف الاكثر** حتى لو زاد الاناء على يوم
 وليلة برمان يسيرا لا يجب قضاؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 يجب قضاؤها ما لم يستوعب الاناء اوقات ستة صلوات ولو اغشى عليه
 بفرغ لا يجب عليه القضاء اتفاقا ولو حصل بما هو معصية كشراب الخمر اكثر
 من يوم وليلة لا يسقط القضاء اتفاقا ولو حصل بالبخ أو الدواء وقال
 محمد يسقط لانه حصل مما هو مباح فصار كما لو اغشى عليه بمرض وقال
 لا يسقط لان هذه الاناء حصل بصنع العبد والنفس ورد في اناء حصل
 بافد سماوية شرح الجمع **والنام يقضى مطلقا** سواء نام اقل من يوم وليلة

من صلى موميا ثم مع بني قائما

وليلة او اكثر لان الامتداد في النوم فادر فيحق المتمد بالقاصر **ويقضى المريض**
قائما الفحة **على حسب حاله** أي يقضيها قاعدا او موميا لان المعتبر حالة
 الاداء بخلاف المسافر فانه يقضى قائما للحضار ربعا كما **ويقضى الصحيح قائما**
المريض كاملا أي بالقيام والركوع والسجود لا قاعدا ولا موميا **فصل**
في الفايضة الفايضة فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر سواء
 كان كلها فايضا او بعضها فيقضى الفايضة قبل اداء الوقتية حتى لم يجز
 فجر من ذكر انه لم يوتر وقال لا يجوز لان لو ترسنة العشاء عندها **ومن**
قائمه صلاة قضاها اذا ذكرها قبل فرض الوقت فلو اذا ظرف لقضاها
 وقبل بدل عن اذا ذكر الفايضة في وقت صلاة يمنع اداء تلك الوقتية
 قبلها بقوله عليه السلام من قاتمه صلاة فليصلها اذا ذكرها رجل ذكر في
 صلاة الجمعة انه لم يصل الفجر فان علم انه لو قضى الفجر يدرك شيئا من
 الجمعة يبدأ بالفجر اجماعا وان علم انه يفوت الوقت بالقضاء مضى
 فيها اجماعا ولو علم انه يفوت الجمعة دون الظهر مضى فيها عند محمد رحمه
 بناء على ان الفرض الاصل في الوقت هو الجمعة عنده والظهر عندها لكن سقطت
 صلاة الظهر يومئذ باء الجمعة كذا في الحقايق **الا اذا خاف فوت فرض**
الوقت بان لم يسع فيها الفايضة والوقتية معا فيقدم الوقتية على الفايضة
 اعلم ان مسقط الترتيب لا يتخلو عن احدا ربعة عوارض وهي اما هو وفوت
 الوقتية فيسقط به الترتيب لان الحكمة لا تقتضي اضاءة الموجود بطلب
 المفقود ولان وجوب الوقت ثبت بالكتاب والترتيب ثبت بخبر الواحد

مطلقا ويقضى المريض

فان اتسع الوقت عملها وان ضاق فالعمل بالكلن باولى **او خاف وقوعه**
 اى وقوع فرض الوقت **وقت مكروه** في يقدم الوقية على الفايته
 هذا قول محمد اعلم انه لم يعد سائر الكتب مسقطا للترتيب مستقلا
 اكفاء بضيق الوقت ولكن عدده المص مما يسقط بناء على الخلاف بين
 اصحابنا فالعبارة فيه للوقت المستحب عند محمد رحمه الله والاصل الوقت
 عندها حتى لو شرع في العصر وهو ناس الظهر ثم ذكره في وقت لو اشتغل
 به يقع العصر في وقت مكروه يقطع العصر عندها ويصلي الظهر ثم
 العصر وعنده يمضي العصر ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس كذا في شرح
 الكنز والمسقط الثالث ان نسي الفايته وصلى الوقية ثم تذكر الفايته
 تقضيها ولم يعد الوقية واقام يذكر المص سقوطه بالنسيان ادعاء
 بان المؤمن لا يترك الصلوة حتى لو فاتته بعد فلا يشاها بل يقضيها
 في ساعة والرابع قول **او كانت الفوايت ستاى** واكثر الفوايت
 بان يبلغ ستاى في سقط الترتيب كيلا يؤدي الى تقويت الوقية سواء
 كانت الفوايت الست كلها **قديمة او حديثة** فالكثيرة الحديثة
 تسقط بالاجماع وفي القديم اختلاف المشايخ فمن صلى خساذا كرا
 فايته فسدت الخمس موقوفا فان ادعى سادسها مع الكل وان قضى
 الفايته قبل السادسة بطلت فرضية الخمس اصلها اى يكون الخمس
 نفدا وقال محمد بطلت اصلها كما بطل فرضيتها فلا يكون نفلا صورة
 المسئلة من ترك صلوة الفجر فصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

او كانت الفوايت ستاى
 مطلقا

والعشاء والفجر في اليوم الثاني وهو ذكر ان لم يصل فجر امس ثم ظهر اليوم
 الثاني جاز الظهر بالاجماع وما صلى قبله من الخمس ينقلب جائزا عند الحنفية
 رحمه وقال ايضا الخمس فسادا بان لا نه ادتها حال قيام وجوب الترتيب
 قبل بلوغ الفوايت حد الكثرة فلا ينقلب جائزا فهذه المسئلة هي التي
 يقال لها واحدة تقضى خمسا وواحدة تقضى خمسا والواحدة المصححة
 خمسا في السادسة الوقية قبل قضاء المتروكة والواحدة المفسدة
 هي المتروكة تقضى قبل السادسة كذا في الحقايق **فان قضى واحدة من**
الستة المتروكة عاد الترتيب بعد ما سقط بكثرة الفوايت كما يعود
 حق الحضنة اذا ارتفع الزوجية وهو مختار صاحب الهداية واما عند
 الاكثرين فلا يعود الترتيب لان التساقط لا يعود الا ان يقضى الكل وعليه
 الفتوى كذا في شرح الجمع والصدور **فصل** في ادراك الفريضة
ومن دخل مجدا وقد اذن فيه كره خروجه قبل اداء الصلوة لقوله
عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا من اذن له او يكون اماما
او مؤذنا في مسجد اخر **فذهب الجماعة** او يكون قد صلى الفرض اى
 فرض الوقت **فخرج** فلا يكره الخروج او يخرج لحاجة يريد الرجوع وحضور
 الجماعة الا ان تقام للصلوة قبل خروجه من المسجد فيقتدى بالامام
 تقو عا في الظهر والعشاء فان قلت ليست التطوع بجماعة مكروها
 خارج رمضان قلت نعم ان كانت صلوة الامام والقوم واما اتباع
 النفل بالفرض فغير مكروه **ويخرج** اى لا يكره الخروج من المسجد بعد ما صلى

عاد الترتيب

في الباقي يعني به الفجر والعصر والمغرب لانه كره التنفل بعد الاوليين
 ويلزم وتر التنفل في الثالثة فان قلت قد حسن ان يقتدى الامام في المغرب
 ويصل بعد فراغ الامام ركعة رابعة كما روى عن ابي يوسف قلت لا يحسن
 لان فيه مخالفة الامام **فان قلت** هذه مخالفة بعد فراغ الامام فلما
 باس بها المقيم مقتدي بمسافر قلت صلوة المقيم والمسافر كانت واحدة
 بالنظر الى الاصل وههنا ليس كذلك **ولو جاء رجل والا امام فصلوة الفجر**
ان خاف فوت ركعة واحدة يعني الركعة الاولى من الفجر ويتقن
 انه يدرك الركعة الثانية منه **مع الامام صلى السنة خارج المسجد**
 ان وجد موضع الصلوة في خارجه كما في الجوامع والا فيبعد عن
 الصفوف مما امكن او خلف عمود للولاية ثم مخالفة الجماعة ولئلا
 يلزم الامتناع عن استماع قراءة القرآن امام ثم اقتدى به فان خاف
فوت الركعتين يعني فرض الفجر بجماعة ترك السنة واقتدى به
 اي الامام لان سنة الجماعة اكمل ما روى انه عليه السلام قال لقد همت
 ان استخلف من يصل للناس وانظر الي من لم يحضر الجماعة ويصل
 في بيته فامر به باحراق بيوتهم **ولم يقضها** اي سنة الفجر خلافا لما
 كما مر لما روى عن محمد بن الفضل اذا اقيم للفجر وخاف فوت الجماعة
 سنتها ثم يقطعها فيقتدى الامام ثم يقضي السنة قبل الطلوع لانها
 لزمت بالشروع فيها فمردود على ان الامر بالشروع للقطع قبيح شرعا
 لانه شروع في العمل على قصد البطلان قال الله تعالى لا تبطلوا اعمالكم

لو جاء رجل والا امام فصلوة الفجر
 ان خاف فوت ركعة واحدة

اعمالكم **وسنة الظهر يتركها في الحالين** اي حال خوف فوت كل فرض
 الظهر وحال خوف فوت البعض لان التنفل بعد الاقامة لفرض مكرره
 شرع في السنة ثم اقيم للفرض يضم ركعة اخرى الى الركعة الاولى
 والثالث سواء قيدها بالسجدة او لا ولا يزيد على الثلاث ابدأ بالقطع
 بعد الاقامة واما ان اقيمت بعد ما صلى من فرض الفجر والمغرب ركعة
 قطع صلوته ويقتدى بالامام وانما امرنا في الفريضة ولم نأمر بالطلوع
 لان القطع في الفريضة لاجل ان يؤدي على الكمال فان النقص الاكمال اكمل
 كهدم المسجد للتجديد وان صلى ثانية الفجر والمغرب اتمها ولا يقطعها
 منفرد صلى ركعة تامة من فرض الظهر مثلاً ثم اقيمت يصلي اخرى
 صيانة للمؤدي عن البطلان ثم يقتدى **ويقضيها** اي سنة الظهر
 كما مر في فصل السنن الرواتب **ومن ادرك مع الامام ركعة**
حصل له ثواب الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه لم يصلها بالجماعة
 في الشرع اذا صلى اكثرها منفردا حتى من حلف ليصلين الظهر
 بجماعة فادرك ركعة يحسن لكن ادرك فضلها ومن اتى مسجد
 قد صلى فيه فاراد ان يصلي فيه منفردا يطلوع قبل الفرض ان لم يكن
 الوقت ضيقا وقال الكرخي وحسن ابن زياد والثوري لا يأتي بالسنن
 ائمة سنة كانت لان السنن انما سئمت اذا أدى الفرض بجماعة
 اما بدون الاداء بجماعة فلا يسن وهو مختار صدر الاسلام لانه عليه
 السلام واظن عليها عند اداء المكتوبات بجماعة ولا سنة بدون

مطلق سنة الظهر يتركها في الحالين

للوأظية والاولا صغ هداية ولو ادرك الامام ركعاً فكبّر ووقف
قائاً حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدر كالتلك الركعة وقال
 الشافعي وزفر يصير مدر كما وفي المنية لو ادرك الامام في الركوع
 كلها او مقدار تسبيحة فقد ادرك كلها وفي الزخيرة ان سوى ظهره
 في الركوع معه صار مدر كما قدر تسبيحة او لم يقدر ولو ادرك
 في القيام وركع الامام ولم يركع حتى رفع الامام رأسه ثم
 ركع المقتدي صار مدر كالحال في تلك الركعة اتفاقاً ولو ادركه بعد
 ما رفع الامام رأسه من الركوع فاقترى به حال قيامه لم يصير مدر كما
 لهما اتفاقاً ولو ركع قبل الامام فادركه الامام فيه صرح وكره لقوله عليه السلام
 اما يخشى الذي يركع قبل الامام او يرفع انه يحول الله رأسه رأس الحمار وقال
 لا يصح اقتداؤه **والمسبوق يقضي فائسته بعد فراغ الامام بقراءة** لانه منفرد
 فيما سبق ولو كان قراء مع الامام كالشافعيين بخلاف ما لو قنت
 لو قراء المسبوق القنوت معه اي مع الامام في شهر رمضان **فانه لا**
يقنت فيما يقضي ثانياً لكونه تكملاً وهو غير مشروع وان قنت في
 غير موضعه وكذا من صلى على النبي عليه السلام في القعدة الاولى سهواً
 لا يصل النبي عليه السلام في القعدة الاخيرة كذا في الزاهدي الفرق بينهما
 ان القراءة مع الامام غير المقتدي بالعدم الوجوب عليه خلف الامام
 واذا قام الى قضاء ما سبق انقضى فيجب عليه القراءة بخلاف القنوت فان
 قراءة المسبوق خلفه معتبرة فلا يعتد في قضاء ما سبق من الوتر

ولو ادرك الامام

ولو ادرك المسبوق مع الامام ثالثة **المقرب يقضي ركعتين الاولى**
يجلسين وما يقضيه المسبوق بعد سلام الامام **اول صلواته** حكاه في
 القراءة ولهذا قال **يستفتح فيه** اي يقرأ في قضا ما سبق سبحانك اللهم
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لا اي لا يستفتح فيما ادرك مع الامام
 لان الاستفتاح يكون في اول الصلوة وقال محمد يستفتح فيما ادرك هذا اذا ادركه
 في الجهرية حال القراءة واما في غيرهما فيستفتح حين ادركه قائماً اتفاقاً **ويستفتح**
مع امامه ولكن لا يدعوا اي سكت بعد التشهد الى ان يسلم الامام وقيل يكون
 الشهادة وقيل يصلي النبي عليه السلام ولا يكرّر ولا يصح ان ياتي بالادعية لان القنوت
 ليست بموضع السكوت **فصل في سجود التبر هذا من قبيل**
 اضافة السبب الحسبي ولما كان سجود التبر لا صلاح ما فاتة اشبه بقضا
 ما فات ولهذا عقبه به **تجب للتبر ولا للعد سجدتان بعد السلام** قال الشافعي
 قبل السلام مطلقاً وقال مالك ان كان التبر بزيادة يسجد بعد السلام وان
 كان بنقصان فقبل السلام ويقول القاف بالقاف والذال بالذال يعني قاف
 النقصان وقاف قبل ذلك ولزيادة وداد بعد وفي الدرر انما تجب بعد التسليمين
 اختاره صاحب النهاية وشمس الائمة والامام ظهير الدين المرغيناني وابو اليسري
 او بعد تسليم واحدة اختاره صاحب الكافي وفخر الاسلام وشيخ الاسلام
 وصاحب الايضاح انتهى الثاني قول محمد والا ولقولها وهذا الخلاف مبنى
 على ان سلام من عليه سجدة التبر يخرج من الصلوة عندها ولا يخرج عنده
 كذا في شروح المنظومة والجميع وقيل المختار فيه انه ان كان الساجد اماماً **يسلم**

عند تعلم التشهد الاول قبل التصلية عن يمينه وحده ثم يسجد للسهو وان كان منفردا يسجد للسهو بعد التصلية وبعد السلام بحائنيه ترجعا بقوله ما ولما كان موجبا اربعة عند ما اشار الى الاول بقوله **متى ترك واجبا** ترك الفاتحة ساهيا كما يصرح امثلته والمثلثان بقوله **واخره** كتاخير الفاتحة عن السجدة والمثلث بقوله **واخره** كتاخير القيام الى الثالثة **فلا** على قدر التشهد الاول والرابع بقوله **او زاد في صلواته فعلا من جنسها** كان يركع ركوعين او سجدة ثلث سجدة وتجب سجدة السهو ايضا بتغير الواجب كالخروج فيما يخصه او عكسه وتقدم ركن كالركوع قبل القراءة فصار موجبا سنة **فلا** الغرض تقديم القراءة على الركوع واجب لا فرض فلا لزوم اما تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود وفرض ولهذا اوردنا مثالا الواجب دون الفرض **ويجب على المأموم بس والامام** تحقيقا للموافقة ونفيا للمخالفة حتى لو كان مسبوقا لا يقوم عند سلام الامام بل ينتظر فاذا سجد للسهو سجد معه وان كان معه سهوا فإفادات عنه ولو قام قبل سجود الامام فعليه ان يعود ليسجد معه وان لم يقيد الركعة بالسجدة وان قيدها بها لا يعود كذا في الغرض لكن يجب على سجود السهو في اخر صلوة استحسانا ولو سلم المسبوق معه ان كان عامدا انفسد صلوة وان كان عامدا ساهيا لا يلزمه السجود والسهو لانه مقتدبه وان سلم بعدا يلزمه لانه منفرد شرح الجمع **وان ترك الامام سجدة السهو وافقته المأموم في الترك** لا امر المتابعة له **وهو المأموم لا تجب السجود عليها**

مطلوب
واجب على المأموم

عليها لانه لو سجد وحده فقد خالف امامه فقد انقلبنا لامة افتداه من سهي عن الفعدة الاولى فان تذكرها وهو الى الفعدة قريب وذلك بان يرفع اليقبة من الارض وركبته عليها كذا روى عن ابي يوسف استحبه متناجحا وقيل ان لم ينصب نصفه الاسفل فعد ولا شيء عليه **اكت** لا يسجد للسهو بهذا القدر من الفاتحة في الاصح **وان كان الى القيام اقرب** بان يكون فوق ما ذكرناه **لم يعد** بفتح اليا وضم العين اى لم يرجع الى الفعدة لان ما يقرب من الشيء ياخذ حكمه **ويسجد للسهو** حتى لو عاد وقعد وهو اقرب من القيام فسدت صلاة لان القيام فرض فلا يترك لاجل الوجوب كذا في النهاية وفي ظاهر الرواية ان لم يستوفها بما يعود وان استوى قائما لا يعود كذا في الشرح **ومن سهي عن الفعدة الاخيرة عاد اليها** اى الى الفعدة ما لم يسجد **للخامسة** لانه عليه السلام قام الى الثالثة فيسبح به فلم يرجع وقام الى الخامسة فيسبح به فرجع **ويسجد للسهو** ولان الفعدة الاخيرة فرض وفي عوده اصلاح صلاة فلا يبرأ بطلان العمل **وان سجد للخامسة صار اى تحول فرضه** فلا لان الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة وحكما حيث بحث بها في حقه بان لا يمكن هذا برفع بجمهة عن الارض عند سجدة والمختار بوضعها عليها عند ابي يوسف واعلم ان تحول الفرض فلا عندها واما عند محمد فيحول فلا لان بطلان وصف الفرضية يبطل اصل الصلاة فاذا بطلت عنده لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى ولكن هل يسجد للسهو وعدها قال محمد

مطلوب
ومن سهي عن الفعدة الاخيرة

انه لا يسجد لان النقصان بفساد الفريضة لا يجبر بالسجود فيضم
اليها اي الخامسة ركعة **سادسة** ندب اليصير مستغلا بركعة
لانا النقل شرع تنقعا **وان لم يضم مع نقله** ولا يتي عليه من فضا
السادسة لان الخامسة نقل لم يشرع فصدا فلم يجبا تمامه صلوات
تعد في الرابعة قدر الشهد فقام الخامسة ولم يعلم بطلانها
الفتحة الاولى عار الى القعود ليسلم ما لم يسجد **للكامسة** ولا
يسلم قائما لانه غير مشروع في غير صلاة الجنازة **وليسجد للسهو**
اخر الوجوب وهو لفظ **وان يسجد للكامسة** زاده ركعة **سادسة**
اي وقت كان قبل اذا صلى في الفجر والعصر بعد الفتحة الاخيرة
ركعة ساهيا لا يضم اليها اخرى تكرهه النقل بعدها والصح
ان يضم اليها لان المنهي عنه هو النقل المشروع قصدا وهذا محرم
بالقصدا كذا في الزيلعي وانما لم نقل هنا وان لم يضم مع كما قال في الاولى مع
انه لو قطع لافضاء في الصورتين لان ضم السادسة هناك اكد من ضمها في
الصورة الاولى حيث تفرضه في الثانية فلا بد ان يضم سادسة لينتم شفع
النقل ايضا لكن لزم سجود الشهور بآخير السلام وتفضل البحث في صدر
الشرعية قال في الدرر المفترى يتبع الامام في الركعتين الزائدين في
الصورتين ونفسيها اذا خمد لانه شرع فصدا **وتعريضه والزائد** اي الركعة
الزائدة ان يصير **تغلا غير تامة عن سنة الظهر** وغيره لان النبي عليه السلام
واطلب على السن بعد الفرائض تجزئة مبتدأة ولانا السنة لا ياتي بها

بما هو مطلق وقيل هاتان الركعتان تنوبان عن سنة الظهر والاصح
ما في المتن **وسجد للسهو** استحسانا لا قياسا هذا النقصان في الفرض
بترك السلام الواجب عند سجدة ولتقصان في النقل بترك التكبير
الافتتاح عند اي يوسف وانما قلنا لا قياس لان هذا السهو وقع
في الفرض وقد انتقل منه الى النقل ومن سهر عن صلوة لا يسجد
في صلوة اخرى ومن سلم يريد به الخروج من صلوته والحال عليه
سهر ولم يخرج منها من الصلوة **وسجد للسهو** لانه لفت نية القطع فيجبر
نقصان السهو بالبقاء تحريمها ومن شك **احلى ثلثا او ربعا** وذلك
الشك **اول ما عرض له** اي ليس بعبادة له لانه لم يسه في عمره قط كذا في
المسكين **استثان** اي خرج من **الصلوة بالسلام** لان السلام عرف محلا
قال النبي عليه السلام تحليها التسليم **وهو** اي الاستيناف بالسلام **اولى**
من استيناف **الكلام** لان ما صلى قرينة والكلام يلفوها **ومجرد النية**
في الاستيناف بدون السلام والكلام لغو **وان كان الشك يعرض له**
كثيرا اختلف في حد الكثير قال ابو الحسن اي غالب حاله انه كلما
اعاد الشك فيه وقيل مرتين في صلوة واحدة وقيل مرتين في سنة
وقال الحلواني مرتين من بلوغه وعليه الاكثر **ونعمل باكثر رايه**
اي بغالب ظنه لان غلبة الظن دليل شرعي عند الحاجة ولو شك
في صلوته فتفكر ليستيقن فان طال تفكره قدر ما يمكنه اداء
ركن وجب سجدة السهو لا فيما دونه لان الفكر الطويل يؤخر

منه ومنه ومنه

يؤخر الأركان عن موضعها والفكر القليل مما يمكن الاحتراز عنه
فحفظه كان لم يكن كذا في الأمر نقلاً عن تحفة الفقهاء **وان لم يكن له**
رائي يحزن بل شك في كميته **أخذ بالقل** أي باليقين أعني ما لا شبهة
فيه صورته لو شك بين الركعة والركعتين فإن الركعة الواحدة
متيقن فبنى عليها وكذا بين الركعتين والثلاث والرابع فالأقل منها
متيقن فبنى عليه ويتم صلوته عليه ولو شك أنه هل كبر لا افتتاح أم لا
وهل أحدث أو أصاب ثوبه نجاسة أو مسح خفاه أو رأسه أم لا أو ذلك
أو مرة استقبل وإن كثير وقوعه يمضي عليه ولا يعيد شيئاً كذا
في الزاهدي **ولكن قد حثت** **توهم آخر صلوته** مثلاً لو شك
في قيام زوات الأربع أنه الركعة الثالثة أو الرابعة يأتي بعده
بركعتين بقعدتين ولو شك أنه هل الثانية أو الثالثة أو الرابعة
بعدة يأتي بثلاث ركعات بثلاث قعدات ولو شك أنها
الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة يأتي بأربع ركعات بأربع
قعدات في كل قعدة قدر التشهد لاحتمال أن كلامها وقعدة الأولى
أو قعدة أخرى كذا في الزاهدي **فصل في ما لا يشي**
اعلم أنه يجب سجدة السهو في عشرين موضعاً إذا قام فيما يجلس
أو جلس فيما يقام أو جهر فيما يخاف أو بالعكس وهو أمام
أو راء ركوعين أو زاد على قراءة التشهد في القعدة باللهم
صلى على محمد أو سجد ثلاث أو ترك سجدة من الصلوة أو أخر سجدة

سجدة التداوة من موضعها بأكثر من اثنين أو قراءة القرآن في ركوعه
أو قراءة الفاتحة مرتين أو تشهد في الركوع أو قراءة القرآن مكان
الدعاء أو بالعكس أو سلم في القيام أو قام وقت السلام أو قعد
ولم يتشهد حتى يسلم أو قرأ الفاتحة وترك السجدة في الأوليين أو
عكس أو ترك القنوت كذا في الكافي ومن تذكر في الركوع أنه ترك
القنوت يعود إلى القيام ويقراها ويسجد للسهو ولا يعود في القومة
في رواية عن أبي حنيفة والصحيح أنه لا يعود إلى القيام لأن القنوت سقط
بالركوع أو هو فرض فلا يستقضى بالسنة ويجب السجدة بتركه كذا
في النوازل ولو سلم عن الفاتحة أو السجدة فذكر في الركوع أو في القومة
يعود ويقراء ثم يركع وعليه السهو وقيل لا يعود كما في القنوت قال في النوازل
من ترك السجدة في الأوليين يقضي في الآخرتين وعليه السهو ولو
ترك الفاتحة فيما لا يقضي في الآخرتين وعليه السهو ولو قام للمسبوق
بعد تشهد الإمام جزائه لأنه قام بعد ما فرغ من الأركان لكنه سبى
لأنه أو أنه بعد السلام وإن ركع قبل فراغه من التشهد فسدت صلوته
واللاحق لا يتابع إمامه في سجدة السهو ولو تابعه لا يجوز لأنه إذا قبل
أو أنه أو أنه بعد فراغه عما فات منه ولكن لا تقصد ومن صلى ركعتين
تطوعاً فساها فيهما فسجد للسهو ثم أراد أن يبنى عليها صلوة أخرى بلا
تحريم جديدة لا يجوز لوقوع سجدة السهو في وسطها بخلاف المسافر
إذا سجد للسهو ثم نوى الإقامة يصح ويتم أربعا بقاء التحريم لأنه لو لم يبين

يبطل جميع الصلوة والقيام يتابع الامام المسافر في سجدة السهو والامام
 اذا شك في الصلوة بعد ما صلى يؤخذ بقول الامام ومن معه لا بقول من
 يظن خلافه وان قل وان كان الامام وحده والقوم وحدهم يؤخذ بقول
 المسائل كلها منقولة من النوازل واعلم ان السهو في المكتوبات والتطوع
 والجمعة والعيدين سواء لكن لا يسجد للسهو في الجمعة والعيدين لسلا
 يتشوش الناس خزانة ولو سهاى الامام ينبغي للمأموم ان يشعره بالسهو
 لان الضميمة كانوا يسحبون اذا سهاى النبي صلى الله عليه وسلم في صلواته لان الناس
 لا يخلوا عن السهو والنسيان والفرق بينهما لان السهو زوال صورة الشيء
 عن القوة المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها عنها معا
 ويحتاج في حصولها الى سبب جديد ولو ترك سجدة واحدة من الركعة الاولى
 باقى بها الى حال تذكر قبل السلام وسجد للسهو نوازل ومن سلم على سادته قبل
 سلامه على يمينه لا يجب السهو والسهو في سجود السهو لا يجب كذا في جميع
 على الدين التوقا دي محل لم يفته شيء من الصلوة وهو يريد ان يقضى
 جميع ما صلى فلا يستحب له ذلك لو ردد انتهى ولانته وسوسة الا اذا
 كان اكبر رايه فساد ما صلى تخلص في شرط من شرائطه فيقضى
 ما غلب على ظنه فساد رجل اذا ان يصلا ويقرأ ويخاف ان يدخل
 عليه الرياء لا يتركها لانه موهوم ولو استمع الصلوة يريد به وجه الله
 تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فالصلوة على استس لان التحرز عما يعترض
 غير ممكن نوازل **فصل في سجود التلاوة وهو اربع**

في سجدة السهو

اربع عشرة سجدة عندنا وعند الشافعي وهي ما في سورة الاعراف
 والرحمة والنحل وبنى اسرائيل ومريم والحج والفرقان والنمل والم سجدة
 والنجم اذا السماء انشقت واقرأ ولما كان في سجدة بعض السورة لعلنا
 ذكر المختلف فيه وترك المستقوق عليه لكونها **معروفة** فقال **منها الاولى**
في الحج احترز به عن السجدة الثانية لان في سورة الحج كلمتي السجدة
 فاية السجدة اولها عندنا في **خاصة** وكلاهما اية سجدة عند الشافعي
 له قوله عليه السلام فضله سورة الحج بسجدين ولنا قوله عليه السلام عدد
 سجدة القرآن وعد في الحج سجدة واحدة والمراد بالثانية ح هي سجدة
 الصلوة **ومنها سجدة ص** عندنا وقال الشافعي ليس في سورة ص سجدة
 لان المذكور فيها ركوع لا سجود ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قراءها وهو على الذر
 فلما بلغ السجدة نزل فسجد وكجد الناس معه كذا في المنحة **وتجب السجدة**
على التالي والتامع وقال الشافعي ليس عليها لقوله عمر رضي الله عنه انما لم
 تكتب عليكم ولنا قوله عليه السلام السجدة على من سمعها وتلاها وكلمة
 على للموجوب ولان آيات السجدة بعضها امر بالسجود وبعضها ذم
 على الترك وبعضها خبر عن فعل الانبياء والاقتداء بهم واجب وقوله
 لم تكتب اي لم يفرض بل هي واجبة **وجوبها على التامع** قال صاحب
 الدرر نقلا عن الغاية ويجب موسعا عندنا في يوسف رحمه وفورا
 عند محمد رحمه لكن لم نجد هذا الاختلاف في شروع المنظومة ودليل الاول
 ان الامر المطلق غير موقت ودليل الثاني ان ابليس غويبت بتأخير

ومن وجه السجدة

مطلق
 في سجدة السهو

لقوله تعالى يا ابلس ما منعك الا تسجد اذا امرتك كما ياتي في اول
 كتاب الزكوة **ولا تجب على من لا يجب عليه الصلوة** اداؤها ولا قضائها
 بعد رفع المانع **كالخائض والنفس** فلا تجب عليهم بتلاوتها كما لا تجب
 سماعها لانها ليسا باهل للصلوة والسجدة جزء منها بخلاف جنب ولسكران
 فانها يسجدان بعد رفع المانع لانها اهل للصلوة مثالا **والقبي**
والمجنون فانها ايضا ليسا باهل للوجوب وان كانا اهلا للاداء حالا
 قوله **والكافر** وما قيل مجرور معطوف على الخائض اي لا تجب عليهم السجدة
 لا بتلاوتهم ولا بسماعهم **ولكن تجب على سماعهم** اي من المذكورين الذين
 لا تجب عليهم الصلوة **ولو سمعوا من الطوطي والنائم قيل لا تجب** وقيل
 والاصح حتى لو قرأها النائم في صلوته قائما لم يصح قراءته وان تكلم في
 الصلوة لا يفسدها ولا تكون فقهته حدثا **ولا تجب على التالي**
الاقيم وعلى السامع منه **فان قراءتها المأموم خلف الامام لم يسجد**
هو والامام في الصلوة اتفاقا ولا بعدها عندهما وقال محمد يجب
 عليها بعد الصلوة لان سبب وجوبها قد وجد والمانع قد زال ولها انه لا
 حكم لقراءة المأموم كسهره فلا يؤدونها بعدها ايضا لان المأموم مجبور عن
 القراءة ولا حكم لتصرف المحجور ولانها صلاتية لا تؤدى خارجها فاحترز
 بالمأموم عن المسبوق اذا قرأها في قضاء ما سبق وعمن تلاها خارج
 الصلوة فيجب عليهم السجدة بعد الفراغ عنها اتفاقا كذا في الهداية ولو
 سجدوها في الصلوة لم يجز ولم تفسد صلواتهم واعادوها وعدم الجواز

لا تجب على التالي

الجواز لانها ليست بصلواتية **والسجدة الصلواتية** اي السجدة التي
 وجبت في الصلوة بتلاوتها **لا تقضى خارج الصلوة** اي اذا لم يسجد
 في الصلوة سقطت لان الصلواتية اقوى واكمل من الخارجية لانها حرمتين
 حرمت الصلوة وحرمت التلاوة اعلم انه من تلاية السجدة في الصلوة
 فان كان في وسطه القراءة فالأفضل ان يركع او يسجد في الحال للتلاوة ثم يقوم
 ويقرأ ويقيم صلوته واما ان قراءتها بعد آيتين او ثلاث آيات ثم ركع يسجد
 للصلواتية جاز وان سقطت عنه لان بهذا القدر لا ينقطع الفور
 قال مشايخ بلخ لا تسقط عنه الا اذا نواها في ركوعه او سجوده الصلوية
 وقال عامة المشايخ لا يحتاج الى النية وتصير سجدة التلاوة مؤداة
 بالصلوية لانها اقوى فتشوب عن الادنى الا اذا قطع الفور بان قراءتها
 بعدها اربع آيات فما فوقها فيحتاج الى النية بالاتفاق كذا في الخزانة
 والاختيار قوله الصلواتية بالتأسيين على خلاف القياس لان حق المنسوب
 ان تحذف منه تاء نفس الكلمة كما يقال اية مكية وامرأة بصيرة دون
 بصريته ومكيته **ومن قراء خارج الصلوة اية السجدة ولم يسجد**
حتى صلى في مجلسه واعادها في الصلوة وسجد للصلواتية فيها سقطت
او كفت ما سجد في الصلوة للخارجية هذا اذا لم يختلف المجلس بدلالة
 قوله حتى صلى في مجلسه ولو كان سجدا للتلاوة الاولى قبل الصلوة سجد
 للاخري فيها اي في الصلوة ايضا لعدم التداخل ومتى اتحد المجلس
 وتكرر الاية الواحدة تداخلت اي السجدة فاكفت وسجدة واحدة

مطلق ومن قراء اية السجدة

حتى لو تلاها مرارا في مجلس واحد للحفظ والتعلم ثم سجد يكفي بكل واحدة
منها وكذا الوفاة فيها فمجد ثم قراها في المجلس تكفي عنها ما سجد في الأولى
لأن سبب الواحد المتداخلة ينوب عما قبله وبعده كذا في الروي وغيره
المجلس الواحد كالسجد والبيت والسفينة وسائر كانت واقعة
والغدير والنهر الواسع **ومتى اختلفت أحدهما** أي قراءة كل مرة آية أخرى
أو قراءة آية واحدة في مجلس آخرى وفضل بين التلاوات بعلم كثير
كثلاث كلمات أو أكثر أو سبع أو نحوها **تعددت** أي يسجد لكل تلاوة
مستقلة **ولا يختلف المجلس بمجرد القيام** لأن صاحب المجلس يقوم
مرة ويقعد أخرى كما فعل الصلوة **ولا بخطوتين أو باكل**
لقمة أو لقمتين ولو أكل وشبع أو دار حول الرمي والد يأس يختلف في الأصح
ولو اختلف مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب على السامع ولو
عكس في الأصح لأنه لا يتكرر الوجوب **والسفينة الجارية كالبيت** فإن
زوايا البيت والمسجد في حكم مكان واحد بدلالة صحة الاقتداء فيها إلا
أن يكون كبيرا كالجامع وعند أبي يوسف يكفي سجدة واحدة في الجامع أيضا
زاهدي **ولو كررها على الدابة وهي تسير فإن كان في الصلوة**
اتحدت أي تكفي السجدة الواحدة لأن حرمة الصلوة يجعل أمكنة المسير
مكان واحد والأما صحت صلوته عليها لكن يجب على السابق السامع
بكل مرة سجدة لاختلاف المكان **وإن لم يكن التالي الراكب فيها تعددت**
السجدة لأن قوايمها كالرجل الراكب حيث يقدر على إيقافها بخلاف السفينة

وإذا تلاها على الدابة

وإذا تلاها على الدابة

السفينة الجارية إذا لا يقدر على إيقافها متى شاء **وإذا تلاها على الدابة**
لجزئتها بالإيماء وإذا تلاها على الأرض ثم ركب وأومى بها أو أكلها يجوز عندنا
لأنها وجبت كاملة فلا يؤدي ناقصة كما مر ولو تلاها عند طلوع الشمس
ولم يسجد لها حتى صار وقت الاستواء فسجد اجزاء ثم خلافا للفرق **وهي** أي سجدة
التلاوة **كسجدة الصلوة** في شرائطها من الوضوء وسر العود وطهارة
المكان وغيرها ويكبر لوضع رأسه ولو فعه أخرى من غير من تحريم قوله
بغير تشهد وسلام احتراز عن قول الشافعي فإن عنده يقوم ويكبر تكبيرة
الافتتاح ويخر ساجدا ثم يرفع رأسه ويقعد ويتشهد ويسلم بتسليمين
وعندنا يسجد بغير زيارة لكن المستحسن أن يقوم ويسجد لأن الضرورة فيه
أكمل كما روى عن عائشة رضي الله عنها كذا في الدرر والأصح أن يقال في سجدة
التلاوة سبحان ربنا الأعلى أيضا وقيل فيها أمنا بما كفرنا واعترفنا منك
ما أنكرنا وأوجبناك بما دعونا العفو ويقول بعد رفع رأسه سمعنا
وأعطينا غفرانك وإليك المصير أمنا بكل من عند ربنا وما يدكر إلا
أولنا الباب والاحسن إخفاء قراءتها شفقة على السامعين ولو
تجهاء بآية السجدة لا تجب السجدة ولا تقسدها الصلوة لأنه
من حروف القراءة ولكن لا ينوب عن القراءة كذا في النوازل **فصل**
في الميت لما فرغ عن بعض ما كلف المؤمن في حال حياته شرع
فيما كلف في حال مماته فبدأ بقوله **يوجه المحتضر** وهو من حضرته
ملائكة الموت وعلامته أن يسترخي قدماه ويتعوج أنفه ويخفف

مطلوب وإذا تلاها على الدابة

صدقه الى القبلة على شقه اليمين وهو السنة ولكن اختار المتأخرون الاستلقاء لانه اسير لخروج الروح وتقيض عينيه وشده لحييه **وتذكر عنده الشهادتين** جهرًا تلقينًا وهي ان يقال عنده اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدًا عبده ورسوله وهذا التلقين واجب على الاخوان والخلان مسكين **ولا يؤمر المحضر بها** اي بكلمة الشهادة فاذا قالها مرة كفا ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بكلمة اخرى سواها لان الفرض من التلقين ان يكون اخر قوله بكلمتي الشهادة ويخرج من عند الحايض والنفاس والجنب ويوضع الطيب ويقراء سورة يسن او غيرها ويوضع بطنه سيف ويمد اطرافه زاهدي **فاذا مات غسل** وغسل الميت واجب لانه يتجسس بالموت كسائر الحيوانات الا ان المؤمن يظهر بالغسل كرامة له حتى لو وجد الميت في الماء لا بد من غسله يظهر لان الخطاب توجه بالغسل وهو لا يكون الا بالقصد فاذا تم الغسل يجلس الغاسل الميت اي يسند اليه ويمسح بطنه بالرفق فان خرج شئ غسل مخرجه خاصة ولا يعيد الغسل لان الغسل لا يتقضى بالحدث عما في حال حياته فالوضوء فيه سنة للغسل ولكن لا مضغضة والاستنشاق فيه بقدر اخراج الماء والقبض الغير العاقل يغسل ولا يتوضوء **وبعد كفن** سنة الكفن للرجل ثلثة وللرأة خمسة وهم معروفون وكفايته له ثوبان ازار ولفافة ولها ازار ولفافة وخمار وطول الخمار ذراعان عرضه

مطلب ذكر عنده شهادتين والاولى

عرضه شبر وطول الخرقه من ركبتيها الى صدرها وقيل ثلثة اذرع وعرضه من ابط الى ابط تربط فوق الاكفان لئلا ينشر الكفن شرح الهداية الغسيل والجديد فيه سواء ولا باش بالبرد والكتان وفي النساء بالحري والمزغفرون من لامال فكفنه على من يجب عليه نفقة وان لم يوجد فمن بيت المال والكفن الضروري ما يوجد من جنس الاكفان **وصلى عليه** باربع تكبيرات ويرفع يديه في الاولى فقط عندنا وهن قائمة مقام اربع ركعات والصلوة عليه فرض كفاية فان من مات في ناحية من البلدة يصير فرض عين على جيرانه واهل محلته بان يقوموا بتجهيزه والصلوة عليه ولا يجب القيام على من كان بعيد الميت ان قام به الاقربون او بعضهم وان علم الا بعدوان الاقربون ضيعوا حق الميت وعجزوا عنه فعليه ان يقوموا به فان تركه كل من بلغ اليه خبر موته يصير اثمًا كذا في الهداية لثبوتها في اول كتاب الجهاد **وان لم يصل عليه** **يصلى قبره** ما لم يغلب على الظن **نقصه** والمعتبر فيه الكبر الراي في الاتصاف ان قد يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص وقيل قدر ثلثة ايام ولو تذكروا بعد الصلوة والدفن انه لم يغسل يصل على قبره ثانياً استحساناً والاولى بالامامة عليهما السلام لان نائب النبي عليه السلام وهو اولى بالمؤمنين من انفسهم فكذا نائبه ثم القاضي وامير البلد لانه صاحب ولاية ثم امام الجماعة لانه رضى

مطلب وان لم يصل عليه يصلى قبره

به في حال حياته ثم الولي اعني العصابة بنفسه على ترتيب الارث وجزاز
 للولي ان يعيدها ان صلى غير السلطان ومن بعده بلا اذنه كما بينا وفضل
 النبي صلى الله عليه وسلم لو صلى الولي لم يخرج لاحد ان يصل بعده لان الفرض ادى بالولي
 والنفل بصلوة الجنازة غير مشروع ولهذا تركوها ثانيا على قبر النبي
 عليه السلام وهو اليوم كما وضع كذا في الهداية ومن ادرك الامام بعد ما سبق
 بعض تكبيراتها ينتظر الى تكبيرات اخرى فيتابع الامام فيها ثم يقضي
 التكبير السابق بعد سلام الامام متوليا بلا دعاء فيها قبل ان ترفع الجنازة
 وقال ابو يوسف رحمه لا ينتظر بل يكبر في الحال حيث ادركه فاذا ادركه
 بعد الرابعة لا يكبر المسبوق لفوات الصلوة عنه ويكبر عند ابى يوسف
 ما لم يسلم الامام فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات واذا سلم الامام
 وكبر خمسا لا يتابع المؤتم في الخامسة بل يسلم خلافا لابي يوسف اما اذا
 خمس التكبير في الصلوة العيد يتابعه المؤتم اتفاقا للاختلاف الصحابي
 في عدد ها ومن استهل غسل وكفن **وصلى عليه** الاستسبال من الولد
 ما يدل على حياته من بكاء او تحريك عضو او بطرف عينيه وبهذا
 يوثق ويورد عنه كما يحى في الفرائض **وان لم يستهل غسل ولف**
في خرقه ولم يصل عليه ولكن يدفن كصبي باحد ابويه واما لو
 سبي بدونه اوبه فاسلم هوا والصبي صلى عليه **ولا يصل على باع وقامع**
طريق لان عليا رضي الله عنه لم يصل البغاب والحاصل اذا قتل في حال الحرب
 لا يغسلان ولا يصل عليهما وقال الشافعي يصل عليهما وفي النوازل لا يغسلان

ولا يصل على باع
 مطلق

لا يغسلان ولا يصل عليهما على خلاف الشهداء كذا في الكافي الذي له روا
 من المسلمين لانه عليه السلام امر عليا انه يغسل اياه باطالب كغسل الثوب
 النجس واما اذا قتل بعد ما وضع الحرب او زادها يغسلان ويصل عليهما
 لان القتل يكون احد السياسة ومن قتل نفسه عامدا لا يصل عليه عند
 ابى يوسف ذجرا له كالباعى ولان النبي عليه السلام لم يصل على رجل قتل نفسه
 بمشاقص مشاقق وقال لا يصل عليه لانه فاسق غير ساح بالفساد ومن قتل
 ظالما يغسل ولا يصل عليه لانه ساح بالفساد **والمنش خلف الجنازة افضل**
 عندنا لقوله عليه السلام الجنازة متبوعة وليتعبه **ويطيل القميت خلفها**
 لو يذكر الله تعالى **ولكن يكره رفع الصوت بالذكر** لما يشبه باهل الكنا
 ولا بأس عبرية الميت شعرا او غيره لما روي ان حمزة لما استشهد ندبه
 فسمع النبي عليه السلام واستحسنه **فاذا وصلوا الى قبره كره الجلوس**
قبل وضعه عن الرقاب اي عنق الرجل لاحتمال الاحتياج الى التعارف
 في الوضع له ولا حرجا منها اعلم ان القيام عنده رؤية الجنازة بدعة عند ابى
 حنيفة ومحمد رحمهما الله الا يتبع ويصل عليه لان حديث القيام منسوخ عند
 الجمهور زاهدي **ويحفر القبر الحدف** لقوله عليه السلام للحدف والشق لعيرنا و
 اذا كانت الارض رخوة فلا بأس بالأسل بالشق ويحفر القبر قدر نصف
 القامة وقيل الى الصدر وان زاد فحسن روي **ويدخل الميت فيه** اي في
 الحدف **من جبهة القبلة** متعلق بيدخل ويجوز ان يتعلق بحفر ويقول
 واضعها النبي ﷺ وضعناك وعلى سنة رسول الله ﷺ **ويضع في الحدف**

مطلق والمنش خلف الجنازة

على شقها الايمن موجهها اليها الى القبلة ويكره البناء على القبر بالآل
 او الجص او الحجر والخشب قال الامام الترمذي في هذا اذا كان حول الميت
 وان كان فوقه لا يكره للعصمة عن السبع قال مشايخ البخاري اذا كان
 الارض رخوة لا باس بالاجر والخشب وكره ايضا ان يبني عليه لان القبر
 للبلاء لا للبناء ولا باس بنصب الحجر عليه السلام وضع على القبر ابي وجانه
 حجرًا وقال هذا يعرف قبر ابي وجانه وان اُجتيح الى الكتاب عليه حتى لا يهين
 فلا باس به واقام الكنياسة بغير عذر فمكرهه **ولا يدفن في قبر واحد**
اكثر من ميت واحد الا للضرورة فيجعل بينهما تراب ليصير كقبرين
 ولا يخرج الميت عن القبر احق الله تعالى كفن الميت والصلوة عليه وينش
 حق الادمي كما اذا سقط ماله عند الدفن في ملك الغير زاهدي ولو بلى
 الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في ذلك القبر ورجاز ذرعه والبناء عليه
 شرح المجمع **واتخاذ التابوت للرأفة حسن لانه** استرلها او جعل السرير
 او جعل السريرة عند قبرها لتلايق عليها نظر احد ويبغى ان يفرش التراب
 في التابوت ويجعل جانبيه ليناً خفيفاً وبطين الطبقة العليا ممالي
 الميت ليصير كالحمد ولا يتخذ التابوت للرحال الا ان يكون الارض رخوة
فصل في الشهيد فعيل بمعنى المفعول لانه مشهود له بالجنة اعلم
 ان الشهيد الحقيقي العرف **كل مسلم مكلف طاهر قتلته كافر** اي حربي
 سواء قتلته بحديدة او بمنقلة او بحرق او غرق او برصدايتهم لانه
 بما شرتهم والنبى عليه السلام لم يغسل شداء احد ولم يقتل كلهم بحديدة

لا يفرش في القبر
 او دفن في التابوت

بحديدة وكذا اذا قتله اهل البغي او قطاع الطريق فان قتلهم شهيد
 ايضا باي آلة قتلوه **دوى** وقتله **مسلم ظلمًا بحديدة** اما لو قتلته
 بمشقل او بالعصى الكبير يغسل عند ابي حنيفة **رضاه** تعالى عنه وقال لا
 يغسل ولو قتلته بالعصى يغسل اتفاقا قوله ظلمًا احتراز عن القتل جلدًا
 او قصاصًا **قتلًا لم يجب به** بالقتل **مال** اي دية بل يجب قصاص
 اعلم ان الشرط في كون قتل المسلمين شهيدًا ان يكون القتيل معلوما وان
 يقتله بالحديدة جرحه او لا يجب عليه القصاص فاذا وجد القاتل في
 محلة ولم يعلم قاتله يجب فيه الدية والقصاص فلا يكون شهيدًا
 والبحث طويل في صدر الشريعة حيث نقل عبارة الزخيرة والهداية
 وصرح المخالفة بينهما صاحب الدرر فنقل عبارتهما ووقف بينهما طاعنا
 لصدر الشريعة فلا يليق ايرادها في هذا المختصر فان اردت الاطلاع
 فارجع اليه ومن قتل عمداً فصالح اولياؤه على مال او قتل الوالد ولده عمداً
 فهو شهيد مع انه بحسب الدية عليها لان القصاص سقط بالصلح في
 الاول وبجرمة الابوة في الثاني فان قيل ان وجوب الدية هنا اذا لم يمنع
 الشهادة فقد ثبتت وانفقت اقوال ان الدية المانعة عنها دية بدل
 عن النفس وهناك يدل عن القصاص فلا يمنع **فلا يغسل الشهيد الا اذا قتل**
جنباً او صبياً او مجنوناً او حياً اي اذ نفساء بعد الا نقطاع فانهم
 يغسلون عند ابي حنيفة رحمه الله لان حفظ ابن عامر استشهد جنباً
 يوم حيد فغسلته الملائكة للتعليم كذا في المختلف ولان الغسل كان واجباً

مطلق
 او قتل مسلماً ظلمًا بحديدة

عليهم قبل ولا ترفع الشهادة ما وجب عليهم قبل الموت وقالوا لا يغسلون
 لان غلهم سقط بالموت واما اذا شهدت المرأة قبل الانقطاع فلما
 يجب غسلها اتفقا قالان لا يغسلان لم يجب عليها قبله وفي رواية عنه يجب
 ايضا وهو الصحيح لانقطاع الدم بالموت شرح الجمع **ولا يغسل دمه و**
لا ينزع ثيابه الا ان يكون رائدا على العدو المسنون قال عليه السلام
 في شهيد واحد زملوهم بكلومهم ودمائهم ولا يغسلوهم فانهم يبعثون
 يوم القيمة واوداجهم تشخب لونه دم وريحه مسك **وينزع كل**
ما دل عليه من غير جنس الكفن كالفر والحشو والقلنسوة والخف و
 والسلاح **ويكمل** اي يزياد **كفن** ان كان ناقصا عن سنة الكفن **ثم يصلي عليه**
 وقال الشافعي لا يصلي عليه لقول جابر انه عليه السلام لم يصلي على شهداء احد
 ولانه حي بالنفس والصلوة شرعت على الميت ولان السيف محال للزوب
 فاستغنى على الاستغفار ولنا ان الشهيد حي في احكام الاخرة ميت
 في احكام الدنيا لانه نزل منه وارثه ونزوح امراته والصلوة عليه
 من احكام الدنيا ولان الصلوة عليها استغفار لعوامهم وتعظيم لخواصهم
 والا فالشهيد ليس ما فضل النبي عليه السلام وقد صلى عليه وقد صح انه
 عليه السلام صلى على شهداء احد حتى روي انه عليه السلام صلى على امرئ حمزة
 سبعين صلاة فلما فرغ من احكام الشهيد شرع في بيان من لا يجري عليه
 حكم الشهيد بالارتثات **وكل جريح** بمعنى مجروح فوصف بقوله **اكل**
او شربا او نام او عولج او ختم سقف بان مات الجريح تحت سقف

مطلوب ولا يغسل دمه

سقف او تنقل من المعركة **للتداوي** او للراحة **لا** اي يغسل لو نقل الجريح من
 المكان الذي جرح فيه **لخوف وطئ الخيل** لانه لا يطعم الحيوة الحيات
 او مر عليه وقت صلاة وهو حي يعقل حتى يجب عليه القضاء بتركها
 اما اذا زال عقله في هذا الوقت لا يغسل وعند محمد ان عاش مكانه يوما
 وليله لا يغسل **او اوصى بامور ديني** **او اخرى غسل** عند ابى يوسف
 لان الايضاء من اعمال الاحياء فكان مستغفرا من منافع الحيات كالاكل وغيره
 وقال محمد ان الوصية امر يحتاج اليه بعد الموت فيكون من امور الاخرة
 فلا يعد من مرافق الحياة كذا في التوفيق في خلافهما في الوصية باصر ديني
 واما في الاخرى فلا يغسل اتفقا وقيل خلافا في الاخرى واما في
 الدينوي يغسل اتفقا واختاره المصنف قوله وكل جريح مبتدأ وما بعده
 صفة له وقوله غسل خبر له اي كل جريح المصنف بهذه الاوصاف غسل لانه
 ناله مرافق الحيوة فحذف عنه اثر الظلم فلم يكن في معنى الشهيد احد فانهم ما
 توا عطا شا والكا س يدار عليهم ولم يشربوا خوفا من نقص الشهادة
 اختيار قال في الدرر نقلا عن الزيلعي ان يكون ما ذكره الارثثات مؤثرا
 للفعل اذا وجد بعد انقضاء الحرب اما اذا وجد حين الحرب فلا يكون مؤثرا
 فلا يغسل لكن يشترك كل ذلك بقوله **لخوف وطئ الخيل** تدبر ما علم انه من
 ارتث ثم مات لا يكون شهيدا في احكام الدنيا وهو الغسل ولكن له ثواب
 شهيد في الاخرة كذا في الحراية الا يرى ان عمر رضي الله عنه وعلي بن ابي طالب رضي الله عنه
 حملوا الى بيتهما بعد الطعن وغسلا وكانا شهيدين بقوله عليه السلام كذا في الاكل

وقد ورد في صحيح مسلم ان الشهيد احمية المطعون والمبطون والفرق
 وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله وفي شرح المبارقا نأخر المقتول
 في سبيل الله تعالى لانه من باب الترقى من الشهيد الحكمي الى الحقيقي فعلم
 منه ان الشهيد الحقيقي من قتل مجاهدا في سبيل الله تعالى والاربعة الاول
 حكمي والانه عرفوه به والتعريف للحقيقة وهكذا الجائنا بعض الشقة من
 الفضلاء وفي الحديث الا ربعة الاول شهيد في احكام الاخرة فحسب الخامس
 شهيد في احكام الدنيا والاخرة وقبل الاربعة الاول حقيقي والخاص حكمي **مسألة**
بلا متفرقة ويرار القبور كل اسبوع فاذا انتهى اليه يقول السلام عليكم يا
 اهل الديار انتم السابقون ان الله وانا اليه راجعون ان الله وانكم واذهب
 روعتنا وروعتكم وغفر الله لنا ولكم ولسائر المسلمين اجمعين اعلم ان وطى
 القبور والنوم فيه الصلوة والقراءة عنده مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال محمد لا يكره قراءة القرآن عنده وهو المأخوذ المعلوم به لما ياتي في اخر كتاب
 الكسب وفي البرازي اوصى لقارى القرآن انه يقرأ عند قبره شئ فالوصية
 باطله انتهى واذا وجد في القبر عظام اليهودى لا يكره لان لها حرمة كعظام
 المسلمين والمرأة تغسل زوجها الميت عند الضرورة لبقاء الزوجية من
 وجه وهي العدة والزوج لا يغسل زوجته عند نكاح السنة الاولى عند
 كثرة المبال وقلة الغيال وفي عكسه الكفاية الاولى وهو ان يكفن بما وجد
 لانه على السلام كفن حمزة حين اشهد بثوب قصير غطي به طرف راسه
 جعل على قدميه الاذخر قطع الكفن بالحديد وبالخيوط بالريق مكروه

مسألة متفرقة

مكروه اوصى رجل عند موته بان يطعم وليه عن صلوة الفأيتة فالوصية
 جائزة وجب وتتخذها من ثلث ماله يعطى لكل مكتوبة وللوتر نصف
 صاع من بر والصحح ان فدية صوم كفدية صلوة واحدة كما سيأتي وان
 لم يكن له مال لم يستقرض ورشته ومن له مال قليل وله ورثة قالوا وفضل ان
 يترك الوصية وكذا لو كان ورثته صغارا وكبارا لا يستغنون بثلاثي التركة
 ومن كان له مال كثير يستحب ان يوصى بدون الثلث ولا يجوز الوصية من
 عليه دين محيط الا ان يبراء الغرماء وفي الدرر كان في الوصية مسائل مهمة
 يجب حفظها والناس عنها غافلون وهي ان الوصية المطلقة بان يقول
 الموصي وصيت ثلث مالي او ثلثه وصيته مثلا لا يحمل للفنى لانها صدقة
 وهي على الفنى حرام وكذا تحرم عليه ان عمت الوصية بان يقول وصيت
 ثلثه لياكل منها الفقراء والاعنياء لان اكل الفنى من الوصية لا يصح الا
 بطريق التملك والتمليك لا يصح الا للمعين والفنى لا يعين ولا يحصى
 واقا اذا خصت بان يقول وصيت ثلثه لزيد غنيا او لقوم اغنياء
 محصورا حلت لهم الوصية لتعينهم وكذا الحال في الوقف المطلق والعام
 والخاص انتهى ونقل عن القاضي خان والغنية ان الوصية المطلقة
 يحمل للاغنياء كما للفقراء الصيافة والوليمة وفي الحرائة اوصى باتخاذ
 الطعام بعد وفاته واطعامه للذين يحضرون المتقربة يجوز ذلك
 من الثلث وتحل للذين يطول عندهم مقامهم وللذين يجيئون من مكان
 بعد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذين لا يطول مقامهم

١٧

ولا قيامهم انتهى **كتاب الزكوة** وهذه اللغة بمعنى الزيادة بقاء
 زكى المال اذا نقي وبمعنى الطهارة قال الله تعالى ويزكهم بها اي يطهرهم وبمعنى
 المدح قال الله تعالى فلا تركوا انفسكم اي لا تعدوها وفي الشريعة
 ظرف السهم المقدس من النصاب المعين الى مصرفه وانما سمي زكوة لما فيه
 طهارة المؤدى بالمغفرة واستحقاق المدح والاشية له
 ونماء المؤدى عنه بالبركة **الزكوة تجب** اي تفرض **على كل**
بالغ عاقل مسلم ملك نصاباً ثبت فرضيتها بالكتاب
 وهو قوله تعالى واتوا الزكوة وبالسنة وهو قوله عليه السلام
 بنى الاسلام على خمس الحديث عذمتها ايتاء الزكوة وبها
 بالاجماع وهو اتفاق الائمة من لدن الصدر الاول الى يومنا
 هذا على فرضيتها فيكفر جاهدتها ويفسق مانعها اعلم
 ان شرائط وجوب الزكوة ثمانية اربعة منها في نفس المكي
 وهي الحرية والبلوغ والعقل والاسلام واربعة في المال
 الاول والثاني كون المالك **ملكاً تاماً** اي رقبته ويدا
 احترز به من ملك المكاتب فان له ملك اليد فيما في يده
 لا ملك الرقبة وعن مثل ملك المولى في عبده المعد للتجارة
 اذا بقى لانه غير مملوك له يدا وعما اشتراه رجل للتجارة فمال
 يقبضه والشرط الثالث والرابع كون المالك تاماً خالياً
 عن الدين حقيقة وحكماً **وتم على** **حول** اعلم انه لا تجب

لا تجب في مجرد النصاب الا اذا كان فضله عن خواج الاصلية وهو النفقة
 ودور السكنى وشباب البدن واثاث المنزل واستعمال الدواب الركوب
 والكتب لاهلها والا لكانت الحرفة وعبادة الحرمه ونحوها قسماً لا بد
 منه في معاشته ومع ذلك لا بد من حولات الحول والنماء او تقدير
 حتى لو انتفى النماء بقسمته في غير الذهب والفضة لا تجب
 الزكوة فيه كما ياتي في قوله الابنية التجارة **وجوباً على الفور**
 قول الكرخي وعامة اهل الحديث وقول ابى يوسف في رواية الزجاج
 لان ابليس عوب على ترك المبادرة في السجدة حيث امر بها ولانه
 امر بصرفه الفقراء لدفع حاجتهم وهي معجلة فاذا اخرت يفوت القصد
 وفي الجامع الصغير ياتم بتأخيرها الاداء وترد الشهادة بخلاف
 الحج فلا ياتم بتأخيرها فيه لانه خالص حق الله تعالى لكن قال الاخ
 الاخر في كتابه زبدة الاسرار في شرح مختصر المنار الرواية الصحيحة عن
 علمائنا وجوبها على التراخي حتى لو اديها في السنة الثانية والثالثة
 يكون مؤدياً لا قاضياً فلا ياتم بالتأخير الا بالفوت بالموت وهكذا
 في الخزانة ولهذا قاله في قوله **وكذا دين المادي يمنع بقدره حالاً كان**
الدين او مؤجلاً يعني كل دين لمطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكوة
 سواء كان الدين الله تعالى كالزكوة والعشر والغراج وللعباد كنفقة المحارم
 والزوجات والمهر معجلاً كان او مؤجلاً وقال الزاهد لا يمنع دين المهر
 المؤجل الى الفرقة والموت كما هو عادة ما لوفه وشرعية معروفة في دارنا

المعجزة في دارنا

وكذا دين المادي

المعجزة في دارنا

وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كالنذر والكفارة ودين الحج لا يمنع وجوب اخراجه وجعل صدر الشريعة الزكوة كالنذور والكفارات مخالفاً لعامة الكتب وقال الشافعي ديون العباد لا يمنع ايضاً كفر من الحج ومن مات وعليه زكوة او صدقة فطر او صوم او نذر او كفارة سقطت هذه الوجبات عن ذمته في الدنيا اي لا يصير ديناً لمصادر فيها في تركه لئلا ينظر في اي هذه الوجبات الخمس فتتخذ من الثلث كما في الوصية تطوعاً لا من جملة تركه كما في الديون الثابت عليه من فرض ونحوه وقال الشافعي يؤخذ من تركه وصي اولم يوصى لانها دين عليه مطالب من جهة العباد الى حين موته ولنا انها عبادة فلا ياتيها الا ملك بضاباً وانابته باختياره لان العباد شرعت ليستبين المطيع عن العاصي وقد فات بالموت فان قلت ذكر الصوم هنا دون الصلوة مع انها من العبادات البدنية اجيب بالفدية مقدرة في الصوم في الشئ الثاني دون الصلوة بدليل قيام الفدية مقام الصوم في الثاني وجوب الكفارة في افساده عمداً خلافاً للصلوة ولا زكوة في غير الفضة والذهب كالعروض والسلع والامعة والريوق ونحوها وغير السوايم جمع سائمة ياتي تفسيرها في نصاب الخيل الابنية التجارة فعلم منه انه اذا كان غير الثمنين والسوايم فضلة عن حوائجه كعبيد للتجارة ودور للسكنى ولباس لا يلبس واثاث لا يستعمل ودواب لا يركب وكتب غير اهلها ونحو ذلك ولم ينو التجارة فيها لا تجب الانتفاء التام بعقده كما ذكرنا انفاً فمن اشترى رفيقاً للتجارة ونزاه للخدمة لا يعذر من النصاب وان نوى

مطالع ومن مات وعليه زكوة

ولا زكوة في غير الفضة

وان نوى بعدها للتجارة لا يكون لها حتى يبيعه وفي ثمنه زكوة وما ورثه لا يكون للتجارة بالنية لانها لم يتصل بالعمل اذ المورث يصير ملكاً للمورث بلا صنعة ولهذا يورث الجنين وان لم يتصور منه العمل وما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قود كان للتجارة بالنية هذا عند ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للتجارة كذا في النذر ولا من زكوة في مال الضمار وهو ما لا يقدر عليه المالك بنفسه ولا بنائيه كما لسقط في البحر والمدفون في الصحراء النسي موضعها والمغضوب والدين المحجورين ولا بنية عليهما ولو ملكه بعد سنين لم يزكها لما مضى ولا يصح ادائها الا بنية مقارنة للاداء او لغزله لان الزكوة عبادة فلا بد من نية مقارنة لا دأياً لكن لما ثبت الحرج في اشتراط النية وقت كل اداء مع تفرق زمانه اكتفي بالنية عند الغزل تيسيراً على المالك كالنية المتقدمة على الصوم ولودفعها بلا نية ثم حضرته النية ان كان المدفوع قائماً في يد الفقير جاز والا فلا شرح الجمع الا اذا تصدق بكل النصاب اي تسقط الزكوة عن ذمته وان لم ينوها لان الواجب كان جزء من الكاف تصدقه دخل الجزء فصل في النصب وزكوة الاموال المراد بالمال غير السوايم لقوله عليه السلام ها تو اربع عشر اموا لكم لان زكوة السوايم غير مقدرة بربع العشر كذا في النذر وفي الوقاية اطلق المال على السائمة ايضاً ونصاب الفضة ما شأ درهم وكل عشرة وزن سبعة مثاقيل يعني ان الدرهم المعتبرة في النصاب ان يكون بحيث عشرتها

سبعة مثاقيل والاصل فيه انه كانت الدراهم في الاول على ثلثة اصناف الى
 خلافة عمر رضي الله عنه صنف منها كل عشرة دراهم عشرة مثاقيل صنف منها كل عشرة
 دراهم خمسة مثاقيل وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل فطلب عمر الخراج
 بالكنز الدراهم فاراد الرعيمة ان يعطوا اصغرها فجمع عمر رضي الله عنه حساب
 زمانه بمشورة من الصحابة ليتوسطوا بين ما طلبه عمرو بن ماطلقة
 الرعيمة فجمعوا من كل صنف عشرة دراهم فصار المبلغ احدى وعشرين
 مثقالا فثلثه سبعة مثاقيل وكان المثقال عشرين قيراطا والدراهم
 اربعة عشر قيراطا اعلم ان الدراهم المقبلة في الزكاة والديات والمهر
 ونصاب الشربة وهو ان يكون العشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل
 وان كان في الدراهم المغشوشة **اغلب اخضه** فهي كالدراهم من الفضة الخالصة
 لان الدراهم لا يقطع بلا غش فستجوز الحاجة الضرورية الى اهدار القليل
 دون الكثير لما يجي في نصاب الذهب ثم ان كانت الفضة والغش سواء
 انجب فيه الزكاة وقيل لا يجب **وما وجب فيه** اي في النصاب الذي هو
 مائتا درهم ربع العشر وهو خمسة دراهم **ثم في كل اربعين درهما يجب**
 درهم وهي ربع العشر ايضا **والناقص عفو** اي لا يجب فيما دون الاربعين
 شئ عند ابي حنيفة وقلا وقال الشافعي يجب في الزيادة بحسابه ولو لم
ونصاب الذهب عشرون مثقالا وهو ستة دراهم وهو
 عشرون قيراطا **اغلب اذهب** على تقدير كونه مغشوشا وفيه
 اي في عشرين مثقالا **نصف مثقال** وهو ربع عشر كافي الفضة **ثم في كل اربعة**

ونصاب الذهب

اربعة مثاقيل **قيراطان** كل قيراط خمس شعرات **والناقص** من عشرين
 ابتداء ومن اربعة بعد عشرين **عفو** عنده حتى يبلغ اربع مثاقيل
 وقال لا يجب الزكاة فيما فضل بقدر حسابه كما في الفضة قل او كثر
والنبر وهو ما كان غير مضروب ولا معمول من الذهب والفضة
 وفي القحاح النبر مخصوص بالذهب **والحلي مطلقا** اي سواء كان
 مباح الاستعمال او لا **والانيبة نصاب** وهي ما كان معمول لا غير مضروب
 وقال الشافعي ليس في حلي النساء وقصة خاتم الرجال زكاة لانه مال
 مباح الاستعمال فاشبهه بشيا بالبذلة ولنا ما روى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأى في ايدي امرأتين سوارين من الذهب فقال اتوديان زكاة
 قالتا لا فقال عليهما السلام اتحبان ان يسوركما الله بسوارين من نار فقالتا
 لا فقال عليهما السلام اديان زكاة فودى والمفبر النبر مبداء نصاب خبره اي يقدر
 فيما نصابا علم ان الزكاة واجبة في الذهب والفضة كما بينا مضروبة
 كانت او اعلينا او غير للتجارة او لا للنفقة او للتجمل تبر او سبيكة
 للرجال او للنساء يجمع جميع ما في ملكه من الدراهم والدنانير والخواصر
 وحلية السيف واللباس والشرح والكواكب في المصحف والاواني وغيرها
 يقوم ويضم الى النصاب ان لم يستقله كذا في الحران **وما غلبه منها**
 اي من الذهب والفضة **عش فهو كعروض التجارة** فلا بد ان يقوم
 عند الزكاة فيستيطا فيه بنية التجارة كسائر العروض **الا ان يخاف**
منه نصاب فلا يشترط فيه بنية التجارة ولا الضمة ونصاب العروض

مطلب ونصاب العروض

مطلب والنبر

جمع عرض بفتح العين وسكون الراء هو متاع لا يدخله كيل ولا وزن ولا
 يكون عقار ولا حيوانا وبالفتحين يتناول صنوف الاموال نفودا و
 غيرها كذا في الغاية وفي المبادئ العرض بفتحين حطام الدنيا سوى
 النقدين فانها عين لا عرض **ان بلغ قيمتها نصابا** اي مائتين بان
 يقوم العروض **بالانفع للفقراء** اي اذا كان التقديم بالدرهم انفع لهم
 قوتهم وان كان بالدنانير انفع قوتهم بها ويصرف صدر **وكما بالنصاب في**
طرف الحول كاف اي اذا كان النصاب كاملا في ابتداء الحول وانتهائه
 فنقصانه فيما بينهما لا يسقط الزكاة لان ما بين ذلك ليس بوقت الوجوب
 ولا بوقت الانقضاء سواء كان في نصاب التسائم والتمنين ومال التجارة
 ولو هلك كل نصاب في خلال الحول يبطل حكم الحول ويعتبر من وقت التملك
 ابتداء خزانه **ويضم الذهب والفضة** اي يضم احدها الى الآخر
 لتكميل النصاب كمن له مائة درهم وعشرة دنانير يضم احدهما الى
 الآخر من حيث القيمة عند ابي حنيفة وبالاجزاء عندها وثمره خلاف
 يظهر فيها اذا كان المالك مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير وقيمتها
 لا تساوي خمسين درهما فعلى قولها تجب الزكاة في واحد منهما بقدره لان ما
 وخمسين درهما ثلثة ارباع نصاب الفضة وخمسة دنانير ربع نصاب الذهب
 فصارت نصابا كاملا وعلى قوله لا يجب في نصاب الفضة لانها من حيث القيمة
 لم يبلغ نصابا واما في نصاب الذهب فواجبة عنده ايضا لان قيمة خمسة
 دنانير اذا لم يتساو الخمسين درهما فقيمتها مائة وخمسين درهما يتساوى

وكما بالنصاب

يتساوى خمسة عشر دينارا وزيادة شرح الجمع **وايضاً يضم العروض**
التي للتجارة بعضا ببعض بالقيمة وكذا يضم قيمته العروض الى نصاب
 النقدين لان وجوب الزكاة في العروض لكونها للتجارة جعلها في النقد
 وضعا وصورة ضمها الى النقدين جعله خمسة دنانير يساوي خمسين
 درهما وخمسون درهما سواءها وعروض يساوي قيمة مائة درهم اليها و
 قال الشافعي لا يضم احد النقدين الى الآخر لانها جنسان مختلفان ولهذا
 لا يجري بينهما الربا ولنا انها متحدان في الثمنية ومعدان للتجارة
 خلقه فاذا وجب الضم في العروض المختلفة المعدة للتجارة جعلنا فيهما
 اولها ولا يضم اموال التجارة الى اموال التسايم وكذا الحكم في التسايم المختلفة
 اتفاقا **ويضم ما دون الاربعين** من الدرهم **الى ما دون اربعة**
مناقل ايضا من الدنانير بان يكون الفضلة على عشرين مثقالا
 ثلثة مثاقيل وعلى مائتين عشرين درهما قيمته مثقالا فيضم الى الثلثة
 فصارت الجملة اربعة مثاقيل فيجب فيها قيراطان **ونصاب سوايم الابل**
 وهي جمع لا واحد لها من لفظها والجمع التي لا واحد لها اذا كانت لغير
 الادمي تسمى بالارزوم كالزود من الابل يطلق على ما بين الثلث الى العشرة
 وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح قوله **كل خمسة**
ظرف مستقر شاة فاعليه والجملة الظرفية خبر لقوله ونصاب وفي
 عشر ابل شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع الى خمس
 وعشرين ثم فيه بنت مخاض الى ست وثلثان ثم تجب فيه بنت

مظلة نصاب الابل

لبون الى ست واربعين ثم تجب فيه حقة الى احدى وستين
 ثم تجب فيه جذعة وسباني تقشير كلها وسبب تسميتها في نضاً
 الخيل الى ست وسبعين ثم تجب فيه بنت لبون الى احدى تسعين
 ثم يجب فيه حقتان الى مائة وعشرين ثم يبدأ كما مر اي في كل خمس
 شاة مع الحقين مائة وثلاثين حقتان وشاتان ومائة وخمس وثلاثين
 حقتان وثلاث شياه ومائة واربعين حقتان واربع شياه الى خمس
 وعشرين فصاد المجموع مائة وخمسا واربعين ابداً ثم تجب فيها حقتان
 وبنت مخاض الى مائة وخمسين ثم فيها ثلاث حقا ثم يبدأ اي
 يستأنف الفريضة ففي كل خمس شاة ايضاً الى خمس وعشرين فصاد المجموع
 مائة وخمسا وسبعين ثم فيها بنت مخاض مع ثلاث حقا الى ست
 وثلاثين ثم فيها بنت لبون مع ثلاث حقا ايضاً الى مائة وست
 وتسعين ثم فيها اربعة حقا الى مائتين ثم يبدأ ابداً اي يستأنف
 الفريضة كما بدأ اي يستأنف **ثانياً** يعني به الاستئناف ^{الاول} الذي
 بعد مائة وخمسين واحترز بقوله كما بدأ **ثانياً** عن الاستئناف الاول
 الذي بعد مائة وعشرين والفرق بين الاستئنافين المذكورين شرح
 الجمع **والبخت والعرب سواء** في النصاب والوجوب لان الابرأيتا
 ولهم والبخت جمع البختي وهو الذي تولد من العربي والعجم منسوب الى
 بخت نصر لعنه الله والعرب جمع عربي ولقد اجملنا شرح هذا الباب لعدم
 وقوعها في ديار ناعم ان ضبط نصابها ومواجبها واستئنافها لا يخلو عن

مظهر
 والبخت والعرب سواء

عن تكلف على المبتدئين ولهذا قيل باب زكوة الابلا سوخت جان
 مراد يل خاطر فهم اندرون هم جواشتر ما ندم بكل **نصاب** سواء البقر **تلتون**
عدد وفيه **تبيع** وهو ذو سنة او تبعة اذا ذكر والاشي فيه سواء وكذا في
 الغنم وانما سمي تبعة لانه التبيع امه بعد اعلم ان اعتبار العدد في نصابه
 اذا لم يكن للتجارة اما اذا كانت لا فلا يعتبر العدد فيه بل يعتبر ان يبلغ فيه
 مائتي درهم او عشرين مثقالا من الذهب وكذا الاعتبار به في الابل والغنم
 مسكين الى **اربعين** ثم فيه **مسنة** او مسن وهو ذو سنتين **وما زاد عليه**
بحسابه الى ستين ففي الواحد الزايد ربع عشر مسنة او ثلث عشر التبيع وفي
 شتين نصف عشر مسنة او ثلث عشر تبيع وقس على الزايد عليها هذا عند
 ابي حنيفة وفي رواية الحسن عنه لا شئ في الزيادة حتى يبلغ خمسين ففيه
 مسنة وربعها وقال الاشئ في الزيادة حتى يبلغ ستين ثم فيه **تبعة**
مسنة وتبيع الى ثمانين ثم فيه **مستان** الى تسعين ثم فيه **ثلثة**
اتبعة الى مائة ثم فيها **تبعة** **ومسنة** وهكذا يتغير الفرض
 بكل عشرة من التبيع الى المسنة ومن المسنة الى التبيع **والجوامس**
البقر سواء لان اسم البقر يتناول اذ هو نوع منه فيجب ضم بعضها الى بعض
 لتكثير النصاب لكن اذا اختلف بان لا ياكل لحم البقر فكل لحم جاموس لا
 يحنت لان اوهام الناس لا يتصرف اليه لاختلاف صورة وبعضها
 خاصة **ونصاب السائمة والغنم اربعون** الغنم اسم يطلق على الضأن
 والمعز ذكر كان اوانثى والضأن ماله اليه والمعرضة والشاة فرد

مظهر
 نصاب البقر

او تبعة
 او سبعين
 وهو قول كذا في الاختيار

مظهر
 ونصاب الغنم

حتى يطلق عليها **وفيه** اي في الاربعين شاة الى مائة واحدة وعشرين
 ثم فيها شاتان وما بينهما معفو الى مائتين ووحدة ثم فيها ثلث
 شياه جمع شاة ماستها معفو ايضا ثم من المائتين ووحدة معفو
 الى اربعمائة ثم اربع شياه ثم في كل مائة شاة اي اذا بلغ النصاب
 الى اربعمائة فبعدها في كل مائة شاة ففي خمسمائة خمس شياه وفي
 ستمائة ست شياه بالغاما بالغ العدد وما بين المئين عفو **الضأن**
والمغن سواء اي يجب في اربعين غنما شاة سواء كان النصاب ضانا
 خالصا او مغزا خالصا او مختلطا منها لان النص ورد في الغنم وهو
 شامل لهما **ويؤخذ الشئ منها** اي من الضأن والمغن والشئ ماتمت له
 سنة لا ياتي ولا يؤخذ الجذع وفي رواية الحسن عنه يؤخذ الجذع من الضأن
 كما يصح للاضحية لا من المغز وهو قولهما وقول الشافعي رحمه **ما ينتج** اي
 يتولد **بين ظلي وشاة** او بين بقرة وحشية واهلية **يعتبر**
امه في تكيل نصابها الا في اداء الواجب وقال الشافعي العبرة لا اب كما في
 النسب **ونصاب** سائمة الخيل **اثنان** وفي القدوري اعطى لكل فرس
 ديناران وان شاء قومها واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم ولم يبين
 عدد النصاب وعليه عامة الكتب وفي الدرر نصابها خمسة فلا يجب
 في اقل منها كما نقل من الطحاوي وقيل ثلثة فلا يجب في اقل منها انتهى
 هذا مخالف لعامة الرواية وقول المصنف نصابها اثنان بيان لا يشترط
 اختلاط الذكور بالاناث في وجوبها عند ابي حنيفة لا البيان بقياس نصابها

ونصاب سائمة الخيل اثنان

نصابها ولذا ابدل قوله **ذكر وان شئ من اثنان وفيه** ديناران هذا في
 افراس العرب لستفاد بها في القيمة واما في الافراس المتفاوتة فتتبع
 بلا خيار هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا زكاة في الخيل اما اذا كانت للتجارة
 ففيها الزكاة اتفاقا ان كانت غير سائمة لا تجب اتفاقا وكذا لو كانت
 سائمة للركاب والجهاد لا تجب اتفاقا لها قوله عليه السلام صدقة في عبده
 ولا في فرسه ولما روى ان عمر رضي الله عنه كتب الى عبيده في صدقة الخيل اخير
 اربابها فان شاءوا اذوها عن كل فرس ديناران والا قومها فخذ من كل مائة
 درهم خمسة دراهم ولهذا خير المصنف المزكي بقوله **اوركوة القيمة**
 معطوف على ديناران والفتوى على قوله **فلا يجب شئ في ذكر او اناث**
محضة لعدم النماء فيها **في الاشهر** اي في اشهر رواية عن ابي حنيفة رحمه
 وفي رواية عنه تجب لان في الاناث المنفردة اما ان التناسل بالفحل المستعار
 واما في ذكر الابل والبقر والغنم المنفردات تجب لان لحملها ما كولا وهي تتر
 داد بالسمن ولحم الخيل ليس كذلك فلانما فيه شرح الجمع **ولا تجب ايضا**
في البغال والحسائر بالاجماع ان كانا لغير التجارة لقوله عليه السلام ليس
 في الجبهة ولا في الكسوة ولا في التحفة زكاة اراد به ما يقاد وييسر في
 ويعمل به **ولا تجب في الصغار** اي في العجا جيل والحملان والفصلان •
 المنفردات ذكوات **الاتباع للكبير** مثلا اذا اشترى اربعين من الحملان
 او ثلثين من العجا جيل او خمسة وعشرين من الفصلان وولدت كل
 واحد منها نصابا على حدة فهلك الامهات او استفاد صغارا •

مطلق ولا تجب في البغال والحسائر

فمهلك المنان ثم تم الحول عليها فلا زكوة فيها هذا قول أبي حنيفة رضي
 الله عنه وهو محمد رحمه وكان يقول أو لا يجب في القمار ما يجب في الكبار
 وهو قول فر ومالك رحمه الله ثم رجع عنه وقال يجب واحدة منها
 وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله من هنا في أبي حنيفة حيث
 لم يضيّع من أقاويله شيء فاحذر كل مجتهد قولاً منها فاستدل كل من هم
 في المسألة إلى يوسف واجوبة إلى حنيفة واعتبارات لطيفة مسطور
 في شرح الجمع **وليس في المعلوفة** وهي التي تعطي الالف ولا في
العوامل التي أعدت لحمل الانتقال **ولا في العوامل** أعدت للعمل كإثارة
 الأرض قول **السائمة** صفة للعوامل والعوامل على سبيل الانفراد ولا
 يجوز أن يكون صفة للمعلوفة لأنها ضد للسائمة وقوله وكافة
 اسم ليس قدم الخبر عليه لكونه ظرفاً ولما فرغ من بيان ما يجب فيه
 الزكاة وما لا يجب فيه من السوائم شرع في تفسير السائمة وتعريف
 الواجبات فقال **والسائمة هي الرعية** أي المكتفية بالرعي بكسر الراء
 الكلاء **أكثر الحول** تراعى للدار والنسل وقيد بأكثر الحول لأنه لو علفت
 نصف الحول لا يكون السائمة فلا تجب فيه الزكاة لا أي لا تجب الزكاة
 فيما رعت أكثر الحول **للتركوب والعمل** قوله **وبنت مخاض** ما خبره وعندنا
 في نصاب الأبل وهي مائة لها سنة ودخل في السنة الثانية وانما سميت
 بها لأنها صارت ذات مخاض باخر وهو وجع الولادة **وبنت لبون** وهي
 ما دخل في السنة الثالثة وانما سميت بها لأن أمها صارت ذات لبن باخر

وليس في المعلوفة
 مطا

باخر **والحقبة** بالكسر ما دخل في الرابعة وانما سميت بها لاستحقاقها
 الحمل والتركوب **والجدعة** ما دخل في الخامسة وانما سميت بها لأنه
 ولا يستوفي منها ما يطلب الأضرب وتكلف وحسن لطيفاتها و
التبيع من ولد البقر ما تم له سنة ودخل في السنة الثانية وانما
 سمي به لأنه يتبع أمه بعد **والمسنة** ما تمت له سنتان ودخلت
 الثالثة قوله **وشي الغنم** تفسير ما ذكر في نصاب الغنم بقوله ويؤخذ
 الشئ منها فلا الشئ من ولد الشاة هو ما بلغ سنة ودخل في الثانية ومن
 ولد البقر ما تمت له سنتان ودخلت في الثالثة ومن الأبل ما تم له أربعة
 سنين كذا في الصحاح **وجزعاها ما بلغ أكثرها** سبعة أشهر **ومن يجب**
عليه سن وهو ما ذكر في تفسير كل صنف قوله لا يملكه صفة سن **اعطى ما**
النصاب على منه **واخذ الزايد برضا الساعي** أي العامل والفقر
 لأنه شراد بالزيادة ولا اجبار فيه **او اعطى اسفل منه** أي من السن مع
الزايد مطلقاً أي رضي الساعي أو لا يعني يجبر الساعي على قبول الاسفل
 أن لم يرضه لأنه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة كذا في الأيضاح **ويجوز دفع القيمة**
 أي قيمته الواجب في الزكوة **والفطرة والكفارة والعشر والخراج**
والنذر لأن أداء البعير عن خمسة من الأبل جائز بالاتفاق والشروع واجب
 فيها شاة فدل على أن البعير قائم مقام الشاة بطريق القيمة فيجوز في غير البعير
 دفع القيمة وقال الشافعي رحمه لا يجوز دفع القيمة لأنها قريبة تعلقت بحمل
 ولا يأتي بغيرها كما لا يجوز القيمة في الهدايا والضحايا قلنا انما لا يجوز

مطلقاً ويجوز دفع القيمة

القيمة فيها لان المعبر فيها بالاراقة وذلك يحصل في دفع قيمتها **ومطلق**
المستفاد في اثناء الحول من جنس النصاب سواء كان حاصله بالتوالد او بالتبعية
 او بسبب غير مقصود كالارث والهبة **يضم في الحول** الى النصاب لا الى اقل
 منه اعلم ان المستفاد لا يخلو من ان يكون من جنس الاصل او لا الثاني لا يقيم
 اتفاقا بل يستأنف له حول مستقل ان بلغ النصاب كمن له نصاب
 من الابل حاصل بسبب الاصل كالاولاد والارباع او بسبب اخركم الموروث
 والموهوب والمشتري ونحوها يضم عندنا ولا يضم عند الشافعي قوله
 عليه السلام من استفاد ما لا فلا زكوة فيه حتى يحول الحول عليه ولانه اصل
 في حق الملك بسبب مقصود فكيف يكون متبعا ولنا قوله عليه السلام اعلموا
 من السنة شهرا ثودون فيه زكوة اموالكم فما حدث من مال بعد فلما
 زكوة فيه حتى يحجر رأس السنة كذا في الزاهدي ولانه وان كان اصدا
 من الوجه المذكور لكنه يتبع من جهة ان الاصل يتكثربه ويزداد والزيادة
 تتبع للمزيد عليه فاعتبرنا جهة البقية في حق الحول احطياط الوجور الزكوة
الا ان الدمج والولد يضم الى اصله اي الى رأس المال وامهاته اتفاقا كما بينا
 لا غير اي لا يضم الى غيرها **وغيرها** اي غير الدمج والولد **يضم الى**
اقرب جنسه حولا صورته رجل له نصاب من الفضة ونصاب اخر من العرض
 التجارة ثم وهب له دراهم يضم الى الفضة ان كان نصابها اقرب الى اتمام
 الحول ولا يضم الى نصاب العرض وان كان نصاب العرض اقرب الى الحول
 يضم اليه اعلم ان الذهب والفضة واموال التجارة كلها جنس واحد والابل

وهذا يضم بالاجماع
 في ذلك يضم بالاجماع

والا بقر والبقر والغنم اجناس مختلفة شرح الهداية **والزكوة واجبة في**
النصاب دون العفو فلا يسقط شيء بهلاك العفو وقال محمد رحمه الله
 وما هلك هلك منها وقال لا يتعلق الوجوب بالنصاب دون العفو صورته
 اذا كان له ثمانون شاة فتصفه نصاب ونصفه عفو فاذا هلك من ذلك عفو
 فعليه شاة عند محمد اعلم ان صرف الهلاك الى العفو متصور في جميع الاموال عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه وعندها لا يتصور الا في التساوي لان ما زاد على ما في ذمهم
 لا يعفو فيه عندها كما مر شرح الجمع **ولو هلك النصاب بعد وجوب الزكوة**
 في تمام الحول **سقطت** لان الواجب جزء من النصاب وهلاك الكل تجب
 توجب هلاك الجزء حينئذ وقال الشافعي رحمه الله لان الواجب ثابت
 في الذمة فصار كصدقة الفطر والجمع **ولو هلك بعضه سقطت**
بقدره مثلا اذا هلك مائة وبقي مائة تجب عليه زكوة المائة باقية **ولو**
هلك المالك ضمن اتفاقا للتعدى ولو هلك بعد طلب الساعي فقولا
 اي ولو امتنع المالك بعد طلب الساعي فهلك ضمن عند الكرخي رحمه الله اما
 فيضمن بالامتناع بعد الطلب كالوديعة وقال مشايخ ما وراء النهر
 لا يضمن لان المالك ان شاء رفع العين وان شاء رفع القيمة من التقدين
 والعروض مكان له ان يؤخر الدفع لتخصيل العوض **ويصح التجبيل** اي تجبيل
 صرف الزكوة لسنة **اول سنين** بعد ما ملك نصابا قبل تمام الحول صح
 لان النبي عليه السلام استألف من العباس زكوة عامين وقال مالك لا يصح
 اعلم انه من عجل شاة من اربعين فما الى الحول وعنده تسع وثلاثون لا تقع

مطلق ولو هلك النصاب

زكاة فان كان ما عجل باقيا في يد الساعي والامام ياخذها واذصره وقع نقلا
 كذا في شرح الجمع ويصح تجيل الزكاة **لنصب** متعددة ايضا بعد ملك نصابا
واحد اي من كان عنده نصابا بافقدم زكاة نصيب كثيرة ليست في ملكه
 بعد جاز خلافا للر فر رحمه الله وانما قيد بعد ملك نصابا لانه لو لم يملكه فجل
 لا يجوز وتكره للحلية لدفع وجوب الزكاة وهو قول محمد رحمه الله لانه قصد
 ابطال حق الفقراء واسقاط وقيل لا يكره وهو قول ابو يوسف رحمه الله لانه امتناع
 من الوجوب لا ابطال الحقهم ولانه ربما يخاف ان لا يمثل امر الزكاة فيكون
 عاميا والغرض عن المعصية طاعة في افنى المشايخ في اسقاط الزكاة و
 الاستبراء بقول محمد رحمه الله وفي اسقاط الشفعة بقول ابو يوسف رحمه الله اما
 اذا احتال بعد تمام الحول وبعد ما وجب الشفعة فباطل بالاتفاق كذا في
 شرح المضمومة **فصل في المعدن والزكاة المعدن** اسم لما خلقه
 الله تعالى في الارض والكنز اسم لما دفنه بنوادم والركاز يعبرها والمراد به هنا
 الكنز فمن وجد معدنا من جوهر ذي ثب كجوهر الذهب والفضة
 والحديد ونحوها في ارض مباحة اي غير مملوكة عشرة كانت او جزءا
 فغير الخمس للغانين **والباقي له** اي اربعة اخماسه للواجد وقال مالك
 والشافعي لا يخمس لانه مباح سبقت اليه يد الواجد وكان كله له كالصيد لكنه
 اذا كان ذهبيا وفضة يجب فيها الزكاة اذا بلغ نصابا من غير اشتراط
 الحول عندهما ولنا قوله عليه السلام في الركاز الخمس ولانها كانت في ايدي الكفرة فحوها
 ايدينا بطريق الفهر والغلبة فتشابه الغنيمة ففيها الخمس بخلاف الصيد لانه

لانه لم يكن في ايدي واحد ولو وجد في داره فلا شيء فيه اي لا خمس في المعدن
 الموجود في داره المملوكة له عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف **مخلاف الكثر**
 الموجود في الدار حيث وجب الخمس فيه اتفاقا لانه غير مركب فيها شرح
 الجمع **ولو وجد في رصيه المملوكة فرا** **وايتان** عن ابي حنيفة في رواية
 الاصل لا يجب كما قال في الذرر وفي رواية جامع الصغير يجب الخمس **ومن وجد**
كنز افضيه لنفسه اتفاقا **ولو كان الكنز متاعا** كالسلاح والالات والاقاني
 ونحوها **والباقي من الخمس نقطة** وهي اسم للمال الذي يوجد ولا يعرف صاحبه حكما
 ايان يجب تعريفها في مكان وحدث فيه وفي الجامع مدة لا تطلب بعدها هذا
في الضرب الاسلامي بان يكتب على الموجود كلمة الشهادة او نحوها **وفي الضرب**
الجاهلي بان نقوشه اصناما او اسم المملوك المعروفين بالكفر هو اي الباقي من
 الخمس **للو وجد هذا اذا كانت الارض** الموجودة فيها **الكنز مباحة** اي غير
 مملوكة لاحد وان لم تكن مباحة بل مملوكة **فلا لكها** وهو صاحب الحنطة ان
 عرف هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف الباقي بعد الخمس للواجد
 ايضا **اول الفتح** حين قسم البقاع لكل واحد من الغانين ان كان حيا والآخر
 فلورثته **فان جهل** اي لم يعرف صاحب الحنطة **فلا قضى مالك الارض يعرف**
في الاسلام ولورثته وان لم يلبث المال اعلم انه اذا كان المالك باع
 تلك الارض لم يخرج عن ملكه كمن باع سكة فخرجت من بطنها درة
 تكون الدرّة للبائع لا للمشتري **فان حفي الضرب** اي سكة الكنز بان
 لم يكن فيه شيء من العلامات او محبت **جعل الكنز جاهليا** اي يكون

مظن ومن وجد كنزا

عرف

الباقي بعد الخمس للواجد في ظاهر المذهب **ولا شيء في الغير وزج**
والباقيون والزبرجد لأنها حجر قال عليه السلام لا خمس في الحجر **واللؤلؤ**
 لأن أصله مطر الربيع يقع في الصدق ويصير لؤلؤ في لافي الماء **والغبر**
 لأنه من زبد البحر فان الأمواج اذا تلاطمت هاج بها الريح فيعقد غباراً
 ويقذفها إلى الساهل وقيل هو خشى دابة البحر راحة كالمسك وقيل
 هو خشيش في البحر فلا خمس وقال أبو يوسف في الغبر واللؤلؤ وفي كل
 حلية تخرج من البحر خمس لأن عمر رضي الله عنه أخذ الخمس منها ولم يأنف من البحر
 لم يرد عليه القهر فلا يكون المأخوذ منه غنيمة وإن كان ذهباً أو فضة
 والمراد من عمر رضي الله عنه فيما دسره البحر كذا في الهداية **وفي الزئبق الخمس**
 وهو بكسر الياء بعد الهزة الساكنة وقال أبو يوسف هو جوهر لا خمس فيه
 كالنفط والغبر ولم يأنفها من جواهر الأرض فصارت كالحديد والزرصاص
فصل في زكاة النبات أي الزروع والأشجار المثمرة **عشر يجب**
عشر كل نبات قصداً نباته **بماء السماء** قل أنبات أكثر بقي كالحنطة أو لم
 يسق كالبقول وقال لا عشر إلا فيما له ثمرة باقية إلى آخر السنة بلا معالجة كثيرة
 فالغيب والبن ونحوها مما بقي بالتجفيف سنة فإذا بلغ الرطب منها
 مقدار ما يكون خمسة أو سق بالتجفيف يجب فيها العشر والخوخ والكثير
 والأجام ونحوها لا يبقى غالباً فلا يجب فيها العشر لقوله عليه السلام ليس
 في الخضروات صدقة أي عشر ولقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة أو سق
 صدقة وله قوله عليه السلام ما أخرجته الأرض ففیه العشر وإذا ورد الحديثان

الحديثان على شيء ولم يعرف تاريخهما فالأخذ بالعام أو احتياطاً **وسجاً**
 معطوف على محل ماء السماء أو انتصابه بنزع الخافض تقديره **أو سق**
 إلا الحطب والقصب والخشيش مضروب على الاستثناء من نبات أي
 لا يجب فيها العشر لأنها لا تستتبت في البساتين عادة ولهذا قلنا بقيد
 أنباته احترازاً عنها ويجب في الكتان وبذره لأن كل واحد منهما مقصود
 الأنبات ويجب في البطيخ والقطن ودون بذرها لأنها ليسا بمقصود
 بالذات ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها لأن بقعة داره
 ليست عشرية **غير شرط انصاب** معلق يجب عشر كل نبات ثابت
 أي يجب في الثابت من غير شرط خمسة أو سق عنده كما هو قولهما **أو**
بلا شرط حولا وعقلا وبلوغ أو اسلام فيجب العشر في مزارع الإنسان
 وثماره عند أبي حنيفة رضي قلاً وأكثر حال على الحول ولا عاقلاً كان ضامراً
 أو مجنوناً بالغاً وصبياً مسلماً كان أو كافراً **فإن جعل أرضه محطبة أو**
مقصبة أو محتشاً أي بنت الخشيش يجب فيه العشر لكونها مقصوداً
 الأنبات ولقوله تعالى وأوحى يوم حصاده وقوله تعالى وأنفقوا من طيبات
 ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض وقوله عليه السلام ما سقت السماء ففيه
 العشر **وما سقى بغريب أو دالية ففيه نصف العشر** لأن مؤنة أكثر
 واتم ما سقى بالسماء أو بالسمج والمؤنة مؤثرة في التحفيف كما في السائمة
 والمعلوفة الغرب والدلو العظيم من مثلك الثور والدالية الدواب التي
 تديرها البقر والأبل والثانية كذلك كذا في الصحاح **وان سقى سجاً**

مطلق فان جعل أرضه محطبة

فقد نصف العشر وان سقى باله
نصف سنة والعشر وان سقى
نصف سنة باله ونصف
بغير اله ففيه نصف

وقال العسل العشر

انتصابه على انه مفعول ثان لسقى ومفعوله الاول راجع الى ما كقولنا تقا
وصنفوا ما اذحميما **وبدالية حكم باكثر الحول** يعني ان سقى الذرع في اكثر
السنة بالسيح ففيه نصف العشر وان سقى نصف السنة باله ونصفها
بغير اله ففيه نصفه ايضا نظر المالك كالسائمة وقيل فيه ثلثة ارباع
العشر اعلم ان الماء آت على نوعين عشري وخراجي اما العشري فما
سما وبابرو عيون وبحار لا يدخل تحت ولاية احدى واما الخراجي فما
الانهار والقحفرها الاعاجم وابور وحفرت في ارض خارجة وعين يظهر
في ارض خارجة واما يسكون وجحون ورجلة والفراخ فخراجي عندهما
عشري عند محمد رحمه وما في بلاد العشر بحجب فيه العشر وما سقى بما الخراج
يجب فيه الخراج وما سقى بهذا مرة وبذلك مرة اخرى فالعشر حق
بالمسلم كذا في شرح الكنز **وفي العسل** المأخوذ من ارض العشرية **العشر**
قلا اوكثر واما ان اخذ من ارض الخراج فلا شيء فيه كذا في الخزانة
وقال الشافعي لا عشر في العسل لان متولد من الحيوان لا خراج من الارض
فاشبهه الابريسم ولنا قولنا على السلام في العسل عشر وقال ابو يوسف رحمه الله
لا شيء في العسل حتى يبلغ عشرة اراق وفي دواية عنه لا عشر فيه
ما لم يبلغ قيمته قيمة خمسة ادسق لان العسل لا يكال فاعتبر القيمة
وقال محمد رحمه لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة اراق والفرق مكيال
ياخذ سنة وثلثين رطلا واعلم ان الارض ثلثة عشرية وخراجية
وصليحة اما العشرية فادى العرب كلها وهي ارض نهامة وارض

فقد نصف العشر وان سقى باله
نصف سنة والعشر وان سقى
نصف سنة باله ونصف
بغير اله ففيه نصف

وارض الحجاز ومكة واليمن والطائف والعمان والبحرين والبرية و
كل ارض اسلم اهلها عليها طوعا وكل ارض فتحت عنوة وقسمت بين الثمانين
فهى عشرية هذا اذا كانت تسقى بماء السماء او بنهر شق من الارض
العشرية او من قناتها **واما الخراجية** فارض فارس وكرمان
وما سقته رجلة او الفرات ففيه الخراج اذا فتحت عنوة وكل بلد
فتحت صلحا او قبلا الجزية فهى ارض خراج وما احى من الموات
ان احى بماء الخراج فهى خراجية وما يبلغ ماء الخراج او احى بيئر
او قنات ينظر الى ما حولها من الارض كان حولها ارض خراج فهى خراجية
وان كان حولها ارض عشرية فهى ارض عشرية واما الصليحة فهى ارض
تقلب صاحبهم عمر رضى الله عنه على ان ياخذ من اراضيهم العشر مضاعفة
والارض التي وقعت عليها الصلح لا يتغير حكمها بالمالك لان المضاعفة
بمنزلة الخراج والخراج لا يتغير كذا في الخزانة **مسئلة** رجل غرس في
ارض الخراج كرمًا فما لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض الذرع وكذا لو
غرس الاشجار المثمرة فيه اكان عليه خراج الذرع الى ان يثمر الاشجار
واذا قلع الكرم وذرعه فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم وبالجملة اذا عطل
الارض صاحبها يجب عليه الخراج لان التقصير من جهة فلا يكون عذر
واما اذا عجز المالك ويمسك الباقي له وانا خراجها اخذ الخراج من اجرتها
وان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها واخذ من ثمنها
الخراج وفي النهاية هذا بخلاف لانه لما قال الضرر بالواحد لاجل العامة

قال في الخزانة لا يحمل لصاحب الارض يأكل من الغلة حتى يؤدى الخراج
استهمل لا امام ان يحبس الخارج للخراج فلوا كل قبل ادائه يصير مبطلا
حقه في الحبس كالمشتري لا يحمل له اكل الطعام قبل القبض ونقد الثمن بغير
اذن البائع وفي الدرر وقت اخذ الخراج عند ظهور الثمر عند ابي حنيفة
ووقت ادراكه عند ابي يوسف وعند حصوله في الحضرة عند محمد وثمره
الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالاتلاف **ولو وجد العسل في الجبل**
كالشرف فيه لو هذا للوصل لا للشرط اي وفي العسل العشر ولو وجد في الجبل
كثرت مجموع من الاشجار التي ليست بملوكة كاشجار الجبل فيجب فيه
العشر قالوا لتمر تاشي ما يوجد في الجبال والبرار الموات من العسل
والفوكه ان لم يخمس الامام فهو كالصيد وان جاء فيه العشر
وعن ابي يوسف لا عشر فيه لانه باق على الاباحة وما يستخرج من الجبال
ان كان مما ينطبع كالذهب والحديد ونحوها ففيه الخمس وان كان
مما لا ينطبع كالذرنج والزاج والبرجد ونحوها لاشي فيه كما مر
خزانة **ولا يطرح اجر العمال ونفقة البقر** ولا كرى الانهار ولا اجرة
الحافظ واخراج البذر **قبل العشر** لا طلاق قوله تعالى وانفقوا من
طيبات ما كسبتم كما وان النبي عليه السلام خفف لواجب مرتحمين
العشر الى نصفه باعتبار المؤنة فلا يخفف ثانيا اختيار **ولا**
شيء في عين القير والنفط ان كان في ارض عشر لا لئلا يثبت من اترا
الارض وانما هي فوارة كعين الماء وانما لو كانت في ارض خراج يجب

ولو وجد العسل في الجبل
مطل

91
يجب الخراج في الخارج منها ان كان حريمه يصلح للزراعة والاخراج في
عين قير ونقط **فصل في مصارف الزكاة والعشر سبعة**
في زماننا والاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية
المذكور فيه ثمانية الا انه سقط منهم المولفة قلوبهم لان الله تعالى
اعز الاسلام واغنى عنهم وهذا من قبيل انتهاء الحكم لانها علة ولا نسخ
بعده عليه السلام **الفقير المقل** وهو من له **ادنى شيء** اي قدر ما يكفيه
للحال ولا يحمل له السؤال بهذا القدر **والمسكين المعدم** وهو من لا شيء
له فالمسكين اسو حالا وهو الاصح **وقيل بالعكس** وذلك رواية الحسن
عن ابي حنيفة رضيه عنه وهو مذهب الشافعي رحمه فلما قوله تعالى يات بها
الناس انتم الفقراء الى الله تعالى وان كان لهم املك عظيمة وقال
تعالى او مسكينا ذا مربة يعني التصق ببطنه بالتراب من الجوع
او العري ولان المسكين من السكون فكان جهدا الفاقة الحق بالروة
وله قوله تعالى اما السفينة فكان لمساكين ولانه تعالى قدم في
المصرف الاسواء حالا ليصرف اليه اولاً ولان الفقير بمعنى الفقور وهو
مكسور الفقار من جهدا الفاقة قلنا قد ورد ان السفينة كانت
لهم بالاجرة ثم قال ابو حنيفة رضيه الفقير والمسكين صنفان وقال
واحد **والمصرف الثالث العامل** حال كونه **غير الهاشمي** لما ياتي
ان الصدقة لا يحمل للهاشمي **ولو كان العامل غنيا والمكاتب** اي ويصرف
الى اداء بدل الكتابة وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب **والديون** وهو

وهو المراد بقوله تعالى والفارمين **والفاري المنقطع** الفقراء من الغرات
 عند أبي يوسف وهو المراد بقوله تعالى في سبيل الله **وقيل** المراد به **الحاج**
المنقطع أي الفقراء من الحاج وهو قول محمد وقيل المراد به طلبه العلم
 خزانة **والمصرف السابع من كان له مال بعيد عنه** يعني به المسافر
 مطلقا وهو المراد بقوله تعالى وابن السبيل فلما كان فقيرا من حيث
 الحال غنيا من جهة المال فالأولى له أن يستقرض أن وجد من يقرضه
 والأحل له أخذ الزكاة قدر حاجة ولو أخذ أكثر منها فهو حرام وتفضل
 مصادف العشور والزكاة وخمس الغنائم والمعدن وما أخذه العمال
 وغيرها يأتي في كتاب الجهاد في فضل ولا يجوز أحداث وكسبة بيعة
 ويجوز للمالك أن **يعم** أن يقسم بين كل المصارف **وان يخص**
 أي يقصر الإعطاء على أحد المصارف **وبعضها** وقال الشافعي يجب أن
 يصرف الصدقات على ثلث أنفس من كل صنف لأن الله تعالى أضاف
 الصدقات إلى الأصناف بلام التملك وذكر كل صنف بلفظ الجمع وأقله ثلثة
 وإنما قول عمر وعلي وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم لمن سئل عن ذلك في أي
 الأصناف وضعت أجزاك فالإمام في الآية للعاقبة كما في قوله عليه السلام لدوا
 للموت وأبوا الخراب **ولا تدفع** الزكاة إلى غني **وان كان نصابه غير**
تام ولا إلى ذي ذمى بخلاف غير الزكاة والعشر ويجوز دفعة الصدقة
 التطوع وسائر الصدقات الواجبة كال كفارة وصدقة الفطر والذم
 إلى الذمى لقوله تعالى لا يتلهاكم الله عز الدين لم يقا تلواكم في الدين لم

ولا تدفع الزكاة

لم يقا تلواكم في الدين ولم يخرجواكم من دياركم ان تبرؤهم لقوله عليه السلام
 تصدقوا على أهل الأديان كل أو لكن خص من الزكاة عنهم لقوله عليه السلام
 أمرت أن أأخذها من أغنيائكم وأردها إلى فقرائكم وقال أبو يوسف لا يجوز
 دفع شيء من الصدقات إليهم كالزكاة وقال زفر يجوز دفع الزكاة إلى الذمى
 أيضا لاطلاق النص في الفقراء **ولا يبي منها** أي من الزكاة **مسجدا** وقنطرة
 ولا يجري بها ماء ولا يصلح بها طريق ونحوها مما لا تميل فيه فالحيلة في
 الجواز أن يتصدق المالك على المتولى الفقير ثم هو يصرفها إلى أمثال ذلك
 ففي تلك الحيلة مصادف كثيرة من أبواب الخير كذا في الخزانة الفتوى **ولا يكتفى**
بها ميت ولا يقضى دينه أي دين الميت وكذا دين الحي بغير أمره لا انعدام
 التملك والتسليم في كلها وهو ركن الزكاة حتى لو أعطى مجنونا أو صغيرا
 لا يهل يعقل القبض ووضع زكوة في دكان فقير ثم جاء فقبضها لا يجوز
 وأما أن قضى دين الحي بأمرة فجائز ويكون القابض كالوكيل في قبضه مال
 في الخزانة المقفين لو كان للمالك على فقير خمسة دراهم ديناً فتصدق بها
 عليه أو ياعن الزكاة لا يجوز لأنه أدى ديناً عن عين والدين ناقص
 والعين كامل والناقص لا ينوب عن الكامل والحيلة فيه أن يتصدق له
 بخمسة دراهم عينا وينوي به زكاة ماله ثم يأخذها منه قضاء عن
 دينه فيحل له ذلك انتهى **ولا يعتق بها عبد** أي لا يشتري بالزكاة عبد
 فيعتق لعدم التملك فيه أيضا فان قلت متى أين شرطت التملك
 وقد جعلت للإمام في الآية للعاقبة قلت لا يدل على الملك لكن يجعل

مطلق ولا يبي من الزكاة

لهم بعد الصرق اليهم في العاقبة ولا يحصل ذلك قبله لانهم مجهولون وللمجهول
 لا يثبت شيئا كذا في شرح المجمع **ولا يدفعها الميراث الى اصوله** اي والديه
 واجدادهم وان علو **ولا الى فروعهم** اي اولاده واولاد اولاده وان سفلوا
 لان منافع الاموال بينهم متصلة وقيد الاصول والفروع يدل على
 جواز دفعها الى سائر الاقارب لما ياتي في آخر البحث **ولا الى زوجة** انما
 لا تشارك الزوجين في المنافع عادة **ولا تدفع المرأة زكاتها الى زوجها**
 الفقير عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان المنافع بينهما متصلة ولهذا لا تقبل
 شهادة احدهما للآخر لا تدفع لان امرأة ابن مسعود رضي الله عنه اعطته
 وسئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام لك اجران اجر الصلة واجر الصدقة
 فاجبها بانه محمود على النافلة لان اعطاءها زوجها تطوعا جاز بالاق
 ولهذا قلنا لا تدفع زكاتها **ولا الى مكاتبه ومدرته وام ولده** لان
 اكسابهم للمولى فلم يحق التملك وكذا لا يجوز دفع جميع الصدقات
 الى ماله واصوله وفروعه **ولا الى عبد اعق الميراث بعضه** لانه
 بمنزلة مكاتبه وفي الدرر وكذا عبد ابني اثنين فاعق معسرهما
 نصيبه لم يجز للشريك الاخر دفع زكاته اليه لانه يسعى له فصار
 كمكاتبه وقال لا يجوز لانه حر مديون **ولا الى مملوك غني** لانه تملك
 لمولاه حقيقة واما اذا كان ماذونا مديونا بدين محيط برقبة يجوز
 الصرق اليه عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما **ولا الى ولده الصغير**
 اي ولد الصغير الغني لان ولده تحت ولايته بعد غنيا بغناء ابيه

ولا تدفعها الميراث الى اصوله

مطلق

ابيه سواء بعياله او لا في الصحيح وقيد بالصغير لان صرفها المولود للكبير
 الفقير جائز وان كانت نفقة واجبة عليه بان كان زمنا واعني لانه لا
 بعد غنيا بغناء ابيه **بخلاف امرأته** فان صرف الزكوة الى زوجة الغني
 جائز اذا كانت فقيرة عند ابي حنيفة رضي الله عنه شرح المجمع **ولا الى الهاشمي**
ومولاه اي معتق الهاشمي كرامة لهم واعلم ان بني هاشم الاعلى وجعفر و
 وعقيل هم بنو ابي طالب والعباس وحارث هما ابنا عبد المطلب و
 هذه الثلاثة اعمام النبي صلى الله عليه وسلم وكلهم ينسبون الى هاشم وهو ابو عبد
 المطلب لقوله عليه السلام الصدقات اوساخ المال وهي لا تحل للمجد ولا
 الى آل محمد لقوله عليه السلام ان موالى القوم من انفسهم ولا فرق في ذلك بين
 الصديق والواجبة والنافلة وكذا الوقف لا يحل لهم ان سمي الواقف سمي
 هاشم كما سمي الاغنياء وان لم يسمهم لا يحل لهم كما مر في آخر بحث
 الشهيد وفي شرح الآثار للطحاوي عن ابي حنيفة رضي الله عنه الصدقات
 كلها جائزة على بني هاشم والحرمة كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 الخمس اليهم فلما سقط ذلك بموته عليه السلام حلت لهم الصدقة قال الطحاوي
 وبالجواز تأخذ شرح **ولو ظنه الميراث معروفا** اعطاءه في فراجه او ليلة
 مظلمة **فاخطا** فظهر انه غني او هاشمي او زني او بوه او ابنه سقطت
 عنه الزكاة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما لانه ادبها باجتهاده فيصنع
 وان اخطا وكصحة صلوة من تحرى القبلة وصلى ثم بان انها على القبلة
 وقال البريوسف لا تسقط لان خطاءه ظهر بيقين ممن توضحا بماء نجس

مطلق ولو ظنه الميراث معروفا

وصلى ظاناً بأنه طاهر ثم بانته نجاسته يعيدها **إلى مكاتبه** أي لا
 يسقط إذا أعطاه إلى مكاتبه أو عبيده ظاناً بأنه مصروف لا نعدام
 التملك حقيقة **ولو أعطاه شاكاً** أي غير متحرراً وتحري وأكبر رأى أنه
 ليس بمصروف **لم تسقط** والتحري ههنا تتبع دليل الفقر بأن يقول إن فقير
 وعليه أية الفقراء أو رآه في صفة الفقير أو أخبر مسلم بأنه فقير أو شار
 بأنه فقير ففي هذه المواد تسقط ولو بان غناه وأما لو وصابت مال
 الفقراء فأعطاه الوصي لا غنياء ولم يعلم به لم يجز وهو ضامن به في
 قولهم لأن الزكاة حق الله تعالى فاعتبر فيها الواسع والوصية حق العباد
 فاعتبر فيها الحقيقة لا ترى أن النائم إذا تلف شيئاً ضمن ولا يأنس
 كذا في الزا هدي إلا أن يتحقق أنه أي المدفوع إليه الزكاة بالشك
 مصروف فتسقط **ويكره إعطاءه** أي إعطاء المربي **فقيراً واحداً من**
الزكاة نصاً باتاً ما قول نصاً بامفعول ثانٍ للإعطاء أي جاز وكرهه أن
 تدفع إلى فقير ما في درهم دفعة واحدة وقال في رحمه لا يجوز لأن الغني
 قارن الأداء فكان صرفه إلى غني ولنا أن المدفوع إليه كان فقيراً حالة التملك
 فصار غنياً بعده وما نفع الشيء ما سبقه لا ما لا يلحقه وإنما كرهه لأنه قارن
 المفسد كمن صلى ويقربه نجاسة جازت صلواته لقيامه على مكان طاهر
 ويكرهه لقربه من النجاسة قال في النوازل الدفع إلى فقير واحد يفنيه عن
 السؤال أفضل من الدفع إلى **فقير** فقراء درهماً **ويكره نقلها** أي الزكاة
 إلى بلد آخر **إلا إلى قريب أو أحمق** يعني لا يكره نقل المربي زكاته إلى قريبه

ويكره نقلها إلى الزكاة
 مطلقاً

قريبه في بلد آخر أو كان فقراً أو أحمق من أهل بلده أعلم أنهم قالوا لا أفضل
 في صرف الصدقة أن يبدأ بالأقارب على ترتيب الأثر أي الأخوة والأخوات
 والأعمام والعلمات والأخوال والحالات وغيرها من ذوي الأرحام ثم المولى ثم
 الجيران ثم أهل محله ثم أهل مضره ثم إلى أهل مصر آخران كان فقراً أو
 مشغولين بالتعليم والعمل والمجاهدة لما روي أن معاذ كان ينقلهم من
 اليمن إلى المدينة مع أنه عليه السلام قال له خذ من أغنيائهم صدقة فردّها
 إلى فقرائهم قال في الخزانة ولودفعها إلى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نضاً
 فإن كان الزوج مليئاً صقراً به حتى لو طلبت لا تمتنع عن الأداء لا يجوز
 الصرف إليها وإن كان الزوج فقيراً أو غنياً لا ينعى لوطبقت جاز
 الصرف إليها قال في شرح الاختيار من امتنع عن أداء الزكاة أخذها الإمام
 كرهاً ويضعها موضعها لقوله عليه السلام خذ من أموالهم صدقة فإن حق الأخذ
 كان الإمام في الأموال الظاهرة والباطنة إلى زمان عثمان رضي الله عنه بهذا
 النص فغوتضها في الأموال الباطنة إلى أربابها مخافة تقيس الظلمة أموال
 الناس فصار أربابها كالوكلاء عن الإمام فإذا علم أنهم لا يؤدونها طالبهم
 بها انتهى وأما ما أخذ سلطان زماننا والبيعات فسيأتي في فصل
 الخوارج من كتاب الجهاد **فصل صدقة الفطر** وأما قدم على الصوم
 مع أنها تجب بعده لأنها عبادة مالية كالزكاة **تجب على كل مسلم حر**
 صغيراً كان أو كبيراً ذكر كان أو أنثى **مالك نصاً** وقال الشافعي يجب
 على من يملك زيادة على قوت يومه **فاصل عن حاجته الأصلية** فلا تجب

في مقدار الكفاف وهو ان يكون له دار واحدة يسكنها وان كان يساوي
 ثمنها مالا اعطيا وخادم بخدمه وصناع بيت يصرفها وثياب بكيوها
 وفرسل وحمال للدهقان وما زاد على الواحد من هؤلاء يعد من الغني وكذا
 كتب الفقه لاهله ما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير
 والاحاديث ما زاد على اثنين ومن المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد
 على الواحد كتب الطب والاداب والنحو كلها مقبلة في الفنى والذراع ما زاد
 على ثورين والاشياش ويعتبر قيمة الكرم والبيعة في الفنى وان لم يكن
 مستحب متعديا ويتعلق بهذا النصاب وجوب الصدقة الفطرية الاصلية
 لا وجوب الزكاة وان كان مبلغ نصابها مائتي درهم لان كل ما يعتبر من
 الفنى في نصاب الفطرة لا يعتبر فيه في نصاب الزكاة اعلم ان الفنى نوعان
 احدهما مال نصاب الفطرة فيه يحرم عليه اخذ الزكاة وقبولها والثاني
 الذي يحرم به السؤال ولا يحرم الاخذ به من غير مسئلة وهو من عنده
 قوت يومه فلا يجوز له ان يسئل مادام عنده قوت يوم صدقة التطوع
 كما بان في كتاب الكسب ويجوز له ان يسئل الزكاة بقدر ما يكفي له سنة
 لنفسه وعياله لان الزكاة لا تصرف في السنة الا مرة واحدة كذا في الحاشية
وان كان النصاب غير تام اي لا يشترط النماء في نصاب الفطرة **عنه**
 متعلق بقوله يجب على كل حر اي يجب صدقة الفطرة عن نفس المالك
ومن ولده الصغير الذي لا شيء له اي لا مال للصبي حتى لو كان
 له مال يؤدى ابوه من مال الصغير وقال محمد رحمه الله يجب على مال الصبي

ومن ولده الصغير
 مطلق

الصبي والمجنون لانها ليسا من اهل التكليف بل تجب عليهما من مال
 الاب مسكين **وعن عبيده المخدمين** ففي عبيده للتجارة خلاف **ولو انه**
 اي عبيده للمخدمة **كافر بخلاف ولده الكبير** فقير اكان او غنيا
 لان السبب رأس بموته ويلى عليه فان الاب لا يموت ولده الكبير فاندم
 السبب **ولا عن زوجته** لان الزوج لا يلى عليها في غير حقوق النكاح ولا
 يموتها في غير الرواتب كذا في الهداية والسبب عند الشا
 هو الوقت وذلك في اول جزء من اخر ليلة الفطر فعنده يجب على الاب
 الكبير الفقير **ولو ادى عنها** اي ادى الرجل عن ولده الكبير وعن زوجته
تبرعا ولم يعلم اجزها اي يكفيرا **والرجب** صدقة الفطر **عن مكاتبه** لعدم
 الولاية عليه خلا فاما مالك وكذا لا تجب على المكاتب لانه فقير لا ملك
 له في الحقيقة **بخلاف مدبره وام ولده** حيث يجب عنها على المولى **ولا**
عن عبيد او عبيد بين اثنين لقصور الولاية والموتنة في كل منهما
 وقال يجب على كل من الشريكين ما يخصه من الروس دون الشقاص
 حتى لو كانت خمسة اعيد مثلا تجب على كل منهما الصدقة من عبيدين
 لا عن الخامس كذا في شرح المجمع **ولا عن عبيده الا بق** خلاف الشافعي رحمه **وهي**
 اي صدقة الفطر **نصف صاع من بر وزنا** وقال محمد رحمه كيدا وقال
 الشافعي ومالك يجب صاع تام من البر كالشعير لقول ابي سعيد
 كنا نخرج من الطعام صاعا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا ما
 روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في زكاة الفطر نصف

ولا يجب عن مكاتبه
 مطلق

عنه **ووقتها** أي وقت صدقة الفطر **فجر يوم الفطر** حتى يجب على من
اسلم أو ولد في ذلك الوقت ولا يجب على من اسلم أو ولد بعده لأنه لم
يكن موجودا وقت الوجوب ولا على من مات قبل طلوع فجره لأنه لم يدرك
وقت الوجوب وقال الشافعي رحمه الله يتعلق وجوبها بليلة الفطر لأن الصدقة
لما انتهى في ليلة شوال وحصل الفطر يجب صدقة من ذلك الوقت ولما
أن أضافه الصدقة إلى الفطر يدل على اختصاصها به والفطر المضاد
للصوم يكون في يوم الفطر لا في ليلة **ويستحب دفعها قبل الزوج**
لصلوة العيد كيلا يشتغل الفقراء بالمسئلة عن الصلوة **ويصح**
تجيلها مطلقا سواء عمل قبل وقته في رمضان أو قبل شهر رمضان
لأن سببها هو الرأس فيكون إذا وها بعد وجود السبب وفيه رد
لمن عين جواز تجيلها في العشر الأخير ولمن عين في النصف ولمن عين
في رمضان ولا يجوز قبله وعن أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز تقديمها
ولو سنة كذا في الزاهدي **ولا تسقط بالتأخير** لأنها قريبة معقولة
ولا يختص وجوبها بوقت كالزكاة وفي رواية الحسن أنها تسقط بمضي
يوم العيد **بخلاف الأضحية** يعني لو مضى أيام النحر ولم يصح فيها سقط
الأراقة لأنها قريبة غير معقولة ولكن لا تسقط قيمتها بل يتصدقها وإن
اشتري فقير شاة بنية الأضحية ومضت أيام النحر يتصدق بها حبة لأنها غير
واجبة على الفقير والأراقة قريبة في وقت معلوم وقد فات فيصدق
بغيرها والغني يتصدق بقيمتها اشتراها أو لا لأن الواجب على أراقة الدم

مطلوب
ويصح دفعها قبل الزوج

صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير وهو مذهب الخلفاء الراشدين
وجوابنا أن فعل أبي سعيد لا يكون حجة علينا خصوصا كان يخالف
قول النبي عليه السلام والعجب من الشافعي رحمه الله أنه لا يرى تأكيد الصحابي
واجبا فكيف قلدا بأبي سعيد هناك كذا في النخبة **أو رقيقة** أي رقيق
التمر **أو صاع تام من تمر أو شعير أو رقيقه أو سويقه** وقال الشافعي
ففي إن المنصوص عليه البر والشعير لا السويق والدقيق فلا يجوز منها
ولنا قوله عليه السلام على كل مسلم مدان من قمح أو دقيقه والمذوزن
مأتين وستين درهما لكن لا يجوز دفع المنصوص عليه باعتبار القيمة
مثلا أن يؤدى ربع صاع من تمر عن صاع من شعير وغيرهما شرح المجمع
وفي الزبيب روايتان الرواية المشهورة عن أبي حنيفة رضي الله
أنه نصف صاع كالتمر وعندهما صاع كالتمر **والدقيق أفضل من**
البر والدراهم أفضل منها وهو مختار أبي يوسف رحمه وقيل القيمة
أفضل في السعة والخط في الشدة **وقيل البر أفضل منها** لأنه لا خلا
في التبر وفي الدقيق والقيمة خلاف **والصاع ثمانية ارطال بالعراقي**
عند أبي حنيفة ومحمد رحمه وأبو يوسف خمسة ارطال وثلاث بر
عراقية وفي الصدر الشريعة حجازية فالأول أقوى وبه أخذ الشافعي
رحمه لقوله عليه السلام الصاع صاع أهل المدينة وصاعنا أصغر الصيعا
ولهما حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد
رطلين ويفعل بالصاع ثمانية ارطال وهو صاع عمر رضي الله عنه

والدقيق أفضل

في أيام لم ينحرف في وقتها فتعين قيمتها كالجمعة بعد فواتها يقضي الظهر
كتاب الصوم فنسب وجوبه شهر والشهر وسبب وجوده •
 شهود اليوم وشرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوبه اداءه
 الصحة والاقامة وشرط صحته ادائه النية والطهارة عن الحيض والنفاس
 وركن الكف عن قضاء شهوة البطن والفرج نهارا وحكمه اسقاط الواجب
 عن ذمته والثواب فصرح بالشرط الثاني والثالث بقوله **يصح صوم**
رمضان من الصحيح المقيم بطلاق النية بان يقول نويت الصوم ولم
 يتعرض للفرض او غيره او يعرف بقلبه انه يصوم **ونية النفل** **وجبة**
واجبا حر كالقضاء والكفارات والنذر المطلق فان النية في شهر
 رمضان لا يقع عن رمضان الا في السفر والمرض فانه يقع فيها عما نواه
 لما يأتي قوله **والنذر المعين** مبدا **يصح بطلاق النية** جملة خبرية و
نية النفل **لابنية** **واجبا** حر فانه يقع عما نواه منها والفرق ان
 تعيين رمضان قوي لانه عين الشارع بطل كل ما عداه **والنذر**
 المعين ضعيف لانه عينه التاذير **وكلاهما** اي صوم رمضان والنذر
 المعين **يصح بنية من الليل والنهار قبل الفحوة الكبرى** لان انصاف
 النية باكثر الصوم اقيم مقام اتصالها بكلمة وقال الشافعي حرجه الصوم
 الواجب لا يجوز الابنية من الليل لان الجزء الاول من الصوم اذا خلا
 عن النية فسد فيفسد الباقي لعدم التحريم في الفرض بخلاف النفل
 لان مبناه على التحفف وجوابنا ان النية اذا جازت من الليل وهو

وهو ليس بوقت الصوم فلان يجوز في النهار وهو وقت اولي **اعلم** ان
 المراد بالفحوة الكبرى نصف النهار ثم لا بد ان يكون النية موجودة في
 اكثر النهار فلذا اشترط ان يكون قبلها وفي الجامع الصغير قبل نصف
 النهار الشرعي وفي مختصر القدوري الى الزوال والاوّل صحيح لان وقت
 الصوم من حين طلوع الفجر الى غروب الشمس فنصفه وقت الفحوة
 الكبرى فيشرط النية قبلها ليتحقق النية في اكثره واما الزوال فنصف
 النهار العرفي وهو من طلوع الشمس لغروبها في يلزم كون اكثر النهار
 خاليا عن النية ثم اعلم انه اشترط الصوم كل يوم من رمضان نية على
 حدة عندنا وعند زفر ومالك يكفي نية واحدة فما اوله لان صوم الشهر
 عبادة واحدة فتكفي نية واحدة والثاني صوم كل يوم عبادة على
 حدة لانه يتخلل بين كل يومين ليلا لا يصح الصوم **لا بعدها** اي لا يصح
 كلاهما بنية بعد الفحوة الكبرى **كالنفل** كما لا يصح النفل بنية بعد
 هما بالاجماع كذا في الابيضاح وقال مالك رحمه لا يجوز النفل الابنية من
 الليل فدليله ما ذكره الشافعي رحمه ان قالنا حديث عائشة رضي الله عنها
 انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل على نسائه نهارا يقول
 هل عندكم شيء من الطعام فان قلن لا يقول اني اذا صائم اختيار **والافضل**
 في صوم رمضان والنذر المعين **التبتي** من البيوت المأدبة النية من
 الليل **ولو نوى للمريض والمسافر بر رمضان** **واجبا** **اخر** **صح** اي يقع
 صومهم عما نوي الا عن رمضان عندنا في حنيفة رضي الله عنكم اشرفنا وقتا يقع

مطلق
 والافضل التبتي

عن فرض الوقت لا عما نوي الا ان الرخصة كانت لاحتمال المشقة
 فاذا صام ما صار كالصحيح والمقيم فتعين لفرض الوقت وله ان الرخصة
 اذا جاز للرعاية بدنه فاسكن ان يجوز للرعاية دينه وهو قضاء الاله
 في تلك الحالة وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه بل لما يجب بعد الفحة
 والاقامة بعدة من ايام اخر ولهذا الوما قبلها فلا اشتم على بخلاف
 القضاء ولو تطوع المسافر به اي بر رمضان **ففيه رواية** وفي رواية
 عنه ان المسافر لو نوى المنفل يقع عنه لان هذا اليوم في حقه كيوم
 شعبان في حق المقيم فيكونه مخيرا بين ان يصوم او يطعم وفي رواية
 اخرى لا يقع عن المنفل لان الاله لا يسقط الفرض عن ذمته والثواب فيه
 اكثر وما المريض في النية فكلما صحح عندنا حنيقة رضي الله عنه في ان صومه
 يقع عن الفرض وان نوى نفلا او واجبا اخر لان رخصته انما تثبت
 لعجزه عن الصوم فاذا صام تبين انه غير عاجز فالحق بالصح وفي رواية
 الكرخي ان المريض كالمسافر في الحكم عنده وهي سهومته **والنذر المطلق**
 وهو ان يقول لله علي ان اصوم ثلاثة ايام مثلا او اسبوعا ولم يعين
 اي ايام واي اسبوع **والكفارة وقضاء رمضان ونحوها لا يصح**
بنية في النهار بل يجب فيها التبت لان الوقت شامل لها والمنفل
 فيحتاج الى تعيين من الليل قال في الخزانة الصوم على ضربين صوم
 وصوم دين والاو ثلثة رمضان والتطوع والنذر المعين ومكواها
 صوم دين فصوم المعين يجوز بنية قبل الزوال والتبت افضل

افضل وصوم دين لا يجوز الا بالتبت **ويستحب** وفي رواية عن ابي
 حنيفة رضي الله عنه **يجب طلب الهلال ليلة الثلثين** يعني وقت المغرب
 في اليوم التاسع والعشرين **من شعبان** فان راوا صاموا في الغد وكذا
 يستحب ان يطلبوه ليلة الثلثين من **رمضان** فاذا افطروا في الغد فان
لم يروها فلا صوم في ثلثين من شعبان **ولا فطر** في يوم ثلثين من
 رمضان لقوله عليه السلام لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا
 فان غم عليكم الهلال فاكموا عدة شعبان وعدة رمضان **ويكره صوم**
يوم الشك وهو اليوم الثلثون من شعبان اذ يحتمل ان يكون ثلثين ويحتمل
 ان يتم في اليوم التاسع والعشرين فيكون اليوم الثلثون منه اول يوم من شهر
 رمضان لقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا مشير امرة الى ثلثين يوما و
 التسعة وعشرين ووقع الشك فاذا غم الهلال في ليلة الثلثين فلا يصام
 فيه **الا ان يوافق وردا له** اي يوافق يوم الشك يوما يعتاد رجل فيه
 الصوم كيوم الاثنين والخمس فلا يكره فيه صومه اذا نوى لعادته الاولى
 وان لم يوافق فالفطر افضل لعامة الناس فيأمرهم المفتي والقاضي
 بالامساك الى ان يذهب وقت النية ثم يأمرهم بالافطار اذا لم يثبت
 الهلال لقوله عليه السلام من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم
اعلم ان الصوم الذي ترتب عليه العصيان غير التطوع عندنا حتى لا يزد على
 صوم رمضان كما اذا اهل الكتاب على صومهم وقلا الشافعي رحمه بكر التطوع
 ايضا لقوله عليه السلام اذا انتصف شعبان فلا تصوموا ولنا قوله عليه السلام

مطلوب ويكره صوم يوم الشك

لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين وما رواه غير محفوظ
قاله أحمد كذا في المنحة وحذرنا عن التشبه بالرأف لأن صوم يوم الشك
واجب عندهم اقتداء بعلي رضي الله عنه فإنه كان يصومه بنية رمضان كذا
نقل عن الزبلي ويصومه الخواص كالمعق والقاضي ومن يعرف بنية التطوع
وإدنى ذلك أن لا يفرق بين يوم الشك وصوم أيام شعبان تطوعا فلا يعرفها
العامة لانا شاهدنا بعضا ممن يدعى معرفة نية التطوع يطعن ويلوم
على من يفطر يوم الشك فالأفضل أن لا يصومه الجاهلة بتصح النية وأعلم أنه
من شرع بتطوع الصوم أو الصلوة في أوقات المكروهة فإنه يقطع ثم
يقضي في الأوقات المباحة كما مر في شرح قوله الأعصر يومه ومن رأى الهلال
وحده فردت شهادته صام أي يجب عليه الصوم لوجود كسب الوجود في حقه
وهو رؤية الهلال فإن افطر بعد الردى بعد رد القاضي شهادته لزومه
القضاء لا غير أي لا تجب الكفارة لكان الشبهة فإذا صام من ردت
شهادته فافطر بالجماع فلا كفارة عليه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
له أن رمضان متيقن في حقه وشك غيره لا يبطل بيقينه ولكن إن ماراه
يحتمل أن يكون خيالا لا هلالا لأن انفرد به بالرؤية يؤهم الغلط
مع أن رد شهادته حكم من القاضي بأنه ليس من رمضان وأما إذا
قبل القاضي شهادة الواحد بعد افطاره وأما هل يبلد بالصوم يلزم
الكفارة عند عامة المشايخ خلافا للابن جعفر وكذا لا يلزم الكفارة
لو افطر الواحد الذي ردت شهادته **قبلا** أي قبل أن ترد شهادته **عند البعض**

البعض وقيل يلزمه القضاء والكفارة والاول أصح **ولو صام من ردت**
شهادته **ثلاثين يوما لم يفطر وحده** فإن افطر فلا كفارة عليه
عملا باعتقاده **وتقبل في هلال رمضان في يوم القيم شهادة واحدة**
عدل عاقل بالغ لأنه خبر في الديانة فيقبل قوله **ولو كان ذكرا**
أو أنثى حرًا أو عبداً أو أمة أو محدوداً في القذف تأثبا واحترزا
بقوله عدل عن الكافر والفاسق فلا تقبل شهادتهما اتفاقا **فإذا**
صاموا بشهادة الواحد ثلثين يوما ولم يروا هلال الشوال
فعلى الفطر خلاف يعني لا يحمل الفطر عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما لأن الفطر لا يثبت بقول الواحد وقال محمد
يفطرون بناء على بثوت الصوم الرمضان بشهادة الواحد
صدر **بخلاف شهادة اثنين** يعني لو صاموا بشهادة اثنين عدلين افطروا
بعد تمام ثلثين اتفاقا **وفي الصحيح** بالصاد المهمل أنكشاف وجه السماء
من سحاب أو دخان أو دخان أو غبار كما مر في استقبا القبلة **لا بد**
من رؤية أهل المحلة أو خمسين رجلا في رؤية عن أبي يوسف رحمه الله
اعتبارا بالقسامة والصحيح فيه أن يقع العلم الضروري بخبرهم من غير
تقدير عدد بل هو مفقود من رأي الإمام أن المطالع متحدة والمواضع
مرتفعة والابصار صحيحة والهم في طلب الهلال مقارنة فلا يجوز أن
يختص البعض بالرؤية دون البعض **وفي هلال شوال في القيم لا بد**
من شهادة رجلين حريين أو رجلا أو امرأتين كالاصحى أي شرط في بثوت

مطلوب ولو صام ثلثين يوما

عند الفطر ولا يصح في يوم الغيم العدد والعدالة والحرية ولفظ الشهادة
لأن في شهادتهما تعلق حق الأدمى من الفطر ولحوم الاضاحي والاحلال في
الحج وفي رواية عن أبي حنيفة ان ثبوت الاصحى كمال رمضان في قبول شهادة
عده واحد ولا يلزم الصوم والفطر على اهل **احد المصريين برؤية المصير**
المصر الاخر هلالهما لأن الاقطار مختلفة فالشمس اذا تحركت درجة
يحتمل ان يكون طلوع **الحجر** لقوم وطلوع الشمس لقوم وغروبها لقوم آخر
واهل كل بلدة مخاطب بما عنده لما روى عن كريب ان اهل الشام
رأوا هلال رمضان ليلة الجمعة واهل ليلة السبت فقتل ابن عباس
الا نكتفي برؤية اهل الشام قال لا هكذا امرنا النبي عليه السلام وفي الكفر
لا عبرة لاختلاف المطالع اي رأى الهلال في بلدة يعتم حكمه لجميع البلدان
قريباً او بعيداً في الصحيح وقيل يختلف حكم البلدان باختلاف المطالع
بان كان بينهما مسافة **القصر** كذا في الايضاح **الا اذا اتحد المطالع**
لع بان كان بين المصريين تقارب في المطالع فلزم احدهما لزم الآخر
حتى اذا صام اهل بلدة ثلثين يوماً لرؤيتهم واهل بلدة اخرى تسعة
وعشرين يوماً بعد الرؤية فمأول هلال شوال يجب عليهم ان يفطروا ثم
يقضوا يوماً **ولوا كملوا** عدة شعبان ثلثين يوماً ثم صاموا رمضان
وكان ايام رمضان ثمانية وعشرين ثم رأوا هلال شوال فان كانوا
عدوا شعبان عن رؤية الهلال قضوا يوماً لأن الشهر العربي قد يكون
ثلثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين ولا يكون ثمانية وعشرين

وعشرين فتعين ان احدهما نقصاين من شعبان والاخر من رمضان
فلزم قضاء يوم واحد فقط **والا** اي وان عدوه عن غير رؤية
هلاله ثم صاموا رمضان ثمانية وعشرين ثم رأوا هلال شوال **قضا**
يومين لاحتمال ان يكون رمضان كاملاً **ولو رأى الهلال اي هلال**
رمضان او شوال يوم الشك **قبل الزوال فهو ليلة المفية** حتى
لو كان المرئ نهاراً هلال شوال افطر واذلك اليوم وصلوا العيد
ان امكهم والافن الغد وان كان هلال رمضان امسكوا ببقية اليوم
هذا قول ابني يوسف واختاره المصنف لظاهر قوله عليه السلام
صوموا لرؤية وافطروا لرؤية حتى افنى قاضي خان بانه لا يجب
الكفارة ان افطروا وقال لا اعتبار لرؤية الهلال في النهار بل هو
لليلة المستقبلية سوف يرى قبل الزوال او بعده وله ان الشئ يأ
ياخذ حكم ما قرب منه ولهما ان الهلال المرئ في النهار مشكوك في انه
من الليلة الماضية والمستقبلية فلا يعتبر به فيحسب ذلك اليوم
اخر الشهر الماضي ولان بعض الاهلة تكون اكبر من بعض فيجوز
ان يرى قبل الزوال لكبيره لا لكونه لليلة الماضية وعن أبي حنيفة
ان رأى امام الشمس فهو لليلة الماضية وان رأى خلفها فهو لليلة الآتية
وقال الحسن ابن زياد ان غاب بعد الشفق لليلة الماضية وقبله
للاآتية كذا في الشرح **فان رأى بعده** اي بعد الزوال فهو لليلة
المستقبل بالاتفاق **وايبدأ وقت الصوم من طلوع الفجر الثالث**

مطلوع ولورؤية الهلال

وانتهأوه الى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى تبين لكم الخط
 الابيض من الخط الاسود وقيل الابيض الصبح الصادق **والصوم** في اللغة
 مطلق الامساك وفي الشريعة هو الكف أي منع النفس عن الاكل
والشرب والجماع مع النية كما بينا **فصل** فيما يجب
 القضاء والكفارة والكراهة وما لا يوجبها **ومن اكل او شرب**
او جامع ناسيا لم يفطر اي لا يجب عليه القضاء وقال مالك يجب لان
 الشيء لا يبقى مع ما نيا فيها الكلام الناس في الصلوة ولنا قولنا عليه السلام
 لمن اكل وشرب ناسيا في رمضان دم على صومك اطعمك ربتك وسقائك
 ولقوله عليه السلام رفع عن الخطاء والنسيان بخلاف الصلوة لانها هيئة مذ
 ولا اعتبار للمقياس في مورد الضرر من ظن ان ذلك يفطره فاكل ففطره
 القضاء الا الكفارة وعن محمد بن بلغة الحديث ثم اكل منه ذوق الكفارة
 وقال الزاهد من رآي صائما يفطر ناسيا فان كان شابا يحبره وان
 كان شيخا لا بخلاف **المكره** فانه اذا اكل او شرب او جامع مكرها لم يفسد
 القضاء فقط **والمخفي** كذلك في الحكم الفرق بين الخطاء والنسيان ان
 الخاطئ ذاكر للصوم لكنه غير قاصد للشرب كالمتمضمض اذا سبق الماء في
 حلقه بغير قصد والناس قاصد للشرب لكنه ليس بذاكر له **ولو انزل مني**
الصائم احتلام او فركا ونظير بشبهة مرة او مرتين او اصبغ جنبا من جماع
 او ادهن او قبل لم يفطر جواب لو وقال مالك ان نظير بشبهة مرتين
 فانزل يفسد صومه **ولو انزل بقبلة او لمس لزمه القضاء لا غير**

لا غير لعدم الجماع صورة **ويباح القبلة للصائم ان امن على نفسه**
 من الاتزال والجماع وتكره ان لم يامن واباحها الشافعي رحمه في الحالين
 لانه عليه السلام رخص لقبلة الصائم ولنا ان شابا سئل النبي عليه السلام عن
 قبلة الصائم فمنعه عليه السلام ثم سئل شيخ عنها فاذا ناله فقال الشاب
 متعنتي مع ان ديني ودينه واحد فقال عليه السلام نعم لكن شهوتك
 وشهوته ليست بواحدة فرب شاب لا يامن عن ارتكاب الواقعة وفساد
 الصوم **ولو دخل حلقه ذبابا وغبارا ودخان وهو ذاكرا لصومه لم**
يفطر في ظاهر الرواية وفي القياس يفطر بخلاف المطر والثلج فانها
 يفسدان لانه يمكن الاحتراز عنها **ولو انتفع وابتلع ما انتفع او ابتلع**
ريقه المغلوب بالدم لم يفطر واذا ابتلع ريق غيره يجب عليه القضاء
 فقط واذا دخله الدم وعرق الوجه فانه ان كان قليلا كقطرة او
 قطرتين لم يفسد وان كان كثيرا احتج وجد ملوحته وابتلعه يفسد
وان ابتلع ما بين اسنانه من عشايد دون الخمسة اي اقل منها لم يفطر
 لان ما بين الاسنان معفو اذا كان قليلا كريقه **الا اذا خرج ثم**
رده فيفطر ان رده بغير موضع قل او كثير ولو كان ما ابتلع فيما
 بين اسنانه **بقدر الخمسة يفطر** لانه لا يبقى قدرها بين اسنان عادة
 فيجب القضاء **ولا كفارة عليه** عند أبي يوسف لانه غير مقصود
 بالاكل فصار كالطين وعند زفر تجب الكفارة به ايضاح **ولو ابتلع**
سمكة من خارج لزمه الكفارة لانه من جنس ما يتغذى به وهو لحم

مطلوب ويباح القبلة للصائم

مطلوب وان ابتلع ما بين اسنانه

وقيل يلزمه القضاء فقط اختياره فحر الاسلام الشروري **فان مضفها**
 الى السمة او مثلاً من الجيوب مما دون الحصة **لم يفطر** لانه يلتزق بلسانه
 ولا يصل الى جوفه **الا ان يجد طعمها في جلقه** فيفطر **ولو اكل عجيناً**
او رقيقاً او ملحاً او ابتلع حصاة او نجوها كالحديد **لزم القضاء**
لا غير لانها لا يؤكل عادة وقال محمد تجب الكفارة في اكل الدقيق ولو
 اكل حنطة او لحماً غير مطبوخ لزم القضاء والكفارة ولو اكل شحمياً
 نياً اختلفوا فيه والمختار لزمه الكفارة ايضا نازلاً **ولو اكل سناً**
او كافوراً او زعفراناً او تراباً مشوباً او طيناً ارضياً او ساجوراً
 يؤكل عادة للدواء **او ورق شجر يبتعد اكلها** كورق الكرم طريقاً لزمه
 الكفارة ولو اكله بعد ما كبر وغلظ لا يلزمه الكفارة اعلم ان ما
 لا يؤكل عادة ملحق بما لا يتعدى حتى لو اكل شعيراً غير مغلي او كاغداً
 او تراباً او سقر حلاً لم يدرك ولم يطبخ لا كفارة عليه **ولو وضع لقمته**
سبباً صومه فذكره فابتلعها وجبت الكفارة والقضاء **ولو اخر**
جوها من فيه بعد المضغ ثم ابتلعها لم تجب الكفارة وبه اثنى ابوليث
 لانها لا يؤكل عادة النفرة الطباع عنها وقيل تجب نازلاً **ولو افطر**
عمداً ثم مرض او حاضت لم تجب الكفارة لانه تبين ان صوم ذلك
 اليوم لم يكن مستحقاً عليه والكفارة انما تجب بافساد صوم مستحق
 عليه كما اذا ضام المسافر في رمضان ثم اكل عمداً لا كفارة عليه **ولو سأل طائفاً**
 بعد ما اكل عمداً في رمضان **وجب عليه الكفارة** لان الكفارة وجبت عليه

١٠٩
 عليه باكله عمداً فلا تسقط بالحيلة بخلاف الحيض والمرض فانها
 من قبل صاحب الحق لان الله تعالى قد ابرر الحايض والمرضى بخلقه
 فيها **ويباح للمريض** اي المحكوم **الفطر يوم نوبة حماه** يعني رجله حتى
 غبته ولم ينوصوصاً على وهم انه يوم الحي فافطر فيه وما حم فعله
 القضاء وكذا يباح **للزوجة ايضا يوم عادة حيضها** فاذا لم تنوصوصاً
 على وهم انها تحيض اليوم فاكلت ولم تحيض فعليه القضاء فقط
بناء على العادة واما ان نوصوصاً ثم افطر على وهم انه يوم الحي والحيض
 فلم تات الحي والحيض وجبت الكفارة عليهما وهكذا في الغوازل اعلم ان
 المفهوم من عبارة المصنف في السائلين ظاهر ولكن اتبعت شرحها لما
 في النوازل لا فائدة مسألة مما يفهم منها ولا منافات بينها **فان عليه القى**
 وخرج من فمه **لم يفطر مطلقاً** اي قل القى او اكثر **وان نعمة** اي استقاء فقاه
ملاء فيه افطر ولا كفارة عليه لقوله عليه السلام من فاه فلا قضاء عليه ومن
 فعله القضاء اعلم ان في ابي الاعم القبيحت مسائل محصلة اذا عاد القى فابو
 يوسف رحمه يعتبر الكثيره يعني ملاء الفم ومحمد يعتبر فقد القى اي الاعا
 ففي اعاده الكثير يفسد اتفاقاً وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً وفي
 اعاده القليل لا يفسد عند ابى يوسف رحمه خلافاً لمحمد وفي عود الكثير يفسد
 عند ابى يوسف لا عند محمد رحمه صدر **ومن اكل غداء او شرب دواء او جأ**
عامداً في احد السبيلين لزمه الكفارة والقضاء على الفاعل والمفعول للمطاع
 لانها شاركا في افساد الصوم وقال الشافعي رحمه لا كفارة لا بالجماع ولا على

مطلق فان عليه القى لم يفطر

على المرأة بالجماع لان الكفارة جزاء الفعل وهو ثابت للفاعل فوجب عليه والمرأة ليست بفاعلة بل هي محل للفعل فلا تجب عليها مكرهة او مطاوعة هذا في قوله منه ولنا قولنا عليه السلام من افطر في شهر رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من يطلق على الذكر والانثى فلو ادخلت الصائمة اصبحت في مخرجها فرجها او دبرها لا يفسد على المختار الا ان يكون مبلولة بماء او دهن وكذا لا يجب عليها الفسل في الاصح شرح للجمع **ولا كفارة بالجماع فيما دون الفرج ولو انزل لقصور الشهوة** كمن عالم ذكره بيده او بين فخذه او بالستر لانها انما تجب الكفارة في الجنابة الكاملة وهذه الجنابة ناقصة لكون المحل غير مشتمل حتى لو اتي بهيمة او امرأة ميتا فانزل يجب القضاء دون الكفارة ولو لم ينزل لم يلزم شيء ولا ينقض وضوءه شرح للجمع **ولا كفارة على المرأة الموطوءة لو كانت نائمة او مجنونة او مكرهة حتى لو كانت مكرهة في الابتداء** ثم طاعت لا كفارة عليها ولو اكره الزوج على الجماع فجامعها فابو حنيفة رحمه كان يقول يلزم الكفارة ثم رجع عنه وقال لا كفارة عليها وهو قوله والملاذ بالمجنونة هنا ان لا يستوعب جنونها الشهر بان كانت عاقلة صائمة في اول النهار ثم جنت وجومت روى ان سليمان الجرجاني انه قال قرئت هذه المسئلة على محمد الشيباني فقلت له كيف تقصم المجنونة فقال دعي فانه انتشر في الافاق وقد كتبه بعض المشايخ المجبورة وخن الكاتب انه المجنونة كذا في الجامع الصغير فاقول

فاقول فعلى هذا يكون قوله مستدركا هنا **ولا كفارة في افساد صوم غير رمضان اداء** يعني ان وجوب الكفارة مخصوصة بافساد صوم شهر رمضان وسجي بيانها في كتاب اخر الكتاب وقد بقوله اداء لانه لا كفارة في افساد صوم قضاء **ومن احتقن** اي وضع الحقة في دبره **او استعطى** اي صببت دواء في انفه وهما يفتح التاء والضم لا يجوز **واقطر في اذنه دواء او دهنا او دوى جايضة** وهي جراحة في الجنب والظهر تبلغ الى الجوف **او آمة بدواء رطب** وهي بالمد جراحة مختصة بالوجه والرأس التي تبلغ ام الدماغ حتى يبقى بينهما وبين الدماغ جلد دقيق **فوصل** هذه الاودية الى جوفه **او دماغه** **لزم القضاء لا غير** هذا عند ابى حنيفة وعندهما لا يفسد لانه لم يصل الى جوفه شيء ولم قوله عليه السلام الفطر مما دخل ولا في فيه اصلاح البدن وهو مفطر بمعنى واحترز بقيد الرطب عن اليابس فانه لا يفسد في الرواية لانه به يضيّق منفذها فلا يصل والاصح ان الاعتبار للوصول رطبا او يابساً حتى اذا علم ان اليابس وصل فسد وان الرطب لم يصل لا يفسد كذا في الحقايق **وانما اقطر في اذنه ماء او في احليل ذكره** **وهنا لم يفطر** عند ابى حنيفة رضوانه لان الماء لا يصلح الدماغ با يفسد كذا في الهداية وقال اكثر المشايخ الداخل في الجوف اذا لم يصلح البدن لا يفسد وقال ابو يوسف رحمه يفسد بالا فطار في الاحليل **ومن ذاق شيئا ومجّ** اي بصغه وماء من فيه **ويكره للمقائم الذوق** اي ذوق الطعام لانه لا يأمّن من ان يصل الى جوفه قال عليه السلام

مطلوب
دون احتقن

مطلوب
دبره المقائم

دع ما يربيك الى ما لا يربيك وفي الثانية اذا كان زوج المرأة او مولى الامة
 سعى الخلق لا يكره زوقها واقام في صوم التطوع لا يكره مطلقا لا
 الاططار فيه بعذر مباح اتفاقا ويغير عذره في رواية عن ابي حنيفة
 رضي الله والذوق اولى **الاحالة الشري** فلا بأس للمشتري الصائم ذوق
 الشمس والعسل وسائر الطعام ليعرف جيده ولو يته كيدا يغيب فيه **ويكره**
للزوجة مضغ الطعام لولدها بعذر ضرورة بان تجدها يطعم
 صبيها من غير مضغ كاللبن والمرق اما لو لم تجده ولا من يمضغ الطعام
 لصبيها ممن لم يلزمه الصوم فلا يكره كيف ولو خافت على ولدها يجوز
 لها الاططار فالمضغ اولى شرح المجمع **ومضغ العلك** سواء كان ابيض او
 اسود **مكره للصائم** لان من رآه من بعيد يظنه اكلا قال علي بن ابي طالب
 اياك وان يقع القلوب انكاره وان عندك اعتذاره **وقيل مفسدان**
كان العلك متفينا بان يكون غير مضغ لانه قد يصل الفتات الجوف
 او اسود من العلك وان كان مضوغا لانه يذوب بالمضغ **ولا يكره مضغ**
العلك للمرأة المفطرة لانه يقوم مقام السواك وهو ينفي الاسنان وتند
 اللثة كالسواك كذا في المنحة **وفي كراهة مضغ الرجل الغير الصائم العلك**
خلاف الاكثر انه مكره اذ لم يكن من علة كالبحر لما فيه من التشبه
 النساء **ويباح للصائم الكحل** لما روى ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام
 خرج علينا في رمضان وعيناه مملوءتان بكل الاثر كحلته ام سلمة زاهد
ولو وجد طعمه في حلقه حتى لو بزق فوجد لون الحلق فيه لا يكره **والا**

اكره للمرأة
 مضغ

في الامح وقال مالك رحمه يفسده هذا القدر اعلم انه لا بأس بالرجال بالكل
 الاسود ان كان غرضه التداوي لا للزينة ايضا **وكذا يباح وهن**
الشارب اي استعمال الدهن في الشارب **والحاجب اذا قد بهما غير**
زينة فللزينة مكرهه **وكذا يباح الكحل** واستعمال الدهن **للمفطر**
 اذ لم يكن للزينة **ولا يكره استعمال السواك للصائم بمسواك**
رطب **ويابس** اقول النهارا واخره وسواء كان رطوبته اصلية او مبلو
 بالماء وقال ابو يوسف رحمه يكره له استعمال المبلول به وقال مالك رحمه يكره
 الرطب الخضر وقال الشافعي رحمه يكره استعماله اخر النهار لقوله عليه السلام
 لخلق قم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك والسواك يزيد وهو
 في اول النهار مستحب اتفاقا ولنا ما رواه عبد الله عامر انه قال رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يستاك استياك لا يعدة ولا يحصى وهو صائم وما رواه
 نفي كراهة المكاملة مع الصائم للاستيقاء الخلق في نفسه شرح المجمع **ولا**
 يكره ايضا **الفصد والحجامة** لانه عليه السلام احتجم وهو محرم وصائم وقال احمد
 يفطر ان لقوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم وهو منسوخ بما روينا
 كذا في المنحة **فصل** **ل** فمن يباح له الاططار بعذر من الاعذار
 وهو تسعة يجمعها شرع **نحو** **والمريض ان اخاف شدة مرضه او انحر**
برأيه اي صحة قوله تاخر رمضان الى فاعله منصوب معطوف على الشدة **اقطر**
وقضى بعد الصحة اعلم ان المريض المبيح للمفطر خوف ازدياد مرضه بالصوم
 بالتفاق ائمتنا ومعرفة ازدياده اما بغلبة ظنه او يقول طبيب

المراد بالشيء ما كان في وقت
 وبالعين العظمى واليسين الشف
 وبالبصير المذنب والماء الحامل والنون
 النفاق وبالبصير المذنب والماء الحامل والنون
 الحائض من ذلك

حاذق مسلم ولو برأ من المرض لكنه ضعيف لا يفطر لان المسبح هو المرض
لا الضعف وكذا لو خاف من المرض لا يفطر ولو خاف عود المرض يفطر وقال
الشافعي رحمه لا يفطر به وهو يعتبر خوف الهلاك او فوت العضو كما في التيم ولنا
قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولان ازدياد
المرض قد يفضي الهلاك وقد يعطى للمفطر حكم المفطر **اليه والمسافر افطر**
مطلقا اي سواء الحقة المشقة او لا ولكن صومه افضل قال الشافعي رحمه فطره
افضل لقوله عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر ولنا قوله تعالى وان تصوموا
خير لكم لان الصوم عزيمة والتأخير خصه الاخذ بالغيرية افضل مع
ان موافقة الناس في رمضان ايسر كما قيل البلية اذا عمت طابت وب
ورود ما رواه انه عليه السلام من برجل مغشي عليه وقد اجمع الناس بظلمة لون
عليه فسأله قيل انه ضائم قال عليه السلام ليس من البر الحديث ولذا قال المصنف
ان لم يتله مشقة فان مات اى المريض والمسافر في المرض والسفر فلا قضاء
عليها الا انها لم يدركا عن ايام اخر وان صح المريض او قام المسافر ثم مات
قبل قضاء ما فات وجب عليها الا بصاء بالغدية بان يطعم وليها
نصف صاع مبررا وصاعا من شعير كالقطة الا انه يجوز للغدية
لقتان مشبعتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر واعلم ان
اطعام الولي بعد الا بصاء يعتبر من الثلث ولو اوصى زايدا
عليه لا يلزمه ذلك ولو تبرع الورثة الفدية جاز لما يأتي في هذه
التحيفة **بقدر ما ادركا** اي بقدر الصحة والاقامة وهو الصحيح واما

وان صح المريض

واما اذا نذر المريض صوم شهر رمضان فمات قبل ان يصح لا يلزمه
شيء وان صح يوما الرزمة ان يوصى لكل الشهر عندها وعند محمد بقدر
ما ادرك كذا في المسكين **وقضاء رمضان ان شاء فركه وان شاء تابعه**
لان القضاء غير موقت بوقت معين ولكن **التابع افضل** انه مسارعة الى
اداء ما فات **ولا فدية بتأخير** **عن رمضان ثان** قال الشافعي رحمه يغدي
بتأخير عنه مدأ من الطعام لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عنهما كذا ولنا
انه تعالى اوجب القضاء بقوله تعالى فعدة من ايام اخر من غير ذلك
وايبح للحامل والمرضى الا افطار والحامل هي التي لا تحمل وهو بفتح الحاء الولد
في بطنها وبكسرهما ما حمل على الظهر والرأس ويقال امرأة مريض بلاتاء
اذا كان لا ولد ترضعه وان كان وضعت ما بارضاع الولد قلت مرضعة
اعلم ان المراد بالمرضع ههنا الظاهر لا نه لا يتمكن من الامتناع لوجوبه
عليها بالاجارة فلا مالا مام فليس عليها الارضاع حتى ان امتنعت فعلى الا
استجار مرضعة اخرى **خوفا على وليها وانفسها** ثم صامتا قضاء
بعد زوال الخوف **ولا فدية عليها** وقالوا الشافعي رحمه على المرضع فدية
لكل يوم مد لان انفع افطارها حصل الشخصين لدام والولد فلنفعها
القضاء ولنفع ولدها الغداء ولنا انه مفطر بغدر فلا يلزمه
الفدية كالمريض والمسافر على ان القضاء بدلا والفدية بدلا اخر واجتماع
البديلين غير جائز فلا فدية على الحامل اتفاقا **والشيخ العاجز** او العجوزة
العاجزة **عن الصوم يفطر ويغدي** عن كل يوم نصف صاع من

مطلوب وقضاء رمضان

اربعاء من تمر او شعير فوجوب الفدية بشرط ان يستمر عجزه وقال مالك
حرمه لا فدية عليه لان اصل الصوم لم يلزمه كالصبي اذا عجزه لا يزول عادة
فكيف يلزمه خلفه ولنا قوله تعالى فمن شهيد منكم الشهر فليصمه
فاذا لزمه الصوم بالشهور واستمر عجزه وآيس عنه لزمه الفدية كالآيس
بالموت وكذا من افطر بعذر كالمرض والسفر والحيف والكبر ان كان يرجى
له القدرة على الصوم في المستقبل لا يجزئ به الاطعام وان آيس عن القدرة
ودام عجزه يجزيه ومن كان عليه صوم كفارة اليمين او كفارة القتل
فججز عنه وصار يخاف ان يافا ايضاً اذا راد ان يطعم عنه لم يجز والا اصل
فيه ان كل صوم كان اصلاً بنفسه اي لم يكن بدلاً عن غيره جاز
الاطعام بدلاً عنه اذا وقع البأس عنه هكذا في الخزانة قال في النوازل
من نذر وقال لله تعالى على ان اصوم ما عشت ثم كبر وضعف عن الصوم
لكبر او شدة حر الصيف يفطر وعليه الفدية وان كان فقيراً استغفر الله
تعالى فان قدر الشيخ الفاني على الصوم بعد الفدية ففي ما فاند من الصوم
لان الفدية خلف عنه ولا يجوز الخلف مع القدرة على الاصل فان قلت
انه كعدم الماء صلح باليتم ثم وجد فلا قضاء عليه شيئاً قلنا انه كالمومي
صلح بعض صلواته بالايام قدر على الركوع والسجود لان الشهر كله كوقت
واحد فاذا لم يمض الشهر بالعجز يكون قادراً قبل تمام الحكم ومن اوصى
بقضاء رمضان اطعم عنه وليه كما مر حيث قال وجب الاطعام الى اطعم
ولي الموصى من ثلث ماله لكل يوم نصف صاع من بر كما مر انفاً لقوله

ومن اوصى

لعله عليه السلام فليقتض عنه وليه بالاطعام فلا يجوز ان يصوم عنه وليه
بحديث ابن عمر رضي الله عنهما لا يصوم من احد عن احد ولا يصلي من فوجب
حمل القضاء على الاطعام هذا في الشيخ الفاني والميت لا اشتراكهما
في وقوع اليأس عن اداء الصوم كذا في شرح الفريض **وان لم يوصى العاجز**
بالقضاء لا يجب على وليه الاطعام عنه ولو تبرع وليه بالاطعام عنه جاز
بمعنى انه صدقة واقعة موقعها لا بمعنى سقط وجوب الفدية عن
الميت مع موته وقال الشافعي يلزمهم الاطعام وان لم يوصى وكذا
الزكاة اعتباراً بديون العباد كما ذكرنا في اول كتاب الزكاة **والصلوة كالصوم**
في وجوب الاطعام وجواز اطعام الولي عنه تبرعاً قال
في المنحة ان هذا استحسان والقياس ان لا يجوز الفدية عن الصلوة
لانه ثبت بخلاف القياس فغيره لا قياس عليه وجه الاستحسان ان كلاماً
منها عبادة بدنية لا تعلق لوجوبها ولا لادائها بالمال انتهى **فدية كل صلوة**
كصوم يوم اي كفدية في الصحيح وقيل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم
يوم صدر **ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي** اي اذا مات مكلف وعليه ديون
صوم او صلوة ليس لولييه ان يصوم او يصلي عنه خلافاً للشافعي رحمه لقوله
عليه السلام من مات وعليه صيام صام عنه وليه ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما
ذكرنا انفاً **ومن اسلم او بلغ** اي كافر اسلم او وصي بلغ في شهر رمضان او
الحائض والنفس طهرت او المجنون افاق او المسافر قدم من سفره والمريض
برء من مرضه او افطر خطاء او عمداً في نهاره **اسلك كل هؤلاء بقية يومه**

مظلم ومن اسلم او بلغ

قوله اسك جواب من اسلم تشبها بالقائمين **بمخلاف الحائض والنفساء**
في خلال الصوم يعني ان الطاهرة لو حاضت لو تفتت في نهار رمضان
لا يلزمها الامساك ببقية اليوم لتحقيق المانع من التشبه وفي شرح الهداية
الحائض والنفساء في الصوم لا يجب الامساك عليهما اجماعا والمفطر خطأ
او عمد يلزمها اجماعا واما كافر اسلم او مجنون او حائض طهرت او
مجنون افاق او مسافر قدم او مريض صح ففيهم الخلاف في وجوب الامساك
وعمد منه بيتا وبين الشافعي وهكذا في الترمذي لما حصل ان كل من صار
على صفة فاحر النهار لو كان عليها في اول النهار بعد عروض العذر
المبيح للافطار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية عندنا خلافا
له **ولكن لو اكل من اسلم او بلغ لا من بعدها فلا قضاء عليه لترك التشبه**
اي فلا يجب قضاء ذلك اليوم على الاولين لان الغداه اهلية هامة من اول
النهار بخلاف اخر وقت الصلوة كما مر في صدر كتاب الصلوة وعن
ابي يوسف رحمه الله اذا زال الكفر والقبى قبل الزوال فعليهما القضاء ولانه
ادرك وقت النية فعلم مما ذكر ان الامساك لتشبه الصائمين متعلق
لمن اسلم او بلغ وضمير لولا كل راجع اليهما دون من عطف عليهما لانهم اهل
للعباداة قبل عروض العذر فعبادة لا يخلو عن التقيد بالاشتراك
بين الاولين وبين البواقي في وجوب الامساك وعدم وجوب الكفارة
بتركه لانه وجوب القضاء ولهذا فضل ما اجماع بقوله **ومن سافر بعد**
طالع الفجر ونوى الفطر ثم قدم اي في مصره **او صح** المريض الذي نوى الفطر

ومسافر في الغيب

الفطر من مرضه **قبل الزوال لزومه الصوم** لزاوال المرض في وقت
النية ولو قدم او صح بعد الزوال لا يصح نية كما عرف **ولو افطر فلا**
كفارة عليه اي على من اقام او صح تقيام شبهة المبيح هكذا في الهداية
وقال في شرح المختار ولو سافر وبعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك اليوم لانه
لزم صومه اذ هو مقيم فلا يبطله باختياره فان افطر فعليه القضاء
والكفارة بخلاف ما اذا مرض لان العذر جاء من قبل صاحب الحق **ولو**
علم المسافر انه يدخل في يومه مصره او موضع اقامة كره الفطر انه اذا
كان يدخله قبل الزوال يلزمه صوم ذلك اليوم ما لم يفطر وان دخله بعد
يلزمه ان يمساك ببقية يومه وان افطر بكرة يلزمه القضاء خاصة **ومن**
اغنى عليه او جن في رمضان قضى عليه ايام قضى ما بعد يوم الاغناء
والجنون اي لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الاغناء والجنون لوجود الصوم
فيه وهو الامساك المقرون بالنية وقال مالك لا يقضى ما بعد ايضا
لان صوم رمضان يتأدى عنده بنية واحدة كالاغتلاف **والجنون**
المستوعب للشهر كله **مسقط للقضاء** رفعا للحرج ولانه لم يشهد
الشهر كله وهو السبب خلافا لما لك **بمخلاف الاغناء المستوعب** ولا يزل
ومن اغنى رمضان كله قضاءه لان الاغناء نوع مرض يضعف القوى ولا يزل
الحج فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط هداية **وبمخلاف الجنون**
الغير المستوعب يعني فان افاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى
سواء بلغ مجنونا او عاقلا ثم جن في ظر الرواية وعند محمد رحمه الله اذا بلغ

مطلوب ولو علم المسافر

كم

مَجْنُونٌ لَا يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَيْهِ وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ
 لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ لِانْقِدَامِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْقَضَاءُ مَرْتَبٌ عَلَيْهِ بِأَفْصَحِ الْمَسْئَلَةِ
 وَلَنَا أَنَّ سَبَبَ الْوَجُوبِ قَدْ وَجَدَ فِي حَقِّهِ وَهُوَ شَهْرٌ وَبَعْضُ الشُّهُورِ وَوُجُودُ
 الْأَهْلِيَّةِ فِي الْبَعْضِ لَا يَخْتَلُ بِالْمَجْنُونِ بِخِلَافِ الْمُسْتَوْعِبِ هِدَايَةً **وَمِنْ**
أَمْرٍ وَلَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ صَوْمًا وَلَا فِطْرًا فَصَامَ إِلَى اللَّيْلِ **لَزِمَ الْقَضَاءُ**
لَا غَيْرَ إِلَّا الْكُفَّارَةَ عِنْدَنَا وَكَذَا الْوَاسِكُ رَمَضَانَ كُلَّهُ وَلَمْ يَنْوِ صَوْمًا
 وَلَا فِطْرًا فَعَلِيَ الْقَضَاءُ كُلَّهُ لِأَنَّهُ لَا مَسَاكَ بِلَا نِيَّةٍ لَا يَكُونُ صَوْمًا وَقَالَ
 زُفَرٌ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ صَارَ صَائِمًا وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لِأَنَّ الْأَمْسَاكَ
 مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ فَعَلِيَ أَيُّ وَجْهِ يُؤَدِّيهِ يَقَعُ عَنْهُ **وَأَمَّا مَنْ أَصْبَحَ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ**
وَنَوَى قَبْلَ الزَّوَالِ فَكُلَ قَبْلَهُ أَيْضًا فَالْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ لِلْمَشْهُدَةِ هَذَا عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ وَقَالَ إِنْ نَوَى وَكُلَّ قَبْلَ الزَّوَالِ فَعَلِيَ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ
 وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ فَعَلِيَ الْقَضَاءَ لَا الْكَفَّارَةَ وَقَالَ زُفَرٌ رَحِمَهُ عَلَيْهِ
 الْكَفَّارَةُ فِيهِمَا مَنَحَةٌ **وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ تَفْطِرُ وَتَقْضِي صَوْمَ أَيَّامِ**
الْحَيْضِ وَالنَّفْسَاءِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ أَيُّ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ لِأَنَّ فِي
 خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ شَهْرٍ عَشْرِينَ يَوْمًا سِوَى الْوَقْتِ حَرَجًا بَيِّنًا
 وَلَا حَرَجَ فِي قَضَاءِ صَوْمِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فِي أَحَدِي عَشْرِ شُهُورٍ **وَلَوْ ظَنَّ**
بِقَاءِ اللَّيْلِ فَتَحَرَّى وَظَنَّ غُرُوبَ الشَّمْسِ فَافْطَرَ وَبَانَ خَطَاؤُهُ
 بَانَ ظَهَرَ أَنَّ الْفَجْرَ قَدْ طَلَعَ فِي الْأَوَّلَى وَالشَّمْسُ لَمْ تَغْرُبْ فِي الثَّانِيَةِ
 لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَالتَّشْبَهُ أَيُّ الْأَمْسَاكِ بِقِيَّتِهِ يَوْمَهُ وَسَاعَتَهُ **لَا غَيْرَ**

وَمَنْ كَانَ مَجْنُونًا
 فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ

وَظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ

لَا غَيْرَ أَيْ لِلْكَفَّارَةِ لِعَدَمِ الْقَصْدِ رَوَى أَنَّ عُمَرَ افْطَرَ ظَنًّا أَنَّ غُرُوبَ الشَّمْسِ
 فَنَادَاهُ الْمُؤَذِّنُ إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ فَقَالَ بَعَثْنَاكَ دَاعِيًا وَلَمْ
 نَبْعَثْكَ دَاعِيًا مَا تَجَانَفْنَا لَكُمْ وَقَضَاءُ يَوْمٍ عَلَيْنَا يَسِيرُ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ
وَلَوْ شَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَفْطَرَ وَلَا يَتَجَبَّرَ إِنْ يَتَرَكَ
 الْأَكْلَ **وَلَوْ افْطَرَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ** إِذَا أَصْلَفَ فِيهِ بَقَاءُ اللَّيْلِ وَطُلُوعُ الْفَجْرِ
 مُشْكُوكٌ فَلَا يَنْتَبِثُ الْحُكْمُ بِالشَّكِّ إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ مَا طَلَعَ
 الْفَجْرُ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لَا غَيْرَ **وَلَوْ شَكَّ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ يَجِبُ**
أَنْ لَا يَفْطَرَ وَلَا فِطْرَ لِرَمَةِ الْقَضَاءِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ بَقَاءُ اللَّيْلِ وَفِي هَذِهِ
 الصُّورَةِ لَوْ بَانَ أَنَّهُ لَمْ تَقْرُبْ حِينَ أَكَلَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ **وَالسَّحُورُ يَقْتَضِي**
التَّيَمُّنَ اسْمُ الْمَأْكُلِ وَقَدْ تَحَرَّى مُسْتَحَبٌّ وَقِيلَ سَنَةٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 اسْتَعِينُوا بِقَائِلَةِ النَّهَارِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ وَبِأَكْلِ السَّحُورِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ
 كَذَا يَسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ **وَيَسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ** لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثٌ مِنْ
 اخْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ وَالسَّوَاكُ هِدَايَةً **وَأَنْ**
أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَظَنَّ أَنَّهُ افْطَرَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَفْطَرَ فَكُلَّ عَمْدًا
لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لَا غَيْرَ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى وَكَذَا الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْئَلَةِ
 الثَّانِيَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِيهَا إِنْ عَلِمَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْطَرَ
 وَكَذَا فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ وَلَوْ أَصْبَحَ نَاوِيًا لِلْفِطْرِ ثُمَّ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ
 الزَّوَالِ ثُمَّ افْطَرَ مُتَعَمِّدًا لَكَفَّارَةٍ عَلَيْهِ وَقَالَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ كَذَا فِي الْحَقَائِقِ وَلَوْ
 أَحْجَمَ فَظَنَّ أَنَّهُ يَفْطَرُهُ فَكُلَّ مُتَعَمِّدًا فَعَلِيَ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ بِدَايَةِ وَحَيْزِهِ

مَطْلَبٌ
 وَلَوْ شَكَّ

مَطْلَبٌ
 وَأَنْ أَكَلَ

صوم يوم العيدين وَايام التشريق حتى لو اصبغ صائماً فيها ثم افطر لا قضاء عليه عند ابي حنيفة رحمه الله عنه وقالوا فعليه القضاء لان الشروع ملزم كالنذر وصار كالشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة وله هو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في الصوم في الايام لمنهية يصير مرتكباً للنهي فيجب ابطاله ولا يجب صيانتة ووجوب القضاء يثبت على وجوب الصيانة ولو نذر صوم هذه الايام صح نذره ووجوب قضاؤه بالافساد عندنا وقال الشافعي وزفر رحمه الله لا يصح لان النذر بغير المشروع باطل ولنا ان صومها مشروع باصلا ممنوع عند من حيث ان فيه معنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى في النوا او قالت لله على ان اصوم غذا فحاضت في الغد صح نذرها ويلزمها القضاء اذا ظهرت وقال زفر لا يلزمها القضاء ولو قالت لله على صوم يوم الخميس لا يصح نذرها بالاتفاق **ولا يكره صوم السنة من شهر شوال** **مفضان** وقال مالك يكره لما فيه من تشبه اهل الكتاب في زيادتهم على المفروض ولنا قوله عليه السلام من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر كله ولا تشبه بهم لحصول الفصل بيوم الفطر ويستحب ان يصوم الستة متفرقة في كل اسبوع يومين **ويكره صوم الوصال** وهو ان يصوم ايام السنة كلها ولا يفطر في ايام المحرمات حرانه **فان كان يصومها وافطر في الايام الخمسة المحرمة** يعني يوم عيد الفطر والاضحى وثلاثة من ايام التشريق لقوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال وفي الحقايق ومما يجب حفظه ما سئل شمس الائمة الا وزجدي عن صوم الاربعة التي يقال لها ايام

مطلد
ويكره صوم الوصال

بالفارسية جهله الذي يفعله الجهال من العباد وهلك يكره قال نعم وانه صوم النصراني انتهى **فقولان** عن ابي حنيفة رحمه الله فالتحتم رانه لا بأس به فمن اراد صوم الدهر يصوم صوماً ويفطر يوماً وهو افضل منه **ويكره صوم العت** وهو ان يصوم **ولا يتكلم في صومه** لانه ليس بقربة في شريقتنا ولانه فعل المجوس هداية **ويكره صوم السبت وعشوراء** وهو اليوم العاشر من شهر المحرم الحرام لما فيه من تشبه اليهود قوله **وحده** قيد لهما لو وصل قبلها او بعدها يوماً او يومين جاز بلا كراهة قاله في اللانة صوم عشوراء صوم مرغوب كصوم يوم عرفة وصوم عشري الحجة وصوم حجب وشعبان **ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة** بان يصل صومها بصوم الخميس لانه عليه السلام كان يصوم الاثنين والخميس وتقل عن الايضاح بان لا بأس بصوم يوم الجمعة وحده في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما وقال ابو يوسف لا يصومها لقوله عليه السلام لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبلها او بعدها يوم رواه مسلم وفي شرح الرازي الا فضلان لا يجعل صوم يوم الاثنين والخميس عادة **وايام البيض** وهو اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر وهو صوم قبل توبة آدم وانما كملت به لان هذه الايام بيض بالشمس وليالها بالقر ويستحب ايضا صوم **يوم العدة لغير الحاج** لقوله عليه السلام صوم يوم عرفة احتسب على الله ان يكره السنة التي قبله والسنة التي بعده رواه مسلم وانما قيد بغير الحاج لانه عليه السلام نهى عن الصوم يوم عرفة بعرفة **ولا تصوم المرأة تطوعاً بغير اذن زوجها الا ان يكون صليماً او مريضاً** لا يقدر الجماع

مطلد
ويكره صوم السبت

مطلد
ويستحب صوم يوم الخميس

مطلد
ولا تصوم المرأة

لان النهي عن صومها لحاجة الزوج ولا حاجة له في تلك الصورتين **ولا يصوم العبد**
ايضا تطوعا بغير اذن المولى وان كان صومه لا يضره بخلافه كيلا يفتن
 في خدمته **وكفارة صوم رمضان** كفارة الظهار في وجوبها على الترتيب
 بان يجب عليها **ولا اعتق رقبة** مسلما كان او كافرا ذكرا او انثى **فان لم يجد**
فصيام شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا خمسة ايام منى صوما حتى
 لو فطر يوما منها بعد ذلك او بغير عذر ميتا نف الصوم **فان عجز عن الصوم**
فاطعام ستين مسكينا كما قر في صدقة الفطر وهو ان اطعام كل مسكين
 نصف صاع من بر او قيمة وقال مالك هو كفارة رمضان كفارة اليمين
 في وجوبها على التحجير لا الواجب ففي الواجب كواجبات الظهار على التحجير ان
 شاء اعتق رقبة وان شاء اطعم ستين مسكينا وان شاء صام شهرين متتابعين
وان افطر مرارا بان جامع او اكل اياما او شربا يام في رمضان او رمضا
 او ثلثة كفته كفارة واحدة لا تحاد الجنس فين داخل الحدود وقال الشافعي
 يجب عليه كفارات متعددة تجب بقدر الجوع لان المسبب يتعدد
 بتعدد السبب كما يتعدد الكفارات بتعدد اليمين لكن لا كفارة عند
 الا بالجوع ولنا ان كفارة رمضان شرعت لمجرد العقوبة لا جابر التقصا
 حصل بايجاب القضاء والعقوبات اذا اجمعت تداخلت بفضل
 تعالى لان الزجر حصل بواحدة كما ان الحدود تداخلت بتكرار الزنا
 بخلاف اليمين لان كفارته شرعت جبر الهلك حرمة اسم الله تعالى وما
 شرع جبرا لا يتداخل قضاء رمضان وانما قال كفارة واحدة

ملاحظة
 وان افطر مرارا

واحدة للجناية في رمضانين وهو الصحيح للتدابر كما في شرح الهداية وقال
 في شرح المجمع نقلا عن الحقايق ولو تكررت الجناية في رمضانين تعدد الكفارة
 اتفاقا انتهى **الا اذا تخللت الكفارة** بان افطر يوما وكفر يوما بالعتق او
 او لا اطعام ثم افطر يوما اخر فيجب كفارة اخرى في ظاهر الرواية **وبما في الفطر**
 في صوم التطوع **بعد الزيادة ونحوها** والقول الصحيح فيه انه ينظر ان كان
 صاحب الدعوة لا يتأذى لا يفطر ولا يفطر اذا كان قبل الزوال وبعد لا
 الا اذا كانت من الابوين شرح الكفر **ولو شرع في صوم او صلوة ظنهما** انما واجب
 عليه من القضاء والنذر **ثم علم** بعد الشرع **انتفاءها** اي عدم وجوبها عليه
فلا افضل الا تمام اي ان لا يتركها صوتا للمشروع عن البطلان واما لو افسد
 فلا قضاء عليه لان قضاء المظنون لا يجب قال الزاهد في ومن السنة ان يقول
 عند الافطار اللهم لك صمت وباك امنت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت
 ولصوم غد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت واجرني **فصل**
 ولما وقع باب الاعتكاف في عامة المتون وكان معروفة بها وتركه للمص
 للحقة فلهذا الشرح على وفق متن الهداية والقدرى وقلت **باب الاعتكاف**
 قال في الهدية الاعتكاف مستحب والهيته سنة مؤكدة لانه عليه السلام
 واضبع عليه في العشر الاخر من رمضان ونحن الزاهدي عجب للناس كيف تركوا
 الاعتكاف ولم يتركه النبي عليه السلام منذ دخل المدينة الى ان مات والحق ان يقال
 انه ثلث اقسام واجب وهو المنذور سنة وهو ما يكون في العشر
 الاخير من رمضان ومستحب وهو ما يكون في غيره من الايام

ملاحظة
 الاعتكاف

ملاحظة
 دين الفطر

في اللغة الحبس مطلقا وفي الشريعة هو اللبث في المسجد مع الصوم والنية
 اما اللبث وركنه والصوم شرط كما في سائر العبادات وعند الشافعي رحمه
 الصوم ليس بشرط لانه عبادة مقصودة بنفسه فلا يكون شرطا لغيره
 ولنا قولنا على السلام لا اعتكاف الا بالصوم والقياس في مقابلة النقص
 المنقول غير المنقول غير مقبول حتى لو اكل لم يفسده ولو اكل ناسيا لا يفسد
 زاهدي واقلة يوم كامل عندنا في حنيفة رضوانه واكثره يوم عندنا في يوسف
 وساعة عند محمد رحمه فلا يلزم الصوم عنده في اقله نقلا ويلزم في الاعتكاف
 الواجب بالا اتفاق لان اقله مقدار يوم اتفاقا فان قلت الاعتكاف
 عبادة فهل يلزم بالشروع كما يلزم الصوم والصلاة به قلت لا يلزم
 لان كل جزء من اجزاء اللبث في المسجد عبادة على خلاف العادة فلم يفتقر
 الى اجزاء اخرى والصوم مجموع اجزاء الامساك عبادة لان الانسان
 لا يخلو عن امساك بعض النهار وفي رواية الحسن يلزم هداية ثم الاعتكاف
 لا يقع الا في مسجد جماعة وقالا يجوز في كل مسجد كالجامع المخصوص
 للجمعة والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا تعتكف ان لم يكن في بيتها
 مسجد ولا يخرج من المسجد الحاجة الانسان كالبول والغائط وهما عذر
 طبيعيان او الوضوء والغسل والجمعة واجابة المؤذن ونحوها وهي
 اعداء شرعية وان خرج للاذان لا يفسد ولا بائس بان يدخل بيته اذا
 اخرج لغائط ويرجع الى المسجد كما فرغ من حاجته ولو مكث فيه
 ساعة فسد كذا في الزاهدي وياكل ويشرب في معتكفه ولا بائس بان

بان يبيع ويباع في المسجد من غير ان يحضر الساعة هذا اذا كان مما
 لا بد له من الطعام والكسوة اذا لم يجد من يقوم لحاجة فاما عقده
 للتجارة فمكروه مطلقا ولا يتكلم بالبحر ويحرم على المعتكف الوطئ
 وكذا المس والقيلة لانها من دواعي لقول نقلا ولا يتأشروهن وانتم
 عما كفون في المساجد فكل موضع كان للجماع فيه محضورا كان الدواعي
 ايضا محضورا كما في الاحرام والظهار والاستبراء بخلاف حاله في الحيض
 والصوم فلو حرم دواعيها ايضا لوقوع الخرج لكثرة وقوعها
 ومن قدر ان يعتكف اياما لم يلبسها ومن نذر يومين لم يلبسها
 ايضا وقال ابو يوسف رحمه لا يدخل الليلة الاولى لان المشتى غير المجموع
 وفي دخول الليل المتوسط ضرورة له لا تصال ثم في نذر اعتكاف يوم
 يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس وفي اليومين يدخل
 قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الاخرى ويومها
 ويخرج بعد غروب الشمس وهذا في الايام الكفيرة يدخل قبل غروب
 الشمس ويخرج بعد غروبها شرح **الكثير** **سأله** في الحائض من
 جامع امرئته في نهار رمضان وهو ناس لصومه فذكر وانترع من
 ساعة وطلع عليه الفجر وهو مخالط لاهله فانترع من ساعة لا يفسد
 صومه ولا قضاء عليه ولو لم ينترع واتم الجماع بعد التذكر فسد صومه
 وعليه القضاء دون الكفارة وفي الزاهدي من قال في السنة لله علي
 ان اصوم هذه هذه السنة او سنة كذا يلزم صوم احد عشر شهرا

مظهر
 مسابك الشجر

ولو قال في وسط يلزمه بقية السنة الا شهر رمضان ولو قال
سنة يلزمه اثني عشر شهرا وفي النوازل من قال لله على صوم كل خميس
فاطر خميساً لزم القضاء وكفارة يمين ان اراد به يميناً وان
افطر خميساً اخر بعده فعليه القضاء ودون الكفارة لان اليمين واحدة
فتكف الكفارة الاولى **رجل** فله صوم رجب فصار قبله يجوز لان
النية سبب وذكر الوقت للتأجيل والتوسعة بخلاف ما اذا قال
اذا جاء رجب فانه تعليق فلا يكون سبباً قبله انتهى **كتاب الحج**
وهو اللغة القصد مطلقاً وفي الشريعة عبارة عن قصد مخصوص
في وقت مخصوص الى مكان مخصوص بفعل مخصوص وانما اخرجنا من
الحج عن الاركان الثلاثة لا لكونها مفردة اذا الصوم والصلاة بدينه تحفة
والزكاة مالية تحفة والحج مركب منها ولكونه في العمرة وتقله
المكلف به فكان في حكم المنادر **هو فرض على الفور** عند أبي يوسف
وعلى التراخي عند محمد والاولا صح الروايتان **مرة في العمر على كل حرم مكلف**
صحيح بصير فلا يجب على الامي عند أبي حنيفة رضي الله عنه مطلقاً وقالوا
يجب عليه ان وجد قائداً **قادر على زاد وراحلة** وان امكنه المشي اعلم
ان شرائط وجوب الحج خمس الاستطاعة اي القدرة المالية والحريّة والعقل
والبالوغ والوقت وهو اشهر الحج **غير عقبة** مجزوء على انه صفة لراحلة
العقبة بضم العين وسكون القاف النوبة تقول عاقبت راحلة الرحلة
اذا ركبت انت مرحلة وركب هو مرحلة اخرى اي كثرى رجلاً ان راحلة

راحلة بالعقبة اي بالنوبة لا يجب عليه الحج لانها اذا كانا بتعاقباً
لم يكونا قادرين على الرحلة في جميع السفر **قادر على النفقة ذهابه**
الى مكة **ورجوعه** منها الى اهله ركباً لا ماشياً وقال مالك يجب الحج
على من قدم على المشي بشرط ان يكون راحلة وزاد ذهابه وايابه **فاضلاً**
عما لا بد منه لعياله الى وقت رجوعه الى بيته لان حقوق العباد مقدم
على حق الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الفاضل عنه بقولته شهر قوله لعياله والى
وقت كلاهما متعلقان بلا بد وقوله **بشروط الطريق** متعلق بقوله هو فرض
اعلم ان من الطريق شرط الوجوب الحج وهو مروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان
الاستطاعة منتظمة بدون الامن وقيل هو شرط لا دايته دون الوجوب
لانه عليه السلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير فائدة الخلاف
تظهر في وجوب الايصاء بالحج اذ مات قبل امن الطريق فعلى القول الاول
لا يجب الايصاء وعلى القول الثاني يجب قال ابو الليث ان كان الغالب
في الطريق السلامة يجب والا فلا يجب وعليه الاعتماد وقال ابو يوسف ابو بكر
الخصاص ببغداد ان الحج ساقط الآن لان البارية دار الحرب اقول وقد
امن طريقه في زماننا بجوار جندي السلطان وبذل صرته الى العدو **فان**
بذلك ذلك الزاد والراحلة لم يجب عليه الحج يعني لو كان صحيح البدن ولا
يملك الزاد والراحلة المراد اعطاه غيره يعني اباح له الزاد والراحلة
من ايلحقه المنية كالوالدين او لولداه ومن لحقه المنية من الاجانب
لا يثبت به الاستطاعة فلا يجب عليه الحج كذا في الخلاصة **ولو حج فقير**

مطلوب
ولو حج فقيراً

حال فقره **وقع حجة فرضاً** ثم استطاع اليه سبيلاً لم يجب عليه شيئاً ولو حج
 حال صباوته ثم بلغ مستطاعاً لزمه ثانياً ولو جاوز الصبي الميقات
 بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم فيها اجزئه عن الحج ولا شيء عليه بجأزه
 بغير احرام ولو احرم قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج
 لا يجزيه عنه كذا في الحزانة **والمحرم** وهو من يحرم نكاحها ابد السبب
 رحم او رضاع او مصاهرة **والزوج شرط في المرأة** التي تريد الحج والا
 في اشراط المحرم بانه شرط الوجوب ام شرط الاداء على حسب اختلافهم
 في امن الطريق هداية **اذا كان** بينها وبين مكة **سفر** اي مدة سفر
 ونفقة المحرم عليها لانها يتوسل به الى اداء الحج فصار كالراحلة للمحرم
 بفتح الميم في المواضع الاربعة هنا قوله العبد صفة للمحرم والذي اذا كان
 كل واحد منهما مأموناً قوله كالحرة المسلم في محل الرفع على انه خبر لقوله
 والمحرم العبد ولا عبرة لصبي ولا مجنون محرمين لفجرهما في حياتهما عن الفتنة
 وكذا لا عبرة للمفاسق المحرم لانه غير مأمون وقال الشافعي رحمه يجوز لها
 الحج الفرض **المحرم** اذا خرجت برفقة ومعها نساء امينات لحصول
 الامن بالمرافقة اياها وللزوج معها مع المحرم عن الحج النقل والمندور
 لا يمنع عن الحج العرض الا ان لا يأمن الطريق ووقته اي وقت الحج والاحرام
 ثلثة اشهر سؤال ذو القعدة وعشر ذي الحجة وقال مالك رحمه ذو الحجة بكاله
 كاخويه قال الله تعالى الحج اشهر معلومات المدايه وقت الحج وثلاثة انما يكون
 اذا اكمل ذو الحجة وثمره الخلاف تظهر فيما اذا لم يصم المجتمع ثلثة ايام في الحج

نفقة المحرم عليها

في الحج حتى دخل يوم النحر يجوز له ان يصوم ثلثة الى اخذ ذي الحجة عند خلافه
 لنا اعلم ان كون هذا ما لا شهر وقتاً للحج ليس باعتبار ان كل افعاله
 جائزة فيها الا يرى ان الوقوف وطواف الزيارة وغيرهما غير جائزة
 في سوال باعتبار ان بعض افعاله يعتد به فيها دون غيرها كما ان الا
 فاقى اذا قدم مكة وطواف صواف القدوم وسعي بعده ينوب هذا
 السعي من السعي الواجب في الحج ولو فعل كذلك في رمضان لا ينوب عنه
 شرح موج ويكره تقديم الاحرام على السؤال ولو احرم قبله صح وينعقد الحج لكن
 يكره لانه لا يأمن في التقديم عن وقوع المخطو بطل الزمان والاحرام شرط
 لا اداء الحج ايضاً اي كامن الطريق وهو يستند الى الحق واركان الحج ثنتان
 الوقوف بعرفة وطواف الزيارة ولكن الوقوف اقوى من الطواف لانه يفيد
 الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يعتد به قبل الطواف وفي الحزانة جعل
 الاحرام من اركانها ايضاً واما واجبات فست الوقوف بمزدلفة والسعي
 بين الصفا والمروة ورمي الجمار والحلق والنقصير وطواف الصدر
 للافاق والسادس **وكيف الطواف** لا يأتى بيان كل واحد منها وفي الحزانة
 وغيره ما لم يعد هما من الواجبات وجعلها خمسة واما سنة فاربعة طواف
 القدوم والرمي فيه اي في الطواف وهو ان يهر الكفين في الطواف بالعدو
 كالمبارد يستحب بين الصفاين والسنة الثالثة الهرولة في السعي بين
 المئين الا حصريين احدهما متصل بركن الجدار والاخر متصل بدارين عباين
 والرابعة البيت بمبنى في ايام منى اي في ايام الرمي **والعمرة** سنة مؤكدة

مطلق ويكره تقديم

في العمرة

ووجباتها اثنتان
مطل

عندنا وقال الشافعي رحمه الله هي فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة
كفريضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة والعمرة تطوع وركنا
الطواف وسوطها الاحرام ايضا وواجباتها اثنتان السعي
والحلق او التقصير ولما تبين افعال الحج اجمالا شرع في بيان
المواقيت وقال وميقات الاحرام للمكة ذي الحليفة والعراق ذات
عرق وللشامى الحفة وللجدي القرن وللمنى يلم ولمن جاء من
غير هذه المواضع الخمس ما يحاذي واحدا منها اي واحد من هذه المواضع
للمنس وفي قوله ما يحاذي مبتداء وقوله ولمن جاء خبره المقدم وليس
الاحرام من وطنه افضل لمن كان خارجا للمواقيت ان وثق على نفسه
باجتناب محضوراته لان المشقة فيه اكثر والتظيم وفيسر وان
ان يملك على نفسه قال النبي عليه السلام من اهل من المسجد الاقصى بعجرة
او حجة غفر له ما تقدم من ذنبه ولا يجوز لهؤلاء اي لاهل هذه المواقيت
يعني الا فاقا اذا قصدوا دخول مكة للحج او لغيره اي للعمرة او للتجارة او لم
يقصد شيئا تاخير الاحرام عنها اي تلك المواقيت قوله تاخير وقوع
على انه فاعل لا يجوز اي لا يجوز ان يتجاوز مرید الحج او غيره من
هذه المواقيت بلا احرام تعظيما للبت لانها افنية الحرم والحرم
فناء مكة ومكة فناء المسجد الحرام وهو فناء البيت واهل هذه
المواضع اي اهل المواقيت المذكورة ومن دونهم اي ومن كان داخل
المواقيت قوله اهل مبتداء وقوله ميقاتهم مبتداء ثان خبره قوله

قوله الحلال الذي بينهم اي بين اهل المواقيت وبين الحرم فيجوز
احرامهم من اي موضع كان او دورين اهل لان ما بين الميقات
والحرم مكان واحد هداية والملكي ميقاته للحج الحرم والعمرة الحلالان
موضع الاحرام غير النسك ومعظم نسك الحج الوقوف في عرفة
وهي في الحلال فيكون احرامه من الحرم ليحقق نوع سفر واداء العمرة
بالطواف وهو الحرم فيكون احرامه من الحلال **فصل**
فاذا اراد الاحرام قص ستار به وقلم اظفاره وحلق عانته وهي
شعر الركب وهو ما بين السرة والفرج لان فيها تنظيف البدن ثم
توضاء او اغتسل وهو اي لا اغتسال افضل المراد به هذا الفصل تحصيل
النظافة وازالة الرايحة الكريهة لا الطهارة حتى يؤمر به الحائض والنفساء
وتحرمان وتؤديان المناسك كلها غير الطواف بالبيت **وليس ازار**
اوراء جديدين ابيضين غير مخيطين يسترا العورة ويدفع
الحرج والبرد قال عليه السلام خير ثيابكم ابيض وهو اي الجديد **افضل** لانه
انظف **او غسلي** ويجوز الاكتفاء بالازار سائر العورة **وتطيب**
ادهن ان وجدها هذا قبل ان يحرم لما فعله عائشة للنبي عليه السلام
وقال محمد لا يتطيب بما يبقى ريحة في الاحرام لانه كالمستعمل بعده **صل**
ركعتين ويسئل الله التيسير وهو ان يقول اللهم اني اريد الحج فيسره
لي وتقبله مني ثم **لبي** **ناو يا نسكه** **رافعا صوتا** عقيب الركعتين
والتلبية معروفة وهو ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك

لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وتاركها ميسرى
 لانها منقولة باتفاق الرواية هداية **وهي مرة شرط** فلا ينقض عنه
والزيادة سنة روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال لبيك و
 وسعديك والخير كله في يدك اله الخلق غفار الذنوب وستار
 العيوب لبيك كشف الكرب لبيك فاذا نوى ولبى فقد احرم
 لانه اتى بالتلبية والذكر كما في الصلوة فدخل في الاحرام اعلم
 انه لا يصير محرما بالنية بدون التلبية او سوق الهدى ولا
 بالتلبية بدون النية وقال ابو يوسف والشافعي رحمها يصير شارعا
 بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية من التسبيح والتهليل والتحميد
 فارسية او عربية هذا هو المشهور عن اصحابنا انتهى وبعد ذلك
يتقى المحرم الرفث والفسوق لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق
 ولا جدال في الحج هذا خبر صوري لكن انشاء معنى اي لا ترفثوا ولا
 ولا تفسقوا ولا تجادلوا الرفث الجماع والكلام الفاحش او ذكر
 الجماع بحضرة النساء والفسوق هو العاصي قال النبي عليه السلام من
 حج ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته امه **والجدال** وهو ان
 يجادل رفيقه والمجادلة قبيحة في كل حال وفي الحج اقبح كلبس
 الحريرة الصلوة **ويتقى قتل الصيد البر** قال الله تعالى حرم عليكم صيد
 البر فادتم حرمها **والدلالة والاشارة** الفرق بينهما ان الدالة يختص
 بالغيبة والاشارة يختص بالحضرة **وبياح** اي للمحرم كل صيد

ويتقى المحرم

صيد البحر قال الله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه **ويترك لبس الخيط**
 كالسراويل والقميص والبقاء ولا يلبس **العمامة والقلنسوة** و
والخفين التامين فان لم يجد نعلين قطع الخفين من اسفل الكعبين
 ولهذا قال تامين المراد بالكعب ههنا العظم الذي في وسط القدم
 عند مفصل الشراك لا الكعب المذكور في الوضوء كذا في الهدية فان
 لم يجد اذا راسق سراويله فاستزبه وان لم يجد رداء شق قميصه
 فارندى به ولو اتى على كتفيه قباء جاز ما لم يدخله يديه في كفيه
 لانه اصله لا يلبس **ويترك تقطية الرأس والوجه** هذا في الرجل ول
 اما المرأة فتستر رأسها ولا تغطي وجهها وقال الشافعي رحمه يجوز للمرأة
 تقطية الوجه لا الرأس هداية ويترك الدهن والطيب لقوله عليه السلام
 الحاج المشعث المتفل يعني معتري يترك الرأس وتارك الطيب وهما يلز
 مها **ويترك حلق الشعر وقصه** لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الاية
 والقصر في معنى الحلق **وقص الظفر ولبس المصبوغ بورد** او
 برقعان او بعصر لانه يقوح رايحتها الا ان يكون المصبوغ بها
مفسولا لقوله **لا ينقض** صفة المغسول النقص بالفاء والضماد للجمعة
 في العرف تناثر الصبغ وقيل هو فوحان الطيب وقال محمد رحمه الله
 ان لا يتعدى اثر الصبغ الى غيره او يفوح **ولا يغسل المحرم شعرة** **مخطئ**
 لانه يقتل الهوام **ولا يسدر** وهو ورق النبق **ولا يتنور** اي لا يطلع
 النورة لتنطف شعرة **ولا يحلك رأسه الا برفق** لانه اذا قلع شعره يجب

مطلوب
 ويترك تقطية الرأس والوجه

يجب عليه الجزاء وعزاي حنيفة رضي الله عنه لا بأس للمحرم ان يحك رأسه
وبدنه ببطون الاصابع **ان كان على اي رأسه اي شعرا وله**
اي ويجوز للمحرم ان يغتسل ويدخل الحرام ويستظل ببيت او
خيمة ومحمل ويشد الزمان في وسطه سواء كان فيه نفقة نفسه
او نفقة غيره **ويكثر المحرم التلبية بصوت رفيع بعد الصلوات**
لخمس وكذا شرفا اي مكانا عاليا او هبطا واديا والقي ركبا تجمع
راكب وبالا سحار معطوف على ظرف الزمان وهو بعد فاذا دخل
ليلا او نارا طواف القدوم سبعة اشواط وهذه الطواف ستة كما
مرو ويسمى طواف التحية ايضا فكل سعي من الحج شوط واحد ويستحب ان
يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه اقتداء بدخوله عليه السلام منه و
يقول عنده دخوله بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم حرم لحمي وجسدي
على النار والحمد لله الذي بطن في بيت الحرام فاذا عاين البيت يقول الله اكبر
الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام وادخلنا
دار السلام اللهم زد بيتك هذه شرفا ومهابة وتعظيما ويطوفه **وراء الحطيم**
وفي المنحة ليس كل الحطيم من البيت بل مقدار ستة اذرع من البيت
لقوله عليه السلام ستة اذرع الحج من البيت وما زاد ليس منها **يرمل في**
الاشواط الثلاثة الا ول منها اي من تلك الاشواط السبعة ثم يمضي
على سكنته وكلامه الحج يقبل او يمسه بيده وان لم يقدر الاستلام
من الزحام يحاذيه ويشير بيده لان هذه الاشواط ركعات

فاذا دخل مكة

ركعات الصلوة وكما يستفتح الركعة بالتكبير يستفتح الشوط
باستلام الحجر الاسود وفي شرح الاختيار يستحب ان يستلم الركن
اليمنى ايضا لكن لا يقبله وعن محمد انه سنة فيقبله وكان عليه
يستلم الحجر والركن اليمنى لا غير ثم **يصل ركعتين عند مقام ابراهيم**
هذان الركعتان واجب ايضا ثم يخرج الى الصفا من باب بني مخزوم
فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويرفع يديه ويهل ويصلي على
النبي عليه السلام ويدعو الحاجة ثم ينحط منه على هيئة **ثم يسعي بين**
الصفا والمروة سبعة اشواط وهو واجب عندنا حتى لو تركه
يعيده مادام بمكة واذا رجع يريق ذلك ويقوم الدم مقامه و
وقال الشافعي انه ركن **يهرول بين الميادين الاحقرين** والهرولة
سنة كما مر ثم يمضي الى المروة فيفعل فيها كما فعل في الصفا فالمشي
من الصفا الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط اخر في الاصح
ويختم السعي بالمروة **ثم يقيم بمكة حرمها اي محرما لان المحرم بالحج**
لا يتحلل قبل الاتيان بافعاله ويطوف بالبيت متى شا لانه عبادة
وهو افضل من الصلوة تطوعا **يرمل ولا سعي في مدة الاقامة لان**
النفل بالسعي غير مشروع **ويختم كل طواف بركتين** ثم الطواف اسم السبعة
اشواط لقوله عليه السلام فليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين **ثم يخرج عذاة**
التروية اي يخرج بعد ما صلى الفجر يوم التروية بمكة الى منى بينها
وبين مكة فرسخ فينزل بقرب مسجد الخيف منها **فيقيم بها اي بمنى حتى**

يرد هذين الميادين

يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات لانه عليه السلام فعل هكذا
 ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى فيها الفجر ثم راح الى عرفات بمضى اجزؤه
 لانه لا يتعلق بمضى في هذا اليوم اقامة السنك ولا كنه اساء بتركه
 الا قداء بالنبي عليه السلام فينزل بعرفات حيث شاء هداية فاذا
 زالت الشمس صلى الامام الاكبر او امير الحاج بالناس الظهر والعصر
 ويجمعهما في وقت الظهر باذان واحد واقامتين ولا يتطوع بين
 الصلوتين تحصيل المقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته
 ولا يجمع المنفرد بينهما اصى كل واحد منهما في وقتها عند ابي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يجمعها المنفرد ايضا والامام الاكبر اى السلطان او
 نايبه شرط فيهما في الصلوتين والجمع بينهما فاعلم ان ههنا اختلافا
 فعند ابي حنيفة رحمه الله عنه ودفتر شرط صحة جمعها ثلثة الاحرام والجمع
 العظيم والامام الاكبر وعندهما الاحرام لا غير وعند الشافعي كونهم
 مسافرين لا غير الا ان دفتر يشترط هذه الثلثة في تقديم العصر
 لا في الظهر حتى اذا صلى الظهر وهو غير محرم ثم احرم وادرك العصر مع
 الامام وصليها معه في وقت الظهر جاز عنده لا عندنا كذا في الحقايق
 في باب فز ثم يقف الامام بعرفة واكباً او راجلاً وراكباً افضل
 بقرب الجبل اى الضحرات السود الكبار بوسط عرفات ويسمى
 ذلك الجبل الرحمة والموقف الاعظم وعرفة كلها موقوف الالبطن
 عرفة لان النبي عليه السلام راي فيها الشيطان فامر ان لا يوقف هناك

فاذا زالت الشمس صلى الامام

هناك ويدعوا في الوقوف ماشاء وان ورد الاثار ببعض الدعوات
 هداية اعلم ان اجابة الدعوات فيها ثابتة بالاثار فينبغي
 ان يجتهد فيه بالدعاء ويدعو بكل دعاء حققه وان لم يقدر
 على الحفظ يقرأ المكتوب ويلتقي في شأه الدعاء ساعة فساعة والادعية
 الماثورة فيه وفي سائر مواضع الحج مستور في شرح المختار فليطلب
 ثمة ووقت الوقوف من زوال الشمس يوم عرفة الى طلوع الفجر الثاني من
 القدر لما يأتى فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس اخرجهم
 الى مزدلفة ووقف اى نزل بقرب جبل قروح ومزدلفة كلها
 موقوف الا وادى بطن محسّر بكسر السين وتشديد ها موضع عن
 يسار مزدلفة لانه عليه السلام نهى عن الوقوف فيه ويصلى الامام بالناس
 المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال دفن باذان واقامتين
 اعتباراً بالجمع بعرفة واختاره التحاوى ولنا رواية جابر رضي الله
 عنه انه عليه السلام جمع بينهما باذان واقامة واحدة ولا يتطوع بينهما
 لانه يحل بالجمع حتى لو تقطع او تشاء على بشئ اعاد الاقامة لوقوع
 الفصل بينهما هدية ولم يشترط ابو حنيفة رضي الله عنه الجماعة في هذا
 الجمع كما شرطها في جمع عرفة ولهذا قال المصنف ويجمع المنفرد ومن
 صلى المغرب في الطريق اعاده اى لم يخرج ما صلاه في الطريق بل يلزم
 اعادتها ما لم يطلع الفجر عندهما وعند ابي يوسف يجوز وقد اساء
 ونعني بعدم الجواز انه يجب عليه الاعادة في وقت العشاء اما اذ خرج

فاذا غربت الشمس افاض

وقته يعود ما اذا ه الى الجواز **ويبيت بها بمزدلفة ويصلي بهم الفجر**
يوم النحر **بفلس** بفتح اللام والفاءين ظلمة اخر الليل ثم يقف بالشعر الحرام
يعني جبل فرخ وهو موضع الوقوف بمزدلفة والوقوف فيه بعد طلوع
الفجر الى ان يسفر وهذا واجب ويجب الدم بتركه بغير عذر كالمرض
والضعف وعند الشافعي ركن ولو لم يلحق بمزدلفة بعد طلوع الفجر
من غير ان يبيت بها وجاز عنه ولا شيء عليه لان الذبيحة في الوقوف ليست
بشرط كما في عرفة لما يأتي شرح الجمع **ويدعو** لانه عليه السلام دعى في
هذا الموضع حتى روى انه اجتهد في الدعاء في عرفة لآمنه بالمغفرة
فاستجاب له الاحقوق العباد منهم ثم اعاد الدعاء بمزدلفة واجتهد
فيها واستجاب له دعاءه لآمنه حتى الزماء والظالم هداية **واذا اسفر**
جدا افاض الى منى **فيرمي اول اجمرة العقبة من بطن الوادي بسبع**
حصيات متعلق بيرمي **مثل حصي الخذف** بالخاء والذال المعجنتين وهي
رمي الحصى بالاصابيع وكيفية الرمي ان يضع الحصاد على ظهر ايهامه
اليمنى ومستعين عليها بالمسحبة ويبعد هاهنا مقدار خمسة اذرع
ولو طرحها جاز لانه رمى الى قدميه ولو وضعها لم يجز ولو رميها
ووقفت بعيدة من موضع الجمرة لا يجزيه لانه لم يكن قربة الا في
مكان مخصوص ولو وقعت قريبة يجوز **ويكبر مع كل حصاة ولا**
يقف عندها بعد الرمي ويقطع التلبية مع اول حصاة وعند
مالك رحمه الله يقطعها اذا رجع من عرفات **ولو رمى السبعة جملة**

مطلوب

السبعة جملة اي مرة واحدة لا يجزى عن السبع لان المنصوص تفريق
فعل الرمي فهو اي رمى السبع جملة واحدة اي يكفي عن رمي واحد فقط
ويجوز الرمي بجنس الارض من الحجر والمدر والطينة اليابسة و
نحوها وقال الشافعي لا يجوز الا بالحجر **لا يجوز بالذهب والفضة**
ولا الجوهر لان الرمي بها يثقل الارض بالاهانة والاذى **ثم يذبح انشا**
قوله ان شاء تنبيه على ان الدم على المفرد ليس بواجب اذا لا اضمح
للحاج لانه مسافر **ثم يحلق برقع رأسه وهو افضل او يقصر قوله**
وهو راجع الى الحلق الذي في ضمن يحلق كما في اعدلوا هو اقرب اي حلق
الكل والبعض افضل من التقصير لان في التقصير بعض التقصير كالا
بالوضوء في كمال النظافة ويكفي في الحلق برقع الرأس اعتبارا بالسبح
وحلق الكل اولى ومن لم يكن على رأسه شعر كالاقرع يجب امرار
موسى استوره عليه ولو كان على رأسه قروح لا يمكن امراره عليه جل باللق
وبعد ذلك **يحمله كل شئ النساء** اي لا يحمله وطوئن ودواعيه **ثم يطوف**
طواف الزيارة وهو ركن في الحج ايضا لقوله تعالى وليطوف بالبيت
القيق ويسمى ذلك ايضا بطواف الافاضة وطواف يوم النحر **ووقته**
اي وقت طواف الزيارة **ايام النحر** وهي ثلاثة ايام كما مر فان اخر
عنه كره ولزمه دم **وافضلها** من هذه الايام الثلاثة للطواف
اولها اي اول يوم النحر وبعد ذلك الطواف **يحمله النساء** بالحلق
السابق لا بطواف الزيارة فقط لان المحلل هو الحلق لكن عمل الحلق

مطلوب ويجوز الرمي بجنس الارض

فحق النساء كان متأخراً عنه الحواف الزيادة للآية لتحلل اغظ
 الجناية بين نسك الحج فاذا كان عمل عمله الا يرى انه لو لم يحلق حتى
 طاف لم يحل شيء حتى يحلق ثم طواف الزيارة **يعود الى منى ويرمي**
الحجار الثلث بعد الزوال في اليوم الثاني والثالث والرابع
 وهو ايام التشريق فيبدأ أولاً بالحجارة التي يلي مسجد الخيف
 فيرمي سبع حصيات يكبر بكل مرة منها ثم يرمي بالحجارة الوسطى كذلك
 ويقف عندها ليدعو لنفسه ولجميع المسلمين ثم بالحجارة العقبية
 لكن لا يقف عندها بعد الرمي والرمي بهذا الترتيب افضل حتى لو بدء
 بالوسطى او بالعقبية جاز عندنا ومن لم يكمل يعني بعد رمي اليوم الثالث
 سقط عنه رمي اليوم الرابع لانه مختار فيه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين
 فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لكن الافضل ان يرمي فيه موافقة للنبي
 عليه السلام فاذا تم افعال الحجار **واراد الرجوع الى بلده طاف طواف**
القدر وهو طواف الوداع وهذا الطواف واجب وهو سبعة أشواط
 ايضا بلا رمل وسعي ومن وقف بعرفة لحظة او مرتين بها ما بين
زوال يوم عرفة وبين فجر يوم النحر اجزئه اعلم ان للوقوف بعرفة
 وقت معين وهو ما ذكره المصنف من ادراك الوقوف بعرفة ما بين
 زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج و
 خلاص عن البطلان قال النبي عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بها ليلاً
 او نهاراً فقد تم حجة ولو كان لوقوف ولم يربها حالاً كون الحاج نائماً

فإذا تم الحجار

نائماً او معني عليه او جاهلاً بها بان هذا الموضع عرفات سواء كان للزور
 عرف قصادا ولا فان قلت كيف جاز الوقوف بلا نية ولم يجز الطواف
 حتى لو طاف البيت هارباً من العدو لا يجزيه مع انها ركنان للحج قلت
 لان الطواف عبادة مقصودة ولهذا يستقل به فلا بد من اشتراط
 النية وان كان غير محتاج الى نية حتى ان المحرم اذا طاف يوم
 النحر ونوى به النذر يجزيه عن طواف الزيارة لا عما وجب عليه بالذمة
 واما الوقوف فليس بعبادة مقصودة ولها لا يستقل به فاشتراط
 النية في اصل العبادة **والمرأة في افعال الحج كالرجل** لان تكليف الشرع
 عام لجميع المكلفين ما لم يرد دليل الخصوص **الا في كشف الرأس وليس**
الحج اي يجوز لهن لبس الحيط لانه استر لهن **ورفع الصوت**
بالنبلية لان رؤسهن ورفع صوتهن عورة تجب كتمها وهما للحاج
 سنة فلا يترك فرضها **والرمل والهرولة** بين الملائن والطواف لانهما
 لاظهار الجلادة والمرأة ليست من اهل القتال والحلو لان شعرهن
 تزيين لهن كاللحية للرجل فان حلق الشعر مثله لهن ولكن يقصرن
 لانه على السلام امرهن بالتقصير **فانها اي المرأة تخالفه** اي تخالف الرجل
 في هذه الافعال الستة **فصل** اعلم ان الحاج ثلثة اصناف
 قارن ومتمتع ومفرد وستعرف كل واحد منها اما القارن فهو
 ان يجمع المحرم بين العمرة والحج في احرامه وذلك **القارن افضل من**
التمتع والافراد لقوله عليه السلام يا ابا محمد اهل الحجة والعمرة معاً

مطلبة والمرأة في افعال الحج كالرجل

ولكونه ادوم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع النكسين وقال
مالك التمتع افضل منها ودليل كل مذكور في الهداية **وصفة** اي صفة القارن
ان يهل ان يرفع صوته بان يقول لبنيك **بالعمره والحج معا من البيات**
ويقول بعد الصلوة عند الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمره فيسرها لي
وتقبلها مني ولو نوى هاهنا بقلبه ولم يذكرها بلسانه اجزيه لكن الذكر
افضل **فاذا دخل مكة بدأ** ولا بافعال **العمره** بان يطوف بالبيت سبعة
اشواط يرمل في الثلث الاول ويسعى بعدها بين الصفا والمروة
فاذا لم يدخل القارن مكة وتوجه الى العرفات بطل قرانه لانه ترك تقديم
افعال العمره ولكن لا يصير افضا بمجرّد التوجه حتى يعقف فيها في الصبح
ثم يشرع بافعال الحج فيطوف للقُدوم ويسعى كما بينا ويقدم افعال
العمره لقوله تعالى فمن تمتع بالعمره الى الحج لان كلمة الى الاستهاء فوقع
العمره مبداء **فاذا رمى الجمره يوم النحر اراق دما** اي ذبح شاة لدم
القران لقوله تعالى فما استيسر من الهدى **ان قدح** والاى وان لم يقدم
القارن الدم **صام ثلثة ايام** وهي يوم التروية ويوم قبله **واخرها**
يوم عرفة هذا قيد لافضلية صوم تلك الايام ولو فات عمر القارن
صيام تلك الايام حتى انى يوم النحر وجب الدم لا صوم ايام التشريق ولا
صوم ثلثة ايام بعدها خلا فلذلك **وسبعة اذ ارجع** اي اذ فرغ
من افعال الحج صام سبعة ايام غير ثلثة ايام لقوله تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة ارجعتم تلك عشرة كاملة **واما**

فان دخل مكة بدأ

واما التمتع فهو افضل من الافراد وصفته اي صفة مطلق التمتع **ان يهل**
بالعمره باحرامها من الميقات فاذا دخل مكة ادى العمره اي يطوف
لها وسعى ويحلق او يقصر ويقطع التلبية باول الطواف **واما** لم
يسن طواف القدوم في العمره لان المعتمر ممكن من ادايتها حين
وصل الى البيت **واما الحاج** فغير ممكن من اداء طواف الزيارة لعدم
وقته فيسن له طواف القدوم الى انده يحيى وقته شرح المجمع **وحلها**
اي من العمره بالحلوق **ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم** **واما** قال من
الحرم ولم يقل من المسجد كما قاله القدوري لئلا يتوهم انه مخصوص بالمسجد
ويقول ما يفعله المفرد بالحج **وعليه دم** التمتع وهو دم الشكر **او بدله**
كالقارن ان لم يجد دما صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع
الى اهله لما تلونا **فصل** في الجنابة **اذا طيب المحرم البالغ**
لان البصتي غير مخاطب **عضوا** كاملا كالرأس والساق والفخذ لان
تكامل الجنابة بتكامل العضو **لزم دم** اي شاة **وان** كان ما طيبه **اقل**
منه **لزم صدقة** والصدقة المطلقة في الاحرام نصف صاع من بر
الا في الجراد والقلمة لا يحيى **وان حضب رأسه بحناء** ما لم يمسح به **لزم دم** لان الحناء
طيب **وان لبثه** اي الرأس التليد ان يجعل المحرم في رأسه شيئا كما
لضعف المنقوع والحناء يلبس شعره بقاء عليه لئلا يشعث في الاحرام
لزم دما ان دم للطيب ودم للتغطية **وان ادهن بزيت او لبس**
مخيطا يوما اراد بالمخيط ما يلبس عادة سواء خيط او لم يخيط

كالطرا او غطي **رأسه يوما** ما وان كان اقل منه يلزم صدقة
 عندنا **او خلق ربع رأسه او ربع لحيته** وقال مالك رحمه الله لا
 يلزم الا بخلق الكل وقال الشافعي يلزم بخلق شعرة ثلث شيعة
 وفي شعرتين ثلث شاة وفي قول من في الا اول مدونة الثاني مدان
 وفي الثالث شعرات شاة **او كل رقبة واحد بطيه** وكذا في خلق
 الا بطين **لزم دم** جواب لقوله وان ادهن **وان كان الخلق اقل في الكل**
 اي في كل ما ذكرنا **لزم صدقة** لقصور الجناية **وان قص من شاربه**
شيئا فعليه حكمة عدل اي ينظر ان هذا الماء خوزكم يكون من ربع
 اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثل ربع الربع
 يلزم قيمة ربع الشاة هداية **وان خلق موضع المحاجم جمع** مجتمعه
 الميم فارورة الحجام فعليه دم عند ابى حنيفة وقال عليه صدقة **او نقص**
في مجلس واحد كل اظفاره من يديه او رجليه **او ربع لزم دم**
 اراد بربعها كل اظافر يد واحدة او رجل واحدة لان كل منها ربع
 لمجموع اليدين والرجلين والربع يقوم مقام الكل ولو قل لظفار
 ثلثة اصابع من يده الواحدة لزم صاع ونصف لان لكل اصبع نصف
 صاع وقال زفر يلزم دم **وان قصر الكل في اربعة مجالس لزم اربعة**
دما لاختلاف المجلس فصار كاللبس المتفرق والتطيب المتفرق وعند
 محمد دم واحدة **وان قصر اقل من اقل خمسة** اي اربعة اظافر بمجموعة
 او قص خمسة متفرقة يديه او رجليه **لزم لكل ظفر صدقة** اي لكل ظفر

وان قص من شاربه

ظفر نصف صاع من بزوان كانت جملتها ستة عشر ظفرا وما اذا
 باحت قيمة الطعام وما ينقص منه ما شاء وقال محمد رحمه الله عليه
 دم في هذين المسئلين ولو اصاب اذى في كفه فقص اظافيره لزمه
 اي كفارة شاء ولا شئ باخذ ظفر منكسر لعدم النقص خزانة **فان**
تطيب ولبس او خلق بعدد بخير بين دم اي ذبح شاة او ثلثة
اصوغ من بر يطعم السنة مساكين او صوم ثلثة ايام متواليات
 لقوله عليه لا فدية من صدقة او نسك وكلمة او للتخير والاية تزلت
 في المعذور والنسك يختص بالحرم بالاتفاق **فان قبل امراته**
 او لمس بشهوة **لزم دم** فانظر الى فرجها فامني لا بشئ عليه **وان جامع**
 في احد السبيلين **قبل الوقوف بعفوة فسد حجة** ولو ناسيا احرامه و
عليه شاة ويقيم اي يجب عليه ان يتم افعال الحج كمن لم يفسد حجة **ويقيم**
 في السنة الالية لما روى انه عليه سئل عن وقع امراته محرمين بالحج
 فقال عليه السلام انها يريقان دما ويمضيان في جنبها وعليهما الحج من
 عام قابل **ولا يفارق** الجاني بالجماع امراته **في القضاء** من عام قابل
 لانه عليه السلام لم يذكر المفارقة لما سئل عنها وقال مالك رحمه الله يفترقان
 من وقت مفارقتها من مصرها وقال زفر رحمه الله يفترقان اذا احراما
 وقال الشافعي رحمه الله يفترقان اذا انتهيما الى المكان الذي جامعهما فيه
وان جامع بعد الوقوف قبل الخلق لم يفسد حجة وعليه بدنه وقال الشافعي
 يفسد حجة ايضا فيما جامع قبل الرمي لا بعده اقامة لا كثيرا فاعمال الحج مقام

فان قبل امراته

مقام الكل ولنا قول عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجة وانما
تجب البدنة لما لم يجب القضاء وشرعت لجبر نقصان جنانية
غليظة كفارة غليظة وهي وجوب بدنة بخلاف ما قبل الوقوف
فان الجابر ثم هو القضاء وانما وجب الشاة فيه لرفضه الاحرام قبل
او انده **وان جامع بعد الحلق فعليه شاة** لبقاء الاحرام في حق النساء
دون لبس المخيط وما اشبهه فخففت الجنانية فاكتفا بالشاة **وجامع الناس والعامة سواء** في الافساد لان حالة الاحرام مذكورة
كما لا الصاوة فلا يعذر بالنسيان وقال الشافعي رحمه الله جامع الناس
غير مفسد **ومن طاف للقدوم او للصدر محدثا فعليه صدقة**
فان طواف الصدر واجب وطواف القدوم سنة لكن صار فائدا
بالشروع وادخله النقص بترك الطهارة فيجب بالصدقة **وان**
طاف جنبا فعليه شاة لان النقصان فاحش فغلظ في جابره
ومن طاف للزيارة محدثا فعليه شاة لانه داخل النقص في
الركن فيجبر بالدم **وان طافها جنبا فعليه بدنة** لان الجنانية
اغلظ من الحدث فيجب التغطية **ومن ترك من طواف الزيارة**
ثلاثة اشواط فمادونها فعليه شاة لانه قليل بالنسبة الى الباقى
وان ترك اربعة اشواط فهو محرم اي بقي محرما ابدا في حق النساء
حتى يطوفها لان المتروك اكثر فصار كان لم يطف أصلا **ومن**
ترك من طواف الصدر ثلاثة اشواط فعليه صدقة **وان ترك**

وان جامع بعد الحلق

وان ترك اربعة اشواط منه او ترك كله فعليه دم وما دام بمكة يومه بالاعادة
اقامة للواجب في وقته **ومن ترك السعي** بين الصفا والمروة
او افاض من عرفته قبل الامام اراد به قبل الغروب **او ترك الوقوف**
بزم لفة او ترك **من كل الجمار** في الايام كلها بان فات ايامها بغروب
الشمس من ايام النحر **او ترك رمي وضيق يوم** او ترك اكثرها بان
ترك رمي الجمرتين ايها كانت **لزمه دم** في هذه الواجبات الست
كلها وتركها يجبر بالدم وكفى بدم واحد في ترك الجمارات الثلاث في
الايام كلها لان الجنس متحد وكذا لو ترك رمي يوم واحد لانه نسك تام
ثم ان الترك انما يتحقق بغروب الشمس من ايام الرمي لانه لم
يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية والاعادة ممكنة بر
بها على الترتيب ولو فاتت بحجب الدم عند ابي حنيفة رضي الله عنه
خلا قالها هداية **وان كانت المتروكة اقل** بان يترك الجمارات
احدى الجمارات الثالث من يوم واحد **لزمه صدقة** لانه ترك بعض
النسك التام وان ترك منها حصاة او ما فوقها يلزم عليه لكل حصاة
نصف صاع من برالا ان يبلغ دما فينقص منه ما شاء هداية **ومن**
اخر الحلق وطواف الزيارة عن وقته اي عن ايام النحر **لزمه دم**
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقدا لا شئ عليه في الوجهين وكذا الخذا في
في تأخير الرمي وتقديم نسك على نسك فالحلق فالحلق قبل الرمي
ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح وفي الحقايق تجب على الصدقة

ومن ترك السعي

في الوجه كلها وكذا حكم **الحلق في وقت خارج الحرم** اي لو حلق في الحلق
 بمح او عمرة **لزم دم** عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 لا شيء عليه لان الحلق غير مختص بالحرم لان النبي عليه السلام واصحابه
 احصروا بالمدينة وحلقوا في غير الحرم ولها ان الحلق لما جعل محلاً
 صار كالسلام في اخر الصلوة فصار نكافاً اختص به وبعض الحديثية
 حرم فعلهم حلقوا فيه والحاصل ان الحلق يتوقف بالزمان وهو ايام
 النحر والمكان وهو الحرم عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا متى من الحرم ولا
 يتوقف بهما ابو يوسف ويتوقف بالمكان دون الزمان عند محمد وبا
 لعكس عند زفر رحمهم الله وهذا الخلاف في التوقيت في حق التظن بالدم
 واعلم ان التقصير والحلق غير موقت بالزمان في العمرة بالاجماع لان اصل
 العمرة لا يتوقف به كذا في الهداية **فصل في الجناية على الصيد**
محرم قتل صيدا وهو الممنوع المتوحش في اصل الخلقة وهو نوعان بري
 وذلك ما يكون توأده ومثواه في البر وبحري وذلك ما يكون توأده ومثواه
 في البحر فالبحري حلال للمحرم والحلال والبري حرام على المحرم خاصة قال
 الله تعالى احرل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وحرم عليكم صيد البر
 ما دام حراماً او قتل سباعاً غير صائلاً اي حائلاً قاصداً هلاك الانسان
 سواء قتله **عمداً او سهواً** لان وجوب الضمان يعتمد بالاتلاف مطلقاً
او عوداً اي سواء قتله مرة بعد اخرى وعن ابن عباس رضي الله عنهما لا يجب
 الجزاء على العايد **او بدلاً** اي قتله مرة واحدة وانما اسوي لان الجناية لا تختلف

لا تختلف بالعود والبدية بل العايد اشد جناية **او دل عليه اي على**
 الصيد **من قتله** الموصول مع صلته مفعول **دل** فعليه اي على المحرم
 القاتل والمحرم الدال **قيمته** اي قيمة الصيد **بقوله عدلين** في المكان
 الذي قتل فيه لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن ان كان
 يباع فيه الصيد والا ففي قريب يباع فيه اعلم ان الشرط
 الموجب للجزاء ان لا يكون المدلول عالماً بمكان الصيد وان
 يصدق في الدلالة سواء كان المدلول محرمًا او حلالاً وقال الشافعي
 لا شيء على الدال بل على القاتل قوله او دل معطوف على قوله قتل
وتخير فيها في قيمة الصيد ما كولا او غير ما كولا **بين الهدي والظلم**
والصيام يعني ان شاء القاتل او الدال اشترى بقيمته هدياً
 فذبحه ان بلغت هدياً وان شاء اشترى بها طعاماً يتصدق
 على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعاً من شعير او تمر ونحوها
 وان شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوماً كذا في الهداية وقال
 محمد والشافعي رحمهما الله يجب في الصيد التطهير فيما له نظير ففي
 الطهي شاة وفي الارنب عتاق وفي النعامة بدنة وفي البربوع
 جفرة وفي الحمار الوحشي بقرة وفي الا نظير له كالحمام والعصفور
 ونحوها تجب القيمة لقوله تعالى فجاء مثلاً ما قتل من النعم
او عتبت الصيد بان جرحه او نتف شعره او قطع عضو منه
فمن نقصانه هذا اذا برء وبقي اثره وان مات بعد الجرح

مطلوب
 ولو عتبت الصيد
 او الحنفية اشترى من اولاد الفقير ما بلغت
 اربعة اشترى كذا في الصحاح

يضمن كلة وان لم له اشربعد البرء لاشي عليه **ولو زال امتناعه**
 بان نتف ريش الطائر او قطع جناحه او قوام الصيد **ضمن كل القيمة**
 لانه قوت عند الامن بتقويت الة الامتناع **ولو كسر بيض صيد فضمنه**
 مثلا لو كسر بيض نعامة ضمن قيمة البيض لا قيمة النعامة هذا
 اذا كان البيض صحيحا وان كانت مذرة فلا شئ عليه لانه لم
 يتلف اصل الصيد **وضمن فرجه الميت ان خرج منه** اي من البيض لان
 كسره قبل آوانه سبب لموت الفرخ فيجب ضمانه ولما فرغ من بيان
 ما يلزم فيه الجزاء شرع فيما لم يلزم بقتله شئ وقال **وقال ولا شئ في قتل**
الغراب للوذي اراد به ما ياكل الحيفة فلا يقتل غراب الذرع والعميق
ولا في قتل الهداء والنج والحيدة والعقرب والفارة اهلية او وحشية و
الكلب العقور لقوله عليه السلام خمس فواسق يقتلن من الحرم في الحل والحرم
 وهي الهداء والحيدة والعقرب والفارة والكلب العقور وهو الذي
 يعقر من يمر عليه اي يعض عصبه فظرائنه غير الذئب ولهذا صرح المصنف
 ذكره بعده وفي رواية ابن عمر رضي الله عنه هو الذئب ومنه ما ذكره
 القدوري الذئب دون الكلب وعن ابى حنيفة رضي الله عنه الكلب
 العقور وغير العقور والمستأنس والمستوحش ههنا سواء فان قلت
 كيف خفف عموم قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم بهذا الخبر
 خفف بالنقض القطعي وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر فبعد ذلك يجوز
 تخصيصه بالقياس لا بخبر واحد شرح المجمع **ولا في قتل الذئب** لانه في معنى

مطلوب ولا شئ في قتل الغراب للوذي
 اي ان الذئب بالكلب العقور والكلب
 لا الذئب الا وحشي كما رواه ابن عباس
 رضي الله عنهما

في معنى الكلب العقور في الالباء **والتمل** اراد به ما يؤذي الناس سواء
 او صفراء وما لا يؤذي لا يقتل ولو قتلها فلا يجب الجزاء هداية **والبرء**
والقراء والبق والذباب مؤذيه كانت او غير مؤذية لانه ليست بصيد
 ولا متولدة من البدن هدية **ومن قتل قطة او جرادة تصدق بكف من**
يطعام او بتمرة لان القطة متولدة من نفث البدن وان الجرادة
 صيد البحر هذا اذا قتل منها اثنين وثلاثا وما اذا قتل كثيرا منها اطعم
 نصف صاع من برودى ان اهل حصص قتل جرادة كثيرا محرما فجعلوا
 يتصدقون لكل جرادة درهمها فقال عمر رضي الله عنه اريدوا هم كثيرا
 يا اهل حصص فان تمر تحب من جرادة **وتحب الجزاء يا كل الصيد**
مفطر اي اذا خطر المحرم الى اكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن
 مقيد بالكفارة بالنصر وهو قوله تعالى ابويه اذى من راسه ففدية
 من صيام او صدقة او نسك وجه التمسك ان الخلق من محضورات
 الاحرام وقد اذن له الشرع حاله الاذى مقيدا بالكفارة وكذا قتل
 الصيد اذله الشرع حالة الضرورة مقيدا بالكفارة **ويحل الحرم**
دبح غير الصيد كالابل والبق والغنم والدجاجة والبط الا اهله
 لانه ليست من الصيد واعلم ان ذبيحة الحرم من الصيد ميتة كذا
 المجوس لا يحل له ولا غيره ان ياكل منه وكذا ما ذبحه الحلال والحرم
 حتى لو اخطأ الحرم الى اكل الصيد ياكل الميتة ولا يقتل الصيد وقال
 ابو يوسف يقتله ويأكله يؤذي الكفارة ولا ياكل الميتة لان الكفارة

مطلوب ويجوز الحرم دبح

يجبره ولا جابر لا كل الميتة ولها ان في الصيد براد كتاب محظورين محض
الذبح ومحظور كل الميتة حكما وفي كل الميتة حكما وفي كل الميتة
حقيقة ارتكاب محظور واحد فكان اولا وفي رواية للبسوط ان
ابا حنيفة روى الله عنه مع ابى يوسف رحمه الله وان وجد صيدا او مال مسلم
بغير حق يأكل الصيد دون مال المسلم **لكن الحرام المسرور** وهو ما في
رجليه ريش كانها سراويل لا متناعه بطيرانه وان كان بطي
النهوض وقال مالك رحمه الله انه ليس بصيد لانه مستأنس **والقطي**
المستأنس صيد في اصل خلقته فلا يبطل الاستيلاء العارض بالحكم
الاصلي **بخلاف البعير النادر** بتشديد الدال النادر المستوحش فانه
لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم على المحرم لانه مستأنس في اصل
في اصل خلقته ولكن يأخذ حكم الصيد في حق الزكوة الضرورية
ويحل للمحرم لحم صيده حلال وذبحه بلا واسطة محرم اي اذا
لم يدرك المحرم عليه ويأمره بصيده **وفي صيد المحرم اذا ذبحه الحلال**
فيمته عليه على الحلال يتصدق بها لان الصيد استحق الامن بسبب
الحرم **لا غير** اي لا يجزى بالصوم لان ضمان القيمة غرامة وليست
بكفارة فاشبه بضمن الاموال وهل يجزى الهدى فيه روايتان
وكذا الحكم بوجوب الصدقة لا غير وقطع حشيشه **وبجره غير**
لمملوك وغير المنبت يعني لا يستعمل الناس عادة ففي قطعها قيمة
المقطوع ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لا حرمة تناولها

مطلوب ومحل المحرم صيد
لان الصيد حرام له خالفه تعالى
والحلال حرام خالفه العبد مع

تناولها بسبب الحرم لا سبب الاحرام فكان من ضمان الحال يتصدق بها
اعلم ان شجر الحرم على اربعة انواع لانه اما ان يكون من جنس ما ينبت
الناس كالحنطة والبقول فالضمان على الحق صاحبها لا الحق الحرم ولا
كالشوك ثم كل نوع منها اما ان ينبت نفسه او ابنته الناس عادة
فلا يجب الجراء الا في نوع واحد وهو كل شجر ينبت بنفسه وهو من جنس
مالا ينبت الناس عادة كأم غيلان ولهذا قال في غير المملوك وغير المنبت
فيجب الجراء في هذا النوع لان منبت الحرم استحق الامن وان ينبت
في ملك انسان فعلى قاطعه قيمتان قيمة لما لكه وقيمة اخرى لحرمه
واذا اذ القيمة ملك المقطوع لكن يتصدق على الفقراء لانه ملك بطريق
محظور ولو باع جاز مع الكراهية بخلاف الصيد فان بيعه لا يجوز
وان اذى قيمته **ماله يحجب** فاذا جف من شجر الحرام او حشيشه لا ضمان
بقطعه لانه غير نام فيخل به الاستقاع **ولا يبرع حشيش الحرم ولا**
يقطع منه غير الاذخر وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبرع بالزعر لان فيه
ضرورة فمخ الدواب عنه متعذر ولها ورود النهي عن القطع لا
شك ان القطع بالمشافر كالقطع بالمناجل وحمل الحشيش من الحقل
ممكن فلا ضرورة فيه بخلاف الاذخر لانه استنشاء النبي عليه السلام فجوز
قطعه ودعيه **ويحل قطع الكأه** لانها ليست من نبات الارض بل ينبت
من ماء السماء ولان فناءه سريع فصارت كالحشيش اليابس كذا في شرح
الهداية **وكما ما يوجب على المفرد وما يوجب على القارن** وبين دم لجمته

فان لم يجب في النوع الثلاثة الباقية
كانت منسوبة الى الميت ولو قدر

مطلوب
وعلى قطع الكأه

ودم لعمرته خلا قال الشافعي رحمه الله **ولو قتل محرمان صيدا** اى اشتراكا في قتله **فعل كل واحد منها جزاء** كامل لانها تناول الامر فيقتعد الجزاء **وتعد الجناية** بتعدد الجناية **خلا قال الشافعي ولو قتل صيدا للحرم فعليه جزاء واحد** لان الضمان بدل عن المحل لا جزاء عن الجناية فيتمم بارتداد المحل **وبيع المحرم العبد وشراؤه باطل** لان بيعه حيا تعرض للصيد الامن وبيعه بعد ما قتلته بيع ميتة **فصل في الاحصار والعمره محرم** **منعه عدوا ومرض عن الوصول الى البيت جازل التحلل** وقال الشافعي رحمه الله لا يكون الاحصار الا بالعدو ولا ن قوله تعالى فان احصرتم فاني من الهدي خطاب للنبي عليه السلام واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو وفي الحديثية ولنا ان الاحصار هو المنع والاعتبار لغوم اللفظ لا خصوص السبب **يبعث المحصر شاة** وهي ادناه اذ يجزئ البقرة والبقره لان النض الذي تلونه عليك الهدي المطلق كما في الضحيا فان تعذر بيعت شاة بعينها فله ان يبعث قيمتها حتى يشتري بها شاة ثم **تذبح في الحرم** عنه والقارن يبعث شاتين **في يوم يعلمه** يعني يواعد المحصر من يبعث بايديها في يوم معين **ليتحلل** بعد الذبح في ذلك اليوم ويتوقت اى يختص ذبح دم الاحصار بالحرم لا يجوز الذبح في غيره ولا يختص بيوم النحر لانه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه كسائر دماء الكفارة فيختص بالمكان لكن جاز ذبحه اى وقت شاء هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو ثوبان

مختفون

ويجوز التحلل

يتوقت بالزمان ايضا وهو ايام النحر وهذا الخلاف في المحصر بالحج يتوقت بالزمان ايضا وهو ايام النحر وهذا الخلاف في المحصر بالحج واما دام المحصر بالعمره فلا يتعين بالزمان بالاجماع **بخلاف دم المتعة والقارن** بحيث يختصان بالحرم ويوم النحر لانها دم نكح كالاضية وبخلاف الخلق لاف او انه والمحصر يفتح الصاد اى الممنوع بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره وهكذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وقال الشافعي رحمه الله يلزم الحج لا غير **وعلى المحصر بالعمره القضاء** لا غير اذا تحلل فالاحصار عنها يتحقق عندنا خلاف لما لك رحمه الله **وعلى القارن حجة وعمرتان** واما قضاء عمره اخرى اذا لم يقضها في تلك السنة ولو زال الاحصار قبل الذبح فالمسئلة على اربعة اوجه لانه اما يدرك الحج والهدى او لا يدركهما او يدرك الحج دون الهدى وعلى العكس **فان قدر على ادراك الحج والهدى يلزمه التوجه** لزوال العجز قبل فوات المقصود **والا فلا** ان لم يقدر ان يدركهما لا يلزمه التوجه بل يصبر حتى يتحلل بنحر الهدى وان قدر على ادراك الهدى دون الحج يتحلل بذبح الهدى لعجزه عن الحج الذي هو الاصل وان قدر على العكس جازله التحلل استحسانا خلا فالرفرجه اعلم ان هذا التقسيم لا يستقيم على قولها في المحصر بالحج لان دم في الاحصار عندها يتوقت بيوم النحر وفي المحصر بالعمره يستقيم بالا ومن احصر بمكة وقدر على الوقوف بعرفة والطواف للزيارة او منع

مطلوب فان قدر على ادراك الحج

بعد الوقوف فليس بمحصر عندنا فلا يتخلل بل يمكث فيها فان قدر
 على الطواف دون الوقوف طاف فتخلل فعليه قضاء حجة وان
 وقف وعجز عن الطواف يكون حاجاً ويبقى محرماً حتى يطوف
 وقال الشافعي رضي الله عنه يكون محصراً **ومن فاته الوقوف** اي من
 احرم بالحج من الميقات وفاته الوقوف في وقته **حتى طلع الفجر**
النحر فقد فاته الحج فيتحلل عن احرامه **بعمره** فيطوف ويسعى بلاء
 احرام حديد لما قال ابو يوسف رحمه الله احرم للعمرة فيتحلل بها **ويقضي**
الحج في السنة الآتية ولا دم عليه وقال الشافعي عليه دم **والعمرة لا**
تقوت وهي جائزة كل وقت اي وقتها جميع السنة **الا في خمسة**
ايام وهو يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وهي اي العمرة
سنة وقد وقع تكرار المامر **فصل في الحج** عن الغير و
 والهدى لما فرغ من بيان اصاله شرع في ادايته نيابة ولهذا اوردنا
 بحث النيابة بالفصل ووصله المصنف رحمه الله وقال **وتجزي**
النيابة في نفل الحج مطلقا اي سواد عجز عن الاداء بنفسه او لا
وفي فرضه اي لا تجزي النيابة الا عند **العجز الدائم الى الموت** كالزمن
 وقطوع الرجلين وغيرها من العجز المستمر الى الموت ليحقق اليأس
 عن الاداء بالبدن اعلم ان العبادات ثلث انواع مالية محضه
 كالزكاة والفطرة وبدنية محضه كالصوم والصلوة ومركبة
 منها كالحج فالنيابة لا تجزي بالبدنية المحضه مطلقا ولا تجزي

ومن فاته الوقوف

ولا تجزي في المركبة الا بدوام العجز الى الموت ولكنه يصح ان يجعل
 الانسان ثواب عبادته النافلة لغيره صوماً او صلوة او صدقة
 او قراءة القرآن والاذكار وغيرها من انواع البر فيصل ثوابها
 الى الميت وينتفع بها على مذهب اهل الحق وقالت المعتزلة لا
 يصل ولا ينتفع به الميت **لنا قوله** عليه السلام صدقات الاحياء
 للاموات تنفع وفيه آثار كثيرة لا تحصى وقال الشافعي ومالك
 رحمهما الله يصل اليه ثواب الصدقة والعبادة المالية والحج منها
 ولا يصل العبادات البدنية والقلبية ذلك ما روي ان رجلاً قال
 يا رسول الله ان ابواي ما تاكيف ابرلها قال عليه السلام صل لهما مع صلوك
 وصوم لهما مع صومك وقال عليه السلام من مر على المقابر فقرأ سورة **الاحقاف**
 احدا عشر مرة ثم وهب ثوابها لاهل ذلك القبور اعطى من الاجر بعد الامور
 كذا في المنحة ثم بعد ذلك ان الحج مالى من حيث الاستطاعة ووجوب
 الاجزية بارتكاب محضوراته وبدني من حيث الطواف والوقوف
 والسعي والرمي ونحوها فنحج عن غيره بامره او بايصائه
 فان اصل الحج يقع عن الحاج وللأمر ثواب النفقة لانه عبادته
 بدنية وعند العجز اقيم مقامه كالفدية في باب الصوم والا واصلح
 كذا في الهداية وعليه عامة المتون قال في شرح المجمع نقلاً عن النهاية ان
 اكثر العلماء على ان الحج يقع عن المأمور به وللأمر ثواب انفاقه ولكن
 يسقط اصل الحج عن الأمر في المحيط ان المأمور بالحج اذا حج يقع عنه تقوياً

من فاته الوقوف

ويسقط الحج عن الأمر أيضا ولهذا يشترط النية عن بان يقول اللهم
 اني اريد الحج فيستمر لي وتقبله مني ومن فلان انتهى **ودم القران**
على المأمور لانه وجب شكر المأوفقة الله من الحج بين النسكين وكذا
 دم الجنابة عليه **ودم الاحصار على الامر** وقال ابو يوسف على المأمور
 لانه وجب التحلل دفعا لضرر امتداد الاحرام لها ان الامر ادخله
 في هذه الورطة فعليه تخلصه ولما فرغ من مسألة النيابة بشرع
 في بيان ما ينفل الدئج من النعم الى الحرم فقال **والهدى** وهو ما يبعث
 الى الحرم **من الابل والبقر والغنم** ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في
 الضحايا لانه قرية تعلقت باراقة الدم ولهذا قال **والعيب مانع**
كالاضحية لكن ذبح الهدى لا يجوز الا في الحرم لقوله تعالى في جزاء
 الضيد هديا بالغ الكعبة ولان الهدى اسم لما يهدى الى مكان و
 مكانه الحرم قال عليه السلام مني كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر فالعيب
 المانع كونها متطوع الاذن والذنب واكثرهما او مكسور اليد والرجل
 او ذاهبة العين والعرجا للتي لا تمشي الى المنك **ويجوز اكل**
من هدى التطوع والمنعة والقران خاصة لقوله تعالى فكلوا منها
 واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا نفقته وقضاء النفق يختص
 بايام النحر قال القدوري ان ذبح هدى التطوع يختص بيوم النحر
 ايضا والصحيح انه يجوز قبله لان القرية في التطوع بتبليغه الى الحرم
 ولكن الذبح في يوم النحر افضل ويجوز ذبح بقية الهدايا كدم الكفارات

ويجوز الاكل من هدى

الكفارات قبل يوم النحر لانها واجبة جبر النقصان وتحويل الجبار
 اولى ولا ياكل منها الا غنياء ولا صاحبها لانه صدقة فلا يحصل التقرب
 الا بالصرف الى الفقراء كما مر في اخر فضل الشهيد والحاصل ان الدماء
 على اربعة اوجه منها ما يختص بالزمان والمكان كدماء المنعة و
 القران ودماء الاحصار عند ابى يوسف حنيفة ومحمد رحمهم الله ومنها
 ما يختص بالمكان دون الزمان كدماء الجنائيات ودم الاحصار
 عند ابى يوسف رحم الله ومنها ما يختص بالزمان دون المكان كدم
 الاضحية ومنها ما لا يختص بهما كدم المذور عندها ويتعين
 بالمكان عنده كذا في شرح المجمع **ويجوز التصديق بها بهذا**
الدماء على مساكن الحرم وغيرهم وقال الشافعي لا يجوز الا على
 فقراء الحرم **كتاب الجهاد** وهو في اللغة بذل الطاقة
 وتحمل المشقة وفي الشرع محاربة المؤمنين مع المخالفين لا غزاة
 الدين وهدم قواعد المشركين **وهو فرض كفاية** اما فرضيته
 فلقوله تعالى قاتلوا المشركين الآية ولقوله عليه السلام الجهاد فرض باق
 الى يوم القيمة ولان فيه اعزاز دين الله تعالى ودفع الشر عن عباد
 تعالى فاذا حصل المقصود بالبعض سقط عن الباقي كصلوة الجنائ
 حتى لو لم يقيم به احدا ثم جميع الناس هداية **وان لم يبداء الكفار**
 بالوصل جواب عن سؤال ناش عن ظاهر قوله تعالى فان قاتلوكم
 فاقتلوهم بان فرضية القتال كان على تقدير بدئهم بالمقاتلة والا فلا

مطلب
 ويجوز التصديق

ولا جهاد على عبد وامرأة

فلا يجب القتال فاجاب بانه ليس كذلك بل فرض كفاية وان لم يبد
ولا جهاد على عبد وامرأة واعى ومقعد واقطع اي مقطوع
اليدين ولا على صبي لعجزهم **الا اذا هجم** اي اتي العدو بغتة على اهل اللام
وكان النفي عامًا بان يعجز المسلمون من المقاومة بهم فصار للجهاد فرض
عين على كل مكلف بلغ الثباليه بعد او قريبا شرقا وغربا لقوله تعالى اقروا
خفافا وثقالا اي اخرجوا الى الجهاد شبان وشيوخا وكمانا ومثاة
حتى يخرج العبد والمرأة بغيرا ذن صاحبهما لان حق العبد لا يظهر
في مقابلة فرض عين **ويقدم طلب الاسلام ثم الجزية** يعني اذا دخل المسلم
دار الحرب وحصر الكفار ودعواهم الى الاسلام فان قبلوا تكون اموا
لهم ودماءهم معصومة كالموت والناود مايتنا فان ابوا فالجزية هذا
من كفاد العجم واما عبدة الاوثان من العرب والمريدون فانه لا تقبل
منهم الجزية بل يقتلونهم ويسلمون فان ابوها اي اتي الكفار عن الاسلام
او الجزية قاتلوا **بالسلاح والمجنون** كما نصبه رسول الله عليه السلام على
على الطائيف هداية **والماء والنار** اي بالاغراق والاحراق **وقطع**
الشجر وفساد الثمر الذرع لان في ذلك تضيق لهم على الاسلام او
الجزية **ويرمون** على صفة المجهول **مقصودين** بالرمي **للكفار ولو**
تشرقتوا اي استروا باسارى المسلمين اي الكفار يرمون ولو جعلوا
اسارى المسلمون وتجارهم ترموا لهم حال كون الكفار مقصودين بالرمي
لانه لما تعدر التمييز فعلا لقدامكن قصدا ونية والطاعة بحسب الطاقة

الطاقة وما قتلنا من الاسارى لادوية علينا ولا كفارة بخلاف
الاكل حالة للمخصة فانه يغرم ما اكل من الاغنياء فيه من احيا
نفسه **ويكره اخراج النساء والمصاحف** لما فيه من خوف
الفضيحة والاهانة بغلبة العدو ولكن لا بأس باخراجها في
عسكر عظيم لان الغالب فيه السلامة ولهذا قال **ان خيف عليهما**
ويحرم الغلول وهو السرقة من المعن والمثلة بضم الميم قطع
الانف والاذن والشفة ونحوها والمثلة الروية في العريين
منسوخة بالهني المتأخر عنها **ويحرم القدر** وهو الخيانة ونقض
العهد لما سياتي **ويحرم قتل المجنون والصبي والمرأة غير الملكة**
والهرم اي الشيخ الفاني **وقتل الاعمى والمقعد ونحوهم** كالمفلوج
ومقطوع اليمنى لان المبيع للقتل عندنا هو المحاربة بخلاف
الشافي رحمه الله فان المبيع عنده الكفر الا ان يقتل احدهم فيقتل
دفعاً لشر قتاله او ربه ولهذا قتل النبي عليه السلام دريد بن الصمة
وهو ابن مائة وعشرين سنة لكونه ذا وري في الحرب هو اعى **ويكره**
مسلم قتل ابية وغيره من الاصول **الكافر ابتداء الادفعاً لشره**
بان يقصد امضه الكافر قتل ابنه المسلم فلم يمكن دفعه الا
بقتله فيقتله **كالا ب المسلم** يعني كما ان الا ب المسلم لو شرب سيفا
على ابنه ولا يمكن دفعه الا بقتله هداية **وجاز الصلح** مجازا اي
بلا اخذ شئ او **بمال آخذ** بان اخذ منهم مالا او **بمال دفعاً** بان يعطى

مظلة ويكره اخراج النساء والمصاحف

لهم مالا هذا اذا خيف هلاك المسلمين فان دفع الهلاك باي
طريق امكن واجب والا لم يجز الاعطاء للحاق العار والمذلة
لاهل الاسلام وجازله **نقضه** اي نقض الصلح **بعد الاعلام متى**
راى مصلحته لما روي انه عليه السلام نقض المودعة التي بينه
وبين اهل بعد الاعلام **وان بدوا** اي الكفار بخيانته قاتلهم
المسلمون فلم يجب الاعلام من طرفنا ويكره بيع السلاح و
الحديد والخيل منهم اي باهل الحرب ولو كانوا مسلما بكسر السين
وفتحها اي مصلحا بنا لان صلحهم على شرف الزوال ولان فيه تسريح
وتقوية لهم على قتال المسلمين بخلاف بيع الطعام واللباس لانه
عليه السلام امر ثامة سيده اهل يمامة ان يبيع اهل مكة وهم اهل
حرب **واذا امنهم حر** اوحرة وغير الامام كافرا واحدا او جماعة
من اهل العسكرا واهل حصن او مدينة **صح ولزمه** امانهم ولم
يكن لهم لاحد من المسلمين قتالهم لما روي ان زينب بنت رسول
الله صلى الله عليه وسلم امنت زوجها فاجاز النبي عليه السلام امانها
وكذا امنت انها في رجلين من المشركين فاراد علي ان يقتلها
ففلقت عليهما الباب فجاءت الى النبي عليه السلام فاخبرت بذلك
فقال عليه السلام قد امنت من امنت فعلم ان امان الواحد جائز
ولو كانت حرة كذا في الاختيار **لا يرى الامام نقضه** مصلحة
بان يرى امانه شرا او فسادا فيبذله الامام واذا به فاعلمهم النقص

وكيف يبيع السلام والكذب

النقص ولا يبيع امان ذي لانه ولاية له على المسلمين ولا امرهم بهم
ولا امان اسير ولا تاجر في دار الحرب لانها مقهوران تحت
ايديهم فلا يخافونهما والا امان يختص بمحل الخوف هدايه ولا
امان مسلم الذي اسلم في دار الحرب غير مهاجرا اليه ولا امان
عبد غير ما ذون في القتال ولقطة غير في المحلين مجرور بانه
صفة لما قبله **فصل** في الغنائم وقسمتها **واذا فتح الامام**
بلدة فمها فله الخيار في قسمته الضمير راجع الى البدة على تأويل
البلد بغير تاء كذا في النهاية يعني ان الامام مخير في قسمته بين
الغنائم بعد اخذ حقه كما فعله النبي عليه السلام بخير وبين ابقا
عليهم بالجزية على رؤسهم **والخراج** على اراضيهم كما فعله عمر رضي الله عنه
بسواد العراق بموافقة الصحابة هذا في العقار اما في المنقول فلا يجوز
المن بالرد عليهم وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز المن في العقار ايضا
لان المن ابطال حق الغنائم فلا يجوز بغير بدل يعادله والخراج
غير معادل لقلته قلنا الخراج وان قل حالا اجل ما لا بد واصله **وله**
الخيار اي الامام مخير ايضا في قتل الاسارى ان لم يسلموا لانه عليه السلام
قد قتل بني قريظة ولان فيه قطع مادة الفساد وفي استرقاقهم
ولو يسلموا ويجوز استرقاقهم حال كونهم مسلمين لانهم اسلموا
بالقهر والكره ولان فيه وفور منفعة المسلمين **وجعلهم ذمة**
اي تركهم احرا اهل الذمة **ولا يطلقهم** الامام بمال ولا يفادي

بهم اسرا ثانيا في دار الحرب عند ابى حنيفة رضي الله عنه وقالوا قال
 الشافعي رحمه الله يفادى اسراؤنا لقوله تعالى فاما من بعد واما فداء
 ولنا قوله تعالى ما كان للنبي ان يكون له اسرى حتى يتخفن في الارض
 يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة وهذا يجري مجرى النهي
 وما ملوه من الآية في حالة الحرب قال الله تعالى حتى يضع الحرب اوزارها
 وقيل جوز محمد رحمه الله المفادات بالمال اذا احتاج المسلمون اليه **وان**
تعذر نقل مواشيهم الى دار الاسلام **دبحها واحرقها لا غير** قوله
 لا غير احتراز عن قول الشافعي رحمه فان عنده يتركها حيا وعن
 مالك فانه يقول يعقرها اي يقطع اعصاب قوائمها **وكذا حرق**
الاسلحة التي تعذر نقلها **ومالا يحرق يدفنه** الامام في موضع
 لا يطلع عليه الكفرة **ولا يقسم غنيمة في دار الحرب** وقال الشافعي
 لا بأس بالتقسيم ثم لانه عليه السلام قسم غنائم خيبر وغنائم اوطاس
 بنى مصطلق وغنائم اوطاس في ديارهم ولنا ان فيه قطع حق
 المدد ولنا ان الملك لا يثبت للغنائم قبل احرار دار الاسلام وما
 قسمه النبي عليه السلام في ديارهم بعد ما صارت دار الاسلام **الا**
للإيداع بان لا يوجد في المغنم او في بيت المال دابة لنقل اليها فقسماها
 الامام على وجه الوديعة ثم يجمعها ويقسمها فان ابوا من التحمل باجر
 المثل وقيل لا يجوز والردة بكسر التاء مهوز اللام بمعنى المتعاقبين
 والجاسوس **في الغنيمة كالمقاتل بخلاف السوي** الذي يسيرهم
 بالتمكاد ودي بارا

ولا يقسم غنيمة في دار الحرب

يسيرهم للتجارة **والمدد** اي الفوت الذي لحق العسكر في دار الحرب
 لبيعهم **قبل اخراج الغنيمة الى دار الاسلام كالاصيل** اي كالمقاتل
 ابتداء فتشارك في القسمة خلا للشافعي رحمه **ومن مات قبل**
اخراج الغنيمة الى دار الاسلام سقط حقه وقال الشافعي لا يستط
 بل يورث نصيبه لو رثته بعد استقرار الهزيمة لقيام الملك
 فيه عنده ولنا ان الادب يجري في الملك ومالك قبل الاحراز حتى
 حتى لو وطئ منهم جارية من الغنيمة فولدت ولدا فاعاده لا
 يثبت نسبه ويوجب العقر ولا يجب الحد لوجود سبب الملك
 ويقسم الجارية والولد والعقر بين الغانمين وقال الشافعي رحمه
 يثبت نسبه منه وتصير الجارية ام ولد **وبعد لا يسقط**
 اتفاقا فيكون نصيبه لو رثته **والعسكر الانتفاع بالغنيمة قبل**
الاخراج اليها كالحبز واللحم **وعلفا كنفقات الدواب ودهنا**
كالزيت والسمن وايقادا كالحطب والشمعة **وقالا بالسلاح**
ونحوها اي ينتفع بهذه الاشياء **بلا قسمة** متعلق بقوله
 الانتفاع **من غير بيع وتمول** اي لا يباح الانتفاع ببيع شيء
 من المغنم ثم اعلم قبل القسمة ولا يادخاره حتى لو باعه رد ثمنه
 الى المغنم ثم اعلم بان اباحة انتفاع بهذه الاشياء بشرط الاحتيا
 في روية السير الصغير حتى لو كان بلا احتياج لا يباح الانتفاع
 به لانه مشترك بينهم فيرده الى الغنيمة عند الاستغناء وفي روية

ومات قبل اخراج الغنيمة سقط حقه

السبيل الكبير لم يشترط ذلك لقوله عليه السلام في اطعام خيبر كلوها
 واعلفوها ولا تحملوها واكثر المتون على الروية الاولى والمصنف
 اختار الثانية **بخلاف الثياب والدواب** فلا يباح الانتفاع
 بهما قبل القسمة من غير حاجة الا ان الاول ان يقسم الامام
 بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا اليها اذا الضرورات تسليح المظفرات
 والحواسيب الهلالية السلاح بالدواب والثياب في عدم جواز
 استعماله الا عند الحاجة لان الغزو لا يكون بلا سلاح حتى لا يجوز
 القتال بسلاح الغنيمة لصيانة سلاحهم والراد والعلف لا يجوز
 عز النفاذ **وبعد الاخراج للبرذون ما فضل معهم من ذلك**
 يعني لو بقي شيء مما اخذوا فيما يسمح انتفاعه يردّه الى الغنيمة
 حتى لو اخذوا غنما عند الحاجة واكلوا ردوا جلد في الغنيمة **ومس**
الغنيمة وخمس المعدن والتركاز **يقسم اثلاثا بين اليتامى و**
المساكين وابن السبيل فيدخل فيهم فقراء ذوي القرى اعلم
 ان الخمس الذي يقسم اثلاثا هو السهم الموعود لذاته تعالى في قوله
 واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذو القرى
 واليتامى والمساكين وابن السبيل فان الفقراء عيال الله فسمهم تعالى
 لعباله **يقدم منهم من هؤلاء الثلاثة فقراء ذوي القرى** اي قربة
 النبي عليه السلام يعني يقدم ايتام ذوي القرى في سهم اليتامى ومساكين
 ذوي القرى في سهم المساكين وابن السبيل من ذوي القرى في سهم ابن السبيل

وخمسة الغنيمة تقسم اثلاثا

وابن السبيل وهو الاصح وقلا الطحاوي سقط سهم فقراء ذوي الفقراء
 وانما قال **خاصة** اي حال كون الحصص المقدرة مخصوصة لفقراء ذوي
 القرى لانه لا حول لا غنياء هم وقال الشافعي رحمه الله يقسم الخمس اثلاثا
 لا اثلاثا سهم من ذوي القرى فقيرا او غنيا وسهم من النبي عليه السلام
 يدخر للامام ويصرفه الى مصالح المسلمين والباقي من الثلاثة **وذكر الله**
في الخمس حيث قال فان لله خمسة **للتبرك باسمه تعالى** وانما قال **و**
 ذكر الله احتراماً عن ذكر في العبالية في فانه قال يقسم الخمس على ستة
 اسهم سهم الله تعالى فيصرف الى عمارة الكعبة ان كان القسمة بقرىها
 والى عمارة الجامع في كل بلدة هي بقرية من كل موضع القسمة
وسهم النبي عليه السلام من الخمس الاول **سقط بموته كالصنع** اي كما
 سقط الصنع وهو شيء كان النبي عليه السلام يصطفيه لنفسه من تقاس
 المغنم كالسيف والبارية كما اصطفيها الفقار من غنائم بدر و
 ام المؤمنين صفية رضي الله عنها من غنائم خيبر كذا في النهاية وانما
 سقط الصنع لانه عليه السلام كان يستحقه برسالة ولا رسول بعد
 وقال الشافعي رحمه يصرف سهم النبي الى الخليفة **واربعة الاخماس**
 الباقية من اليتامى والمساكين وابن السبيل **يقسم بين الغانين للفكر**
سهمان وللراجل سهم والبرذون هو فرس عجمي يوكف ويحمل عليه وهو
 بالفارسي باركير هذا ركبه وقت القتال **والعزى سوا** في استحقاق
 السهمين وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله للفارس ثلاثة

مغلة سهم النبي عليه السلام

اسهم وللرجال سهم **ولا سهم لبعير وبغل** لان صاحبهما كالذاجل ولا سهم
 الا لفرس واحد خلا فالابي يوسف رحمه الله **ويعتبر كونه فارسا او**
او راجلا عند مجاوزة الدرب المراد بالدرب هنا البرزخ الذي
 بين دار الاسلام ودار الحرب ويقال له سرحد **الا عند القتال** حتى
 لو دخل دار الحرب فارسا وقاتل راجلا لضيق المقام استحق سهم
 الفارس ولو دخلها راجلا وقاتل فارسا استحق سهم الراجل والشافعي
 فهو يعتبر حالة الحرب **ويرضخ الامام الرضخ** العطاء القليل للعبد
 المجوز ولما دون يستحق السهم وقيل لا فرق بينهما واختاره المصنف
 باطلاق **والقبي والمراة والذمي** اي يعطى الامام لهؤلاء شيئا
 اقل من السهم بحسب ما يراه لو كانوا مقاتلين وكانت المرأة
 الجرحى تقوم بمصالح المرضي ولما استعان النبي عليه السلام باليهود
 على اليهود لم يعطهم بل رضح لهم لان الجهاد والذمي ليس من اهلها
 حتى لو قاتل بالزور لم يسق بينه وبين المسلمين في حكم الجهاد قال في
 شرح الجمع ويجوز اعطاؤه للذمي الدال على طريق زايده على السهم
 ان كانت في دلالته منفعة عظيمة **ولا يخمس ما اخذه واحد**
او اثنان مغيرين لانه سرقة واحتلاس لا بطريق القرقر والغلبة
 وكذا لا يخمس فيها اوجب على المسلمون اي يسعون ودوابهم بالسرعة و
 يحصلون من اموال اهل الحرب بغير قتال لانه بلا اذن الامام وعند
 الشافعي رحمه الله في خمس بل يخمس ما اخذه جماعة لها منفعة وان لم ياذن

ولا سهم لبعير وبغل
مخط

وان لم ياذن لهم الامام لانه مأخوذ قهرا وغلبة فكان غنيمة ولانه
 يجب على الامام ان ينصرهم بخلاف الواحد والاثنين حيث
 لا يجب نصرتهم عليه هداية **ويجوز التسليم** وهو اعطاء شئ زائد
 على سهام الفاتحين وهو في الاصل عطية التطوع **بالسلب وغيره**
 بان يقول الامام من قتل قتيلا فله سلب السلب يفتح اللام ما على
 المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه من السرج والآلة فقط وما عبيده
 وما معه ومركبه فليس بسلب قوله وغيره كجعل الامام ربع المغنم بعد
 الخمس للفرات القاتل وغيره فيه سواء قال الشافعي رحمه الله السلب
 للمقاتل لا لغيره **تحريفا على القتال** منصوب على انه مفعول له ليحوز لان
 التحريض مندوب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي حرر من المؤمنين
 على القتال لانه لا ينبغي للامام ان ينقل بكل المأخوذ لان فيه ابطال
 حواكل **والترك والروم** الترك جمع تركي كما ان الروم جمع رومي شرح
 الكزيميلك **كل ما آتته منهم ما استولت عليه من نفوس الطائفة**
الاخرى واموالها قوله كل فاعل يملك وما مفعول قوله من نفوس بيا
 لما واموالها مجرور معطوف على وس اي اذا غلب كفار الترك على نصارى
 الروم مثلا فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها لان اموال الروم ورقا
 بهم مباحة والاستيلاء اذا ورد على مال مباح يكون ملكا للاستيلاء كما
 لا صطياد والاحتطاب وكذا اذا غلبت على كفار الترك حلت لنا اموال
 التي اخذوها من نصارى الروم **ويملك الكفار كلهم** روميا كان او تركيا

مخط
في قول السلب

او غيرها **اموالنا بالاستيلاء** والاحراز بدار الحرب حتى لو اسلموا او صاروا ذمة يملكونها ملكا صحيحا ولا يملكونها بمجرد الاستيلاء والقبلة بلا حزن ثمه وقال الشافعي لا يملكونها وهذا خلا في مبنى على ان الكفار مخاطبون بالشرائع عنده فيصير اموالنا معصومة في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء وغير المخاطبين عند فلا يصير معصومة فالاستيلاء على مال غير معصوم يوجب للملك لكن لا يملكون **نفوسنا** لان الادنى المكرم خلق جزا يملك لا يملك ولما كفر بعضهم بالله العظم واستنكفوا ان يكونوا عبيدا لله جعلهم الله تعالى عبيد عبيده ومملوكا مذكلا في ايديهم جزاء على صينتهم الفاحش وكذا لا يملكون مدبرنا ولا مكاتبنا وامهاتنا اولادنا لان فيهم نوع حرية **الاخا البصر رقيقنا** اي يملكون رقيقنا الخ لانه في حكم المال هذا بالاتفاق اذا ملكوه بالقهر والغلبة واما اذا بق العبد اليهم فاخذوه لم يملكوه عندنا بحقيقة رضاه عنه وقالوا يملكون البصا فان بق العبد اليهم بفرس او متاع فاخذوه للشركون ذلك كله ثم اشتراه مسلم كله واخرجه اليه فان المولى ياخذ العبد بغير شئ والغرس والعتق بالثمن عنده وقالوا ياخذ كله بالثمن **والمالك القديم احواله قبل العينة** **مجاننا** يعني مسلم وجد ماله في يد الفانين بعد ما غلبنا على الكفار المستولين علينا ولا ياخذ به بلا شئ **وبعدها** اي بعد القسمة ياخذها **بالقيمة** لانه زال ملكه بملك الآخر فكان حق الاسترداد بالقيمة ان شاء ليعدل النظر من الجانبين **او بالثمن ان كان اموال المحرر بدار الحرب مستر**

والمالك القديم

مسترة في يد تاجران كان اشتراه ينقد وان اشتراه بعرض لحد بقيمة ذلك العرض **مسلم دخل دار الحرب تاجرا** بامان **يحرم على الخي** **والقديم** اي باهل الحرب ولا يحمل لنا جرنانا ان يتعرض بشئ من اموالهم واموالهم لانه بالاستيحاء قد عهد ان يتعرض لهم كما لا يتعرضون لهم الا اذا غدر ملكهم باخذ ماله او حبسه او فعله غيره ففعلهم ولم ينفعه خلافا للاسير حيث يباح له ذلك لانه غير مستامن **فان خان تاجرا في شئ** من اموالهم وانفسهم بالسرقة او القضب **فاخرجه** ملكه باستيلائه على مال مباح ملكا حراما جنيثا **نقد وبه** بما اخرج به بالخيانة **ولو دخل حرب دارنا بامان يقال له ان اقيمت فينا سنة جعلت بصفة** مخاطب المجهود **ذميا فان اقام سنة صار ذميا** بالتزام الجزية فاعتبار المدة من وقت القدوم لامن وقت الدخول الى دار الاسلام **ولا يمكن** بتشديد الكافي لا يرخص بل يمنع **من الرجوع** الى دار الحرب ويوضع على الجزية **والجزية** اعلم ان الجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح فينقد بقدر ما يقع عليه الاتفاق فيبقى عليهم اي لا يعدل عنها لما صالح النبي عليه السلام باهل بجران على الف ومائة حلة وجزية متعارفة شرعا ما وضعه الامام اذا فتحها قهرا **على الغني** وهو من يملك عشرة الاف درهم فصاعدا كل سنة ثمانية واربعون درهما **وعلى وسط الحال** وهو من يملك مائتي درهم الى عشرة الاف **نصفه** وهو اربعة وعشرون درهما

مظلم ولو دخل حرب دارنا

وعلى **الفقير المعقل** وهو الصحيح القادر على الكسب نصف
الوسط وهو اثني عشر درهما وقال الشافعي الجزية دينار
واثنى عشر درهما والفقير والغني فيه سواء له قوله عليه السلام
لمعاذ خذ لكل حال او حالة دينار ولنا ما جعله عمر رضي الله
عنه بالتفاق الصحابة ثلث مراتب على ما بينا وما رونا به طريق
الصلح يدل عليه قوله عليه السلام او حالمة اذ لا جزية على النساء و
توضع الجزية على الكتابي عربيا او عجميا وعلى **المجوس وعابد**
الوثن من العجم قال النبي عليه السلام في مجوس العجم سنوهم سنة
اهل الكتاب غيرنا كمن سنائهم ولا اكلنا بياحهم **ولا توضع على عابد**
الوثن من العرب لان النبي عليه السلام نشأ من العرب والقرآن نزل
بلغتهم والمعجزة ظهرت لديهم فكفرهم فحش وقوله عليه السلام لا تجمع
دينان في ارض العرب قال محمد رحمه الله لا ينبغي ان يترك في ارض العرب
كنيسة ولا بيع ولا يباع فيها خمر مصر اكان او قرى **ولا توضع**
على المرتد ايضا لانهم عدلوا عن الدين بعد اطلاعهم على محاسنهم
فيكون كفرهم اقم فالعقوبة على قدر الجناية فليس لو ثنى العرب
والمرتد مطلقا الا الاسلام والسيف **ولا جزية على من لا يقتل**
بضعة المجهور وهي صبي وامرأة ومملوك واعمي وزمن وشيخ كبير
ومفلوج كما مر لان الجزية خلف القتال وهم ليسوا من اهله ولا
على فقير غير معقل وقال الشافعي توضع عليه **وتؤخذ الجزية**

مطلوب
ولا توضع على عابد الوثن

الجزية من **القيسيين** جمع القيس وهو العالم **والرهبان** جمع
راهب وهو العابد **واصحاب الصوامع المعتملين** اي القادرين
على الكسب واما الرهبان الذين لا يخالطون الناس فلا تؤخذ
منهم لانه لا قتل عليهم وروى محمد بن ابي حنيفة انه قال توضع عليهم
اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابي يوسف رحمه الله لانهم
ضيقوا قدرتهم فصار كعظيم الارض الخارج هداية **ومن اسلم**
في اخر السنة او بعد مضيها او مات وعليه جزية سقطت
عنها لان عمر رضي الله عنه اسقطها عن من حين طلب الجزية ولانها
بدل من النصرة والعقوبة على الكفر فينتفيان بعد الاسلام و
الاموات وقال الشافعي رحمه الله لا يسقط فكانت ديناً كسائر الديون
فلا تسقط بها **وان جمعت جزيتان او اكثر تد اخلا فلا تجب**
لا واحدة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله يجب جميع ما مضى
لان مضى المدة لا تاثير لها في اسقاط الواجب كسائر الديون ولنا
ان الجزية عقوبة على الكفر والاصل في العقوبات التداخل كاللذود
اولاها المزجر والرجز عن الماضي محال **ويكلف الذمي احضارها**
اي الجزية بنفسه يعني لم يقل يبعثها بنايبه في الصحيح **في غيرها**
فأما والقابض منه قاعدا قاعدا منصوب من قبيل ما التزم
الحال موضع الخبر تقديره والقابض يأخذ منه قاعدا **وفي رواية**
ياخذة بتبليته ويهزمه اي قابض الجزية يأخذ حبس الذمي ويحركه

مطلوب
ومن اسلم او مات

للاذلال قال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اي
 حقيرون ويقول له اعطى الجزية يا ذمي وفي رواية يا اعداء الله بالغف
 وتجيب باول الحول اي يجب اداء الجزية حين وضعت الجزية عليهم
 لانها بدل من القتل والقتل واجب في الحال فكذا بدله وقال الشافعي
 في اخر الحول اعتبارا الذكوة ويجوز ان يسل الى اخره تيسير التمكن على
 اداؤها **فصل ولا يجوز اخذات بيعة** بالكسرى معبد النصراني
 ولا كنيسة وهي معبد اليهود بغلبة الاستعمال والافلاكها معبد للصنفين
 في الاصل كذا في النهاية في دار الاسلام لا في الامصار ولا في القرى وعن
 الجمع رضي الله عنه ان الذمي لا يمنع عن احداثها في القرى خاصة لان الامصار
 محل القامة شعيا والاسلام فلا يظهر معارضها هداية ويجوز ان يعاد
 ما نهدم منها كما كان اي لا ارفع ولا اوسع لان الابنية لا تدوم ولما ا
 اقرهم الامام فقد عهد عليهم الاعادة قبل لا يعاد القديم الا بتراب
 دار الحرب وتجرها ولا ينقل من موضع الى موضع اخر لانه احداث في
 الحقيقة **وعما اهل الذمة عن المسلمين في زيارتهم** اي ولا يلبسون ازياء
 ولا درعا وخفا وغيرها مثل لبسنا وراكبهم **وسر وجهم** بان يكون
 كهية اكاف الحمار او يجعل قربوسه مثل زمانه **وقلانهم ولا يكون**
الخيل بل الحمار والبغل لانهم ليسوا من اهل الجهاد **ولا يحملون السلاح**
ويجعل على ابوابهم علامة كتشويد طرف بابهم او تسير نعال الحمار
 فيها حتى لا يقف عليها سايل يدعولهم **ويميز نسائهم عن نسا**

مطلب ويميز اهل الذمة

نسا في الطرق والمخاضات **بعلمامة** بان يجعل في اعناقهم من
 طوق الحديد من نعل الحمار ونحوه ويخالف ازارهن ازار المسلمين
 ويؤمر الذمي **بشد الزنار** المسمى بينهم بالكستيج **من الصوف الغليظ**
 بقدر الاصبع ليظهر للرأي **ودون الابرسيم** اي يمنع من شد الزنار
 من الاسيم **ويمنع عن لباس** يختص به اهل العلم والزهد والشرف
كالصفوف ونحوه كالعمامة المدورة والعريفة وغيرها ويمنعون
 عن اظهار الفواحش والربا والميزامير والطاير والغلي وكل الهوى
 محرم في دينهم لان هذا الاشياء حرام في جميع الاديان اختيار
ولا يبداء المسلم بالسلام ولا باس برؤسهم بان يقول وعليكم
 لان الامتناع عن يوذيتهم والرد احسان لهم وترك الاذى مندوب
ولا يزيد الراي على قوله وعليكم اي ولا يقول وعليكم السلام **ولو قال**
في جوابه اي في جواب سلام الذمي والسلام على من اتبع الهدى جاز
ولو قال للذمي اطال الله بقاءك لم يجز الا اذا نوى به اطالة بقاء
الاسلام والمنفعة الجزية فلا يرجع الدعاء فيها الى نفس الذمي
ويقتق عليه الطريق يعني اذا التقى المسلم والذمي في الطريق
 يجعله المسلم في طرف الضيق **ولا ينتقض عقد الذمة** بالامتناع
 عن اداء الجزية والزنا بمسلمة وقتل المسلم وسب النبي عليه السلام
 وقال الشافعي رحمه الله ينتقض بسب النبي عليه السلام لان عقد الذ
 خلف الايمان في افادة الامان فما ينتقض الاصل الاقوى ينتقض

مطلب ويميز عن نسا

الخلف لادنى بالطريق الاولى ولنا ان سببه كفر والكفر المقارن
 بالامان لا يمنع والطاري كيف يرفعه كذا في شرح الهداية
الا ان يلحق الذي يدار الحرب ويغلبوا على موضع ويحاربوننا
فعند ذلك اي عند الحق بدار الحرب والمجاربة هم يصيرون كالمرتدين
 في حل قتلهم ودرع مالهم لو رثتهم لانهم التحقوا بالاموات بتباين
 الدارين **الا انهم** اي الذين لو اسروا بعد التحاق والمجاربة **يسار**
قون اي يجعل عبيدا بخلاف المرتدين فانهم لا يسارقون بل يجبرون
 على الاسلام فان لم يسلموا يقتلون **وما لخراج** اي الذي اخرجته
 الارض **والجزية** وهدايا **اهل الحرب** وما اخذ العاشر
 من تجار اهل الذمة والمستأمن **يصرف في مصالح المسلمين**
كسدة الثقور جمع ثقور وهو موضع الخافه من العدو وبناء
القناطير جمع قنطرة وهي ما يبنى على الماء للعبور **والجسور**
 جمع الجسر وهو عام كذا في المسكين قال السرخسي الجسر ما يوضع ويرفع
 والقنطرة ما يحكم بناؤه من قعر الماء ولا يمكن رفعه الا بالهدم
 والافساد بزازية **وارزاق القضاة** العادلين **والعلماء** النافعين
 والغرات المحتسبين مع اولادهم فيجب على الامام عطاؤه ما يكفي
 بهم وبذريتهم لانهم قد جسوا انفسهم لمصالح المسلمين بفضل
 خصوصياتهم وبيان محاسنهم وتعليم احكام شرايعهم وذلك اهم
 مصالح دينهم ودنياهم فلو لم كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب

وما لخراج والوثيق

الاكتساب فيفوت ما هو المقصود منهم **والعمال** وهو الذي يجمع الزكاة
 والعشور والخراج والجزية اعلم ان ما يجمع في خزان بيت المال انواع
 اربعة احدها هذه الذي ذكرناه مع مصرفه **والثاني** ما ذكرناه
 قبل حيث قلنا وخمس القيمة يقسم لباخره **والثالث** ما ذكرناه في
 مصارف الزكاة مع مصرفه **والرابع** التركات التي لا وارث لها
 وديات المقتول الاولى واللقطات التي لم يظهر صاحبها في المدة
ومضافها الايتام وعقل جنائيتهم ومعالجة المرضى واكفان الموتى
 ونفقة اللقيط من هو عاجز على الكسب فالواجب على الامام ان
 يتق الله ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته فان قصر في ذلك فقد
 خاف وظلم وكفى بالله حسيبا **ومن مات** من اهل العطايا في
 اثناء الحول **قبل القبض** فلا شئ له من العطاء لانه صله فلا
 فلا يملك قبله **بل سقط نفيه** وعلى هذا قيل ان الامام والمؤذن
 والمدرس اذا مات قبل ان يقبض معلومه ليس لورثته ان يلخذ
 ذلك كذا في المنحة ولومات في اخرها يستحب صرف ذلك الى
 قريبه **فصل في المرتدين** لما فرغ من احكام الكفر
 الاصلى شرع في احكام الكفر العارضى العياذ بالله وقال **ومن اراد**
ارتد من الاسلام فعوذ بالله رجلا وامراة جارا وعيدا **عرض**
عليه الاسلام وكشف شبهته لانه عساه اعترض عليه شبهة
 فتزول به **وحبس للمهلة ثلثة ايام** استحبابا وقيل وجوبا

مظهر ومن اراد ارتد

قوله الشافعي رحمه الله فلا يحل قتله قبل المهلة عنده **فان يسلم بعد**
الحبس قتل اتفاقا فان قتله رجلا قبل عرض الاسلام عليه كره
 ومعنى الكراهة هنا ترك المستحب وانتفاء الضمان هداية
لا شيء عليه لانه يستحق القتل بالارتداد لقوله عليه السلام من بدل
 دينه فاقتلوه **والمرتد لا يقتل بل يحبس حتى يسلم** وتخرج في
 كل ثلاثة ايام وتعرض عليها الاسلام فان ابدت تضرب وتحبس
 ثم تم الى ان تسلم لان النبي عليه السلام نهى عن قتل النساء مطلقا و
 لان كفرها الاصل لا يبيح دمه فالطاري اولى ولو قتلها رجل الاشئ
 عليه الشبهة وقال الشافعي فقتلها ايضا كذا لا يقتل بل يحبس **المبني**
المسائر اي العاقل لما ياتي وقال ابو يوسف وزفر والشافعي رحمهم الله
 ارتداده ليس بارتداد فلا يحبس **ويؤول ملك المرتد عن امواله يرد**
والاموقوف عند ابى حنيفة رضوانه عن لان الملك يكون بالعصمة
 وقد زالت بالردة وقال لا يزول لانه لما ايسر دمه بالردة بقي
 ماله في ملكه **فان اسلم عاد ملكه اليه** وهو فائدة زواله موقفا
فان مات او قتل فكسب اسلامه لورثته بعد قضاء دين اسلامه
وكسب رده في اي غنيمة بعد قضاء دين رثته وقال اكلهما
 لورثته وقال الشافعي كلها في مسكبه **ويقتل مدبره وامراته واولاده**
وتحل الديون التي عليه لان المرتد في حكم الميت والديون الموجهة
 نصير حالا بموت المدين **والمرتدة** ان لحقت بدار الحرب وامات للحبس

فان يسلم قتل اتفاقا
ملك

في الحبس **كسبها لورثتها** النسبية فلا ميراث لزوجها ان كانت
 صحيحة لانها بابت بالردة فلا تكون فارة ويرثها زوجها
 المسلم ان ارتوت وهي مريضة لقصد هابط الحق بكونها فارة بها
 فاذ مات المرتد اقتل على الردة نزل امرته وهي في العدة لانه يصير
 فارا صحيحا كان او مريضا وقت الردة هداية وللزوج ان يتزوج تحت
 زوجة المرتدة عقيب لحاقها لانه لا عقدة عليها كالميت فاعادت
 مسلمة او سميت لم ينقض نكاح الاخوت لان نكاحها لا يعود بعد كلفه
 ولما ان يتزوج من ساعته لزوج اخر لعدم العدة حرانة **ولحاقه بدله**
الحرب مع الحكم به كالموت اي بلحاظه هذا اشارة الى ان الحكم به شرط
 ليتحقق احكام الموت لانه لو عاد مسلما قبل الحكم به جعل كان لم يلحق
 بها وكانه لم يزل مسلما في اخذ ما يجد في يد وارثه من مال بغير قضاء
 ورضاء ويضمن ما اتلفه واما بعد الحكم به صار كالميت ويحل ديونه
 ويعتق مدبره وام ولد كذا في شرح الكتر اعلم ان المرتد اذا اسلم لا يلزم
 قضاء صلوات تركها في حال الردة عندنا وقال الشافعي يلزم وهذا
 وهذا يبني على ان الكفار مخاطبون بالشرائع في الدنيا عنده وهو
 مذهب العراقيين من مشايخنا اما مشايخ ديارنا فيقولون انهم
 لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات كما عرف من اصول
 الفقه **وتصرفات المرتد اقسام** اربعة **فأفد** بالاتفاق
كالطلاق فانه لا يفتقر الى تمام الولاية كما في العبد **والاستيلاء** فان

ولحاقه بدله
ملك

أمته إذا ولدت فادعى أنه ولده ثبت نسبه ويرث هذا الولد لأنه
 لا يفتقر إلى حقيقة الملك **وقبول الهبة واسقاط الشفعة** أي تسليم
 شفعته وهو اسقاط وكذلك هذه التصرفات للعبدة نافذة
وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبايح لأن الخل يعتمد الملة ولا ملة
 للمرتد **وموقوف بالاتفاق كالمقاوضة** فإنها يفتقر إلى المساوات
 ولا مساوات بين المرتد وغيره فإذا أسلم حصلت المساوات والآلات
والرابع مختلف في توقفه وذلك **كالبيع والشراء والرهن والاحتيا**
والهبة والاعتاق والتدبير ونحوها كالكتابة والوصية وقرض
 الديون فهذه موقوفه عند أبي حنيفة رضي الله عنه فإن أسلم نفذ
 وإن هلك بطلت وقلا نفذت هذه الوجوه سواء أسلم ومات
 على ردة الآلة تنفذ كما تنفذ من الصحيح عند أبي يوسف رحمه الله
 لأن الظاهر عوده إلى الإسلام إذا أزيل شبهته وقال محمد رحمه الله
 تنفذ كما تنفذ من المريض من الثلث لا ردة يفضي إلى القتل غالباً
 هداية **ولا يصح ردة مجنون وصبي وسكران الذين لا يعقلان**
 لأن أفرادهم لا يدل على تغيير عقيدتهم **ويصح إسلام العبيد المميز**
 أي العاقل حتى لا يرث عن أبوين الكافرين وكذا يصح ارتداده فيجبر
 على الإسلام ولكن لا يقتل به لأن العقوبة مرفوعة عن الصبيان هذا
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما وقال أبو يوسف سلامه صحيح ولكن ارتداده
 ليس بردة وقال الشافعي ورفضهما الله لا يصح إسلامه ولا ردة ولنا أن

ولا يصح ردة مجنون

أن علياً رضي الله عنه أسلم وهو ابن خمس سنين وفي رواية ابن سبع سنين
 وصحح النبي عليه السلام إسلامه وأفتخر به علي رضي الله عنه حيث قال
 نسبتكم على الإسلام طراً غلاماً ما بلغت أو أن حلماً ولا إسلام
 به كمال العقل دون البلوغ إذ ربما يوجد العقل من الصغير كما
 يوجد من الصغير الكبير وربما لا يوجد من الكبير المجنون كما لا يوجد
 من الصغير لأن الإسلام عقد والردة حله وكل من يملك عقد يملك
 حله كسائر العقود **شأن الكشي** ولما أوردنا أحوال من يخرج من
 الإسلام ويدخل في الكفر أردت أن أورد عكسه أعني بيان ما
 يصير به الكافر مسلماً على ما ورد في الكتب قال في حرانة للفيتين
 فمن ينكر الوحداية كالثنوية وعبدية الأوثان والمشركين
 إذا قال لا إله إلا الله أو قال أشهد أن محمداً رسول الله وقال أسلمت
 وأمنت بالله أو أنا على دين الإسلام أو على الدين الحنيفية فهذا كله
 إسلام ولو قال أحد من أهل الكتاب لا إله إلا الله لا يصير مسلماً
 ولو قال أشهد أن محمداً رسول الله يصير مسلماً وطائفة من العراق
 يزعمون أن محمداً مرسل إلى العرب لا إلى كافة الناس فلا يصح
 بالشهادتين حتى يبرأ من دينه ولو دخل في الإسلام يحكم بإسلامه
 عند البعض ولو قال أنا مسلم يكون مسلماً الكافر إذا صلى جماعة
 أو أذن في مسجد وقال أنا معتقد بحقيقة الصلوة بجماعة يصير
 مسلماً أي بما هو من خاصية الإسلام كما أن الأتيان بخاصية الكفر

مرفوع من أبي حنيفة

يد على الكفر فاذا استجد للضم او ترن بزنا راو ليس بفلسفة المحسن
يصير كافرا واذا صلى صلواتنا وحده واستقبل قلمتنا كان مسلما
عند محمد رحمه الله ولو سبني واحرم او شهد المناسك كان مسلما
انتهى ولو اكره الذي على الاسلام فاسلم بفتح اسلامه ولو رجع لا
يقتل ولكن يحبس حتى يرجع الى الاسلام كذا في الاختيار وكذا
الحكم في الاوضاع المذكورة المنقولة عن الخرافة واذا انتصر
اليهودي اصاب نصرانيا او يهودي اصاب نصراني يهوديا ترك
على حاله ولا يجبر على الاسلام وقال الشافعي رحمه الله يجبر عليه قوله
الاصح لان الكفر عنده ملل مختلفة فلا يتوارثون ولنا ان الكفرة
ملة واحدة فيتوارثون ويتأخرون كذا في شرح المجمع **فصل**
لما فرغ من بيان الجهاد بالكفار سرع في بيان الجهاد المسلمين من
البلغات فقال **والخراج** وهم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام
بالخوطين انهم على الحق والامام على الباطل يتأولوا فاسد واعتقاد
كاسد فان لم يكن لهم تأويل فحكمهم حكم قطاع الطريق **يدعون الى الاسلام**
من باب استفعال بالتأويل بين السنيين بمعنى الطاعة والسين للتحول
من المعصية الى الطاعة واعلم انه قد وجدت عامة نسخ الماتن الاسلام
وتابعه الشارحون كتم والظاهر انه تصحيف من النسخ اذ المسلم لا يكفر
بالبيع والغروج عن طاعة الامام قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
اقستوا فاصلوا بينهما الآية وقال علي رضي الله عن اخواننا بقوا علينا

علينا فلا وجه لقوله يدعون الى الاسلام او هو من قبيل المجاز المرسل بان
يكون من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم تدبر **وتكشف شبهتهم**
فان اجابوا بالاسلام ثم المرام وحصل الاقيام فان قالوا خرجنا
لظلمك ايتانا فالاسلام يمتنع عن الظلم ولولم يمتنع وقال لهم فالتاس
لا يعين الامام ولا البغاة ولو قالوا فعلنا لان الحق معنا وادعوا للولاية
فله ان يقال له وعلى الناس ان يعينوا الامام مسكين **ولا يبداء بهم الامام**
يقال حتى يبداءوا به اي يبداء البغاة بالقتال او يجتمعوا لله للقتال
فبعد ذلك يقال لهم حتى يفرقهم فان كانت لهم فينة اي جماعة اجهر
او اسرع العادل في القتل على جريحهم **وايتبع مواليهم** من ذوي من البغاة وفر
يتبعهم العادل حتى تفي فلا يجوز تركهم لتلاي جمع ثانيا **والا فلا** اي وان
لم يكن لهم فينة لا يجهر على جريحهم ولا يتبع مواليهم **ولا تبى ذريتهم**
جمع ذرية **ولا تقم** اي لا تقسم **اموالهم** بين الغانمين اذا غلبنا عليهم بل
يحبس لانهم مسلمون معصومون اموالهم وان حرد ماؤهم **ويجوز القتال**
باسلحتهم وركوب خيلهم عند الحاجة يعني يجوز ان نستعمل في قتالهم
فاذا فرغنا من القتال نردها عليهم لان عليا رضي الله عنه استعملهم ثم ردها
عليهم بعد تفريقهم وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لانه مال مسلم فلا ينتفع
الاربضاء **ويحبس الامام اموالهم حتى يتوبوا فيردها عليهم** لما قلنا انها
معصومة فلا يملك **وما جيوه بالياء** الموحدة بعد الجيم صيغة جمع من جبا
يجبوا اي وما جمعه الخواارج من الزكاة والعشور والخراج من البلاد التي

غلبوا عليهم لم يشن لم يأخذ الامام العادل ثانيا من الملاك لان ولايته لا
 للحماية اياها وقد عجز عنها فكان التقصير من قبله **يفي المأخوذ من اى**
الملاك باعادة الزكاة والعشرا ان كان الاخذون اغنياء لعدم وصول
 الحق الى مصرفه فيعيد الملاك ثانيا الى مصارفه خفية فيها بينه وبين
 تعالى قال الله تعالى وان تحقوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم **مخلاف الخراج**
 لانه حق المقابلة فالبغاة مقاتلة باهل الحرب فكانوا مصارف واما ما اخذ
 الظلمة من ملك ذنبا فاختلف فيه وقال ابو بكر بن سعد سقط عنهم
 الخراج دون الصدقات وفي قوى قاضى خان ما ياخذ الظلمة في زماننا
 من الصدقات والعشور والخراج والجبايات والمصادرات فالصحيح انها
 تسقط عن اربابها اذا نودها عند الدفع وان لم يهرقوا مضافها لانهم
 فقراء باعيلهم من البيعات وبرافق السرحنى ومنه ما حكى ان والخراسان
 عيسى ابن ماهان كان اميرا يبلغ وجبت عليه يوم ما كفارة يمين فسل الفقهاء ففروا
 بالصيام الذي هو كفارة يمين من لا يملك الاطعام والتحرير ولهذا من اوصى
 بثلاث ماله للفقراء فدفع الى السلطان الجائر سقطا عن خزانته **ولو قتل**
بعضهم بعضا اى قتل باغ باغيا مثله في عسكرهم ثم ظهر ناعيلهم فهو
هدر لانه لا يدرى الامام العدل حين القتل فلم ينفق مرجيا كالقتل في
 دار الحرب **لو غلبوا على بلد** وقيل رجل من اهل رجلا آخر كلاهما من
 اهل ذلك البلد عندما ظهر ناعيل ذلك البلد قبل استقرار ملكهم اى ملك الخراج
 ثم وقبل اجراء احكامهم وجب القصاص لانه لم ينقطع ولايته الامام

ولو قتل بعضهم بعضا

الامام **والاى** وان ظهر ناعيلهم بعد استقرارهم ثم واجراء احكامهم فهو
هدر لانقطاع ولايته الامام عن ذلك البلد **ولا ياتم العادل ولا يضمن**
بالتلغ مال الباغى ونفسه لان العادل مأثور بقتلهم دفعا لشرهم قال الله
 تعالى فقاتلوهم حتى يقتلوا او يفرقوا الى امر الله هكذا في الهداية واما في
 المحيط اذا تلف مال الباغى يؤخذ بالضمان فاقال المص والهداية محمول
 على ما اتلف حال القتال اذ لم يكن الدفع الا بالتلافى من اموالهم كالخيل
 والسلاح او النفس واما اذا اتلفوا في غير هذه الحالة فلا معنى يمنع والضمان
 لان مالهم معصوم كما ذكرنا **والباغى ياتم فيما يفعل بالعاول** لان اخذ
 وقتله حرام **ولكن لا يضمن** وقال الشافعى في قوله القديم يضمن لانه
 مالا معصوما ونفسا معصومة ولنا ان قتلهم وقع بتاويل صحيح
 عندهم وان كان فاسدا في نفسه لما روى راهدى وقال لما وقعت
 الفتنة في خلافة على رضى الله عنه اجتمعت الصحابة على ان كل دم اريق
 بتاويل القرآن فهو هدر وكل ما اتلف بتاويل القرآن فلا ضمان فيه وكل
 فرج اسبيح بتاويل القرآن فلا حد فيه وما كان فيه قايما بعينه ارد
 الى صاحب خياف **فلو قتل الابن العادل الاب الباغى** لدفع شره وورثه
 لان قتله فلا يمنع الا ان هذا متفرع لغو ولا ياتم العادل الى اخره
ولو قتل الباغى وقال قلت محقاى والمحال انه يقول كنت
 على حق وانا الان على حق وورثه اى ورث الباغى العادل ايضا عند
 ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يجب على الباغى القصاص ولا الدية ولا

مظهر والباغى ياتم فيما يفعل

ولا الكفارة كذا في المختلف لحديث رواه الزهري وقال ابو يوسف
والشافعي رحمهما الله لا يرث الباغي العادل سواء ادعى الحقيقة او اعترف
ببطلانه **وان قال قتلته مبطل الميراث** بالا اتفاق **مسئلة**
ومن شهر سلاحا على رجل فظن المشهور عليه انه جاء ليقتل او ياخذ مال
حمله ان يقتله وان ضربه المشهور عليه فسبق بحيت يعلم انه لا يقتله
على قتله حرم عليه ضربه بعد ذلك **كتاب الصيد مع الذبايح**
الصيد مصدر صاد يصيد ويطلق على المصطاد وبياح صيد الحيوان
المتنع لا انتفاع بلح او بجلده او بريشه او لاستدفاع شره ويجوز الا
صطياد بالنبيل لطلق النص والنهي ورد للشفعة فيه وانما قيد بالمتنع
لان رمي غيره لا يكون صيدا كما بينا في جنائنه الحج فالبعير المتنع صيد
والظبي الا هلي ليس بصيد **ويجوز الصيد بالكلب والفهد والبارق**
والقصر وكل جارح معلم لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين
تعلمونهن واسم الكلب يقع لغة على كل سبع كالاسد وغيره من
ذي ناب ومخلب لانه لا بد من اراقة الدم وذي الناب حيوان ينتهب
بالناب وهو بالفارسي دندان بيشين وذي المخلب طائر يختطف بتمخا
رجليه **الا الخنزير نجاسة عينه وقيل** يجوز صيد كل جارح **الا الاسد**
والذئب والدب والحداة هذا رواية عن ابي يوسف رحمه الله لغلو
همة الاولين لانها لا يعلم ان الا لنفسها والنجاسة الاخيرين لانها لا
يتعلم حتى لو تعلم كل منها جاز اختيار **يعرف تعلم الكلب ونحوه بتركه**

مطلوب ويجوز الصيد بالكلب

بتركه الاكل فيما اصطاده ثلث مرات هذا عندنا لان ترك الاكل
مرة قلعه من شبع او خوف الضرب فاذا ترك ثلثا يدل على انه صار
عادة له لترك ما لوفده وهو الاكل والنهب وقولها ايضا رواية عن
ابي حنيفة رضي الله عنه ولهذا اختار المصنف قولها **فيحل اصطاده في المرة**
الثالثة في الاصح وهو قوله لان التجربة يحصل بالكثرة والثالث كثير
ك تجربة الخضر موسى عليها السلام وقال لا يحل لي في المرة الرابعة **و**
قيل يعلم تعلمه **بغلب ظن صاحب انه تعلم** فيفوض الى رأي من
علمه لانه اعرف به من غيره حتى اذا غلب على ظنه انه صار معلما
لتركه الاكل مرة واحدة صار معلما وان غلب على ظنه انه صار معلما
وقد تركه ثلث مرات لا يصير معلما وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه
ايضا **وقيل تعلمه** انما يعرف **بقول الصيادين انه تعلم** اي انه مفوض
الى رأي اهل الجزية والبصرة في باب الصيد هذا رواية عنه ايضا ويعرف
تعلم البازي ونحوه كالباشي والبقير والعقاب **باجابة اذا دعي**
سواء كان الرجوع بطع اللحم او لا لان في كونه معلما يكفي اجابة عند الدعوة
فاذا ارسل الصياد المسلم والذي الجارح المعلم ويسمى عند ارساله فخرج
صيدا في اي عصر كان ومات حل وكذلك الحكم في الرمي بالسهم ونحوه لان الا
ارسال والرمي بالتسمية في الصيد بمنزلة امار الشفقة في مذبح الا اهل العلم ان
لحل الصيد اربعة شروط **الاول** كون المرسل مسلما او ذميا **والثاني** كون
الجارح معلما **والثالث** التسمية عند ارسال لقوله عليه السلام لعدي ابن

مطلوب فاذا ارسل الجارح

خاتم الطائي اذا ارسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فان امسك عليك
فادركته حيا فاذبحه واذا ادركته وفي قتله كلبك ولم يأكل منه فكل
فان جراحة الكلب ذبح **والرابع** الجرح وهو شرط في ظاهر الرواية وفي
رواية الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ليس بشرط وهو قول الشافعي
وان لم يجرحه لم يحل لعدم سيلان الدم المسفوح وكذا لا يحل **لو حنق**
او كسر اي كسر عضوا منه فوات لانعدام الجرح روى ابو يوسف
عن ابي حنيفة رضي الله عنهما اذ كسر عضوا فقتله حل مسكين **فان اكل منه**
الكلب او الفهد المعلقين لم يحل سواء كان اكله نادرا او معتادا وقال
مالك والشافعي رحمهما الله في قوله القديم يحل لان الكلب آلة في العمل فاكله لا يوجب
الحرمة ولنا قوله تعالى وكلوا مما امسكن عليكم شرطا الامساك علينا ولم يوجد
وفي الحقايق محل الخلاف ان يأكل حالة الاصطياد اذ لو اخذ منه صاحبه صار
ثم وثب الكلب فاخذ قطعة واكل يحل لما يحل **بخلاف البازي** اي ولو اكل
البازي مما صاده بعد ما صار معلما يحل الباقي لان حشته لا يحتمل الضرب
والتعليم بخلاف الكلب فانه يحتملها **ولا يحل ما اصطاده قبل هذا الاكل**
عند ابي حنيفة رضي الله عنه **محذرا** اي سواء كان الصيد القايما محفوظا في
البيت او في الصحراء وقال لا يحل لما تلونا وكان الكلب امسك علينا
الصيد المتقدم ولا نأكلنا نعلمه بالاجتهاد فلا ينقض بمثله وله
وله اكل يدل على خطائنا في الحكم بتعلمه فيحرم ما اصطاده من قبل
لكونه غير معلما ما اذا كان قد مضى مقدار شهر وقد قدده صاحبه يحل

مظنه فان اكله من كلب

يحل بالاتفاق **ولا يحل ما يصيده بعد** اي بعد الاكثار اتفاقا حتى
يصير معلما **بما ذكرنا** بترك الاكل ثلثا او بغلبة الظن او بقول الصائغ
ولو فرّ با من صاحبه ولم يجبه **اذا دعاه ثم صاد البازي**
ما اخذه صاحبه **فحكمه حكم الكلب** الاكل في الوجوه كلها اي لا
يؤكل ما اصطاده قبل الفرار محرز كان في البيت او في الصحراء ولا
يؤكل ما يصيده بعد حتى يصير معلما باجابة الدعوة **ولو شرب الكلب**
عن دم الصيد ولم يأكل منه حل لان ذلك من كمال بقائه حيث شرب
مالا يحل لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له وكذا يحل **لو اكل الكلب ما**
اعطاه صاحبه فاكل منه بان قطع قطعة من الصيد فرماه الى الكلب
فاكلها هذا كما القاه قطعة من طعام **او خطفه من صاحبه فاكل**
منه حل لان شرط الحل ترك الاكل من الصيد قبل اخذ المالك وبعد
صار في حكم الشراطة فقتضى جيلته اختطاف اللحم متى فاز ولو قطع
الكلب من الصيد **قطعة فاكلها** فرب ذلك الصيد ثم **اذا تبعه الكلب**
فقتله ولم يأكل منه لم يحل لانه صيد كلب جاهل حيث اكل من الصيد
هداية **ولو اتى الكلب ما قطعه فاتبعه فقتله ولم يأكل منه حتى**
اخذ صاحبه ثم مر الكلب بتلك القطعة التي القاها فاكلها حل
لانه اكل ما لا يصلح لصاحبه بعد ما امسك الصالح له **وان ادرك المرسل**
الصيد الجروح حيا مثل حياة المذبوح وجبت زكاته فان تركها
الزكاة حتى مات لم يحل لما روينا من حيث عدني هذا اذا تمكن من ذبحه

مظنه فان اكله من كلب

واما لو وقع الصيد في يده حيا ولم يتمكن من ذبحه وفيه حياة كحياة
 المذبوح كما اذا اخذه بعد ان اشتق بطنه حل اكله لعدم الاعتبار بذلك
 الحيات **وكذا البازي والصقر والسم** يعني اذا ادرك المرسل البازي
 او السم الصيد حيا مثل حياة المذبوح وجبت زكاته حتى اذا
 تركها لم يحل ما نقلناه **وكذا لا يحل ان لم يتمكن من الذبح لضيق الوقت**
او لفقد الاله كالاهلي اي مثل الغنم والبقر ونحوهما اذا اصابه افة
 او مرضا **نلم يتمكن من ذبحه لا يحل بركاته الا اضطراري** في ظرورية
 وعن ابي حنيفة وابي يوسف يحل وهو قول الشافعي لانه لا يقدر على الاصل
 فصار كما اذا راي المتيتم الماء ولم يقدر على استعماله هذا اذا كان حياته
 فوق حياة المذبوح اقالو بقي حيا مثل ما بقي في المذبوح يؤكل وفضل
 بغضهم تفصيلا وقال ان لم يتمكن لفقد الاله لم يحل بالاجماع وان لم
 يتمكن لضيق الوقت لم يحل عندنا ايضا خلافا للشافعي لانه لما وقع
 في يده لم يبق صيدا فبطل حكم زكاة الاضطراري وعن الحسن مثل
 قول الشافعي رحمه الله نازل **ولو وقع صيد عند مجوسي وقدر على**
ذبحه ثم مات لم يؤكل لانه بالوقوع لم يبق صيد الفوات زكاة الاهل
 وان لم يكن المجوسي اهلا **ولو ارسل الصياد الكلب على صيد فاحذ**
غيره اي غير الصيد المرسل اليه حل وقال الشافعي ومالك رحمهما الله لا يحل
 لانه اخذ بغير ارسال اذا ارسل مختص بالمشاريك ولو ان شرط غير
 مفيد لان مقصود حصول الصيد اذا لا يمكن تعيله على وجه ياخذ ما عينه

ولو وقع صيد عند مجوسي

ما عينه **ولو ارسله على صيد كثير ونحو مرة واحدة يحل كل ما قبله**
بتلك التسمية ولو اخذ كل لا تحاد التسمية والفعل اي ارسال نوازل
 بخلاف ذبح الشاتين **اللتين لم يجمع احدهما فوق الاخرى** اي اليكفها
 تسمية واحدة لتعذر الفعل الا مرار ولو اوضح احدهما فوق الاخرى
 وسقى فذبحها بمرة واحدة يحلان **بها وكون الفهد لا يقطع حكم**
ارساله لان الاختفاء عادة له للحيولة فاخذ الصيد لا للاستراحة و
 كذا يحل صيد الكلب **اذا اعتاد عاداته** اي عادة الفهد في الاختفاء للا
 حتيال **واذا اخذ الجارح الصيد بعد اخذه صيدا اخر بارسال واحد**
حل الكل ما لم يعرض عنه باستراحة لانه لارسال الاول لم ينقطع كما
 لو ارسل الجارح صيدا فقتله **وجثم** اي مكث ولازم **على الصيد زمانا**
طويلا فمزه صيدا اخر فقتله لم يحل الثاني لا لقطاع الا
 رسال بمتك اذا لم يكن ذلك الملك حيلة الاخذ بل للاستراحة
 ولو مره **الهم** اي اصاب وتجاوز من الصيد المقصود الى صيد اخر
 فقتله حلال ولو تسمية واحدة **ولو ارسل بازا على صيد فقتل على**
شي ثم طار اخذه حل ان قصر الزمان بقدر ما يكون تمكنا للا
 سراحة يعني لو كان نزوله للاستراحة لا يحل للانقطاع حكم
 الاسال **ولو وجد انه اخذ جارح معلوم صيدا ولم يعلم هل ارسله**
احدا لم يحل لو وقع الشك في الارسال وهو شرط كما ذكرنا حتى
 لو انفلت الجارح من يد صاحبه واخذ صيدا وقتله لا يحل ولو صاح صاحبه

ولو ارسله على صيد كثير

عند انفلاته وسمى فان لم يزد بصياحه طلباً وحرصاً على الاخذ فاخذ
لا يحمل فان زاد بصياحه يحمل استحساناً خزانة **وان شاركه اى الكلب**
الذى ارسل بالتسمية **كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب**
لم يذكر اسم الله عليه عند الم يحمل لانه اجتمع المحرم والمبيع فيغلب
جهة الحرمه وانما اقاله عند التسمية تاسيياً يحمل كما يأتى **ولو**
رد عليه لورد الصيد كلب من الكلاب المذكورة على الكلب المعلم **ولم**
يجرحه معه ومات يجرح الاول **وكره** اكله لوجود المشاكه في الاخذ
وفقد هاتى الجرح **ولو رد عليه المجوسى او غراه** اى احث على
الكلب بالصيد **فتراد عدوه** بسكون الدال اى سرعته باغراه **لم يكره**
لان فعل المجوسى ليس من جنس فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة وكذا
حل بلا كراهة **ولو لم يرد عليه الكلب الثانى بل حمل عليه فتراد عدوه** اى
عدو الكلب المعلم لان فعل الكلب الثانى اثر في المعلم دون الصيد حيث
ازداد طلباً هداى **ولو ارسله مجوسى فاغراه به مسلم فتراد**
عدوه لم يحمل لا الزجر دون الارسال فلا يرتفع الحرمه بزجر المسلم وعلم
بذلك حل الصيد لو ارسله المسلم وزجر المجوسى **وتغير الاهلية وعدمها**
عند الارسال الا عند الاخذ يعنى لو ارسل المسلم المستحي مثلاً ثم ارتد يحمل
اخذة ولو ارسله المجوسى ثم اسلم واخذ ما صاده لم يحمل اعلم ان اهلية
الصايد ان يكون من اهل الزكاة فلا يأكل صيد البصير والمجنون والسكران
الذين لا يقبلوا الذبح والتسمية وان يكون الصايد ملة اهل التوحيد دعوى

ولو ارسله المجوسى

دعوى واعتقاد المسلم او دعوى لا اعتقاد الكتابى فلا يحمل صيد المجوسى
ونحوه كما سياتى خزانة **وكل من لا يحمل زكاته فهو كالمجوسى** فيما قلنا
واعلم انه لا يحمل زكاة غير المسلم والكتابى زمى كالكتابى وحرية القول
تعالى وطعام الذين او تو الكتاب حل لكم والمراد به من كرمهم لان الطعام
الا غير المزكى يحمل من اى كافر كان وانما حرم زبيحة المجوسى لقوله عليه السلام
سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير ناكى نسايتهم او اكل زبايحهم وكذا لا يحمل
ذبيحة المتد والوشنى والمحرم وتارك التسمية لما سياتى في الذبايح
المسلم وغيره سواء **في صيد السمك في الجراد** لانها لا يذببحان **ولو**
انفلت كلب مجوسى ولم يرسله صاحبه فاغراه مسلم بالصيد
فاخذه حل والقياس ان لا يحمل لان زجره ليس بارسال كما سبق
وكذا جميع الاحكام في البازى لانه وضع المسائل في الكلب لانه محل الا
شتباه مسكين **فصل من كبيع حياى** اى صوته اخفياً **فله**
حسن صيد وكفى فرما **او ارسل عليه جارحاً** كلبا كان او بازياً **فامسا**
غيره اى غير الصيد الذى سمع حمة فبتين انه صيد **خرج حل المصاب ان**
كان المسموع حية في الاول **حسن صيد** ولو كان **خنزيراً** ابو الوصل
وعن ابو يوسف انه اذا كان الحسن حسن خنزير لم يؤكل لتغلب الحرمه
في لحمه وجلده بخلاف سائر السباع فانه حرمة مؤثره في لحمه فقط او
زفران كان حسن سباع لا يؤكل المصاب **بخلاف ما لو ظهر انه حسن**
ادى او حسن حيوان اهل كالبق ونحوه **فانه لا يحمل المصاب** لان المرسل

ولو انفلت كلب مجوسى

اليه ليس بصيد **والطير المستأنس** الذي يسكون في البيوت كالاوز و
الطير المربوط اهل بيانه حكماً يعني لو سمع حستانه صيداً فرماه او ار
عليه جارحاً فاصاب غيره ثم ظهر انه حسن اهل لا يحمل لان اليد ثابت
عليها قبل هذا فالحلال واما في حق المحرم فمنها صيدان كما مر في الحج و
لو اصاب المسموع حته مرفوع بانه قائم مقام الفاعل للمسموع اعتمد
على الموصول المستفاد من الالف واللام **وقد ظننا الرامي ادمياً فظهر**
صيداً لانه لا عبرة بظنه مع يقينه بعد الاصابة **ولورمى الطائر في**
صاب صيداً ومن الطائر الرمي ولم يعلم انه اي الطائر المرمى وحشي
او اهل حل الصيد لان الاصل في الطير التوحش ثم ان علم ان الرمي مستأنس
لم يحمل المصاب بخلاف ما لورمى المغير فاصاب صيداً ولم يعلم الرمي انه
ناراً ام لا لا يحمل لان الاصل فيه الاستئناس وان علم انه نادر حل المصاب
ولورمى الى سكة او جراد فاصاب صيداً حل في احدى الروايتين
عن ابي يوسف وهو المختار لان المرمى صيد وفي رواية لا يحمل لان المرمى
لا ذكاة لها نازل **واذا وقع السهم بالصيد او جرحه الجارح فتمام**
حتى غاب عن القتايه ولم يزل في طلبه بعد الاشتغال بشئ اخر بل
تبعه **حتى اصابه ميتاً** حل استحساناً والقياس انه لا يحمل لاحتماله
بسبب اخر وهو قول الشافعي قول ابن عباس رضي الله عنهما اكل ما اضميت ودع ما
اضميت ولنا ان النبي عليه السلام مر بالرواح على خمار وحشي ميت
عقيراً فبأمر اصحابه اليه فقال عليه السلام دعوه فسيأتني صاحب فجاء

ولورمى الطائر فاصاب

فجاء رجل فقال لرسول الله هذا رميتني وانا في طلبه وقد جعلت لك قامر
النبي عليه السلام ايا بكر فقتلها بين رفقائه ولان الاصطياد يكون
في المشاجر غالباً فلا يخلو عن التواري فاحلنا اذ لم يعقد عن طلبه
للضرورة **وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتاً** لم يحمل لانه عليه السلام
كراه كل صيد غاب عن الرمي وقال العل هو ام الارض قتله فان الموهوم
في هذا جعل كالمحقق الا اننا سقطنا اعساره مادام في طلبه هدية
وكذا لو وجد بجراحة اخرى سوى جراحة سهمه لانه ظهر لموته
سببان محرم ومحل لا فيغلب المحرم **ولورمى صيداً فوقه في ماء او**
على سطح او جبل او صخرة او حايطة او جرة اي على البناء الذي بني به لا يقع
منه الى الارض حرم لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن او رماه في جبل فتردى
اي سقط من موضع الى موضع اسفل حتى وصل الى الارض ورماه في
مكان عال فوقه على رمح منصوب وقصبة قائمة او على حرف
اجرة ميبصوبة لم يحمل في الصور المذكورة كلها لان المترية حرام
بالنص ولانه احتمال الموت بغير الرمي اذ الماء مهلك وكذا السقوط
من علو قال عليه السلام لعدي ان وقعت رميتك في الماء فلا تأكل فانك
لا تدري ان الماء قتل او سهلك ويحتمل ان يقتل احده هذه الاشياء
الثلاثة الاخيرة قوله لم يحمل جواب لورمى **الا اذا بان اي قطع رأسه برمية**
اذ لا يبقى للحياة بعد ابانة الرأس **ولو وقع المرمية على الارض ابتداء حياً**
فمات او على جبل او ظهر ميت او اجرة موضوعة او صخرة قائمة

مطلوب ولورمى صيداً فوقه في ماء

عليها حل لأنه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتباره سد بابا لا صليدا
 بخلاف ما تقدم لأنه يمكن الاحتراز عنه الاصل فيه ان سبب المحل
 الحرمة اذا اجتمعتا وامكن التحرز عن سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة
 احتياطا وان كان ممالا يمكن التحرز عنه جرى وجوبه مجرى عدمه
 لان التكليف بحسب الوسع هداية **الا ان يصيب حد الفخمة فتش**
بظننا فيحرم لاحتمال الموت بذلك الشق وانما وصف الاجرة بالموضوعة
 ليكون مثل الارض حتى لو كانت منصوبة كما اشترنا وشق الوضوء
 يحرم ايضا **وان كان الطير ما يتأفرماه في الماء حل ان لم ينغرس**
بالجراحة فيه لانه اذا انغرس بها تشرب الجراحة الماء فربما يموت
 من شدة ألمه **ولا يحل الصيد بالسندقة** لانها تدق وتكسر ولا تجرح
 ولا بد في الصيد من الجراحة التي هي ذكوة الضرورة وكذا لا يحل اذا
 اصابه **عرض المعراض** بكسر الميم السهم الذي لا ريش له لقوله عليه السلام اذا
 رميت بالمعراض فخرجته فكل والا فلا تأكل **ولا بالعصى التي لاحدة**
لا يجمع صفة لقوله لاحدة فان العصى بلا حدة يقتله ثقلا جرحا و
الحجر الثقيل ولو جرح لاحتمال انه قتله بثقله لا بجرحه قوله والحجر
 وما قبله مجرور معطوف على قوله بالسندقة **ولو كان المرمى منه**
اي من الحجر خفيفا وفيه حدة حل جواب لقوله الاصل في هذه المسائل
 ان الموت ان اضيف الى الجرح يحل وان اضيف الى الثقل لا يحل وان
 شك يحرم احتياطا اعلم ان الزكوة اسم لفعل جارح وله اثر في

ولا يحل الصيد بالسندقة

في خروج الدم الا ان الكامل فيها ان يقطع العروق التي هي مجرى الدم
 وهو الزكوة الاختياري والقاصر منها ما يخرج به باي جارح كان
 وهو الزكوة الاضطراري فاذا مات بغيرها لا يحل نوازل **ولو**
بمروءة محدودة المروءة حجر ابيض رقيق كالسكين يذبح بها نهاية
 وبالترك جقوق طاشي **ولم يخرج به لم يحل** لان القتل كان بالندق **ولو**
ابان راسه بالمروءة او قطع او داجه حل **ولو رماه بسيف**
او سكين ان جرحه بحدة فان اصابه قفاها او مقبضها حرم لانه
 كالعصى **واذا جرح السهم والكلب الصيد جرحا غير مدم** اي غير مخرج الدم
فيل يحل سواء كانت الجراحة صغيرة او كبيرة لا تيان ما في وسعه وهو
 الجرح ولا يكلف باخراج الدم **وهو الاظهر** لان الدم ربما يحتبس بضيق
 المنفذ وغلظ الدم **وقيل لا يحل** لعدم خروج الدم لقوله عليه السلام انهر
 الدم باشتت **وقيل في الجراحة الكبيرة** ولو بدون الادماء لان عدم
 خروج الدم لا نعدامها في محل الجراحة **لا يحل في الصغير** لعدم خروجها مع
 صغير الجرح **ولو ذبح شاة ولم يسلم منها دم فعلى القليل** يعني قبل يحل
 اكلا وهو الاظهر لان كثير من الحيوان يجحد دمه لا سيما اذا اكل شجرة
 العناب والعدس وقيل لا يحل لان خروج الدم المسفوح شرط وقيل
ان تحركت حلت الشاة كانه ناظر لقوله السابق وقيل يحل في الجراحة
 الكبيرة **ولو خرج الدم ولم يتحرك لا يحل** قال في الخزانة ذبح شاة او
 بفرة مريضة فتحركت بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح حلت لان علامة

مطلوب ولو رماه بمرءة محدودة

لان علامة الحيوة احدى هذين الامرين وقد وجد وان لم يترك ولم
 يخرج منها دم مسفوح لا يحل لكن هذا اذا لم يعلم بحياتها وقت الذبح
 اما اذا علم حلت وان يتحرك وان لم يخرج منها دم اصلا ولو ذبح شاة
 مريضة ولم يتحرك منها شيء فان فتحت فاهها لا يؤكل وان ضمت يوك
 وان فتحت عينها لا يؤكل وان غمضتها يؤكل وان مدت رجلها لا يؤكل
 وان قبضها يؤكل وان نام شعرها لا يؤكل وان قام يؤكل فجعل البعض
 علامة الحيوة والبعض علامة الممات هذا اذا لم يعلم انها حية وقت
 الذبح اما اذا علم انها حية وقت الذبح حلت بكل حال انتهى **ولو اصاب**
السم ظلف العبد وقرنه حل ان ادماه لان مقصود سيلان الدم فقد
 وجد هذا يؤيد قول من شرط فيه خروج الدم **ولو رمى صيدا فقطع عضوا**
او اقل من نصف راسه حل العبد لا يحل العضو المقطوع وقال
 الشافعي رحمه الله اكلا ان مات الصيد منه لانه بيان بزكاة الاضطرار
 فيحل المبان والمبان منه ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميتة
 هذا اذا بان شيئا يبقى المبان من حيث ابدا منه كاليد والرجل والفخذ
 او قطع ثلثه او كان الاقل مما يلي العجز مسكين **واذا نصفين او قطعه**
اثلاثا والحال الاكثر اى الثلثين من جانب مؤخره او قطع راسه او
اكثره حل الكل اى المبان والمبان منه لا المبان من حيث صورة الاحكام
 اذ لا يتوهم بقاء الحيوة بعد هذا الجرح هذابه **ولو تعلق العضو**
المقطوع بجذبه فان كان بحيث يلتصق يثبت ويندمل لو تركه

ولو رمى صيدا فقطع عضوا
 مطلق

لو تركه حل العضو المقطوع لان ذلك جرح وليس بآفة **والا اى**
 وان لم يندمل بالترك فلا يحل المقطوع ويحل ما سواه **ولا يحل**
صيد الجوسى والمرند والثوبى لما يأتى في فضل الذبح **والمحرم لما**
بين في كتاب الحج بخلاف اليهود والنصارى لانهم من اهل الزكاة
 اختيارا فكذا اضطرارا **ومن رمى صيدا فاصابه ولم يتحنه فربما**
اخره فقتله فهو له اى للثاني لانه هو الاخذ قال عليه السلام الصيد لمن
 اخذ ولو رماه رجل واخذه اخر فهو للراى لانه بالرمى صار اخذ
 شرح المجمع **ويحل** ويحل ذلك الصيد بزكاة الاضطرار لانه لم يخرج
 برمى الاول عن حيز الامتناع **وان اتحنه الاول** اى جعله ضعيفا
 عاجزا عن الامتناع برميه ولكن يرجى حياته ثم رماه اخر فقتله
فهو له اى الصيد الاول ولكن لم يحل ذلك الصيد لانه باثنان الاول
 صار الصيد في حكم الاهل فلا يحل بزكاة الاضطرار **ويضمن الثاني**
 للرمى الاول **قيمه مجروجا بجراحة الاول** لان الاول ملك للصيد
 باثنانه والثاني اتلف ملكه برميه فيضمن قيمته معيبا بالجراحة
 هذا ان علم حصول القتل **بالثاني** بان كان الجرح الاول بجال يجوز
 ان يسلم الصيد منه والجرح الثاني بحال لا يسلم منه بان قطع قوائميه
 او جناحه او شق بطنه **وان علم حصوله** اى حصول القتل **بها** اى
 بالجراحين **او شك** بان لا يدري بايهامات حرم **ضمن الثاني ما**
ما نقصته جراحته وضمن نصف قيمته **مجروحا جرحين** وضمن

مطلق ومن رمى صيدا فاصابه

نصف قيمته لحمه اما الضمان الاول فلانه جرح حيوان مملوكا
 للغير وقد نقصه فيضمن ما نقصه أولا واما الثاني فلان الموت حصل
 بالجرحين فيكون متلفا نصفه وهو مملوك غيره فيضمن نصف
 قيمته مجروحا بالجرحين لان الجراحة الاولى ما كان يصنع والثانية
 ضمنها مرة فلا يضمنها تانيا واما الثالث فلان بالرمية الاولى صار يحال
 يحل بركة الاختيار لولا رمي الثاني فهذا بالرمي الثاني انفسه نصف
 اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه مرة فدخل ضمان اللحم
 فيه هديه **وان كان الرمي تانيا هو الاول فحكم الاباحة ما قلنا فيما**
 اذا كان الرمي الثاني غير الاول قوله تانيا مفعول الرامي متعديا على الوصول
 قوله هو ضمير فصل لا محله عند الخليل لانه حرف عند وعند بعض النحاة
 ضمير مرفوع بانه تأكيد للرامي قوله الاول منصوب على انه خبر كان **وصار**
كما لورمي صيدا على قلة جبل فاشتد رماه الرامي الاول فانزله لا يحل
 لان الرمي الثاني محرم ولورميا معا فسبق سهم احدهما واشتد ثم اصاب
 سهم الاخر فقتله كان للاول لانه احرقه باشتاده وحكمنا بجمله وقال
 وزفر لا يحل لانه لم يكن صيدا حين اصاب السهم الثاني فلا يكون جرحه
 ذميا اضطرا رقا كما لو تعاقبا في الرمي ولنا انه كان صيدا وقت رميها
 والمعتبر في الحل حالة الرمي لانه كما مر المزكي في الركوة الاختيار بخلاف
 ما اذا تعاقبا **ويحل صيد ما لا يؤكل لحمه** لما مر في صدر الكتاب كما قيل
 صيد الملك ارنب وتغالب ولورمي صيدا ثم رماه اخر فاصاب سهم

وان كان الرمي تانيا

سهم الثاني سهم الاول فرد له الصيد اخر فقتله حل ان سم الثاني
 فالصيد للثاني لانه اخذ هذا اذا علم ان السهم لا يبلغ الصيد الا
 بالسهم الثاني حتى لو كان الرمي الثاني مجوسيا او محرما لا يحل **ولو**
رمي الصيد بعراض او بندقة فاصاب سهما موضوعا على حائط
ورفعه قتل صيدا جرحا حل لان ايقاع السهم بواسطة البندقة
 او المعراض مضافا الى الرامي فكانه رماه به ابتداء **ولو نصب شبكة**
للصيد في ارض الغير فوقع فيها صيد فهو له اي الناصب الشبكة
 لانه قصد به الاصطياد حتى ان من نصب فسطاطا فتعلق به صيد
 لا يملكه صاحب الفسطاط لانه لم يقصد بنصبه الصيد وكذا
 من حفر بيرا في ارضه فوقع فيها صيد فهو لمن اخذ **ولو نصبها** اي
 الشبكة **للجفاف لا القصد الصيد فتعلق بها صيد لم يكن له**
 اي لصاحب الشبكة **حق حتى يأخذه** اي لا يملك صاحبها الا باخذه لان
 الحكم لا يضاف الى السبب الا بالقصد الصحيح **ومن اخذ صيدا او فرجه**
او بيضه من دار رجل وارضه فهو له اي لا اخذ اذ لم يهتئ رقا لارض
 الرضد للاصطياد فان هتأ له فجمع ذلك لرب الارض لانه صار اخذ
 له حكما وانما عدا البيض من الصيد لانه اصله ولهذا يجب الجاء على
 المحرم بكسره ولو غسل النخل في ارض رجل فالعسل لصاحب وان
 لم يهتئ ارضه بذلك لكن النخل لا اخذ لانه صيد صدر الشريعة **الا ان**
يغلق صاحب الدار الباب لاحترازه فيملكه حتى لو خرج الصيد منها واخذه

ولو نصب شبكة للصيد

رجل لا يملكه الاخذ اما لم يرد بالغلق الا حاز لا يملكه بل لاخذ
 احق به خزانة **ولو نصب شبكة فوق فيها صيدا او رمى شفا فقلبت**
به سمكة فامطر بالاي الصيد في الشبكة والشبكة في الشص حتى انقطع
الشبكة وخيط الشص وخلصا وصادها اخر ^{فوق بالوق} **فيها مال** اي
 للآخر لانه لم يدخل في ملك الاول بعد ولو لم يخلص حتى جاء
 الصايد اي صاحب الشبكة **وقدر على اخذه** فخل الجبل او فتح
 الشبكة ثم **خلص الصيد وانقلت** اي خالص بعنة فهو على ملكه
 لانه اخذه حتى لو صاده غيره لا يملكه خزانة وكذا **الورمي**
بالسمكة بعد اخذها خارج الماء اي الساحل فاضطربت ثم
وقعت في الماء في موضع يقدر على اخذها فهي على ملكه
 حتى لو اخذها غيره لم يملكها **ولو رمى صيدا فصرعه** اي
 اسقطه **وغشى عليه** ساعة من غير جراحة ثم **افاق وطار**
واخذه اخر فهو له اي الآخر لانه لم يخنه الاول فلا يملكه
 واما لو كان جرحه جراحة **مخنة** ثم برء فطار واخذه
اخر فهو الاول لانه ملكه بالاثخان فلا يملكه غيره **فصل**
 فيما يحل اكله وما لا يحل ويكره وما لا يكره **ويحرم اكل كل ذي ناب**
من السباع وذي مخالب من الطيور سبق تفسيرهما في صدر
 الكتاب والسبع كل مختطف منتهب جارح قاتل عادة
 فوجه تحريمه كرامة بني ادم كبلاب يسري شئ من اوصاف السبعية

ولو رمى صيدا

السبعية الذئمة اليهم بالاكل منه هدايه **ويحرم الضبع و**
الثعلب وانما افرد بها بالذكر مع ان ذكر السباع يشملها وذا
 لقول الشافعي حيث قال يحل الضبع والثعلب لانه على السلام احلها
 والنصب حين سئل عنها ولنا انه على السلام نهى عن اكل هذه الحيوانات و
 يحرم **اليربوع** وهو بالفارسي موسى رشي وحل عند الشافعي **وابن الغرس**
 من سباع الهوام **والترخنة** وجمعها الرخم وهو طائر ابلق يقال
 لها بالتركي قرتل كما في شرح المجمع **والبغاة** طائر صغير يشبه البصفر
 لانها يأكلان الجيف هدايه **ويحرم القيد والغرار الذرع**
والعصفق والقلق قال ابو يوسف سئلت ابا جعفر رضي الله عنه عن
 العصفق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الجيف وقال انه يخلط
 بشئ اخر فاشبه الدجاجة هدايه وفي الحقايق يؤكل الخطاف ولهم
 وكذا الخفاش وقيل لا يؤكل **ويحرم القنفذ والضب** قال في البزازية
 اذا قال الطبيب القنفذ والحية نافعة لهذا الداء لا يجوز اكله
 للتداوي عند ابن حنيفة رضي الله عنه كما يحى لان الله تعالى حكيم
 لا يحرم شئاً حتى يترفع منافع فان قلت ان الفقيه قال يجوز بيع الحياة
 اذا كان ينتفع بها للتداوي فدل على باحة في التداوي بها قلت قال
 الاستاذ اذا جعل في الدواء صار مغلوباً مستهلكاً فلا يلزم من جواز
 ذلك جواز هذا لان حال الافراد يغير حال الاجتماع وهما حال عند
 الشافعي رحمه ويحرم **السلحفات والذنبور** ولا بأس باكل دود الزنبور

ويحرم الضبع والثعلب

قبل ان ينفع فيه الروح فانه قيل ذلك لا يسمى ميتة خلاصه و
 يحرم **الحشرات كلها الا الجراد ولو ماتت حتف انفسه** اي بلا ذبح و
 عن مالك رحمه الله لا بد من **ولحم الفرس طاهر وحرام مطلقاً** اي سواء
 كان موضوعاً للجهاز او لغيره عند اي حنيفة رضي الله عنه ومالك رحمه الله
 لكن حرمة للكرامة وقالوا وقال الشافعي رحمه الله لا بأس باكله لحديث
 جابر انه عليه السلام اذن اكل لحم الخيل يوم الخيبر ولان سورة طاهر
 وبول كبول ما يؤكل لحمه من الانعام ولا بأس باكله ولا يحنيفة رضي
 قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها والحكيم لا يمتن بادن
 النعمتين مع وجود الاعلى فان النعمة الاكل فوق نعمة الركوب ولانه
 اله ارباب العدو وفيكره اكله احتراماً له **قال** في الهداية كره لحم
 الفرس ثم قال كراهة عند حنيفة رضي الله عنه تحريم في الاصح ولهذا
 اختاره المصنف والفرق بينه وبين الحرام ففاعل الحرام معاقب
 في الدنيا والرخرة لا فاعل كراهة تحريم وذكر الامام الاسيبجا في كره
 تنزيهية عنده **وبقر الوحشي وحمير الوحشي وغنم الجبل خلل**
 لانهم من الطيبات ولا يحمل من حيوان الماء الا انواع السمك كلهم وقال
 مالك والشافعي رحمهم الله جميع حيوان البحر خلل لقوله تعالى احل لكم صيد البحر
 واطعموه ولنا قوله تعالى في ذيلها ويحرم عليكم الغبائث والطباع السليمة
 مستحب غير السمك ولما روى النبي عليه السلام نهى عن بيع السرطان و
 الخلاف في البيع والاكل واحد والمراد بالصيد في الآية الاصطياد ولا

ويحرم
 على

ولا يلزم منه حل الاكل ولا يحمل الطافي منه من السمك وهو الميت حتف
 انفة هي الذي ماتت بغير اذنت معلومة وعلا الماء وبطنه من فوق حتى
 لو كان ظهره من فوق اكل لانه ليس بطافي كذا في الحقايق قال القليبي السلام
 ان لفظاً البحر اي رماء فكل وما نصب عنه الماء فكل وما طغى فلا تأكل
 والضابط فيه ان كل ما كان سبب موته معلوماً من رمي البحر او
 انكشافه يؤكل والا فلا **ويحمل ما في بطن اي في بطن الطافي من السمك**
 لانه مات بافة معلومة بخلاف السمك في سمكة ميتة بعضها في الماء
 وبعضها في الارض ان كان راسه خارج الماء اكل وان كان في الماء كان
 ما على الارض قدر النصف واقل لا يؤكل لان موضع النفس في الماء
 فكان موته بلا افة برازية **ولو قطعه** اكل السمك بالضرب **فمات**
حل المقطوع والباقي اذا عرف موته بسبب **وفي موته بالحر**
والبرد او كدرة الماء روايتان ففي رواية عن الامام انهم
 لا يؤكل لان الماء لا يقتل سمكاً حياً كان او بارداً صافياً او ملوثاً
 وعن محمد انه يؤكل وعامة المشايخ على قول محمد رحمه الله وهو الاصح
 لان سبب موته معلوم **ولو حصر سمكاً في آفة اي ملا رضيع او**
نحوها فتراحم فمات لضيق المكان حل لانه مات بافة معلومة
 واعلم ان السمك جمع سمكة وما انحصر عند الماء او القاء البحر الى
 سا حل حياً فمات **يحمل** وانما انكشاف الماء انكشاف محله بغوره
 ولو وجد سمكة ميتة يحمل لانها ماتت بافة معلومة وهي نفصاً

على الارض

مطلق
 ولا يحمل الطافي منه

لها من الماء ولو وجد نصف سمكة مقطوعاً في الماء لا يحل
لأن سبب الموت غير معلوم إلا إذا ظهر أنها مقطوعة بسيف
أو نحوها فحل ولو اشترى سمكة في خيط مشدود وهي
في الماء وقبض المشتري الخيط ثم دفعه أي ناوله إلى البائع وقال
المشتري **احفظها لي فابتاعها** أي السمكة المشتراة سمكة أخرى في
يد البائع فالسمكة الثانية للبتلعة للبائع ويخرج السمكة الأولى من
بطنها وسلم إلى المشتري من غير خيار للمشتري وإن نقصها
أي المشتريات **الابتلاع** لأنه لما دفعها إلى البائع صار راضياً بالنقصان
فلا يحير به ولو ابتلعت السمكة للربوط سمكة أخرى في الماء
قبضها أو لا لأنها صادها ملك المشتري **فصل في أحكام الذبح**
اعلم أن الذبح شرط حل الذبيحة المأكولة لحمه لقوله تعالى لا ذكيت
لأن به يتميز الدم النجس من اللحم الطاهر وكما ثبت به الحل والطهارة
في المأكول يثبت به الطهارة فقط في غير المأكول **ودبيحة المسلم**
والكتابي ذميماً كان أو حربياً **حلال** لقوله تعالى وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم والمراد من أكلهم كما مر **بخلاف ذبيحة المجوسي**
والمرتد والوثني مطلقاً سواء كانوا ذمياً أو حربياً وسواء ذبحوا
صيداً أو أهلياً لما بينا وأعلم أن النصارى إذا دعي التوحيد واعتقدان
المسيح إله وابن الله وكذا اليهود إذا اعتقدان عزيز ابن الله لا يحل
ذبحهما كذا في المستطفي ويحل ذبيحة الصائبي وصيدهم وهم قوم

ولو وجد نصف سمكة

سقط

قوم يقرّون بعيسى عليه السلام ويقرّون فهم نصف من النصارى وقالوا
هم قوم يعبدون الشمس فعلى قولها لا يحل ذبحهم والذبيحة
اسم لما يذبح كالذبح بالكسر أيضاً لا يحل ذبح **المحرم الصيد**
ولأما ذبح بصغة من الصيد في الحرم ولو كان الذابح مسلماً حلالاً
كما مر في الحج وما ذبحه الصبي والمجنون والسكران والمرأة حائضاً
أو جنباً أن كان كل واحد من هؤلاء يقدر على الذبح ويعقل التسمية
حل يعني يعقل أن الذبيحة أنما يحل بالتسمية وقيل إن يعقل أنما يحل
بقطع الحلقوم والأرواج وبالجملة لا بد أن يضبط اشتراط الذبح
من فرى الأوداج والتسمية واحسان القيام به كذا في الأيضاح ولا
فلا أي فإن لم يعقل الصبي والمجنون وغيرهما الذبح والتسمية فلا يؤكل
خزانة وماتروك التسمية عمد مية فلا يؤكل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما
لم يذكر اسم الله عليه والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء وماتروكها
سياحاً للقول عليه السلام دفع عن امتي الخطاء والنسيان ولقوله عليه السلام
تسمية المؤمن في قلبه وقال الشافعي يؤكل في الوجهين وقال مالك
رحمته أنه حرام في النسيان كما في العمدة يقول الشافعي رحمه الله مخالف
للاجماع فإنه لا خلاف فيمن قبله من الصحابة والتابعين في حرمة
ماتروك التسمية عامداً بالخلاف بينهم في الترك ناسياً قال أبو عمر
أنه يحرم وبه أخذ مالك وقال علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه لا يحرم
فيه أخذنا ومن كان ذكر التسمية لكن لم يعلم أن التسمية شرط

مقتضى وماتروك التسمية عمداً

الخلفاء في معنى الناس حقايق **وقت التسمية** في غير الصيد عند
 الذبح أي التسمية على المذبح لا على الاله قال الله تعالى ذكر اسم الله
 عليها صواف وهي حالة الخروج في الصيد على الاله عند الرمي وأرسال الحاج
 لعدم امكان التسمية على نفس الصيد خزانة والفرق بينهما انه لو اصبغ
 شاة وسمى وذبغ غيرها بتلك التسمية لم يحل لان التسمية كانت
 على الاولى فبقيت الثانية بخلاف الا رسال والرمي فان التسمية فيها
 على الاله وهي لا يتبدل الى اي صيد اصاب والاله نوعان جماد كالهم
 والمرزق واشباهها وحيوان كالكلب والباري ونحوها خزانة ولو
 اصبغ شاة وسمى ثم رمى سكيًا وذبغ باخرى اي بشفرة اخرى حل لان
 التسمية على الذبيحة لا على الاله ولو سمي على سهم فركه ثم رمى بغيره ففقد
 لم يحل لان التسمية وقعت على الاله المتروكة فالرمية الثانية بلا
 تسمية ولو قال في التسمية **بسم الله محمد رسول الله** بنصب محمد
 او محمد رسول الله بالرفع وقال **بسم الله اللهم تقبل مني ومن فلان**
 حائل لعدم الشراكة في التسمية وكراهة لوجود الموصول صورة ولو
 قال **بسم الله** ومحمد رسول الله بالجر او قال **بسم الله** واسم فلان او
 قال **بسم الله** بنام فلان بغير واو او بالواو لم يحل الذبيحة في هذه
 الصور لانه اهل بغير الله لوجود الشراكة ولو قال مفصولا بعد
 الذبح كقول عليه السلام اللهم تقبل مني ومن امتي او قبل ان يصبغ
 لا يأن به ولو قال **بسم الله** بغيرها وقصد به التسمية حل حتى

ولو سمي على
 رطل

حتى ان لم يقصد به ذكر الله لم يحل اعلم ان شرط التسمية هو
 الذكر الخالص المجرد لحديث ابن مسعود رضي الله عنه جردوا
 التسمية عند الذبح قال في الخزانة ويجوز التسمية بالفا
 رسية بان يقول على الذبح بنام خدا **ولو قال** بدل التسمية **الله**
اغفر لي وقصد به التسمية **لم يحل** لانه دعاء وسؤال والشرط هو
 الذكر الخالص ولو سمي او حمدا وكبرا بان يقول سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله او الله اكبر وقصد به التسمية حل ولو اراد به التسبيح
 او التمجيد والتكبير لا يحل خزانة ولو عطس عند الذبح فحمد الله لم يحل
 في الاصح لانه يريد به الحمد على النعمة دون التسمية وقال في الهداية
 وماتداولت الا لسجع اللسان عند الذبح هو قولهم **بسم الله والله اكبر**
 بالواو وقال في الخزانة وهو المستحب وذلك منقول عن ابن عباس
 في قوله تعالى وذكر اسم الله عليها صواف اي قائمة ولكن ذكر شمس الاله
 الحامواني والامام البقال ان المستحب هو ان يقول بدون الواو ومع
 الواو مكروه انتهى ولو سمي ثم عمل عملا اخر قبل الذبح ان كان ما عمله
 قليلا كثر بالماء او تكلم انسان مضاف الى مفعول حل والا اي وان لم
 يكن العمل قليلا بل كثيرا وهو مقدار الوضوء وقيل ان استكثره الناس
 فكثير وان استقله فقليل وفي الخلاصة لو سمي وحدد الشفرة وانقلت
 الشاة وقامت من مضجعتها ثم اعادها الى مضجعتها انقطعت
 التسمية فلا يحل ولما فرغ عما يقال عند الذبح شرع في بيان موضع الذبح

مضاف
 زلوا قال الله اغفر لي

وكيفية وآلة وقال والذبح بين الخلق واللثة بتشد يد البأبوزن
الحبة المنخر قال في الجامع الصغير لا بأس بالذبح كله وسطا ولعله
واسفله لقوله عليه السلام الزكاة بين اللثة واللحمين ولأنه مجمع المجزئ
العروق فيحصل بقطعه انهار الدم على بلفج الوجوه فكان حكم الكل سواء
هداية وفي المبسوط لو وقع الذبح فوق الخلق قبل العقدة يحل وأما
حافظ الدين البخاري بحكمه سواء بقيت العقدة مما يلي أو مما يلي اللثة
لأن المعبر قطع أكثر الأوداج قال في الخزانة لو قطع فوق العقدة
لا يحل لأن محل الذبح الخلق ونقل عن الرخيرة كذلك واختاره صاحب
الوقاية ثم قال والحاصل أن هذا موضع الاختلاف فليتأمل في القوى
أذ لكل وجه انتهى والعروق المقطوع فيه أي العروق الذي يجب قطعها
في الذبح أربعة الحلقوم وهو مجرى النفس والمرئ بالباد والتهرة
مجري الطعام والشراب ومنه هنيئاً مربياً والودجان وهما مجرى الدم
كذا في الصجاج والغرب وأما في الهداية الحلقوم مجرى العلف والماء
والمرئ مجرى النفس على عكس ما في الكتب فلعده سهو من النسخ والله
من قطع ثلث منها أيها كانت أي المقطوع أي الثلث كانت من
الأربعة والمتروك أي واحد كان عند أي حنيفة رضي الله عنه لأن
الأكثر يقوم مقام الكل وأشرط أبو يوسف قطع أكثر أحد الودجين
مع الحلقوم والمرئ لأن المقصود من قطع الودجين انهار الدم
فينوب ^{أحد} أهما عن الآخر وعند محمد رحمه الله أنه إذا قطع أكثر كل واحد

مطلوب والذبح

واحد من الحلقوم والمرئ والودجين يحل والآفل أقل هذا الصبح وقال
الشافعي رحمه الله يكفي قطع الحلقوم والمرئ لأن الحياة يرزول بها ولما
قوله عليه السلام أفرأى أوداج بما شئت وأنا جمع الودج تغليباً على الحلقوم
والمرئ وعند مالك لا بد من قطع تمام الأربع ويجوز الذبح بكل محد
أي قاطع حديد كان أو حجراً أو نحوها لقوله عليه السلام أفرأى أوداج
بما شئت إنه صفة لمحمد ألا السن المتصل والظفر المتصل والقرن
المتصل أي غير المنزوع فإن المذبوح بها أي بهذه الثلاثة ميتة لأن
السن والظفر ^{بجوز} محدية الحبسة فإنهم كانوا يذبحون بها قائمين أظها را
للجلادة والاحتمال حصول الموت فيه الحق ويجوز الذبح بالمفصل
منها أي من السن والظفر والقرن منزوعاً حتى لا يكون بأكمله بأس لأن
الذبح بهذا مكروه لأن فيه زيادة أيلام وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز
الذبح بهذا مندوفاً أو غير منزوعاً وكذا كره الذبح بالعظم وبكل
ما فيه أبطاء الأمانة لأن فيه زيادة تعذيب على الحيوان ولأنه
يحمل القتل بالثقل فيكون في معنى المنقحة ويستحب إحداث السكين
قبل الاضجاع ويكره بعده لو رد النهي ومن بلغ السكين النخاع أو قطع
الرس قبل أن يسكن حل وكره النخاع عرق أبيض في عظم الرقبة
وقيل معناه أن يمد رأسه ليظهر مذبحة وقيل أن يكسر عنقه قبل
أن يسكن الاضطرب وكل ذلك مكروه لزيادة تعذيب الحيوان
بلا فائدة هداية وكل زيادة تعذيب لا يحتاج إليها مكروهة كجرح

مطلوب ويجوز الذبح

المذبح برجله الى المذبح وبلغه قبل ان يتم موته وكذا ذكره بسلخه
 لومات ولم يبرأى ولم يسكن من الاضطراب كذا في الاختيار وايضا
 عند البعض وقيل اذا سلم بعد موته لا يكره ولو فوج من القياء وبقي
 حيا حتى قطع العروق الثلثة حل لوقوع الذبح وكذا لما فيه من زيارة الايام
 والاى وان لم يبق حيا الى ان ينقطع العروق الثلاثة فلا يخلو لانه مات
 بلا زكاة وما استئناس من الصيد فزكاة الذبح الاختيارى وما توشى
 من النعم بصيل الى بحمله على الناس افرئد اى فرار عنهم فزكاة الجرح
 حيث قدر لتحقيق العجز عن زكاة الاختيارى بشرط قصد الزكاة
 لا دفع الصيال فقط اى اذا ضربه بالهديد جراحة وقتل لدفع
 الاصل لم يحل يقال صول البقر بالهزة اذا حمل على انسان وقصد يقتله
 ولذا البعير والبقر الواقع في البئر اذا لم يمكن اخراجه حيا ولم يمكن ذبحه
 في مذبحه ولم يتوهم موته بعد الجرح بالماء وغيره فزكاة العقر والجرح
 فى اى وضع قدر باله امكن والشجرة والرمح وغيرها ولو اشكل انه
 هلك مات بالجرح او بالماء يؤكل ان الظن ان الموت بالجرح والساة ان
 نذت في الصحراء فهي وحشية فزكاة العقر والجرح وان نذت في المصير
 فلا اى فلا تكلوا وحشية فلا يحل الا بالزكاة الاختيارى لانه يمكن اخذها
 فيه بخلاف البعير والبقر فيها صار كالوحشى بالذسواء كان في الصحراء
 او في المصير لانها فعان عن نفسها فلا يقدر على اخذها والمستحب
 الابل والنحر ويكره الذبح النحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح

لومات ولو لم يبرأى

والذبح قطعها في اعلا النوق تحت اللحيين وفي البقر والغنم يسحب
 الذبح ويكره النحر قال الله تعالى فصل لربك وانحر اى في الجزور
 وقال الله تعالى يا امرأتى ان تذبحوا بقرة وذلك لان موضع النحر من البعير
 يصح العروق والاهم عليه وما سوى ذلك من خلقه لحم غليظ فخره ايسر
 اما البقر والغنم لقللة اللحم في الذبح ولا اجتماع العروق فيه فالذبح فيها
 اسهل والجنين الميت من الذبيحة حرام وان تم خلقه ونبت شعره
 هذا عند ابو حنيفة وزفر وقال لا يحل اذا تم خلقه وهو قول الشافعي رحمه الله
 لما روى ابو سعيد انه قال قلت يا رسول الله نحر الناقة ويذبح البقرة
 والشاة فيجذ في بطنها الجنين تلقيه ام ناكله قال عليه السلام كلوه فان
 زكاته زكاة امه ولانه جزء امه متصل بها يتغذى بغذاؤها ويتنفس
 بنفسها ويدخل في بيتها ويعتق بعنتها فيذكر بزكاتها كسائر
 جزائها والابو حنيفة رضى الله عنه انه حيوان بانفراده حتى يتصور
 حيوته بعد موت امه ويجب فيه الغرة اذ لقته بضرب وامه حتى
 ويصح الوصية به دونها ولانه حيوان وموتى لم يخرج دمه بزكاة
 امه ولانه يحتمل موته بذبح امه ويحتمل قبل فلا يحل بالشك وما روي
 مروى بالنصب بنزع الحافض قيد على تساويهما في الزكاة لقوله
 تعالى ينظرون اليك نظر المغشى عليه من الموت ولو وجد جنين حيا
 ولم يبق له من الحيوة مقدار ما يذبح ثم مات يؤكل بالانفاق بقرة
 تغرس عليها الولادة فاذا دخل جليده فذبح الولد حل وان جرحه في

مطلق والجنين ميت

غير موضع الذبح ان كان لا يقدر على مذبحه حل كالبعير الناقص
 في البئر خزانة والمختقة والموقورة بالذال المعجمة المضروبة با
 الحشيش واشخت والمردية اى الساقط عن مكان مرتفع والبطية
 اى هى التى نظمتها بقرا وخو به بقرته واشختها وقرسية السبع
 والذئب اى الذى جرحاها وشقها بطها اذا دركت وذبحت بصفة
 المجهول والحال فيها حياة مثل حياة المذبوح وفي الحقائق فسر حياة
 المذبوح بالصباح والحركة حلت عند اى حنيفة رضى الله عنه وعنه
 وعنه الفتوى قال الله تعالى اما ذكيتم والاعتبار بالحركة لا بسيلان
 الدم الا ان يخرج منه الدم كما يخرج من الحي كذا في النوازل والحقائق
 واعتبار الحركة والدم فيه قدر بتفصيله فصل من سميع حقا
 وقال لا يحل هذه المختلطات حتى يعيش مثله وفي رواية عن اى حنيفة
 ان بقاء حياتها مقدر بيوم لانه لو لم يبق حياتها بهذا القدر لم
 يدرانها ماتت بالزكاة او بما اصابها من قبل واعتبر ابو يوسف رحمه
 بقاءها حيا في اكثر اليوم اقامة للاكثر مقام الكل وقال محمد رحمه الله
 ان بقيت حيا اكثر مما بقي في المذبوح يحل للتبقي انما زالت بالذبح
 وما قال المصنف ظاهر الرواية في المنظومة وليس في الظاهر من خلاف
 بل ذبح ذلك وهو حي كاف ولو انزع الذئب اس شاة وبقيت حية
 يحل الذبح بين الالبنة والحيين كذا في البرازية سنو وقصع راس الدجاجة
 لا يؤكل بالذبح ولو لم تحركت نوازل ويكره ذبح الحامل من الشاة والبقر

كيفية ذبح الحامل من الشاة والبقر

والبقر ونحوها المقرباى التى قربت ولادتها ما فيه من اضا
 الولد عند اى حنيفة رضى الله عنه ولا يكره عندها لان الجنين
 يؤكل بالذبح امة عندها لما بيننا انفا ولورمى حمامة له في الكوى
 ان كانت خالة من مبرله اى مبرل صاحب يحل لانها صارت صيدا فزكا
 بها الجرح في اى عضو كان وان كانت تهتدى اليه لم يحل لان الاهل
 لا يحل بزكاة الا اضطر اى الا اذا اصاب السهم مذبحها لوجود فعل
 الذبح وكذا الطي المستأنس لو خرج الى الصحراء فرماه رجل ان
 اصاب مذبحه حل والا فلا يحل الا ان يتوحش بالخروج فلا يؤخذ
 الا بالصيد **كتاب الكراهية** وهى بتحفيف الباء
 كطواغية وهى ضد هامعنى كل مكروه في كتاب الكراهية فهو
 حرام منصوص عليه عند محمد رحمه الله ما لم يقيم دليل على خلافه قيد
 بقوله كتاب الكراهية لان المكروه في كتاب الطهارة والصلوة والشفقة
 وغيرها ليس بحرام مطلقا وانما لم يطلق على المكروه لفظة الحرام
 لانه لم يثبت حرمة بدليل قطعي كما في الحرام مسكين وعند اى حنيفة
 وابو يوسف رحمه الله هو اى المكروه الى الحرام اقرب وهو الاصح هذا
 كراهية تحريمية واما الكراهية التنزيهية فالاحل اقرب صدق
 الشريعة فلهذا اقل كون المكروه محرما محصنا عند محمد واقرب
 اليه عندها عبرتنا في كتاب الكراهية عن اكثر المكروهات بالحرام
 والفرق بين الحرام وكراهية التحريم ان فاعل الحرام معاقب في الآخرة

وطي الجنين بالذبح اى ذبحه

دون فاعل الكراهة كما مر ومن ذاب المصنفين انهم اذا لم يجدوا نصاً قاطعاً في حرمة شئ اطلقوا عليه لفظة الكراهة وفي الخلل اذا لم يجدوا نصاً قاطعاً قالوا لا بأس به ولا خير فيه نوازله ويحرم اي يكره كراهة التحريم الاكل والشرب والادهان والطيب في انية الذهب والفضة للرجال والنساء لو ردد النهي فيها ولانه تشبه برئى المشركين وتغتهم وكذا يحرم كل استعمال كالاكل بلعقة الذهب والفضة والاكتحال بملحها واتخاذ المحللة والمرأة والدوات من الفضة وما اشبه ذلك لانه تشبه برئى المشركين الذين يخاطبون ويعاقبون بقوله تعالى اذهبوا منكم طيباتكم في حيا نكم الدين وبجل انية الزجاج والبلور والعقيق والنحاس والرصاص ونحوها كالعصفور والروى لانه ليست من جنس الاثمان فلا يقع بها التفاح خلاف لما في العلم ان افضل الاواني ما يتخذ من الخنز قال عليه من كان اواني بيته خنز فزار به الملايكة خزائنه ويحل الشرب في الاناء المعصص بالضاوين المجتئين اي الرضع والمحل بالفضة والمضيب بالفضة من التضييب بالضاوان المعجمة والباين يقال باب مضيب اي مشدد بضباب جديد ويحل الجلوس على الكرسي والسرير والسراج المفضل بشرط انقاء موضع الفضة في الكل اي في الاماء والكرسي والسرير والسراج بان لا يكون الفضة في موضع القدم ولا في موضع اليد عند الاخذ للشرب ولا يكون موضع الجلوس في الثلثة الاخرة هذا عند ابي حنيفة رضوانه عنه واما عند ابي يوسف رحمه الله

مطلوب ويجوز التضييب

رحمته فكرهه مطلقاً ومحمد وافقهما في روايتين صدر وكذا لا اختلاف حلاً وكراهة في اللجام والزكاب والشفير بالشاء المثلث قبل الفاء ما يجعل من مؤخر السرج الى تحت ذنب الخيل يعني اذا كان هذه الالات مفضضة يبقى موضع الفضة عند الامساك ووضع الرجل وكذا الحكم في السيف والقوس ونحوها وهذا فيما يخص من ادى من الترميع شئ فاما الترميع الذي لا يخص من شئ فيباح مطلقاً قال في الهداية فلا بأس بالجماع اي لا بأس بالشرب في الاثناء الممومة اتفاقاً لان الفضة تكون مستهلكة والتمويه هو طلاء النحاس ونحوه بما والذهب والفضة لان اصله موه بالتحريك وهو بالتركي بالذلق كالعلم في التوب ومسبار الذهب في الفضة من الحاتم ويحل تذهب السقف لانه ليس باستعمال ولكنه اسراف وتركه اولى ومن دعي الى ضيافة او الى وليمة فوجدت لعباً او عناً فلا بأس بان يقعد ويأكل اذا كان للعب والفناء لا على المائدة مسكين ان كان غير قدوة اي خامل الذكر الذي لا يشين الدين بعوده ثم لان اجابة الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجيب الدعوة فقد عصى بالقاسم فلا يتركها البدعة قرئت بها كصلوة الجنائز التي اقترنت بها بياحة هداية ويصح ان قدر هذا هم اهل الله وبعد الحضور وان لم يقدر المنع يصبر اذا كان اذا لم يكن مقتدى واما ان كان المبتلى قدوة اي مقتدى كالفاضل والمفتي ونحوها يمنع الفناء والهوى ويقعد فاعجز عن المنع خرج البتة لقوله تعالى فلا تقعد

مطلوب ويجوز تضييب السيف

بعد الذكرى مع القوم الظالمين قال ابو حنيفة رضي الله عنه فقد ابتليت
بهذه مرة ففبرت وذلك كان قبل ان يقتدي به هدايه وان كان ذلك
اللعب والغناء على المائدة او كانوا اي اهل المجلس يشربون الخمر يخرج
ان لم يكن قدوة لما نلنا هذا كله بعد الحضور ثم واما ان علم قبل الحضور
ان هناك لعبا او شربا لا يحضر في الوجوه كلها اي فاديرا للنع او
لم يقدر قدوة او غيرها حيث لا يجب عليه اجابة الدعوة قال علي رضي الله
صنع طعاما فدعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فرأى في البيت
نصادير فرجع دلت المسئلة على ان كل الملاهي حرام حتى التقى بضرب
القضب واختلفوا في تقني المجرى قبل حرام مطلقا والاستماع معصية
وقيل لا بأس بان يقني ليستفيد به فهم القول في الفصاحة و
لدفع الوحشة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل اللهو واليه مال
السر حتى ولو كان في الشعر حكم او غيره اوفقه لا يكره ويحرم شرب
لبن الاتن جمع الاتن اي الانثى من الحمار لان لبنه متولد من لحمه و
في البرازية لبن المرأة الميت والبقرة الميتة والشاة الميتة طاهر
حلا كله ولو ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة يؤكل والشعير المخزوم
من بعة الابل يغسل ويؤكل ويباع لاص من خشى البقر خبز وجد فيه بعة
فارة ترمى البعة ويؤكل الخبز ان كان البعر على صلابته انتهى ويحرم
ابوال ابل للتداوى عند ابى حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف يحل للتداوى
لحديث العريين ولانه لا يبقى حراما للضرورة وقال محمد يحل مطلقا لانه لو كان

مطلوب ويكره ما حرم الا بالضرورة

لو كان حراما لا يحل به التداوى قال عليه السلام ما وضع شفاؤكم فيما حرم
عليكم ولا ابى حنيفة رضي الله عنه لان الاصل في البول الحرم وقد علم النبي
عليه السلام شفاء العريين بالوحى ومعنى الحديث نفى الحرم عند العلم بما
الشفاء كما ذكرنا في الصيد في فصل ما يحرم اكله وفي البرازية هذا يدل
على اباحة شرب الخمر عند الفحص لا اعانة اللقمة ولا زالة العطش
ويكره بكرة التحريم اكل لحم الابل والبقر الجلالة وهي التي اكثر عليها
النجاسة وقد نهى النبي عليه السلام عن اكل لحمها وكذا يحرم شرب لبنها
بخلاف الدجاجة المخدرات سبق بيانها في الاستسار فان حبست
الجلالة وعلقت بعلف طاهر ثم ذبحت خلت وهو اى الحبس مقدر
في الابل اربعين يوما وفي البقر عشرين يوما وفي النوازل يحبس الابل
والبقر شهرا وفي الشاة بعشرة ايام وفي الدجاجة ثلثة ايام ولو
وضع جدى ولد الغزالين خنزير فهو كالجلالة سحرام ولحطب الموجود
في الماء حلال ان لم يكن له قيمة لان القاء امثال هذا في الماء يدل
على الاباحة والتمر الساقط تحت الشجرة لا يحل في مصر لان جوده
ورديه يباع فيه غالبا واما خارج المصر فان كان مما يبقى كالجوز
ولوز لا يحل لعدم اذن صاحبه وان كان التمر الساقط مما لا يبي
كالشمش والبرقوق والتفاح والكمثرى واللوز ونحوها حل اكله لكن
لا يحل الحمل منه وان كثير فان هذا يختلف باختلاف الاماكن والاشخاص
كذا في النوازل حتى ينهى عنه اى عن الاخذ صاحبه فلا يحل ويحل التمر الموجود

مطلوب ويكره ما حرم الا بالضرورة

في الماء الجاري وان كثر لانه يهلك ويضيع بجر يان الماء فيكون ما ذر
 دلالة نوازله بخلاف ما لو وقع في الماء الواقف ولو وقع ما نشر من السكر
 او الذراهم في حجر رجل بفتح الحاء مقدم المقيم من المارد به زيله فاخذ
 غيره له لانه مباح والمباح لمن سبق يده اليه الا ان يكون الاول قد تهيأ
 له او ضمه اي ضم حجره عند الوقوع فيه فيجزم لغيره وكذا لو وضع طشتا
 على شطح فاجتمع فيه ماء المطر ان وطع لذلك فهو له لمن وضعه وان لم
 يضعه لذلك فهو لمن اخذه لما قلنا بانه مباح ويحرم كل التراب والطين
 مطلقا لانه يورث وجع المثانة ولان فرعون يا كل الطين قال عليه السلام
 اذا اراد الله بعبد شرا ابتلاه الله بنسف التحيمة واكل الطين خرافة وقيل
 الا طين الارمني والنسابوري لانها يؤكل عادة للدواء فهو مردود
 لعدم الاذن من الشرع ولما بينا بان الحرام لا يتداوى به ويحذف
 اليد والرجل للنساء ما لم يكن فيه مما نيل لان ذلك زينة لمن قال عليه
 السلام طيب النساء ما يرى وطيب الرجل ما يفوح ويحرم حضاب
 اليد والرجل للرجال والصبيان مطلقا اي سواء فيه مما نيل او لا الا عند
 الحاجة ولا يابس بحضاب الرأس والحيمة بالحناء والوسمة للرجال
 والنساء والسمة بكسر السين وسكونها العظم يخضب به يقال له
 بالتركي جوبد قال عليه السلام ان احسن ما غيتم به الشيب الحناء و
 الكتم دوى ان ابا بكر رضي الله عنه خضب لحيته بالحناء **فصل**
 يحل لبس الحرير والقنزاق للنساء الحرير الابريص المصوخ ثم سمي المتخذ

وجميع اكل التراب والطين
 مطلق

المتخذ منه حريرا والقنزاق من الابريص لا يحل للرجال ولو كانوا مقانلين
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يابس بلبس الحرير والديباج للرجال في الحرب
 لانه عليه السلام رخص لبسهما في الحرب ليكونا هيب عن عين العدو بل صاياه
 وادفع للسلاح وله عموم النهي عنه حين اخذ باحدى يديه ذهباً وبالاخرى
 حريرا وقال عليه السلام هذان حرامان على ذكور امتي وحلالا لانا ثم هدايه
 وما ذكره يحتمل على ان يكون لحمه حريرا وسداه غيره وقال بعض الفقهاء
 هو حرام على النساء ايضا لانه ان القليل عفو مثل العلم الحرير والمسوح
 بالذهب قدر اربعة اصابع مضومة عرضا وذلك قدر اعلاه لقول عمر
 رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الاصبعين او ثلثة او
 اربعة دواه مسلم ولو زاده على اربعة اصابع لا يحل والعلم العلامة وهي
 ما يضعون من الحرير حبيب الازدية واذا بالها وكيتهما مطلقا بطائنها
 ويحل نوسده والنوم عليهما اي للرجال والنساء وقال لا يكره لان نوسده
 والا فتراش مثل اللبس في عادة الاعاجم والاكاسرة والتشبه بهم حرام
 قال عمر رضي الله عنه اياكم ذوى الاعاجم وله انه عليه السلام جلس على رفقة
 حبرية وقد كان على بساط ابن عباس رضي الله عنهما مرفقة حبرية هدايه
 بخلاف اللجاف فان استعماله كاللبس ويحل تعليق سرة من الحرير هدايه
 على الباب للحاجة لدفع الحر والبرد ولئلا يطلع احد ظل البيت خلافا
 لها ويكره اذا لم يحتج اليه اتفاقا لانه فعل الجابرة ويحرم بلة الحرير
 والديباج ولبستهما اي جعلهما البنة القيص او الجبة وهي جرابه ويحل

مطلق ويجل نوسده
 المرفقة المخلدة بالتركيز يرد في حريمه

لبس ما سواه محرر مطلقاً أي سواه لبسه في الحرب وغيره وذلك كما
 لقطن والخز بالحري ولأن الثوب لا يصير إلا بالشع والشمع بالجمعة فكانت هي
 المعتبر دون السدي هداية أعلم أن لبس الألبسة الجميلة مباح إذا لم
 يتكبر به كما أن جمع المال من الحلال إذا لم يضع الفرائض ولا يمنع حقوق الله
 تعالى وفي البرازية خرج النبي عليه السلام يوماً وعليه رداء قيمته ألف
 درهم وربما قام النبي عليه السلام إلى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة
 آلاف درهم وكان لا مام أبو حنيفة رضي الله عنه يردى برداء قيمته أربعة
 دينار وكان يقول التلاميذ إذا رجعت إلى بلدكم فعليكم بالثياب النقية
 انتهى وما تحت حريروسداه غير حرير يحمل في الحرب خاصة أي يكره في غيره
 قال في الهداية في هذين المسئلتين لا بأس بدلي يحمل ولا يحمل للرجال من
 الذهب شيء ولا يحمل الرجال شيء من الذهب والفضة لأنها بمناء
 ويحملهم من الفضة الخاتم والمنطقة وحيلية السيف وحل هذه الثلاثة
 من الفضة مستثنى من لا يحمل لأنه قليل واستعماله القليل منها مباح
 ليكون أنموذجاً من الكثير الكامل في الأخرى توارى وقد كان للنبي
 عليه السلام حاتم كل فضة ونقش فيه خاتم محمد رسول الله والتختم بالحجر
 مطلقاً سواء كان يشبأ وغيره والحديد والصفير حرام للرجال والنساء
 روى أنه عليه السلام رأى على رجل خاتماً من حديد فقال هذا حيلية أهل النار
 ورأى على رجل آخر خاتم صفير فقال ملا أجد منك رايحة الصم فامر فأخرجها
 ورعى بها هداية قال الشمس الأيمة السرخسي لا بأس باليشب كالعقود فإنه عليه السلام

والثمن بالجمعة والشمع

السلام كان يختتم بالعقيق وقال عليه السلام تختموا بالعقيق فإنه لا
 يصيبكم غم ما دام عليكم ولأنه ليس بحجر أليس ثقل الحجر ولأنه
 يتخذ منه الأصنام فاشبهه بالصفير الذي هو منصوص حرمة شرح الهداية
 والمعتبر الحلقه لأنه قوام الخاتم ولا معتبر بالفض ويحوز كوة الفص
 حبراً ويجعل الرجال الفص إلى باطن كفه بخلاف النسوان فإنه تزيين
 لهن يختمن كيف شئن وينبغي للرجال أن يلبس الرجال خاتمة في خنصر
 اليسرى ولا يلبسه في غيره ولا يلبسه في اليمنى خاتمة وما رواه أنه عليه
 السلام قال اجعله في يمينك فمنسوخ فقد صار ذلك علامة البغي والفساد برأية
 فالأفضل لغير القاضي والسلطان ممن لا يحتاج إلى الختم تركه لعدم الحاجة
 إليه ولا يتجاوز وزنه مثقالاً لقوله عليه السلام اتخذ من الورق ولا تزن
 ده على مثقال ولا يشد السن المتحرك بالذهب بل يشده بالفضة
 خاصة عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال يشده بالذهب أيضاً إلا أنه
 حديث عرفة عليه وأبو يوسف مع الإمام في رواية الأمام ولو قطع
 انقدا وسقط سنة عوض بفضة لا بذهب عند أبي حنيفة رضي الله عنه
 وعندهما لا بأس بالذهب أيضاً لأن عرفة بن سعد أصيب أنه يوم
 الكلاب فاتخذ انقداً من الفضة فأتى فامر النبي عليه السلام بأن يتخذ
 انقداً من ذهب وله أن الأصل فيه التحريم فلا حاجة للضرورة وقد
 اندفعت بأن يكون الفضة بدلاً عنه وهي الأداة فيبقى الذهب على التحريم
 في المسئلة الأولى والضرورة فيما روى لم تندفع في الانقدا لذهب

يوزن قاشي

سطل ولو قطع انقده

حيث انتم بخلاف مسألة شد السن حيث تدفع الضرورة بالادنى
 دونه فلا تقاس على مسألة الانفة هديه فالتن يتعويض الفضة
 نحو صد بذهب للضرورة اتفاقا ولا يعاد السن الساقت بل يعوض
 سن الشاة ذكينة وقال ابو يوسف رحمه الله يعاد سنة لاسن غير
 لجواز الصلوة بسنة لاسن غيره وقال محمد رحمه الله يجوز كلاهما
 بزازيه ويحرم اللباس الصيان من المذكور الذهب والحرير والاشم
 على الملبس بضم اليم من البس لانه لما حرم لبس الذهب والحرير على
 المذكور حرم اللباس كالحرم لما حرم شربه حرم سقيه للصبى و
 يحرم حمل المنديل تكبرا ويجد حمد لمسح العرق وبلل الوضوء والمخاط و
 نحوها كالتريق لان المسلمين يستعملونه في عامته البدان لدفع اللادى
 وان لم يفعل القحابة به وما راها المتوفون حسنا فهو عند الله حسن
 قد روى انه عليه السلام كان يمسح وضوئيه بخرقه كالتريق في الجلوس فانه
 يحمل للحاجة كالضعف والوجع في الرجلين ونحوها ويحرم التربع تكبرا
 وكذا الاتكاء والاستناد ويجوز ربط الريشة الرتم والريشة خيط
 التذكير يربط في الاصبع للحاجة وهو عادة العرب وقد روى انه عليه
 السلام امر ببعض اصحابه بذلك وذلك للتذكير عند النسيان هدي
فصل في النظر والمسرا علم ان مسايل النظر اربعة انواع نظرا
 الرجل الى الرجل ونظرا المرأة الى الرجل ونظرا المرأة اقامتا الرجل الى
 المرأة فاربعة اقسام ايضا نظر الرجل الى زوجة ومملوكة والى زوان

مسألة في حرم اللباس الصيان

زوات محارمه والاماء وغيره والحرمة الاجنبية وكلها يأتى في هذا
 الفصل فبند بالقسم الاخير من النوع الاول وقال ويحرم النظر الى غير الوجه
 والكفين من الحرمة الاجنبية لقوله تعالى لا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها
 قال علي وابن عباس رضي الله عنهما ان ما ظهر منها الكحل والحام والمراد به مو
 عفيها وهو الوجه والكف وفي القدم روايتان عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 في حل النظر والحرمة فان خاف الشهوة بنظره لم ينظر الى وجهها ايضا
 كما يربونها قال عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية بشهوة
 صب في عينيه الا انك يوم القيمة قال القاضي في تفسير الآية ولا يظهر ان
 عدم كون هذا الاعضاء الثلاثة عورة في الصلوة لافي النظر مطلقا
 لان الحرمة كعورة لا يحمل لغير الزوج النظر الى بشى من عضوها الا بالضرورة
 ونحوها انتهى قول هذا هو الاقرب الى الطبع ولو كان القاضي شافعي
 المذهب لانه لا يامن الرجل من الشهوة في النظر اليها يذله قوله تعالى
 لقد همت به وهمتها ولكن سوا الكرمة يقتضى اياها اظهر هذه الاعضاء
 مطلقا لا الحاجة كنظر القاضي عند الحكومة وكذا لم ينظر الى الوجه لو شك
 في الاشتها لان الحرمة غالبية ولا يحمل للتساب من الرجال من الوجه و
 الكفين من النساء وان من الشهوة عند انعدام الضرورة الا من يجوز
 لا يستهي فحمل المصاحفة بالعجز ونحوها كالمعاونة عند الركوب
 والنزل ولا انعدام خوف الفتنة وروى ان ابا بكر رضي الله عنه كان
 يدخل القبائل ويصافح العجايز وكذا يحمل المسامحة لو كان الا من

مسألة في حرم النظر الى غير الوجه
 معنى ذلك ان لا يامن الرجل من الشهوة في النظر الى غير الوجه
 بالانظر اليها كيف يامن القابل المصوم
 بالانظر اليها من غير الوقوع عليها اذا رأى
 محاسنها خصوصا طمع منها الا ان
 أعاد الله من شره وانفسه

والمسافر شما وامن عليه وعلى الشئ نفسه وعلى المسوعدة لا يقدم
 خوف الفتنة فان خاف عليها بان كانت شابة او مشتهية يحرم ان ينظر اليها
 الشيخ ومسيها والصغيرة لا تستهي بحمل مسها والنظر اليها حتى ازامات
 الصغير والصغيرة يجوز ان يغسل كل واحد منهما رجلا وامراة ما لم
 يبلغا حد الشهوة ويحل للقاضي عند الحكم وللشاهد عند الاداء اي اداء
 الشهادة خاصة وان خاف الشهوة وانما قيد الاداء بقوله خاصة احترازاً
 عن تحمل الشهادة فانه اذا خاف الشهوة عند التحمل لا يحل له النظر
 لا مكان وجود الغير ممن يامن على نفسه وقيل يحل النظر عند التحمل
 ايضاً وان لم يامن والا اول هو الاصح للمخاطب اي مريد تكام امرأة قوله
 النظر مرفوع بانه فاعل بحل في قوله يحل للقاضي اي ويحل للهؤلاء الثلاثة
 النظر الاجنبية مع خوف الشهوة الضرورة الحاجة الى احياء
 حقوق الناس في القاضي والشاهد ولقوله على السلام للمخاطب
 ابصرها فانها احراي ان يؤدم بينكما اي الموافقة هداية ولكن
 ينبغي ان يقصد بداي القاضي بنظر اليها الحكم والشاهد التماسه
 والمخاطب قامة السنة قوله يقدر الا مكان متعلق بيقصد
 يريدون بنظرهم اليها ما هو المقصود به لا قضاء الشهوة منها
 امكن لانه وان لم يمكن هم الاحتراز فعلاً امكنهم الاحترازية وقصد
 او يحل للطبيب ايضاً النظر الى موضع المرض منها اي من الاجنبية هذا
 ان لم يكن تعليم امرأة او تعلمت لكن خيف ان تهلكها او تزيد مرضها

والمسافر شما وامن عليه وعلى الشئ نفسه وعلى المسوعدة لا يقدم

مرضها لعدم حذاقها فيه اي في الطبيب ثم يستمر ما وراء موضع وينظر
 الطبيب اياه ويغضض بصره عما سواه ما استطاع لان ما ثبت بالضرورة
 يستقدر بقدرها وكذا حكم الحافظة بالحاء والطاء المعجمتين هي التي
 تحت النساء والخاص الذي تحت الرجال والخاص الذي يعمل الحفنة
 فانهم يغضضون ابصارهم غير موضع الحتان والحفنة على الوجه المذكور
 النوع الثاني ان ينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا عورته وهو ما بين
 السرة والركبة كما مر في شروط الصلوة اعلم ان حكم العورة في الركبة
 اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان من رأى غيره
 مكشوف الركبة يدفعه برفق ولا ينادي عريان لجه وان راها مكشوف الفخذ
 يدفعه بعنف ولا يضربه ان لم يراه مكشوف السرة امره بسترها
 وان لم يدر يد كذا في المسكين ويمس الرجل على اعضاء الرجل ما يحل له ان ينظر
 اليه وهو غير بين السرة والركبة والنوع الثالث ان تنظر المرأة من الرجل
 الاجنبى الى ذلك اي الى جميع بدنه غير ما بين السرة والركبة وانما ثبت
 الشهوة لاستواء الرجل والمرأة في النظر اي ان ما ليس بعورة لا يختلف
 فيه الرجال والنساء وان كانت في قلبها شهوة او اكبر رايها انها تستهي
 ان يستحب اليها ان يغضض ابصاره في رواية الاصل انها اي المرأة لا تنظر
 من اي من الرجل الاجنبى الا الى ما الى اى عضو هو ينظر هو اليها الى ذلك
 العضو من محارمة فلا يباح ان تنظر المرأة ظهر الرجل الاجنبى وربطه
 كمالا يباح للرجل ان ينظرها من محارمة كما ياتي والنوع الرابع ان تنظر

مرطله و بجلد از فیض الرحمن بن احمد

مطلبه ويجوز ان يسبب الزنا من غير
الزنا والظهور
كما ثبت بالنسب ولو كان الزنا
او الميل والنظر على الزنا
شهوة فيهما فتجوز على الزنا
والماشاكم وان علون وبناتها وان
ولم تظورة وان ابادا بالحي
سلفن ويحرم من على ابادا بالحي
سلفن وان سلفا ثم المحرم
واولاده وان سلفا ثم المحرم
والنظر المحرم كحرمة النظر اليها
والشهوة وهي ان يتشرب اليها
واذا اراد انتشاره بهما ان كان
مستشرا قبلها في الصحيح وقيل
الشهوة ان يميل قلبه اليها وان
يشتهي جماعها ان كان شاخا وان
كان شيخا او غيبنا ان يحرش
قلبه بالاشتهاء واما الوضوء
بشهوة فانزل المني به
بشهوة في الصحيح لان المنس
يجب الحرمة في الصحيح
انما يوجب الحرمة في مقام
اللاتيان في محل الحث فقام
عقابه قالان في الدركين
بسبب الحث ولذا الوضوء
في دبرها او على صفة لا
تجب حرمة المصاهرة كذا في
شرح الكثر

بالمعروف قال عليه السلام لا يخلون رجل بامرأة فان ثالثها الشيطان
السفر معها اي مع المحارم لقوله عليه السلام لانسا المرأة فوق ثلثة
 ايام ولياليها الاومعها زوجها ومحرمها هدايه ويجوز ان ينظر الى
 امه غيره اذا من الشهوة الى ما تحل ان ينظر اليه من محارم مده لانها
 تحتاج الى الخروج لحوائج مولاه وحذمة صيفانه في ثياب مهنتها
 فصار حالها في خارج البيت في حق الاجانب كحال المرأة داخله
 البيت في حق المحارم وكان عمر رضي الله عنه اذا رأى جارية منقنعة
 يطعننها بالدره ويقول الفى خارك ياد فار انت شين بالمرأه هدايه
ولو كانت ام ولد ماى ام ولد الغير او مكاتبه او مذبذبه او مستغنى
 وهي كالمكاتبه عند ابى حنيفه رضي الله عنه وفي الخلوه بها اي بمملوكه
 الغير **والسفر معها قولان** ففي قول يباح كما في المحارم وقيل لا يباح
 لعدم الضرورة وفي الاركاب والانتزال يعتبر محمد الضرورة فيهن
 وفي الحمام مجرد الحاجة ويجوز لاي للرجل الاجنبى **مس في ذلك** الموضع
 الذى يحل له النظر اليه من امه الغير وقت الشراء ان اراد الشراء
 وان خاف الشهوة وقيل اي قال في الجامع الصغير **يحل النظر وقت**
الشراء مع خوف الشهوة ولا يحل له المس معه اي مع خوف الشهوة
 لحصول الحاجة بالنظر فقط ولانه نوع استمتاع ولا يباح ذلك قبيح
 المملك **والخفى** الذى فعلت خصياه **والمحبوب** الذى قطع ذكره
والمختن الذى فيه الاوغال الرواية فهذا بالثلثة كالفحل وحكم

يحل له النظر وقت الشراء

في حكم النظر **والمس** الى الاجنبية حرة او امه لان الخفى ذكره
 والمحبوب يشتهى ويستصوب وينزل والمختن كسائر الرجال وهو
 من العتاق فيبعد هؤلاء من النساء وخص بعض المشايخ
 اختلاط المحبوب الذى جف ماؤه بالنساء قال الله تعالى والتابعتين
 غير او حلال اربعة من الرجال قبل المراهيه المحبوب والاول اصح لما
 قلنا **والعبد كالاجنبى** من الاحرار في **رؤية سيدته** الوايل
 للعبد ان ينظر سوى وجه سيدته وكفيها عندنا وقال مالك
 الشافعى رحمهم الله في احد قوله نظره اليها كنظر الرجل الى محارمه
 لقوله تعالى وما ملكت ايمانهم ولان الحاجة مستحقة لدخوله
 عليها بغير استئذان ولنا انه فحل غير محرم ولا زوج والشهوة
 مستحقة لجواز النكاح بانقضاءه وتزوجه والحاجة قاصرة
 لدخوله عليها لان عمله خارج البيت والمراد بالاية الاماء
 قال سعيد بن المسيب والحسن وغيرهما لا تقرنكم سورة النور
 فانها في الاناث دون الذكور **ولكن يحل** للعبد **الدخول** عليها
 من غير اذن للضرورة ويعزل الولي ماءه عند الوطى عن امه
بغير اذنها ان شاء لانها لاحق لها في الوطى وعن زوجها **الحرة** باذنها
 اى ان شئت لان حقها الوطى وتحصيل الولد ولهذا تخيرت في فتح عقد
 النكاح وايضا يده اذا ظهر ان زوجها محبوب بخلاف الامه ويعزل
 عن زوجها **الامه باذن مولاها** عند ابى حنيفه رضي الله عنه وعندهما

سقط والعبد كالاجنبى في رؤية سيدته

يادنها وفي الخلاصة يجوز الغزل عن زوجة المرأة بغير اذنها مسكين
 ويكره **تقبيل الرجل فم الرجل** او يده او شيئاً منه **ومعاقبة** عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لورود النهي عنهما وابعاح ابو يوسف رحمه الله للرجل
 عناق الرجل وتقبيله لما روى انه عليه السلام عانق جعفر الطيار عند
 قدومه من الحبشة وقبل بين عينيه ولقوله عليه السلام عانق حاجاً او
 غارياً فقد عانق الف نبي قالوا الكراهة فيما عانقه عاريين او
 متاذين اما اذا عانق مقتصين فلا كراهة واما فعله الجلهال
 من تقبيل يد نفسه اذا التقى غيره فمكروه لا وخصه فيه وما يفعلون
 من تقبيل الارض بين العالم فحرام قال شمس الاثمة السرخسي لغير السجود
 لله تعالى على وجه التعظيم كفر واما صدر الشهيد لا يكره لانه يريد به
 التحية شرح للجمع ولا يثبت بالمسافحة لانه سبب لتناثر الذنوب
 ان كانت في المحبة اما اذا كانت بالشهوة فلا شك في حرمتها اجماعاً
 بزازيد **ولا يثبت بها اي بالمصافحة والمعاقبة جميعاً ايضاً اي**
 فحة المجردة اذا كان عليها توب وهو قول ابي يوسف نوازل **اذ فقد**
بد المبرة اي الاحسان والاکرام ولا يثبت بتقبيل يد العالم و
السلطان العادل على سبيل التبرك وكانت الصحابة يقبلون ا
 اطراف النبي عليه السلام وابوبكر رضي الله عنه قبل بين عينيه بعد ما قبض
 وكذا تقبيل يدي الايوين والرجل الصالح **فصل في الاحتكار**
وهو افعال من حكر اي ظلم كذا في الحقايق وفي الشرع حبس الاشياء

ويكره تقبيل الرجل فم الرجل

الاشياء المخصوصة للمجموع من بلدة للعتاء **ويحرم احتكار الاقوات**
الناس والبهائم كالبر والعدس والسمن والعسل والذبيب ونحوها
 وكالشعير والتين والقت وامثالها **فقط** عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما
 وقال ابو يوسف كل ما افتر الناس حبسه فهو وان كان ذهباً او فضة
 او ثوباً ثم الاحتكار المنهي عنه ان يشتري ويجمع مما حضر في المصر وجبته لزمان
 الفلاء ومدة طويلة وهي مقدرة بأربعين يوماً لقوله عليه السلام من
 احتكر طعام اربعين يوماً فقد برى من الله وبرى الله عنه وقيل مقدرة
 لان الشهر وما فوقه طويل اجل ومادونه قليل عاجل اعلم ان كراهة
 الاحتكار اذا كان **في البلد الصغير** والكبير اذا كان اهله
 اهله لا يثبت به لانه حبس ملكه من غير ضرر لاحد ودليل كراهة قوله
 ومن يريد فيه بالحاد نذقه من عذاب اليم قال عمر رضي الله عنه لا تحتكروا
 الطعام بمكة فانه الحاد وقوله عليه السلام الجالب مرزوق والمحتكر
 ملعون وفي رواية محروم ولا نذ فيه ابطال حق العامة وقضيق الامر
 عليهم فاذا رفع امر المحتكر الى الحاكم امر ببيع ما فضل عن قوته وقوت
 اهله فان لم يتمثل حبسه وعز بزه على ما يراه وابو حنيفة رضي الله عنه
 كان لا يرى ببيع مال المديون جبراً لكن اجازة هناك دفعاً للضرر
 العام كالخمر على الطيب الجاهل وكذا كراهة تلقي الجلب على هذا التفصيل
ومن احتكر علة ارض او جلب من بلد اخر جلاله عند ابي حنيفة رضي
 لانه حال صحته لم يتعلق به حق العامة فلا يجوز القامى ببيعه

ويحرم احتكار اقوات الناس

ومن احتكر علة ارض

وقال ابو يوسف رحمه الله يكره له ان يحبس ما جلبه من بلد اخر ايضا وفي
الحقايق اما ما جلبه من ارض او من مصر الى مصر اخر وجبسته
مع حاجته اهل مصر فلا بأس بها جماعاً ولكن الا فضل ان يبيعه
توسعة للناس ولا احتكار فيما اشتراه من رساتيق المطر ولا
هل المصر حاجة اليه وقال محمد هو احتكار يكره انتهى **ويحرم التغير**
لقوله عليه السلام لا تسعير واذا كان الله هو المسعير المقابض الباسط
الرازق ولان الثمن حواله فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ان
يعترض لمحقه **الا اذا تغير السعر** وتجاوز ارباب الطعام القيمة
بان يبيعوا فقير بعشرين وهو يشتري بعشرة مثلاً وعجز الامام
عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير فيمنع الامام منه ويقدر
له السعر بمشورة اهل البصر دفعاً **للضرر العام** واذا تجاوز
رجل وبيع باكثر مما عينته الامام اجاز له القاضي عند ابي حنيفة
رضي الله عنه لانه لا يرى الحجر على الحجر وفي ابطال بيعه نوع حجر عليه مطلقاً
وكذا عندنا الا ان يكون الحجر على حجر معين او على قوم باعيانهم
حتى لا يصح الحجر على قوم مجهولين هداية وفي شروح المختار لو سعى
الامام القضاء بين لحم فاشترى رجل منهم لحماً بذلك السعر والقضا
يخاف ان يفضضه ضربه الامام لا يحل له ما باعه واكل المشتري لانه
في معنى المكره فالجيلة ان يقول له بعني ما تحب فح باي شئ باعه
يحل او باعه كما امره الحاكم ثم قال اجرت البيع حل ولو اصاب اهل بلد

مطهر
ويحرم التغير

بلد على سعر الخبز واللحم ونشاع ذلك فالمشتري اذا وجد المبيع ناقصاً
منه ان يرجع على البائع بالنقصان لان المشروع كالمشروط **ويحرم بيع الرخي**
مكة واجارتيها عند ابي حنيفة خلافاً لهما لانه وقف الخليل عليه السلام
لقوله عليه السلام مكة حرام لا يباع رباؤها ولا يورث كالمساجد ولقوله
عليه السلام من اكل احرور مكة ارض مكة فكأنما اكل الربا ولان ارض مكة
ستبقى الثواب على عهد النبي فمن احتاج اليها سكنها او من استغنى عنها
اسكن غيرها هداية **ولا يحرم بيع ابنتها** اي بناء بيوتها اجمعاً
كما بنى في ارض مستأجرة او وقف صار البناء له وجاز بيعه وقال لا بأس
بيع ارضها ايضا وهو رواية عن الامام لانها مملوكة لهم لظهور
الاحتصاص الشرعي بها كالبناء نوازل **ويكره التغير في المصنف**
والنقط لقول ابن مسعود رضي الله عنه جردوا المصاحف وفي التغير
والنقط ترك التجويد فان الصحابة يتعلمون عن النبي عليه السلام كما نزل
ولهذا اسهل عليهم **وقيل يباح في زماننا** واختاره صاحب الكنز
لانه لا بد للعجم من وضع الحركات والنقط والتشديد والتخفيف
لعجزهم عن التعلم بدونها فترك ذلك اجلال به فيكون حسناتهم اعلم
ان قراءة القرآن من المصحف او من القراءة في الاسباع والاجزاء لانهما
محدث وقراءة القرآن كل افضل من قل هو الله احد خمسة الاف مرة ولا
يكسر للمضطجع في الفراش ان يقرأ القرآن بشروط ان لا يمد رجليه ويسبح
والتهليل فيه جائز بلا كراهة نوازل ويكره تصغير المصحف بان يكتب

مطهر
ويكره التغير في المصنف

بقلم رقيق وقطعة صغيرة كرجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ
 وان نوى به الخير والبركة لا ياتم بل يرجي الثواب كذا في الحزانة **ويباح**
تحلية المصحف بقطعه كذا **انقش المسجد وخرقة** اي قوسه
بماء الذهب من غير مال الواقف لان عثمان رضي الله عنه فعل ذلك
 من عنده المسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره احد من فعله
 من مال الواقف يلزم الضمان ويكره الزينة على المحراب لما فيه اشتغال
 قلب المصلي بالنظر اليه شرح المجمع **ويحرم استخدام الخصيان** لانه
 تحديهم على الحياء انتهى عنه ولانه مثله الخصيان بالكسح جمع حصى
 بالفتح والخصيان بالضم الجلدتان اللتان فيهما البيضتان بالجمع والا
 ولي كحصى مفردا فلا يخفى وجه الاولوية لمن لم يلب **والاباس بخصا**
البايم واقرء الحمير على الخيل لانه على السلام ركب البعلة ولو لم يجز
 لما ركب ولان فيه منفعة للناس **والاباس بعبادة الدقي** لانه نوع
 يبر في حقهم والنبى عليه السلام عادي يهوديا مريضا فجواره قال الله
 تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لا يقتلونكم الى قولان بترؤهم واقام
 المجورس فقد قيل لا يعاد وقيل يعاد كذا اختلفوا في عبادة الفسق
ويحرم قوله في الدعاء اسئلك بمقعد العز بتقديم القاف
من غير شك لانه يوهم فعوده تعالى على العرش وذلك مستحيل على
 الله تعالى وكذلك قوله اسئلك **بمقعد العز من شك** بتقديم العين
 لانه يوهم تعلق عزه بالعرش وهو محدث المتعلق بالمحدث محدث

ربيع خلية المصحف

ولا بأس بعبادة الدقي

محدث والله تعالى لجميع صفاته قديم قال في الهداية بكذا هذه العبارتين
 في شرح المجمع بتقديم القاف على العين تصحيف لانه يؤدى الى الكفر وعن
 ابى يوسف رحمه الله لا بأس في الدعاء بهذا اللفظ وبدا هذا بوليت لما
 روى انه عليه السلام كان يقول في دعاءه اللهم اني اسئلك بمقعد العز من
 غير شك ومتى الرحمة من كتابك قلنا انه غريب وكذا يكره ان يقول
 في دعاءه بحق فلان وبحق النبى عليه السلام او بحق الرسل او بحق
 البيت والمشرع الحرام لانه لا حق للمخلوق على الله تعالى بل يقول بحرمته
 محمد عليه السلام او بحرمته البيت او نحوها بزيادة ولو قال رجل
 لغيره بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يجب عليه ان يأتى به ولو
 كان الاول ان تأتى به **ويحرم اللعب بالشطرنج والنرد والاربعة**
عشر قاصربه او لم يقامر ولو قام يكون ميسرا وهو حرام بالنقض
 فيسقط عدالته فان لم يقامر يكون حراما ايضا قال عليه السلام من
 لعب بالشطرنج والنرد شير فكانما غس يده في دم الخنزير وكذا
 لا تقبل شهادت من يلعب بالشطرنج والنرد اذا انضم اليه احد من
 ثلثة القمار او تقويت وقت الصلوة بالاستغالة به واكثر والايمان
 الكاذبة لان هذه الاشياء من الكبار كذا في الفاية وابلت الشك
 من غير قمار ولا باخلال حفظ الواجبات ومن غير كلام حسن كما
 قيل الشطرنج ابا حنى فية يعنى به الشافعى قال ابو سمير الصعلوكي
 من اصحاب الشافعى اذا سلمت النية من الخمران والصلوة من التسيان

مظلوم ويكره اللعب بالشطرنج

وحمل صوت الدف
 فنبغى للعالم ان يعمل بحسبه قبل ان يدعوا
 اليه غيره للما يقربيه ولا يدخل
 تحت قوله تعالى اما من الناس باليه
 وتتسونا انفسكم ويكونوا افعالنا
 وتسونان ان الواسط بالفعالنا
 وفعلنا والظاهر بالقول ضايع كلامه
 سراد وواعظ النهر وان لم تهين
 لكن يازمه من رايكم في الحديث
 علي السلام من رايكم في الحديث
 اما لعليكم فتركه اولي السلام
 شتم او قاتل قال علي السلام
 تضع كلمة الحكمة في اغناق
 لا تغلقوا الجوارح في اغناق
 الحنازير فان الحكمة خير من
 الجواهر من كرهها فهو
 نذ من الحنازير

مطلوبه و كتابت به حرام

مخطوط
وسامع صوت الملا محمد عارف

اى يقطع الولد لم يخرج قطعة لانه قتل صريح ولا يباح ذلك بنوهم موت الآخر
 واذا كان الولد ميتا في بطنه لم يقطع لتخليص امه حامل ماتت فتحرك
 الولد في بطنها فان غلب على الظن حياته وبغاية يسوق بطنها من جانب
 الايسر ويخرج حكي اند وقع في عصر الحنفية رضى الله عنه فعلموه بامر ولد له
 فعاش الولد قبله حتى الم حنفية وبياح للمرأة اسقاط الولد ما لم يستبين
 شئ من خلقه لانه ليس بادمى قبل استبيان خلقه ومعروفة الاستبيان
 في تمام مائه وعشرين يوما بعد وقوع النطفة وقبله لالان في اربعين يوما
 نطفة وفي اربعين علقه وفي اربعين مضغة ثم في الاربعين الرابع يستبين
 خلقه حرانه وجلا بطلع درة او ذهبيا لغيره ثم مات فان ترك شيئا يعطى
 لصاحبها لانه اتلف حق انسان بابتلاعه فيجب ان يضمن المتلف قيمة ما اتلفه
 ولم يترك شيئا لا يسوق بطنه لانه لا يجوز ابطال حرمة الادمى لتحصيل المال
 المتلف وروى الجرجاني انه يسوق لان حق العبد مقدم على حق الله تعالى فله ما
 ابتلع من لؤلؤ او شاة تشبهت رأسها في آخر دعاء اخر اى ادخلت
 قرننها في قدر غيره وتعد اخراجه الا بالذبح والكسر ينظر الى كثرها قيمة
 يعنى فان كانت قيمة لؤلؤ او لغيره اكثر من قيمة النعام والشاة يذبحها
 فيملكها صاحب اللؤلؤ والقدر فيعزم الملك قيمة الاخرى يعنى قيمة اللحمين
 ويضع ما شاء بهما لانه ملكها بالضمان ويكره قتل النملة ما لم يبدء بالاد
 وابدت به فلا يكره قتلها والقائوها في الماء او النار مطلقا وقيل النملة يجوز
 مطلقاى سوا اذنت او لا لانها موزونة بالطبع وكذا البراغيث وجله كلب

مطل حامل ماتت
 ولا كراهة في قتلهم بالضرب بل ما جوزه
 قال علي بن ابي طالب قتلوا السورين ولو قتلتم
 في الصلوة فذلك كفر بدينه على قتل
 الحية جنية والسورين قتل
 او غير جنية لقول الله تعالى قتل
 غير الجنية لقول الله تعالى قتل
 والحية البضا فانها من الجند وقيل
 على السلام اذا ظهر من الجند في الحرم
 تقول لها انا منكم السلام اذا لم
 سلم فانها تادى وادىها في النقص
 فان عادت فاقولها وادىها في النقص
 فبعضها فان مضرت بها سلام على نوح
 لا تقرب من النار فانك لا تدري ما فيها

كلب يعض من يمر عليه فلا يهل المحلة ان يقتلوه واذا غضر رجلا هل يجب
 الضمان على صاحبه قيل ان اشهد عليه يجب والا فلا مثل الحايطة المائل نازل
 مغرول فان امسك الكلب والد حاجة في ملكه ليس لجيرانه منعه واليمنع
 حرانه ويكره القليلة والعقرب ونحوها كالحية وغيرها من الموزيات بالنار
 لقوله عليه السلام لا تعذبوه حيوانا بعذاب الله تعالى وطرحها على التراب
 حية مباح ولكن ليس بادب لانه يهلك بالجموع وهو اذاء والادب هو
 التحاق بالاخلاق الجميلة والحصول الحميدة حرانه والختان للرجل سنة
 وللنساء مكرومة وكانت النسوان يختان في زمن الصحابة وانما كان
 مكرومة لهن لانها يكون الذال للرجل عند الواقعة ولو ولد الصبي محتونا
 لا يلزمه قطع شئ منه حتى يتوارى الطفلة الخشفة ونضرب الدابة على
 القاراي الغراردون العشارى السقوط لان العشار من سوء اصااك
 الراكب الجام والنفار من سوء خلق الدابة فتؤدب عليه قبل يخلصه
 رب الحيوان لا بوجهه فالذواب يحشر لا للجراد عند فاحلا فالابى الحسن
 الاشعري قال الله تعالى واذا الوحوش حشرت بالاستيفاء حقها عن
 المكلفين ثم يكون تراجبا بعد الاقصاء علم ان خصومة الذواب اشد
 من خصومة الانسان لانه لا ذنب لها وليست باهل لاخذ الحسنات
 فتعين العقاب على الضارب ونحوه بلا وجه وكذا الظلم على الذمى
 اشد من الظلم على المؤمن لانه من اهل النار لا يرجع عفو بزازيه و
 نازل ورض الدابة ونحوها الركض الضرب بالرجل للاسراع

مطل ونضرب الدابة
 اعلا جناحه اذا ضربها بوجهه يجب
 تأديب الا ان يضرب وجه الدابة ولو
 التاوي عليه وكذا الا يضرب على
 وجه النساء والنساء ووجه
 على السلام لا تضرب
 اضاء الله تعالى وقال علي
 رضي الله عنهما يا رسول الله
 فان ذنبا على السلام فيضرب
 الا وجهه من

والنخس الطعن بهما ز وهو جديدة منثوبة في مؤخر الجرموق
 وغيره العرض على المشتري كما يفعله الدلال الفرس واللهو مجرور
 معطوف على الارض مكروه وركضها وتحتها للجلها وصح شرعا والسنة
 سنة ورده فخر كفاية على من سمع من الحاضرين فاذا اراده واحد سقط
 عن الباقيين ولكن ثواب المسلم اكثر لقوله عليه السلام لبادء السلام عشرة
 من الثواب ولراؤه واحد وفي رواية للبادء عشرون وللراء عشرة والاد
 في ان يسلم القوى على الضعيف والراكب على الماشي والماشي على القاعد
 والصغير على الكبير والكثير على الواحد وراكب الفرس على راكب الحمار
 والمدف على القروي كذا في المنحة ولا يجب رد السلام المسابلا لان غرضه
 ليس تحية بل اعلام السؤال ولا ينبغي ان يسلم من يقرأ القرآن كما لا يشغله
 عن القراءة فلو سلم عليه فلا يسلم الاصح انه يجب رده لان من القراءة
 نقل ولا يجب رده ولا تسمية العاطس وقت العاطس وقت التحية
 رجل قرأ القرآن ودخل عليه من الاشراف فلا يجوز ان يقوم القادي
 ولودخل عليه عالم وابوه او استاده الذي علمه العلم جازله ان يقوم
 ولو سمع القادي الاذان فالافضل ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان
 ولو سمع النبي عليه السلام لا يمسك عن القراءة وحذانه وتسمية العاطس
 بالسنة المرسلة والمعجمة في التسمية لغة وهي ان يقول يهدى الله لكم
 يرحمك الله هذا الحمد العاطس حين عطش فيجب بيغفر الله لنا ولكم
 او يقول يهدى الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك حذانه فخر كفاية

ولا ينبغي ان يسلم من يقرأ القرآن
 وغيره من غير ما جاء في
 والفرق بين المسلم والمسلم
 قال النبي عليه السلام من قال لا اله الا الله
 عليكم كتب لي عشر حسنات فان قال اسلام
 وكذا لك ثمانية عشر حسنات فان قال لا اله الا الله
 من سلم على من اراد من الله كتب له عشر حسنات
 وكذا لك ثمانية عشر حسنات فان قال لا اله الا الله
 كان من اهل الجنة فله من الاخرة عتق رقبته
 من ان كان من غير دينه فله من الاخرة عتق رقبته
 ولا يجوز ان يكون ذلك في شدة غضب
 وتسمية العاطس

كفاية على الرجال والنساء من السامعين حتى اذا عطست العجزة
 يشمت السامع عليها واذا كانت شابة تشتمها في نفسها خزانة
 تقليم البازي بالخير الخ لانه تغذي به الحيوان مع حصول المقصود بالمذبح
 بجيلة ويباح بالمذبح ويكره الغدق عنق العبد الغل بالضم الطوق
 الحديد يمنع المغلول من تحريك رأسه لان ذلك عقوبة اهل النار حرمانه
 ولا يكره القيد لخوف الا باق لانه صيانة عن الضياعة ويباح الجلوس
 في الطريق للبيع اذا كان واسعا لا يتضرر الناس به ولو كان ضيقا
 لا يباح لقوله عليه السلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام ويكره الخياطة
 في المسجد لانه بيت لاداء الفرائض ولهذا اداء النفل في البيت افضل
 قيل ان كان حرمة المسجد لا يثبت بان تحيط فيه وكذا يكره فيه كل عمل
 من عمل الدنيا كالبيع والشراء وكذا دخول الصبيان فيه لقوله عليه السلام جلوس
 مساجدكم صبيكم قول عليه السلام وبيعكم وشراءكم والمعتكف مستثنى
 ويكره الجلوس فيه في المسجد للمصيبة ثلثة ايام ويباح في غيره لانه
 جاءت الرخصة بذلك ولكن الترك اولى ولو جلس معلم او راق او الذي
 يورق ويكتب فان كان تعليمه او كتابه حسبة لله تعالى اي بلا غرض دنيوي
 بل لاخروي لا يكره بل الجلوس فيه لانه لم يكن من اعمال الدنيا وان كان
 باجر يكره ولهذا قال علماء الدين الترخا في لا يجوز تعليم الصبيان في المسجد
 ويأثم به لما ذكرنا وكذا تعليم علم النحو الا لضرورة بان لا يجد مكلما
 قوله يكون بها صفة لضرورة يعني اباحة الجلوس في المسجد للضرورة

ويباح الجلوس في الطريق

من قبل الام من قبل الاب

سورتهما

جدّة جدّة
جدّة جدّة
جدّة جدّة

من قبل
جدّة جدّة

جدّة جدّة

وهما اخ واخت

ولاب فقط

لا من اصحاب السهام والبنت الصلبية وبنت الابن وان سلفت والاخت
والاب وام اولاب اولام والزوجة لما فرغ من اجمال اعداد الطائفتين
شرع في تفصيل احوال الطائفة الاولى بانصبا ثم وبدء بالاب على
ترتيب الاجمال وقال فالاب له احوال ثلث الفرض المطلق وهو السادس
وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك عند
عدم الولد وولد الابن وان سفل والولد يعم الذكور والاناث و
الثالث من حالات الاب كلها الى الفرض والتعصيب وذلك مع
البنت الصلبية وبنت الابن وان سلفت والثاني من الرجال الجدد
الصحيح اعني لا يدخل في نسبة الى الميت ام وهو في جميع احواله كالاب
الا في اربع مسائل فالجد فيها ليس كالاب المسئلة الاولى ان بنى الاعميان
والعلات كلهم يسقطون بالاب بالاتفاق ولا يسقطون بالجد الا
عند ابي حنيفة رضي الله عنه الثانية ان الام تاخذ مع احد الزوجين
والاب ثلث الباقي من التركة وتأخذ بالجد ثلث الكل خلافا لابي
يوسف رحمه الله الثالثة ان ام الاب لا ترث مع الاب عندنا خلافا
لاحمد بن الحنبل وترث مع الجد بالاتفاق والرابعة ان المعتق اذا
ترك اب المعتق وابنه يأخذ الاب سدس الولاء عند ابي يوسف رحمه الله
ولو ترك جده مكان الاب فالولاء كله للابن بالاتفاق والحالة الرابعة
للجد السقوط بوجوب الاب والاخ لام له احوال ثلث فللواحد السدس
واللاثنين فصا عدا الثلث وكذا حكم الاخت لام لما يحيى في آخر الجمل

الحالات والحالة الثالثة لهم السقوط بالولد وولد الابن وان سفل
وكذا بالاب والجد بالاتفاق لما ياتي في الزوج له حالتان عند عدم الولد
وولد الابن لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد
والولدين تاول وولد الابن ايضا بالنقص والاجماع والرابع مع احدهم اي احد
اولاد الصلبي واحد اولاد الابن لقوله تعالى فان كان لهن ولد ولكم الربع
ولما فرغ من بيان اصحاب السهام من الرجال شرع في بيان اصحابها
من النساء وقال لام لها احوال ثلث السدس مع الولد وولد الابن
وان سفل لقوله تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السدس مما ترك ان
كان له ولدا ولاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي جهة كانوا
اي سواء كانوا اب وام اولاب اولام ذكورا كانا او اناثا او احدهما ذكرا
والاخر انثى لقوله تعالى فان كان له اخوة فللام السدس اعلم ان الاخوة
جمع الاخ لكن المراد هنا ما فوق الواحد يدل عليه قول اولائنين من الا
خوة والاخوات ولذا يطلق الجمع على ما فوق الواحد في فن الفرائض
بمعنى الجمعية فيه لان قران الفرد بالفرد جمع بينهما لغة وروى عن ابن
عباس رضي الله عنه انه قال لا يحجب لام من الثلث الى السدس الا بثلثة
من الاخوة عملا بصيغة الجمع والثاني من احوال الام الثلث اي ثلث الكل
وذلك عند عدم هؤلاء المذكورين من الاولاد الابن وما فوق الواحد
من الاخوة والاخوات والثالث منها ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين
وذلك في المستثنين وهما زوج وابوان يعني ماتت امرأة وترك زوجها

وابويها ففي المسئلة النصف وثلاث ما يبقى وما بقي فاقل مخرجها
سنة نصفها ثلثة للزوج وثلاث الباقي واحد هو الام وما بقي بعد
الفرض اثنان فهو للاب او زوجة وابوان اي مات الزوج وترك زوجة
وابويه ففي المسئلة الربع وثلاث ما يبقى وما بقي فاقل مخرجها اربعة
ربعها واحد للزوجة وثلاث ما يبقى واحد ايضا للام والباقي بعد
الفرض اثنان فللاب ولو كان مكان الاب جد في هذه المسئلة فلها
اي للام الثلث كاملا اي ثلث جميع المال في الاصح وقال ابو يوسف فان لها
ثلث الباقي ايضا كما ذكرنا وهو مروي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما
والجدة الصحيحة وهي ام الام او ام الاب لها حالتان السدس واحدة
كانت واكثر اذا كن ثابتات متخاضيات في الدرجة ويسقط كل من
بالام سواء كانت من طرف الاب او من طرف الام لما يأتي في الحج والبنات
الواحدة الصلبية احوال ثلث احديهما النصف لقوله تعالى وان كان
واحدة فلها النصف ولبنتين فصاعد الثلثان وهو قول عامة
الصحابه وبه اخذنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ان حكم ما
دون الثلث منهن حكم الواحدة كما بينا والحالة الثالثة لها العصبية
وذلك مع الابن للذكر مثل حظ الانثيين وكذا بنت الابن اي لها احوال
ثلث ايضا النصف للواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا وذلك
عند عدم البنت الصلبية والعصبية مع ابن ابن الميت ولما كانت
بنت الابن احوال اخر قال ولها اي لبنت الابن واحدة كانت واكثر

او اكثر مع البنت الصلبية الواحدة السدس تكملة للثلثين
وقلنا ولا يرثن مع الصليبتين لما يأتي في فصل الحج ويسقطن
بالابن الصليبي ايضا فحصل احوال بنات الابن ست النصف و
والثلثان والعصبية والسدس والسقوط بالموت والسقوط
بالمذكر تفهم والاخت لاب وام لها احوال خمس فلواحد النصف و
لثنتين فصاعدا الثلثان لقوله تعالى قل الله يفتكم في الكلالة ان امرؤ
هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك فان كانت اثنتين
فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل
حظ الانثيين وباقي احوالها يأتي مخلوطا في قوله والاخت بالاب
فلها احوال ثمان النصف للواحدة والثلثان للاثنتين كذلك عند
عدم الاخت لاب وام ولها على الاخت لاب واحدة كان او اكثر
مع الاخت الواحدة لاب وام السدس تكملة للثلثين وتسقط مع
الاختين لاب وام الا ان يكون معها اخ لاب فيعصبها في الباقي من
الثلثين للذكر مثل حظ الانثيين والحالة السادسة ان يصرن عصبية
مع البنات او مع البنات الابن لقوله عليه السلام اجعلوا للاحوات مع
البنات عصبية والحالة السابعة ان يسقطن بالابن وابن الابن وان
سفل وبالاب بالاتفاق وبالجدة عند أبي حنيفة رضي الله عنه والحالة
الثامنة سقوطها بالاخ لاب وام والسابعة من طائفة النساء والاخت
لام فلها احوال ثلث كالاخ لام اي للواحدة السدس ولما فوقها الثلث

وتسقط بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب والجدة كما ذكرنا في الاخ
لام ذكورهم اي ذكور اولاد الام واثانهم في القسمة والاستحقاق
سواء قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وولدا
او اخت فكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم فيه
شركاء في الثلث المراد به اولاد الام والثامنة من النساء الزوجية
حالتان الربع عند عدم الولد وولد الابن وان سفل واحدة كانت الزوجة
او اكثر لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد والثلث مع
احدهم من الولد وولد الابن لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن
الثلث مما تركن **فصل** في العصبية وهي في اللغة الاحاطة
مطلقا ومنه عصبه القنسوة لاحاطتها حول الرأس وتعرفها وهي
المعنى الاصطلاحي يأتي في آخر الفصل العصبية فثمان عصبية
وعصبه سبب فعصبه النسب ثلثة اصناف عصبه بنفسه و
عصبه بغيره وعصبه مع غيره فالعصبية بنفسه كل ذكر يدرى اي
يتوسل الى الميت بمحض الذكور يعني لا تدخل في نسبته الى الميت
انثى وانما قال ذكر لان الانثى لا يكون عصبية بنفسها بل بغيرها وهم
غيرها وهم اربعة اصناف الصنف الاول جزء الميت كالابن وابنته
وان سفلوا والثاني اصل الميت وهو الاب واباءه وان علوا
والثالث جزء ابيه اعني به الاخ لاب وام اولاد وابنائهما وان علوا
والرابع جزء جد الميت اريد به العم لاب وام اولاد وابنائهما وان بعد

في العصبية

وان بعد واعلم ان جميع نسخ المتن متفق على تقديم الاب على الابن في
العصبية والظاهر انه سهو من الكاتب الاول بدليل قوله والصنف الاول اي
البنون ثم بنوهم مقدم على ابيه في ترتيب العصبية ثم الصنف الثاني
يعني اصل الميت اي اياه واباء ابيه وانما قدمنا البنين في الشرح مخا
لفا للمتن وشروحه على الاب موافقة لسائر الكتب لان اب الميت لا
يصير عصبية عند وجود ابنه ولان الابن فرع الميت والاب اصله
وانصال الفرع بالاصل اظهر من انصال الاصل بفرعه الا يرى ان الفرع
يتبع اصله ويدخل في بيعه ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان
البناء والاستجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل هي في بيعها كذا في
شرح السيد وانما فسرنا الاصل بابي ابيه احتراماً عن ابامه فان بعد
فاسد والام خرج بقوله كل ذكر تدبر ثم الصنف الثالث اي الاخوة وابناء
هم ثم الصنف الرابع اي الاعمام وابنائهم فان اجتمع اثنان من صنف
واحد قدم اعلاهما كالابن والصلبي والاخ او العم فانهم مقدم
على ابنائهم لانهم اعلى درجة من فروعهم وكذا الاب اعلى درجة
من الجد لانه يورث بواسطة الاب فان استويا اي الاثنان في الدرجة
قدم ذو جهتين القريبتين على ذي قرابة واحدة ذكر اكانا وانثى
فان الاخت لاب وام مثلاً اذا صارت عصبية مع البنت او لم ينسب الاخ
لاب فقط وكذا العم لاب وام مقدم على العم لاب وكذا يقدم ابن الاخ
لاب وام على ابن الاخ لاب وكذا ابن العم لاب وام مقدم على ابن العم لاب

١٨١

وكذا الحكم في اعمام ابيه ثم في اعمام جده والصنف الثاني من العصبية النسبية العصبية بغيره وهي كل انثى فرضها النصف والثلاثون نصير عصبية باخيها فلا يفرض لها شيء كونها مع الاخ لا يقدر سهم ويكون المال معه بينهما المذكور مثل حظ الانثيين وهي العصبية بغيره اربع طوائف ايضا البنت وبنت الابن والاخت لاب وام اولاب اما عصبية البنت الصليبية وبنت الابن فلقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعصبية الاخت لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا او نساء فللذكر مثل حظ الانثيين ولا يعصب عصبية اخته غير هؤلاء المذكورات الاربع فان بنت الاخ لا يصير عصبية مع ابن الاخ والعمة لا نصير عصبية مع العم لان بنت الاخ والعمة لا فرض لهما منفردين لكونهما من ذوى الارحام فلا نصير ان عصبية مع اخيها فالمال كل لابن الاخ والعم فلا شيء لا ختيهما معهما والصنف الثالث من العصبية النسبية عصبية مع غيره وهي كل انثى نصير عصبية مع انثى اخرى وهن الاخوات لاب وام يصون عصبية مع البنات الصليبيات لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية وعليه جمهور الصحابة وقال ابن عباس رضي الله عنهما ليس للاخت مع البنت نصيب لقوله تعالى ان امرء هلك وليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك حيث علقت توريتها على انعدام الولد ولما كانت بنات الابن بمنزلة الصليبية عطفها عليها وقال ابو معن

بنات الابن الفرق بين العصبية بغيره والعصبية ان الغير مع غيره العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه اصلا بل يكون عصبية بما مقارنته للغير اعلم ان الباء في بغيره لا الصاق وهو لا يتحقق بدون الاشتراك فيكونان مشتركين في العصبية والمقارنة وهو لا يقتضي الاشتراك قال الله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون وزيراى مع موسى عليه السلام لم يكن وزيرا والقسم الثاني عصبية السبب وهو المقتق بنفسه ذكر اكان ذلك المقتق بكسر التاء او انثى ثم عصبية المقتق من الذكور قال عليه السلام الولاء لجهة كلمة النسب ولا ميراث للاثى من العصبية النسبية لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن واعتق من اعتقن الحديث فليطلب ثمرها في المطلوبات وهو اى المقتق اخر العصبيات يعنى ان صيرورة المقتق عصبية اذ لم يكن للميت المقتق بالفتح احد من اصناف العصبية النسبية اعني جزء المقتق وجزء ابيه وجزء جده على الترتيب كما يتبين فوجد وجود النسبية لاشي النسبية من العصبيات فلذلك قال اخر العصبيات ولما فرغ من اقسام العصبيات واصنافها شرع في تعريفها وبيان احوالها متى ترك العصبية ومتى سقط وقال والعصبية مطلقا كل من ياخذ كل المال عند عدم صاحب الفرض وياخذ ما بقي بعد الفرض مع وجود صاحب الفرض فان لم يبق شيء من مخارج الفروض سقطت العصبية لان حق العصبية ما بقي مما استوفى صاحب الفرض سهم فلما لم يبق شيء من المخرج سقط كما صرحوا في المسئلة

للمبارية صوريتها امرأت ماتت وتركته لآب وام
واخوان لام وزوجا واما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه فلزوج
النصف وللأم السدس وللأخوين لأم الثلث ولا شيء للأخوين
لآب وام وبه اخذ علماؤنا وقال عثمان ابن عفوان رضي الله عنهما
يشارك الاولاد لآب وام مع الاولاد لأم وبه اخذ مالك والشافعي
رحمهما الله وكان عمر رضي الله عنه يقول ولا كما قال ابو بكر الصديق ثم
رجع الى قول عثمان رضي الله عنهما وسبب رجوعه انه يسئل عن
هذه المسئلة فاجاب كما هو مذهبهم فقام واحد من اولاد
الآب والام وقال يا امير المؤمنين ولئن سلم ان آبا كان حمارا
السنام من ام واحد فاطرق عمر رضي الله عنه راسه مليا ثم رفع راسه
وقال صدق لانهم بنو الأم واحدة فشاركهم في الثلث فلقد سميت
المسئلة حمارية ومشاركة وعثمانية كذا في الحقايق في باب الشافعي
رحمه الله **فصل في الحجب** وهو على نوعين حجب نقصان هو
حظ من سهم جزيل السهم قليل وحجب حرمان وهو ان يحرم
من الميراث بالكلية فلما كان الورثة في الحجب فريقين فربوا لا يحجبون
بمال وفريق يرون بحال ويحرمون بحال شرع في بيان الفريقين للاول
وقال ستة لا يسقطون بحال ثلثة منها من الرجال وثلثة من النساء
وهم الابوان والزوجان والابن والبنت فهؤلاء الستة لا يحرمون
وان كانوا يحجبون بالنقصان والفريق الثاني من سواهم اي من سوي

من سوي وهذه الستة المذكورة من الورثة سواء كانوا عصبية
او ذوى الفروض فالأقرب درجة تحجب الأبعد تحجب الحرمان وضابطه
اي ضابط الحجب ان كل انتساب الى الميت بواسطة شخص كالجدة مثلا
فانه يرث بواسطة اب الميت ولا يرث الجدة مع وجود تلك الواسطة
يعني بها لآب الا الاخوة والاحوات لأم يعني سهم اولاد الام فانهم يرثون
مع وجود الام على ان ورثتهم بواسطة الام وذلك لعدم استحقاق
قها ام جميع التركة من جهة واحدة فان قلت اليس لآب يستحق جميع
التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض والعصبات قلت
ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة بل يستحق بعض التركة بالقرض
وبعضها بالرد ولهذا قال المصنف وتسقط الاجداد بالآب وتسقط
الجدا من الجهتين من جهة الآب والام بالام لانها اصل في القرابة
وتسقط الابويات والجدا المنسوبة بالآب خاصة اي لا تسقط الجدة
من جهة الام بالآب روى عن عمر ابن مسعود وابي موسى الاشعري رضي الله
عنهما انهم جعلوا للتمائة للجددة السدس مع الآب وبه عمل بعض العلماء
وتسقط اولاد الابن بالابن الصلبي وكذا يسقط الاخوة والاحوان مطلقا
بالابن الصلبي وابن الابن وان سفلوا والآب والجدات بنوا الا اعيان يسقطون
بالآب بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول ابى بكر الصديق
وابن عباس وابن عمر وابي بن كعب وابي الزبير وابي سعيد الخدري وعائشة
وغيرهم رضي الله عنهم اجمعين وعندهما وعند مالك والشافعي رحمهم الله

ان بنى الاعيان يرثون مع الجد وهو قول علي وزيد بن ثابت وابن مسعود
والفتوى على قوله كذا في شرح السيد في مقاسمة الجد ويسقط اولاد الاب
اي بنوا العلات ايضا بهؤلاء المذكورين يعنى الابن وابن الابن والاب
بالاتفاق والجد بالخلاف ويسقط بنو العلات بالاخ لا اب وام ايضا
واليعدى من الجذات يحجب اي يحجب الحرمان بالقرن من اوجه كانت
اي سواء كانت الجدة القرنية للحاجة من الجهة الام او من جهة الاب
وارثة كانت القرنية ومجوبة واولاد الام يحجب بالولد وولد
الابن وبالاب والجد بالاتفاق وان اختلفت الصلبيات لثنتين
سقط بنات الابن محروماً الا ان يكون معهن او اسفل منهن ذكر
فيعصبن اي يعصب ذلك الذكر السفلى ممن تجاديه ومن فوقه
كما اشرنا في الحالات وكذا اذا اخذت الاخوات اب وام الثلثين
سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ فيعصبن ايضا ويجوب
يحجب الحرمان يحجب الحرمان والنقصان كالاخوين مع الاب
والام فانهما لا يرثان مع الاب ولكن يحبان الام يحجب النقصان
من الثلث الى السدس لان اراث الاخوة مشروطة بالكلالة وارث
الام الثلث مشروطة بقدوم الاثنين من الاخوة والاخوات كما مر وكذا
ام الاب فانها محبوبة مع وجود الاب ولكنها تحجب ام الام يحجب
الحرمان والمحروم عن اليراث بالكلية لا يحجب غيره عندنا لا يحجب حرمان
ولا ينقصان في قول عامة الصحابة الا عند ابن مسعود ومخالفهم فانه

فانه قال يحجب المحروم غيره من الاوث حجب النقصان دون الحرمان
فمن مات وترك ابنا قاتلا وزوجة واخا لاب وام فعندنا لا يحجب الابن
القاتل الزوجة من الربع الى الثمن بل تاخذ الربع دون الثمن لان الابن
كالمعدوم وعنده تاخذ الثمن لوجود الاب حقيقة ولكن لا يحجب اللخ من
العصوبة بالاتفاق واسباب الحرمان اي الاسباب للمنفعة من الارث
اربعة احدها الرق كاملاً كان القن او ناقصاً وهو اربعة عند ابي
حنيفة رضي الله عنه المكاتب والمذبر وام الولد وذلك لان الرقي مطلقاً
لا يملك المال واسباب الملك قال عليه السلام العبد لا يملك الا الطلاق فعليه
انه لا يملك الارث ولان جميع ما في يده من المال فهو لولاه فلو ورثناه من
اقر بائه لوقع ملك الغير ملكا لسيده فيكون توريثا للاجنبي بلا سبب
وانه باطلا جماعاً والرابع من الرق الناقض معتق البعض وهو بمنزلة
المملوك عند ابي حنيفة رضي الله ما بقى عليه درهم في فكاه رقبته فلا
يرث ولا يحجب احدان ميراثه وعندها هو حر فيرث ويحجب للمسئلة
مسيته على ان العتق يتجرى عنده لا عندها والثاني مع من الموانع القتل
الذي يحجب به القصاص والكفارة اما القتل الذي يتعلق به وجوب
القصاص فهو القتل عمداً وذلك بان يباشر ويتعمد ضربه بسلاح
او ما يجري مجرى تفريق اجزاء كالحذ من الحشبة والحجر ومو
جبه الائم وللکفارة فيه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تعمد
ضربه بما يقتل به غالباً وان لم يكن محمداً كحجر عظيم فهو ايضا عمد

مظلم واسباب الحرمان

فيجب القصاص واما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو
اقا شبه عمد كان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً وموجباً على القولين
مع الدية على العاقلة والائتم والكفارة ولا تؤد فيه فاما خطأ كان رمي
الى صيد فاصاب انساناً او انقلب عليه في النوم فقتله او وطشه دابة
وهو ركبها او سقط عليه من صحح او سقط عليه حجر من يده فمات فوجب
الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه فيحرم القاتل في هذه الصور
كلها عن الميراث قال عليه السلام لا يرث القاتل بعد صاحب البقرة واما
اذا قتل مورثه قصاصاً او حداً او دفعاً عن نفسه او قتل مورثه
الباعى لا يحرم اصلاً والثالث من الموانع اختلاف الدينين فلا يرث
الكافر من المسلم اجماعاً وكذا المسلم من الكافر في قول علي وزيد
وعامة الصحابة وبه اخذ علماءنا والشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام
لا يورث اهل الملتين بشئ ولكن القياس ان يرث المسلم عن الكافر لقوله
عليه السلام الاسلام يعلو ولا يعلى ومن العلو ان يرث المسلم عن الكافر ولا
يعكس واليه ذهب معاذ بن الجبل ومعاوية بن ابي سفيان ومحمد بن
الحنفية ومحمد بن علي بن الحسن ومسروق ومحمد بن عيسى بن ابي سفيان
اختلاف الدارين حقيقة كالحزبي والذمي فاذ مات حزبي في دار الحرب وله
اباوان ذمي في دار الاسلام او مات ذمي فيها وله اباوان في دار الحرب
لم يرث احدهما من الاخر لان الذمي والحزبي وان اتحدا ملة لكن بتباين
الدارين حقيقة تنقطع الولاية فتقطع الوارثة المبينة على الولاية

١٨٥
على الولاية او حكماً كالمستأمن والذمي والحريمين من دارين مختلفين
وجمع الموضع الرابع في هذا البيت مانع ميراث را ميدان جهار رق وقيل
واختلاف ودين ودار **فصل** في ذوى الارحام ذوى الرحم في اللغة
بمعنى ذى القرية مطلقاً وفي الشريعة هو كل قريب ليس صاحب فرض مقدّر
في كتاب الله او سنة نبوية او اجماع ائمة ولا عصبه وكانت اكثر الصلابة
كعمرو بن علي وابن مسعود ومعاذ وابي الدرداء وابن عباس وفي رواية •
مشهورة وغيرهم رضي الله عنهم يورثون ذوى الارحام وتابعهم
في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم وشرح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجا
هد رحمه الله وقال زيد بن ثابت وابن عباس وفي رواية شاذة لا ميراث
لذوى الارحام ويوضع المال في بيت المال عند عدم اصحاب الفرائض والعصا
وتابعهما من التابعين سعد بن المسيب وعبد بن جبير وبه قال مالك والشافعي
رحمهم الله لانه عليه السلام لا استخبر عن ميراث العمة والخال قال عليه السلام اخبرني
جبريل ان لا شئ لهما ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
في كتاب الله تعالى معناه بعضهم اولى بميراث بعض وروى ان رجلاً غريباً
مات فقال عليه السلام هل تعرفون له لهما فاذ قالوا ان ابا البابة ابن اخته فاعطاه
النبي عليه السلام ميراثه وروى ان سهلاً بن حنيف قتل ولم يكن له وارث
الاخالة فاورثه عمر رضي الله عنه وقال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال
وارث من لا وارث له وهم اربعة اصناف الصنف الاول ومن ينتمي الى
الميت واقلهم اربعة طوايف اولاد البنات الصليبات ذكر اكانوا وانثى

سورة جد من قبل الام
سورة جد من قبل الام

سورة جد من قبل الام
سورة جد من قبل الام

واولاد بنات الابن وان سفلوا واوليهم الميراث اقربهم الى الميت
كبت البنت اولى من بنت بنت الابن وان استويا في الدرجة فولد
الوارث اولى كبت بنت الابن من ابنت البنت والقصف الثاني
من ينتمى اليهم الميت واقلهم اربعة طوائف ايضا الاجدار الفاسد
كاب ام الميت واب ام ابيه وان علوا ولجداث الفاسد كام
اب ام الميت وام اب ام ابيه وان علون والجداث الفاسد كل جد
تدخل بينه وبين الميت ام فاوليهم بالميراث اقربهم الى الميت ايضا
فانه اولى من اب اب امه لقربه وكذا اب ام الاب اولى من اب ام ام
الاب وقس على الجداث الفاسدات والجدة الفاسدة كل جدة
تدخل بينها وبين الميت ذكر اى جد فاسد الذى هو بين اثنين
بتقديم النون على الشاء والياءين بعد الشاء سواء كانت من قبل
الام ومن قبل الاب صورتها هكذا والصنف الثالث من ينتمى
الى ابوي الميت واقلهم عشرة طوائف بنات الاخوة مطلقا اي سواء
كانت لاب وام اولاب اولاب فهذه ثلث طوائف واولاد الا
خوات مطلقا سواء كن لاب وام ولاب اولام فهذه ستة طوائف
باعتبار الذكورية والانوثية والعاشر بنو الاخوات لام ووليهم
بالميراث اقربهم الى الميت وان استويا في القرب فولد العصبه
اولى من ولد ذوى الارحام كبت ابن الاخ وابن بنت الاخت سواء
كلاهما لاب وام ولاب واحد هما لاب وام والاخر لاب المالك كبت

لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبه والصنف الرابع من ينتمى الى جدى
الميت واقلهم عشرة طوائف ايضا عمات الميت واخواله وخالاته مطلقا
قوله مطلقا قيد لكل واحد من هذه الطوائف الثلث اي سواء كانت
العمة لاب وام اولاب اولام وكذا الخال والخالة فصاروا تسعة طوائف
والعاشر اعمام لام وبنات عمه مطلقا اي سواء كان العم لاب وام
اولاب اولام فهو لاء الا صنف الاربعة المذكورة وكل من تفرع منهم
اي من الاصناف الاربعة اعلم ان مجموع احاد اصول الاصناف الاربعة
ثمانية وعشرون طائفة ومجموع فروع الصنف الرابع اثني وعشرون
لانه لو اعتبرنا لكل واحد من العمة والخالة مطلقا والعم لام ولذا ذكرنا
صار اقلهم عشرة طوائف وكذا لو اعتبرنا لكل واحد من العمين والخاتين
مطلقا بنتا كما اعتبرها المصنف للعم مطلقا لحصل اثني عشر بنتا فصار
مجموع الاصول والفروع خمسين نفرا فلو اعتبرنا فروع الصنف
الاول والثالث واصول الصنف الثاني كما يفهم من قوله وكل من تفرع منهم
لما زاد عدد ذوى الارحام على ما حصرناه اضعا فامضا عفة فليست تدبر
مما استند به فكرى غير ما وجدت في بعض الشروح انهم خمسون نفرا
وفي البرازية زاد صنف خامسا وهو عمات الاباء والامهات و
اخوالهم وخالاتهم واعمال الاباء لام واعمال الامهات كلهم واولاد هؤلاء
واذا جمعت قرابتا الاب وقرابتا الام فالثلثان لقرابتى الاب
والثالث لقرابتى الام ثم ما اصاب قرابتى الاب يقسم بينهم فثلثاه

لقرابة من قبل أبيه وثلاثة لقرابته من قبل أمه وما اصاب
قرابتي الام كذلك قوله فهو لاء مبتداء ذووالا رحام خبره ولا
يرتفع اذا لم يكن للميت صاحب فرض غير الزوج والزوجة اي لا يرتفع
ذووالارحام مع صاحب الفرض والعصبة سوى الزوج والزوجة لانها
من ذوات الفروض السببية فلا يرتفع عليهما ما فضل من فرضهما لان تعلقهما
بالميت كتعلق الدين به فابقي بعد فرضهما لذوي الارحام كما بقي بعد
الدين ولا عصبة معطوف على اسم كان وهو صاحب فرض ويقدم الصنف
الاول في الميراث على الاصناف الثلاثة عندنا بحقيقة رغب الله عز وجل فيهم
بالميراث اقربهم الى الميت كبت البنت اول من بنت بنت الابن على ما بينا
انقفا الصنف الاول ثم يقدم الثاني ثم الثالث ثم يعني بعد انقضاء
الاصناف الثلاثة الاول يستحق الميراث الصنف الرابع كترتيب العصبات
وعليه الفتوى واذا ابا يوسف ومحمد الصنف الثالث مقدم على الصنف الثاني
اي بنات الاخوة والاخوات مقدم على الجد والجددة الساقطان ومن
اجتمع ذكر وانثى من صنف واحد وتساويا في الدرجة والجهة كعم وعمة
كلاهما لام او خال وخالة كلاهما لام واب اولاب ولا م قسم المال بينهما المذكور
مثل حظ الانثيين وان اجتمع منهم اثنان او ثلاثة فصاعدوا وكان خير
قرابتهن متحدا بان يكون الكل من جانب واحد كالعمات والاعمام لام
فانهن من جانب الاب والاخوال والخالات فانهن من جانب الام فمن كان
منهم لاب وام اولي بالميراث ممن كان لاب ومن كان لابا وامى ممن كان لام

لام ذكورا كانوا واناثا فمعه لاب وام اولي من عمه لاب فتحرز المال كله ولعمه
لاب اولي من عم وعمه لام لقوة قرابتهما وكذا حال الحال والحالة سيد
ان وجد منهم واحد لا غيرهما اذا انفردوا من اصناف ذوي الارحام
اخذ كل المال لعدم المزاحمة وبحث ذوي الارحام طويل وكثير الاختلاف
فليطلب في المتن المتقدم بصورها واشكالها **فصل**
في المفقود وهو عايب لم يدر موضعه ولا حياته ولا موته المفقود حتى
في ماله فلا يورث بفتح الراء لا يلا يقسم ماله لورثته ولا تنكح زوجته لثبوت
حياته باستصحاب الحال وهو معتبر في ابقاء ما كان دون اثبات مالم
يكن حتى يحكم الحاكم بموته اذا مات اقراره وهو في الرواية فان في هذا
الزمان قلا ما يعيش المرء تسعين سنة ومدة الحكم بموته مائة سنة
وفي رواية للحسن مدته مائة وعشرون سنة والمختار انه موقوف
الحري الحاكم لانه يختلف باختلاف الامكنة والازمنة والذوات
وقال مالك اذا مكثت زوجة المفقود اربعين سنين يفرقها القاضي
ان سئلته وتعد عدة الوفاة ثم يتزوج بزوجه اخر فان جاء الزوج الاول
قبله وحول الثاني فلهما حق بهما وان جاء بعده فلا سبيل للاول عليهما
كذا قضى عمر في امرأة من استهواه الجن بالمدينة في السنة الرابعة
ولما ماروا به على رضى الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة
المفقود حتى ياتيها البيان من موت او طلاق وروى عمر رضى الله عنه
رجع الى قول علي كرم الله وجهه وهو اي المفقود موقوف للحال في مال غيره

من المورث ونحوه فيوقف نصيبه منه أي من ذلك الغير إلى تسعين
سنة كالحمل في بطن أمه إلى أن يلد كما في يأتي في فصله وإن حكم بموته
فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته وحكم المال الموقوف له أي
للمفقود من مال غيره يرد إلى ورثته ذلك الغير لأنه لا يرث المفقود
من أحد مات حال فقده فلا يصير نصيبه من الميراث ملكاً له حيث
لم يقبض الأصل في نصيب مسائل المفقود إن يصح المسألة على تقرير
حياته ثم يصح على تقدير مماته فيطلب طريق الصحيح في شرح الفرائض
فصل في الفرق بين الحرق والهدم إذا مات جماعة بينهم
قربة بفرق أحرق أو هدم ولم يعلم ترتيب موتهم كما غرقوا في
سفينة أو أحرقوا في دار أو سقط عليهم جدار أو سقط بيت
فماتوا معاً أو قتلوا في معركة ولم يعلم المعدم والمؤخر في موتهم
جعلوا كأنهم ماتوا معاً قال كل واحد منهم لورثته الأحياء لا يرث
ذلك الغرق بعضهم من بعض وعلى القنوط وقال علي وابن مسعود يورث
بعض هذه الأموات من البعض الآخر إلا ما وورث كل واحد منهم
من مال صاحبه لأنه يؤدي إلى الدور الباطل فلا يرث واليه ذهب
ابن أبي ليلى صورته رجل مات له ابنتان ولا ابنه الوحيد ابن فلذلك
الرجل ستمائة درهم ولا ابنه الذي له ابن ستمائة درهم أيضاً ثم
سافر ذلك الرجل مع ابنه الذي له ابن ثم غرق في البحر فماله كل واحد
منها لورثته الأحياء يعق ما لا الرجل لا ابنه الحي أيضاً عندنا وعندنا

114
والنصف الآخر هو ثلثمائة درهم
وعندها سدس مالا لابن لا بيده الفريق معه ونصف مالا للرجل لا ابنه الغريق
فالسدس الذي ورث الرجل لا ابنه الغريق يرث ابنه الحي حصل لابن الرجل
الذي في وطنه أربع مائة درهم ولا ابن ابنه الحي ثمانمائة درهم
كذا في المنحة ولا يعتد بها أحد من الفريق ونحوهم أي الحرق والهدم
في ورثة الباقيين في أروث ولا يجب متعلق بلا يعتد أي لا يكون
واحد منهم مورثاً لأقرب ولا حاجباً لأبعد من نفسه في ورثة
الباقيين فافهم **فصل في توارث الكفار والمرتدين الكفر كلمة**
ملة واحد فيرث الكفار بعضهم من بعض بالنسب والنكاح والولاء فإنا
النصراني يرث اليهودي واليهودي يرث المجوسي إلا أنه يختلف دارهم
كما مر في موانع الأروث مثلاً مات نصراني وله ابن في الروم وابن في الهند
فلا يرث واحد منهما من ولومات مسلم وله ابن في الهند فانه يرثه
لأنه لم يتباين الدار حكماً كما في البرازية والدارانما يختلف باختلاف
المنفعة والملك كدار الإسلام ودار الحرب والداران المختلفان من دار
الحرب يختلف باختلاف ملكهم لأنقطاع الولاية والتناصير فيما
بينهم والأروث يكون الولاية وأما المرتد فلا يرث من أحد أي لا من مرتد
مثله ولا من مسلم ولكن إذا ارتد أهل ناحية أجمعون يتوارثون لأن
ديارهم صارت دار حرب فيقتل رجالهم ويسبي نساءهم وذرايعهم
كما فعله أبو بكر رضي الله عنه بنى حنيقة فاصابت علياً من سبيهم جارية
فولدت له محمد الحنيفة سيد الشريفة وحكم ما ذكرنا في كتاب الجهاد

في فصل المرتد **فصل** في الحمل اعلم ان اكثر مدة الحمل سنتان
عندنا وعند ليث بن سعد ثلث سنين وعند الشافعي اربع سنين
وعند الزهري سبع سنين لنا حديث عايشة رضي الله عنها انها
قالت لا يبقى الولد في بطن امه اكثر من سنتين وللشافعي في رواية
ما روي ان الضحاك ولد اربع سنين وقد بنت ثنياء وهو يضحك
فسمي ضحاك وان عبد العزيز الماحشون ايضا ولد اربع سنين
وجوابنا انها نادر لا يبنى عليه الحكم واقل مدة الحمل ستة اشهر
بالاتفاق قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى حملة وفضاله ثلثون
شهرا وفي رواية اخرى وفضاله في عامين فاذا تعين عامان للفضال
بقي للحمل ستة اشهر الحمل يوقف له نصيب بن واحد ونصيب بنت
واحدة ايها كان اكثره هذا عندنا يوسف في رواية الخفاف
وعليه الفتوى لان الغالب ان يلد ولد وولد له حد لا اكثر والعبرة
للفعال لا للنادر ولكن يؤخذ الكفيل ومن الورثة الموجودين
وعندنا في حنفية رضى عنه يوقف له نصيب اربعة بنين او نصيب
بنات ايها اكثر في رواية ابن المبارك وذلك للاحتياط القول
الشريك والتخفي رأيت بالكوفة لا يسماعيل اربع بنين في بطنها
وعن محمد رحمه الله عليه يوقف له نصيب ثلث بنين او ثلث بنات
ايها اكثر في رواية ليث بن سعد وفي رواية عند نصيب ابنين او بنين
فضيرهما في ايها راجع الى النصيبين اذ قد يكون نصيب البنت

185
189
البنت اكثر من نصيب الابن كما اذا ماتت امرأة وترك زوجا
واما حاملا من ايها المتوفى فلام ثلث الكل والزوج النصف
ولو قدر الحمل بنتا واحدة على قول ابى يوسف فله النصف ايضا وهو
ثلثة فالمسئلة من ستة لاختلاف النصف بالثلث فتقول بالثلث
الى ثمانية ولو قدر ابنا واحدا فله الباقي من السهمين وهو واحد
واما على قولهما كما ترك امرأة حاملا وابوين فالمسئلة من اربعة
وعشرين فالباقي من نصيب اصحاب الفرائض ثلثة عشر فلو قدر
الحمل اربع بنين كان لهم ثلثة عشر بالعصوبة ولو قدر اربع
بنات كان لهن ستة عشر من اربعة وعشرين بالفريضة فتقول المسئلة
الى سبعة وعشرين كذا في شرح الجلال وغيره هذا غاية جهدي في تتبع
الكتب فتأمل فانه بحث غريب ويقسم الباقي بين بقية الورثة
وانما يعطى ما وقف له للحمل بشرط ان يولد ذلك الحمل حيا ويعرف ذلك
بان يظهر له صوت او بكاء او ضحك او عطاس او تحريك عضو وبعد
ظهور احد هذه العلامات ان خرج اقل الولد ثم مات لا يرث الا اكثر
كان ميتا فكما انه خرج كله ميتا فلا يرث فان خرج اكثره ثم مات
يرث لان لاكثر حكم الكل فان خرج رأسه او لا وخرج كل رأسه صدره
وهو حي ثم مات يرث اذ قد خرج اكثره حيا وان لم يخرج تمام الصدر
لم يرث واما ان خرج رجلا او لا فالمعتبر سرته ففسها على الصدر
في الحكم كذا في الفرائض السراجية في مدة متعلق بولداي يولد للحمل

في مدة يعلم انه كان الولد موجودا في بطن امه عند موت مورثه لان الوارثة
 خلافة والمعدوم لا يكون خلف عن احد او في درجة الخلافة الوجود حيا
 كان او نطفة اعلم ان الحمل لا يخلو من ان يكون من الميت او غيره اما ان كان
 من الميت بان خلف امرأة حاملا وجاءت تلك الحامل بالولد المتكامل اكثر
 من مدة الحمل واقل ولم تكن المرأة اقرت بالنقض للعدة يورث ذلك
 الولد من الميت واقاربته ويورث عنه وان جاءت به لكن لاكثر من مدة
 الحمل لا يرث ذلك من الميت ولا قاربته عنه فلا نسب له كما لاميراث و
 اما ان كان الحمل من غير الميت بان يترك امرأة حاملا من ابنه او ابيه او
 جده او اخيه او عمه المحرومين عن الوارثة من الميت بالقتل والرقية
 او الارتناد وهم احياء وقد عرفت ان المحروم لا يحجب احدا او كان
 ام الميت حاملا من غير ابيه وجاءت المرأة بولد سنة اشهر واقل من
 زمان الموت يرث ذلك الولد من الميت وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر
 لا يرث منه لانه يحتمل وقوع العلوق بعد موته المورث واما اذا لم يكن
 الحامل تحت زوج بل كانت في عدة طلاق باين او في عدة الوفاة
 فجاءت تلك الحامل به لستين ولاقل يثبت نسبه من المطلق والمتوفى
 عنها ويرث الحمل من ذلك الغير كما اشرنا اليه بقولنا ومن اقاربته فافهم
 فانه بحث عجيب **فصل** في الرد ضد العول اذ في العول
 يفضل السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام اذ افضلت الحركة
 عن فروض الورثة ولم يكن معهم عصبه قال الباقر ما فضل من سهام

من سهام اصحاب الفرائض يرد عليهم بقدر فروضهم الا على زوجين فانه لا يرد
 عليهما اصلا لكونهما من السبب وهو قول عامة الصحابة وبه اخذنا وقل
 عثمان رضي الله عنه يرد على الزوجين ايضا وفي فتوى النقية الفتوى في
 زماننا على قول عثمان لفساد بيت المال وقال زبد بن ثابت رضي الله عنه
 لا يرد اصحاب الفرائض مطلقا نسبيا كان او سببيا ويوضع الفاضل عند
 بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي رحمهما الله وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه قال لا يرد على الجدة ايضا كما لا يرد على الزوجين بل يوضع الباقي من
 فروض الزوجين في بيت المال ان يكن للميت احد من ذوى الارحام لانهم مقدّمون
 على بيت المال عندنا فان كان الوارث واحد من اصحاب الفرائض النسبي
 اخذ كل المال بالعدول لا بالفرض ثم مسائل الرد اربعة اقسام فليطلب
 في الموطولات **كتاب مع الكسب مع الادب** الكسب مصدر
 من كسب بكسب هو اسم لعل يجز به العامل الى نفسه نفعا او يدفع
 عن نفسه ضررا عاجلا او آجلا والادب التحاق بالاخلاق الحميدة والخفا
 المرضية ولما كان الكسب والعلم والاكل واللبس والكلام من المهمات عيشا
 ودنيا وصيغها وردّها المصنف في اخر كتابه وفضل كلامها بانواعها وب
 بالكسب والادب قال طلب الحكم الكسب لازم كطلب العلم قال الله تعالى فاذا
 قضيت الصلوة فانشر وا في الارض وابتغوا من فضل الله وقال عليه السلام
 ان من الذنوب في نوبا لا يكفرها الا الله في طلب العيشة ولقوله عليه السلام ان الله
 يبغض الصبي الفارغ ولانه لا يتوصل الى اقامة الفروض الا به فكان فرضا

الكسب مع الادب
 قوله عاجلا او آجلا يجوز صرفه برفع خاتمة الآية
 والى مجيب كما سببه نفعا لنفسه عاجلا او آجلا
 الذي لا يستفاد من نفسه بغيره بالجمع والعري
 يدفع به عن نفسه بغيره بالجمع والعري
 فيها او عاجلا او آجلا في الاخرة باداء
 والدرجات اجلا اي في الآخرة باداء
 فرض الكسب يدفع مع الادب ويدفع
 عن نفسه بغيره بغيره بالادب كالسبب
 فيها واما الكسب من الحرام
 للتفاخر او مع العصبية فهو الذي
 الطاعة او مع العصبية فهو الذي
 فتا نفسه في العاجل وحقا باء
 الاجل او في شئ تدبر عنه

قال في الحزنة الانبياء عليهم السلام كانوا يكتبون قادم على السلام كان
ذراعاً وكان يسقيها ويحصد ها ويحجز ونوع كان نجاراً و ابراهيم كان
برازاً و داود كان يضع الذرع وسليمان يضع المكبل و ادريس كان
خباطاً و ذكرى نجاراً و محمد رسول الله كان غازیاً و كل بني كان يرى
الغنم صلوات الله عليهم اجمعين وكان الصديق برزاً و عمر يعمل الاديم
و عثمان كان تاجراً و علي كان يكتب و ابراهيم نفسه رضوان الله عليهم اجمعين
اعلم ان الجماعة التي تعدوا في المساجد و الخانقاهات و تركوا الكسب
واعينهم طامحة و يمدون ايديهم الى الناس و يستمون انفسهم المتوكلين
فهم ليسوا على شئ و لا يلتفت اليهم قال الله تعالى فامشوا في مناكبها
وكلوا من رزقه و قال الله و انفقوا من اطيبات ما كسبتم و في الحديث
الربانية عبدي حرك يدك انزل عليك الرزق انتهى و هو اي الكسب
انواع اربعة الاول منها فرض و هو كسب اقل الكفاية لنفسه و عليه
و مقدار الكفاية من الرزق القوت و الكفاف و هو ما يقوم به بين
الانسان من الطعام قال عليه السلام اللهم اجعل رزقي المحمد كفافاً
و كذا لو كان ابواه مهجرين يفرض عليه الكسب بقدر كفايته و برز
و قضاء دينه اي و كذا يفرض الكسب لقضاء دينه قال في البرازية
مديون ليس له مال و له حرفة و الدائن يطالبه يجب عليه ان يعمل و
يقضى دينه و النبي عليه السلام لم يصل على الميت المديون حتى يضمن
اخر دينه و قال عليه السلام صاحب الدين ما سوري في دينه اي مجوس

كسب

محبوس حتى يقضى عنه دينه و في الخبر انه لا ينبغي لاحد ان يصنع خبز
بالزيت مادام عليه دين درهم واحد قال عليه السلام الدين يشان الدين
ومنه ما قيل اراء اداء الدين من الدين **مسئلة** الدائن والمديون اذا
تقاضاه ولم يؤداه المديون ومات قال اكثر المشايخ الخصومة يتقل
في القيمة الى وارث الدائن والدين ينتقل اليه ولو مات المديون قبل الدائن
ينال ثواب الصدقة بالدين قال الله تعالى وان تصدقوا فهو خير لكم فهو
اولى من الترك لو ارثته وفي النوازل مات الطالب والمحالان المطلوب
جاحد فآخذ في الاخرة له الورثة فلو قضى المديون الدين من وارث
الطالب جاز و برء من الدين رجل سرق عن ابية ومات الاب عنه
لا يؤخذ به في الاخرة ولكنه ياثم به اسم السرقة انتهى والثاني
منها مستحب و هو كسب الزايد على اقل الكفاية وذلك ليؤاسى به
اي ليحسن بالزايد فقيراً او يصل به قريباً و هو اي الكسب الزايد على
الكفاية للموساة افضل من نفل العباداة لان منفعة الكسب له
ولغيره قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس والثالث مباح و هو
كسب الزايد على ذلك اي على الزايد ما للموساة بذلك للتنعم والتجمل
لانه قد صح ان النبي عليه السلام قد اذخر قوت عياله لسنة خزانة والنوع
الرابع من الكسب حرام و هو كسب ما يمكن للتفاخر والتكاثروان كان
ذلك الكسب من حل قال عليه السلام من مفاخر امتكاثر الفى الله تعالى وهو
على غضبان و افضل الكسب الجهاد لان حصل به الكسب و اغرازا للدين و

الدائن والمديون

وفهر اعداء الله ثم التجارة لانه عليه السلام حث عليها وقال التاجر الصدوق
 مع البررة الكرام ثم الزراعة قال عليه السلام اطلبوا العلم للرزق تحت
 خلبا ايا الارض ثم الصناعة قال عليه السلام ان الله تعالى يحب المؤمن المحترف
 قال في البرازية الزراعة افضل من التجارة عند اكثر المشايخ لان نفعها
 يصل الى كل حيوان وفيه احيا والارض الموت ولانها ادخل في التوكل
 من التجارة **العلم** ايضا انواع اربعة الاول فرض وهو تعلم ما يحتاج
 لاداء العرايض من التمييز بين الفرض والواجب والسنة وبين الصحة
 والفساد ومعرفة الحلال والحرام في احوال نفسه وانما اخر العلم عن
 الكسب لانه لا يمكن تحصيله الا بعد كسب المنفعة والكسوة وامان
 كان قادرا على الكسب فتركه لاشتغال العلم جاز له التصديق
 وان تركه لاشتغال التطوع بتركه له صدقة التطوع كذا في المبارك
 والثاني مستحب وهو تعلم الزايد على ما يحتاج اليه ليعلمه بتشديد
 الام من يحتاج اليه كالفقير يتعلم احكام الزكاة والحق ليعلمها من
 يحتاج الى معرفتها من وجبا عليه وهو اي التعلم الزايد على ما يحتاج اليه
 افضل من بقا العباد قال في البرازية النظر في كتب اصحابنا خير من قيام
 الليل وان كان بلا سماع وكذا درس الفقه للمتفقه افضل من قراءة
 القرآن وكذا فضل العالم على العابد ان نفع العالم لنفسه ولغيره والشاف
 العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم قلا الله تعالى يرفع الله الذين امنوا
 منكم والذين العلم درجات فالرافع هو الله تعالى فمن يضعه يضعه الله

العلم اربعة انواع
 1- فرضي
 2- مستحب
 3- حرام
 4- مكروه

العلم اربعة انواع
 1- فرضي
 2- مستحب
 3- حرام
 4- مكروه

الله تعالى في جهنم والعالم يتقدم على القريشي غير العالم قال الامام
 الزندوستي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ سواء وهو
 ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد كلامه ولا
 يتقدم عليه في المشي وعن خلف بن ابوبانده وقع الزلزلة العظيمة فامر الطلبة
 بالدعاء فقل له فيهم فيقا خيرهم خير من خيره غيرهم وشرهم خير من
 شر غيرهم انتهى والثالث مباح وهو تعلم الزايد على ذلك اني على النوع
 الثاني للزينة والكمال لانه كلما يزداد علم العالم يزداد زينه ونوره
 قال عليه السلام العلم ينور صاحبه والرابع حرام وهو التعلم ليهي به
 العلماء ويماري به السفهاء قال عليه السلام من تعلم العالم علما ليهي به العلماء
 ويماري به السفهاء اليوم القيمة بلجام من النار ولهذا كره تعلم
 علم النجوم الكلام والمتاخرة وداء قدر الحاجة وفي الحراثة لا يحمل
 النظر في كتب فانهم فانهم شر البرية لان فيها بيان مذاهب الفسقة
 والمعتزلة ولا نديوشح الشكوك في الذهن ويمكن الوهن في العقائد
 اللهم الا ان اراد الرد عليهم كالسحر وقد منصف العشرى كتب كثير وبجميع
 مذهب المعتزلة ثم ان الله تعالى تفضل عليه بالهداية فاختر مذهب طلائع
 والجماعة ثم منصف كتابا نافع لما صنفه اولو قد نهى ابراهيم بن ابيه
 حمادا على يشغل بكتبت الكلام انتهى ويجب على العالم تعلم غيره اذ طلب
 منه الا ان يعلم المربوبة الاولى وهو يتعلم ما يحتاج لاحد الفرائض
 كما مر ولا يجب على العالم ان يجيب على كل منسأل ما سئل الا اذا علم في المسأل

مباح وحرام
 العلم اربعة انواع

العلم اربعة انواع
 1- فرضي
 2- مستحب
 3- حرام
 4- مكروه

عنه لا يعلم غيره فم يجب ان يجيب لان القوى والتعليم فرض كفاية
 ولو طلب كافر من مسلم ان يعلمه القرآن او الفقه فلا يكرب به بان
 يعلمه لكن لا يحس الكافر المصحف وان اغتسل خزانة رجاء على ان
 يطلع كافر محاسنه فيسلم وكان عليه السلام يقرأ القرآن على المشركين
 وجاء ان يعفوا على حسن نظمه وكونه معزاً اوليقف على وجود
 احكام الشرع **فصل** ولا اكل على ثلثة مراتب فرض وهو قدر
ما يندفع به الهلاك اى الاكل والشرب بلبقاء البنية ويمان
معه الصلوة قائما ويؤخر الاكل على هذا القدر ولا يحاسب فيه
عليه السلام ثلث لا يسئل الله عنها يوم القيمة ما يقيم به صلبه وما يوا
رى به عورته وما يكف به عن الحر والقراء البر وقال عليه السلام ان
المؤمن ليؤجر في كل شئ حتى اللقمة يلقها الى فيه والمرتبة الثانية
من الاكل مباح وهو وادى الشبع بنية ان يقوى اى يزداد قوته
على العبادة فلا جرة هذا الاكل ولا وزر خزانة ويحاسب فيه
حسابا يسيرا ان كان ما اكل من حل قال الله تعالى ثم لتسألن يومئذ
عن النعيم قال عليه السلام من اكل خبزاً يا بساً وشرب ماء بارداً
فقد اصاب النعم كلها والثالث حرام وهو ما زاد على ذلك اى ياكل زائداً
على ادى الشبع والنبي عليه السلام لم ياكل في جميع عمره في مجلس الا ان يشبع
وروى ان رجلاً تجشئ في مجلس النبي عليه السلام فغضب النبي عليه السلام وقال
نخ عنا جشاك ما علمت اطول الناس عذا بايوم القيمة اكثرهم شبعاً

قال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن القوي
 احب الي الله من الضعيف كفاية
 القزاة مع من

عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من شبع من غير حاجة
 لم يزل يخطئ الى الله

شبعاً في الدنيا ولانه يسعى في اضاغة المال وافساد المعدة وامراض
 البدن ولا يزداد به القوة فيكون حراماً فيحاسب فيه ويعذب لان
 ان ينوى باكله فوق ادى الشبع للصوم في غد ولموافقه الضيف
 فلا يحرم لان الضيف ربما يستحي فلا ياكل فيكون المضيف ممن اساء الضيف
 وقدمنا باكرامه ولا يحل الرياضة بتقليل الاكل الى ان يضعف بدنه
 عن اداء العبادات قال النبي عليه السلام ان نفسك مطيتك فارفق بها
 وليس من الرفوة ان تجوعها حتى تضعف عن اداء العبادات واما تجوع
 لقهرها بحيث لا تعجز عن اداء الصلوة قائماً فهو مباح وما جور به خزانة
 ولو صام ولم يفطر حتى وصلى صومه الى اربعين يوماً مات عاصياً
 فكما مات نفسه عمداً ولو مرض فترك المعالجة لو خلا على الله تعالى
 فمات لم يموت عاصياً لان الشفاء بالمعالجة مضمون مع امكان
 الصحة مع امكان الصحة بترك المعالجة واما الهلاك بترك الاكل مقطوع
 بل يكون المريض مأجوراً بترك المعالجة قال النبي عليه السلام يدخل الجنة من
 امتي سبعون الفا بلا حساب هو الذين لا يسترقون ولا يكتون ولا يعرفون
 الهليج ولا البليج والتنعم بانواع الفاكهة مباح قال الله تعالى كلوا
من طيبات ما رزقناكم ولكن تتركوا افضل لتلا ينقص درجة ويدخل
قول تعالى اذهتم طيباتكم في حياتكم الدنيا حرانه والجمع بين انواع الاطعمة
حرام لان عليه السلام لم يترك ذلك والاكل فوق حاجة ليقاء بالشرب وكان
انسان مالاً رضي الله عنه ياكل انواع الطعام ويسقياء فينفع ذلك

ولم يترك من انواع الاطعمة حرام
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من شبع من غير حاجة
 لم يزل يخطئ الى الله

ولا ياكل طعاما حاراً ولا ينفخ وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا ياكله بنفخ
 الطعام الا بماله صوت نحو اف برازيه وكذا وضع الخبز على المائدة
 اضفاف ما يحتاج اليه الاكلون لانه اسراف ولانه عليه عدة امن
 اشراط الساعة الا ان يكون قصد ان يدعو الاضياف فوما بعد
 قوم حرانه وكذا احرام رفع الخبز على الجوان بكسر الجاء افضح والظم لغة
 وهو طبق كبير من نحاس تحته كدسي وفي الجيد يسمى به لانه يتخون ما عليه
 اي ينقص قال في النوازل والبرازيه وكره تعليق الخبز على الجوان لانه
 اهانة به بل يوضع وضعا وكذا وضعه تحت القصعة ليعتدل اي
 لتستوي القصعة لان ذلك اهانة بالخبز قال عليه السلام اكرمو بالخبز
 فانه من بركات السماء والارض ومن اكرامه ان لا ينظر الى الام اذا حضر
 حرانه وكره مسح الاصابع والسكين بالخبز وان اكله اي ولو اكل الكسيرة
 التي مسح بها الاصابع او السكين فمح جاز المسح وكذا وكره وضع الملمة عليه
 اي على الخبز ولو وضع للملح وحده عليه لا يكره وكره ايضا اكل وجهه خاصه
 وترك ما عداه لانه اسراف ومن الاسراف ان ياكل وسط الخبز ويدع الحواف
 او ياكل ما انتسفخ فيه ويترك الباقي بغير العذر الا ان يناوله غيره فلا
 بأس به ومن الاسراف ترك التقاط الكسيرة من الارض قال عليه السلام
 الوقعها الا ذى ثم كلها ومن سن الاكل غسل اليدين قبله وبعد فقال
 عليه السلام الوضوء قبل الطعام ينفع الفقر وبعد ينفع الهم اراد عليه السلام
 بالوضوء ثم غسل اليدين والاوبفينة ان يبدا بالشباب قبل الاكل والشيخوخ

عليه السلام
 لا يرضى وضوءا
 لعله اراد بوضوء رفع الخبز
 عليه ترك الاكل من ياكله فاما عليه
 عليه السلام
 حنفية لا ترضى وضوءا ولا ياكله
 السلام العلم يرضى وضوءا
 وفي الاشياء وضوءا
 كرم الخبز فان في لغة
 ناكلها الانسان ثلثمائة
 سنة صانها اولها
 مسكها ثلثمائة سنة
 الرخصة واخرهم الخبز

الميلحة
 طونق بي

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله

والشيخوخ بعده ولا يمسح يديه قبله ليكون اثر الفسل باقيا وقت الاكل
 ويحكما بعده ليرزق اثر الطعام بالكلمة ومن سنته التسمية وهي
 ان يقول قبله بسم الله الرحمن الرحيم والشكر بعده اي يقول بعد الطعام
 الحمد لله وهو شكر ما اكل ومن اشتد جوعه وعجز كسبه فثوبت يجب اي
 يفرض فرض الكفاية حرانه على كل من علم بحاله اطعامه او اخباره
 لمن يطعمه فان امتنعوا منه حتى مرض او مات اشرك كل من علمه
 في الاثم قال عليه السلام ما آمن بالله من بات شعبان وجاره جايح واذا
 اطعمه واحد سقط عن الباقي وان لم يعلم احدي يجب عليه اي على ذلك
 الجايح ان يسئل ويعلم من باب الافعال اي يظهر بحاله على جيرانه لان
 السؤال نوع من الكسب لكن لا يحمل الا عند العجز قال عليه السلام السؤال
 اخر كسب ارميد فان لم يتعل اي ان لم يعلم الجايح بحاله على احد حتى
 مات كان قاتل نفسه وفي البرازية قتل الانسان نفسه اعظم
 وزرا من قتل غيره وخاف الهلاك جوعا ومع رفيقه طعام اخذه
 بقيمته ان ملكه وان خاف عطشا اخذ الماء منه بقدر ما يدفع عطشه
 بلا قيمة فان امتنع قاتله بلا سلاح لياخذها ومن له قوت يوم لا يحمل له
 السؤال قال النبي صلى الله عليه وسلم من سئل الناس اموالهم تكثيرا فاما جريبيج
 لا لاخذ يعني من كان له قوت يوم بل قوت ايام كثير وصدق له اخر
 بلا سؤال يباح له الاخذ والقبول ما لم يملك نصاب الاضحية كما مر في الفطر
 قال عليه السلام من اناه من اياه رزقه فردة فكا نازدة على الله والسائل

مطلوب رزق يومين

في المسجد قيل يحرم اعطاؤه لما روى عن الحسن البصري رحمه الله انه قال
ينادي يوم القيمة ليقيم سايل المسجد بقضا الله تعالى وللمتجارات ان كان
السائل محتاجا لا يحطى رقاب ولا يبر بين يدي المصلي ولا يسئل الناس الخافا
او الخافا ولا يجاب باح اعطاؤه هكذا في الخزانة لما روى ان السؤل كانا
يسئلون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى ان عليا
رضي الله عنه تصدق بخاتمه وهو ربيع فمدحه الله مع بقوله الذين يقيمون
الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راعون وان كان السائل يفعل واحد من
هذه الثلاثة اي التحطى رقاب الناس والمرو بين يدي المصلي والسؤل
بالالحاح والرجحان اعطاؤه لانه اعانه على اذى الناس واغراهم الساكنين
على ذلك الفعل المكروه حتى قيل من اعطاه فلسا يكفر سبعين فلسا
والمعطى للصدقة افضل من الاخذ بمذمة الفهم وكسر الخاء ويده اي يد
المعطى هي العليا قال النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى
فلعلوية يد المعطى وذو اليد العليا عبادة عن فقير متعفف
عن السؤل واليد السفلى كناية عن فقير سايل فعلى هذا يكون علوها
مغنيا كذا في المبارك والفقير القابر افضل من الغني الشاكر قال الله
تعالى ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى وقال عليه السلام اللهم من اجبتني
فادركه العفاف والكفاف ومن ابغضني فاكثر ماله وولده كذا
في البستان وقيل على العكس لقول تعالى ووجدك عائلا فاغني
فمن الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغنى بعد الفقر ولقول ابن عمر رضي الله

والفقير الضابط

يعني ان الانسان يجهل
ويغضب على الطغيان

عنها كرمكم تقويكم وشرفكم غناؤكم قال المصنف والاول عندى اصح وبه
ناخذ واختلف الضحابة في جواز قبول هداية الامراء الظلمة واكل طعام
مهم والاكثر انه لا يجوز لان الغالب في مالهم الحرمة هذا في زمان
العدالة والمختار انه ان كان اكثر مالهم حلالا لان كان صاحب
تجارة او زراعا حل قبول هديتهم لان اموال الناس لا يخلو عن
قليل الحرام والعبرة للغالب وكذا اكل طعامهم والاى وان كان
اكثر مالهم حراما حرم القبول والاكل الا اذا قال انه حلال ورشته
او استقرضه وكان الامام ابو القاسم الحكيم يأخذ جوائز السلطان
والحيلة فيدان يشترى شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من مال كان كذا
روى يعقوب بن ابراهيم حنيفة رضي الله عنهما ان البتلي بطعام السلطان او
غيره من الظلمة يتحرى ان وقع في قلبه حل قبل واكل والا لاقوله عليه السلام
استغنى قلبك هذا فمن به ورع وصطاء قلب فانه ينظر بنور الله
تعالى ويدرك بالفراسة كذا في البرازية رجل مات وترك مالا ولم يعلم
وارثه من اين حصله يحمله وان علم انه حصله من كسب خبيث بيع
البازق واخذ الرشوة ونحوها فان علم صاحبه برونه عليه ولا تصدق
بنية خصم ابية والتورع له من هذا المالاولى وكذا ما اخذه المغنى
والنايحة ولكن الامر فيه ايسر من الاول لان صاحبه اعطاه برضاه
من غير شرط لكنه خبيث لتخصيله بالخبيث كذا في النوارل وطعام
الولادة والعقيقة والختان وقدم المسافر وطعام الموت ليس

مطلوب وطعام الولادة

بسنة عندنا خلافا للشافعي ليلة مسطورة في المصاييح وطعام
 الحقيقة ذبح شاتين للغلام في اليوم السابع من الولادة وشاة
 للجارية وضيافة الناس بها وحلق شعره مباح في اليوم السابع لاسنة
 ايضا براز ويطعم العرس وقت التزويج الى ثلثة ايام سنة قال في
 الخزانة وفيه مثنويات عظيمة قال عليه السلام اولم ولو بشاة وينبغي
 ان يذبح مما وجد ويضع طعاما ويدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء
 وينبغي لهم ان يجيبوا قلادع من لم يجب دعوة الوليمة فقد عصي الله
 ورسوله فان كان صائما اجاب ودعى والا اكل ودعى وان لم ياكل اثم
 وجفى انتهى واما ان كان طعاما بالرياء وللبهايات او كان فيها امر منهي
 كالهو واللعب فهو عذر في ترك الاجابة وقد تختلف بعض العلماء عن
 الاجابة قيل له كان السلف يجيبون اذا دعوا فقال كانوا يدعون
 للموات والمواساة وانتم تدعون للبهايات والمكافات كذا في الحدائق
 نقلا عن بوارق الاصول وقد ورد في الصحيحين انه عليه السلام يئس الطعام
 طعام الوليمة يدعى اليها الاغنياء ويترك الفقير الفقراء ويكره وفي الخزانة
 لا يباح اتخاذ الضيافة بعد الايام **الثلثة في الموت** لان الضيافة
 يتخذ عند السرور والفرح لا عند الحزن والترحام والواحد و
 اطعاما للفقراء كان حسنا لو لم يكن في التركة حق الصغير فلا يكره
 ويكره اي ويحرم الضيف خزانة **رفع الذلة** مما يحضر في المائدة **الاباذن**
الضيف ويحل للضيف في الاصح ان يطعم ضيفا آخر قوله في

ولا يكره في المائدة

في الاصح احتراز عما روى عن محمد بن محمد الله فانه قال لا يحل له ذلك لانه
 اذن له بالاكل لا بالاطعام **ويطعم الخادم الواقف على المائدة ولا**
يحل له ان يعطى سائلا او داخلا على الضيف حالة الاكل **الحاجة** او
 يعطى **كلبا او هرة للضيف** حال كون الكلب او الهرة لصاحب الضيف
 وفي الخزانة يجوز له ان يناول هرة المضيف من المائدة لحما او خبزا
 وان اطعم الضيف **الكلب والهرة خبزا محترقا او فتاة**
المائدة لحلا ذلك ولو اجتمع كسيدات في المائدة ولا يشتهى اهل
 اهل البيت ان يأكلها فله ان يطعمها الدجاجة والشاة والبقرة وهو
 الافضل ولا ينبغي ان يليقها في النهر او في الطريق ليأكلها النمل كذا في
 الفتوى يستحب ان يقول للضيف له احيانا كل من غير الحاجة ولا
 يكثر السكوت عند اضياف ولا يغيب عنه ولا يفض على خادمه
 عندهم ولا يفتقر الطعام على عياله لاجل الاضياف وينبغي ان يخدم
 الضيف بنفسه اقتداء بابراهيم عليه السلام ويجب على الضيف
 اربعة اشياء احدها ان يجلس حيث يجلسه المضيف والثاني
 ان يرضى بما قدم اليه والثالث ان لا يقوم الا باذن صاحب البيت
 والرابع ان يدعو له اذا خرج وكان النبي عليه السلام اذا خرج يقول افطر عني
 الصائمون وصلت عليكم الملائكة ونزلت عليكم الرحمة خزانة **فصل**
 واللبس على ثلثة مراتب ايضا **وهو قدر ما ليسر يندى** قد ما يضع
 بفالصلوة **ونرفع عن ضرر الحر والبر** ولانه يجب على الانسان رفع

كله وان اطعم الكلب

الضرر والهلاك عن نفسه بما يدفعه منها أمكن وهو مقدار الفرض
 مما يسترا البدن ثابت **من وسط ثياب القطن أو الكتان** أي
 بين النفس والدن لئلا يحترق بالدن ويأخذ الخيلاء بالنفس قال
 الشعبي البس من الثياب ما لا يزيد عليك به الشفاء ولا يغيبك قال
 المصنف **والقطن عندى أفضل** من الكتان لأن القطن لبس الصالحين
 وقال عمر رضي الله عنه لا مير للحاج اخشوا شتواوا وخلوا لقوا وتعبدوا
 أي الخشين والخلق وتشبهوا بالمعد والثاني **مستحب وهو لبس**
الثياب الجميلة للتجمل التزين وإظهار نعمة الله تعالى خصوصا
 إذا كان ذا علم وذا مروءة إذا لبسها لغير كبر قال عليه السلام إذا الله جميل
 يحب الجمال كريم يحب الكرم جواد يحب الجود أن يرى أثر نعمته
 على عبده وأنه عليه السلام يلبس في الجمع والعياد رداء قيمته آلاف
 درهم وكان الامام يرد برداء قيمته أربع مائة دينار وكان يقول
 لبعض تلاميذه إذا رجعت إلى بلدكم فعليكم بالثياب النفيسة برءائه
 والثالث **حرام وهو لبسها** أي لبس الثياب الجميلة **للتكبر والخيلاء**
 لقول عليه السلام بمقداد بن معدى كرب كل من شرب غير مخيلة **ولبس**
الثوب الحمر والمعصر حرام وكذا المصبوغ بالرغفران والورس
 لما روى أنه عليه السلام رأى علي بن عمر ثوبين معصفرين فقال عليه السلام
 هذا لباس الكفار فقال ابن عمر غسلها فقال عليه السلام بل احرقها واقل
 الثياب البيض لقوله عليه السلام خير لباسكم البيض وهو أحب الألوان

لبس الثياب الجميلة

الألوان التي وكذا لبس السواد مستحب وروى أنه عليه السلام لبس
 ثوبين أحضرين ويستحب **إرخاء طرفي العمامة بين الكتفين**
إلى وسط الظهر حيث أمر النبي عليه السلام لأصحابه بارتدائها
 قال عليه السلام ركعتان مع العمامة خير من سبعين ركعة بغيرها ونها
 هم عن عمامة صماء وقال نهأني اليهود والنصارى والصلوة مع
 الغربة كالصلوة مع السواد هكذا نقل عن تفسير البغوي **وقيل** لوله
مقدار شبر وقيل يبلغ إلى موضع الجلوس ونقل عن فتوى الصوفية
 أن إرخاءها من العاتق إلى أسفل الذقن من الجانبين **اللبس مندوب**
 مأخوذ في العمل عند المشايخ السلف من كمال أهل الطريق ولكن عامة الروايات
 من الأحاديث والكتب الفقهية إرخاءها بين الكتفين وعليكم العمل
 بالفروع أعلم أنه من أراد أن ينقض العمامة ينقضها وهي على رأسه
 كوراء هكذا فعله النبي عليه السلام ولا يلقبها على الأرض دفعة واحدة ولا
 بأش بلبس القلائس وقال أنه عليه السلام كان يلبسها بزازية **ومحرم إرخاء**
الستور جمع الستر في البيوت أو لباب لأنه من ذى الجبابرة والتشبه
 بهم حرام هذا إذا كان للتكبر لا لدفع البرد ونحوه كذا في البرازية وفي حرم
 لباس الستر ديباج لو فرش ديباج لكن لا يقعد وينام عليها وكذا الأواني
 الذهب للتجمل لا للشرب منها لأن الحرمة في الانتفاع به وقيل يحل فرش
 الديباج في الحرير في البيت والجلوس والنوم عليه وتعليقه على الباب
 وستر الجدران بدانتى **محرم** **حيطانها باللبود** جمع اللبد

مطلوب من إرخاء طرفي العمامة

مطلوب من إرخاء الستور

ونحوها **الترينة والتكبر** لما روي ان عايشة رضي الله عنها سارت
لحيطان بالمظلمة فلما رآه النبي عليه السلام هنك وقال وانا لم نؤمر بان
نستر الحجارة والبطين ويحل استرحطانها والا ابواب بها دفع البرد
لانه نوع منفعة **فصل الكلام على ثلثة مراتب ايضا الاولى**
مستحب كالشيع والتمجيد والتكبير والتلهيل والصلوة
على النبي عليه السلام ونحو ذلك وكذا يستحب لمن ذكر اسم الله ان يوضعه
يصفانه العظمة بان يقول قال الله تعالى التعظيم ولا يقول بلا ارداد
وصف وكذا يستحب ان يكتب اسم تعالى في الخط ولا يكتب في بقال الله
بلا يقينه بتعالى ويحب ان يجمع اسم الله تعالى ان يقول جل جلاله او
تعالى وتقدس او سبحانه وتعالى كذا في البرازية وكذا تحب التصلية
على النبي عليه السلام للسامع كلما ذكر عنده وان كثرت ذكره عند الطحاوي
لقوله عليه السلام من ذكرت عنده ولم يصل علي فقد جفاني وقال
الترخسي انها واجبة في اول مرة ومستحبة في البولقي والاول
اصح وفي النظم لو تكرر اسم الله تعالى مجلس بكفيه ثناء واحد وفي
مجلسين يجب لكل ذكر ثناء على حدة ولو تركه لا يبقى عليه ديناً
ومن كرر عنده اسم النبي عليه السلام وترك التصلية عليه في كل
مرة يبقى ديناً عليه لانه ما مور بالثناء عليه كذا في الزاوي الثانية
مباح وهو قول انسان لغيره تعالى وقم واقعد ونحو ذلك
فلا ضرر ولا نفع فيه لانه ليس بعبادة ولا معصية اذا تكلم بقدر

يقدر حاجة فان الملائكة لا يكتبون الا ما كان اجراً ووزراً
الثالثة **حرام وهو الكذب والغيبة والنميمة والشتية**
والتملق وهو التواضع والتذلل فوق العادة فالتواضع محم
والتماق مذموم قال عليه السلام ليس من اخلاق المؤمن التملق الا
لتعلم لاستاده والولد لوالديه والعبد لمولاه ومنه ما قال عمر النقي
في ربيعة السيرة ان الله تعالى يحب التملق من عبده كما ان الاب
يحب من ولده **والنفاق ونحو ذلك** من ذلالت الانسان
فان امثالها في جميع الاديان حرام **ويستثنى من الكذب في اربعة**
مواضع في الحرب للخدمة وهي ان يؤمر صاحب خلاف ما بين يديه
للمكر وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الرجل اهله والرابع في دفع ظلمة
الظالم عن المظلوم لانا امرنا بهذا فان عرض بالكذب اي تكلم بالكذب
بالتعريض لا بالتصريح بغير ضرورة حاجة قيل يحرم التعريض به
ايضاً لانه كذب في الظاهر وقيل لا يحرم لانه صادق في قصده خزانة
مثلا ان يقول له اي لانا كل معناه فيقول اكلت ويعني به اي يقول له
اكلت الاكل بالامس وكذا يستثنى من الغيبة غيبة الظالم عند الشكوى
منه اي من الظالم بان يعلم للسلطان بان فلانا جائر جافي حائف ليرجوه
عن الحيف والجور بل يشاب بهذا لانه من باب النهي عن المنكر وكذا يستثنى
منها غيبة واحد لا بعينه من جماعة فلو اغتاب اهل بلدة او قرية لا يكون
غيبه لانهم لا يعرفون فليصدق ولا يصدق ولو كان الرجل يصلي ويؤذي الناس

مطلوبه وبيان من الكذب في اربعة مواضع

بيده ولسانه لا غيبة بذكره بما فيه خزانة **فصل ومحرم التسبيح والتكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام** وقرأة القرآن ونقل الاحاديث وعلم الفقه عند عمل محرم احرى ذكرها جملها في مجلس الفسق على وجه الاعتبار وكذا ذكرها القضاة والصراع اذا قصد بها تشييع المجلس وتعظيمه **او عند عروض سلوة** مراد به اعلام المشتري جودة متاعه **او عند فتح فقاع او نحوها** على قصد تحسين بشرية وترويج متاعه وهذا لانه جعل الله تعالى وصلوته على سوله وسيلة الى تعظيم واستحلال هذا الصنع الشيعي واعتقاده في هذه المواضع لا يخفى في انه امرها بل عظيم نفوذ بالله سبحانه من ذلك برازية ويحرم ايضا جمل قرأة القرآن في خمسة عند النائم وعند المشغول بعمل اخر وعند استماع الاذان وعند المصلي وعند الجنب ويحرم ايضا قرأة آية وما فوقها للجنب والحائض والنفساء لا مادونها فيجوز لهم التسمية عند كل امر ذي بال لانها ليست بآية تامة بل هي قطعة آية في سورة التمل ببدء بها عند القرأة وغيرها تيمنا وكذا كملت الشهادة ليست بآية تامة حيث لم يجتمع في القرآن في موضع واحد فيجوز ذكرها في كل حال وقد ذكرنا في غير الكتاب **ولو امر العالم بذلك** اى لو امر الواعظ في مجلسه بالتسبيح او نحوه **اهل مجلسه** بان قال لهم سبحوا الله او كبروا الله او صلوا على النبي عليه السلام **او امر الغازي به** رفقاءه **عند المبارزة** حسره ويشاهده لانه

مطلوب واما جملها في القرآن فمطلوب

لانه يقصد به التعظيم واظهار شعار الدين خزانة **ولكن التسبيح في مجلس الفسق بنية مخالفتهم** اى بنية انهم يشتغلون بالفسق وهو يشتغل بالتسبيح مخالفة لهم **والتسبيح في السوق بنية تجارة** **الاخرة** عند اشتغال الناس بتجارة الدنيا **حسن وهو** التسبيح في غير السوق عند غفلتهم افضل **من التسبيح في غير السوق** قال النبي عليه السلام ذاك الله في الغافلين كالمجاهدين في سبيل الله لانه ذكر ومذكر **والترجيع قرأة القرآن حرام في المختار على القائل** **والسامع** والترجيع فيها ان يخفض صوته ثم يرفعها وهو التغيي فانه لم تكن في الاء ولان فيه تشبها بفعل الفسقة حال فسقهم ولا يثبت به لقوله عليه السلام لمن لم يتغن بالقران فليس منا وهو المختار عند ابي يوسف رحمه الله عملا لقوله عليه السلام ربيو القرآن باصواتكم وقال ابو موسى لوعلى انك تسمع قرأتى يا رسول الله خبرتك تحبب والحق في القرآن حرام بلا خلاف على السامع قال الله تعالى قرأنا عربيا غير ذى عوج نزاد رجل قرأ القرآن ولم يعمل به فقراءته طاعة يثاب عليها ولا يكون مستهزئا وعسى ان يحمله ذلك على العمل وكذا من صلى وادكب العاصى فانه مطيع سلوته عاص بموضته نوازل **وكذا حرام الترجيع في الاذان** كما مر في فضل **وكرهه ابو حنيفة رضي الله عنه قرأة القرآن عند القبور** لان اهلها جيفة وكذا القعود على القبر لان سقفه حق الميت ولانها اهانة للادمي المكرم **قال عليه السلام** لا يجلس احدكم على قبر فتحرق ثيابه حتى يبلغ الى جلد

مطلوب والترجيع في القرآن

الاهانة خورق وحقارت انما احمر

خير له من ان يجلس على قبر اخرجته مسلم وقال عليه السلام كسر عظم الميت ككسره حياً ولو كان في المقبرة طريق وتوهم انه محدث لاشي فيه براز به **وقال محمد لا يكره ويستفح به الميت وهذا** اي قول محمد رحمه الله **هو المختار** وقد اشتهرت ذلك في الاخبار ووردت فيه الاثار وعليه العمل في الامصار في كل الدهور والاعصار فانه حجة يعمل به في الاقطار وقد قال النبي عليه السلام اني كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فريزوها وكلية عليه السلام يزور قبور اربابا نه من المؤمنين ويدعو لهم وعن ابى حنيفة في القراءة على القبر بدعة حسنة ولا يمنع القاري من قرائته وقال مالك رحمه الله لا يستفح الميت بقراءة الغير ونحوها كما هو مذهب المعتزلة بناء على ان عمل الغير لا ينفع لا خروجه دليلنا ما مر في بحث الحج عن الغير **وموجب منع الصوفية الذين يدعون الوجد والمحبة عن رفع الصوت وتمزيق الثياب عند سماع الغناء** افي القدوري في شرحه الكبير ان السماع والرقص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد اليه والجلوس عنده وهو اى الغناء والمزامير سواء وفي الحاوي يكره المشي في الذكر وكذلك الدوران وقيل يكفر لما قيل ان سعد ابن المسيب مشى ودار وسقط في حلقة الذكر مغشياً عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذبحوه فقصده واذك ذلك فقال عليه السلام لا تذبحوه لكن اربطوه في هذا العمود لا ابرح من مكانه حتى اجد دايماً انه كذا في كراهية الحاوي **لان ذلك** اي رفع الصوت وتمزيق الثياب **حرام عند سماع**

في الغناء فلهذا كره
المتصوفة

146
سماع القرآن فكيف يكون مباحا عند سماع الغناء الذي هو حرام
مختاراً في هذا الزمان وقد صح ان ابن مسعود رضي الله عنه سمع قوماً اجتمعوا في مسجد يهللون ويصلون على السلام جهراً فراح اليهم فقال ما راينا ذلك على عهد النبي عليه السلام وما اريكم الا مستدعين فما زال يقول ذلك حتى اخرجهم عن المسجد فان قلت المذكور في فتاوى ان الذكر بالجهر ان كان بالمسجد لا يمنع الله احتراماً عن الدخول تحت قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود رضي الله عنه يخالف ذلك قلت هذا دفعاً لا اعتقاداً هم انه العبادة فيه ولتعلم الناس بانه بدعة والفعل الجائر يجوز ان يكون غير جائز لفرض يلحقه وكذا غير الجائر يكون جائز الفرض كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الا افضل تعليماً للجواز كذا في كتاب الاستحسان من البر قال في حقايق المنظومة اذا كان الجهر بالتكبير الواجب بدعة وكراهة الجهر في الذكر الغير الواجب اولى لما مر في تكبير التشريق ولو غسك من اولم بالذكر جهراً بما ذكر في الحقايق بان رفع الصوت بالذكر جائز كالادان والخطبة يوم الجمعة فجوابه ان ادن درجات الاختلاف ايراث الشبهة وما اجتمع الحلال مع الحرام الا غلب الحرام على الحلال فيلزم الا جتناب خصوصاً لمن يدعى السالك في طريق الورع وهو الاجتناب على الشهوات انتهى لكن ذكر الطبري ان الشيخ المرشد المرزى قدماً

المريد المبتدأ برفع الصوت ليقطع الخواطر الراسخة فيه وانشد السيد
عبد العزيز الدبيري صاحب طهارة القلوب وقال انكر الفقهاء
رقصا وقالوا احرام فعليه من السلام حيث فتشوا كتبهم فلم يجدوه فلما
عندنا لا يلام ليس في الكتب والمناهيح رقصا انما الرقص محبة وغرام
لقلوب صفت فلاح لها من جانب الطور جدوة وكلام فان خلل
السماع بل هو فحرام على الجميع حرام ثم لما بدأ المصنف رحمه الله في الخطبة بآيات
والتصلة في هذا الكتاب فيبين ما كلفنا بشرع من اتي له الحكمة و
فصل الخطاب من الصحة والفساد والحل والحرم والاداب وفرغ عما
ذهب اليه اهل الحق ممن نطق بالصواب مستدلين بكلام من عنده
جراين رحمه ربك العزيز الوهاب بحتم كتابه بالنصح والعظة من عنده
بالخطاب لاختوانه في الدين من الاجانب والاصحاب ارسادهم بان
للمتقين لحسن ما بجنات عدن مفتحة لهم الابواب ومن تذكربه
فهو نعم العبد انه اوابه قال **اعلم ايها الاخوان العزيز وفقك الله**
وايانا والتوفيق جعل الله فعل عبادته موافقا لمحبة ورضاه ان
سعادة الدنيا فانية وسعادة الآخرة باقية قال النبي صلى الله عليه وسلم
لو كان الدنيا ذهب يفي والآخرة خرفا ويبقى قوله يفي ويبقى
جملتان بضميرهما في محل النصف صفتان لما قبلها **الواجب جواب لو**
على العاقل ان يختار الآخرة الباقية على الدنيا الفانية فكيف
ان الدنيا خرف فان والآخرة ذهب باق فكان قائلا قال بآي شيء

شئ تحصل سعادة الآخرة الباقية فاجاب بقوله **وسعادة الآخرة**
انما تحصل بتقوى الله تعالى وكان قائلا قال وما التقوى فاجاب
والتقوى اجتناب محارمه وهي اي التقوى **وصية الله تعالى**
لجميع الامم كما قال الله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من
قبلكم واياناكم ان اتقوا الله لما صدر المصنف كتابه بآية الحمدلة والسلامة
من القرآن ختمه بآية الوصية منه بترك ما ويتمناه به في الاستدعاء والانتفاء
ثم لما كانت التقوى سببا للسعادة الابدية والسيادة السردمية
وصى بها ثانيا من عنده بقوله **فعليكم ايها الاخ بالتقوى والاستعداد**
للقاء الله تعالى عز وجل ونعم الآخرة الحمد لله على التمام لوصول البحر
بالاختتام والشكر له بالفوز على حصول المرام والصلوة والسلام
على نبينا سيدنا لانام وعلى اله الكرام وصحبه نجوم الظلام مادامت
السماء والارض على هذا النظام وانما جعلته لا فوز يوم البعث والقيام
النجاة اعز الرغام والينل بالرغام يوم السؤال والميزان في الرغام وفي
معبر تدحض فيه الاقدام برحمة ربنا ذي الجلال والاكرام وبشفاعة نبينا
عليه السلام وبفاتحة من نظر اليه من الاعاجم والاولام وقد وقع الفراغ
من تسويد التأليف في شهر كعب في الصيام من قاسع وسبعين و
تسعمائة العام في بقة زيلة من بقاء الروم خسر خس الله اهلها
على الغيوم من البليات والفتن والهوم ومن اشرار آخر الزمان والغوم
ثم نجز هذا الشرح على يد العبد الضيف الخفيف افقر المورى لاجلهم

المرحمة ربه الغني مؤلف الكتاب إلى الليث المحرم بن محمد العارف الزبلي
غفر الله دنوبهم وسائر عيوبهم ورحم شبيهم بلفظه الحفي والجليل وأكرمهم
بحسن الخاتمة ورزقهم الفوز من هول يوم القيمة في اليوم الثالث
من شهر شعبان عظم الله شأنه من شهور سنة سبع وتسعين وتسعين
حامدا ومصليا ومسلما على رسول محمد صلى الله عليه وسلم مؤثنا وموقنا
بما جاء من عند الله وراجيا خرقوله عند الخروج من الدنيا لا إله إلا الله
محمد رسول الله بعون الله والاحول والاقوة الأبالله وصلى الله على جميع
الانبياء والمرسلين والتابعين لهم باحسان إلى يوم الدين يا أرحم
الراحمين تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب من يد العبد الضعيف
المذنب المحتاج إلى رحمة الله تعالى اسماعيل بن سول بن الحاجي وعورلو
بن خليل بن اسمعيل رحمة الله عليهم أجمعين في شهر رمضان المبارك في
السوايس في مدرسة دار شفاية في يوم الاثنين في الضخوة الكبرى

بعون وتعمية تمت

